



مجلة دراسات المرأة

مجلة علمية محكمة فصلية

تصدر عن الامانة العامة لمجلس الوزراء
الدائرة الوطنية للمرأة العراقية

العدد الرابع لشهر حزيران / 2024م



الترقيم الدولي 2645-2960

مجلة دراسات المرأة

4

العدد الرابع لشهر حزيران / 2024م



Journal of Woman Studies

A Seasonal Authorized Scientific Journal

Issued by the general secretariat of prime
minister/office of enabling iraqi woman

Issue on .4. june./2024

International Enumeration
2645-2960

مجلة دراسات المرأة

مجلة علمية محكمة فصلية

تصدر عن الأمانة العامة لمجلس الوزراء /

الدائرة الوطنية للمرأة العراقية

العدد الرابع لشهر حزيران / ٢٠٢٤م

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (٢٥٣٤) لسنة ٢٠٢٣

الترقيم الدولي (ردمك):

ISSN 2645- 2960

رئيس التحرير

د. حميد نعيم الغزي

الأمين العام لمجلس الوزراء

نائب رئيس التحرير

د. يسرى كريم العلاق

مدير عام الدائرة الوطنية للمرأة العراقية / الأمانة العامة لمجلس الوزراء

مدير التحرير

أ.د. اسراء علاء الدين نوري

مؤسسة العراق للثقافة والتنمية

هيئة التحرير:

- ١- أ.د. نعمة دهش فرحان / جامعة بغداد/ العراق
 - ٢- أ.د. زينب هاشم عبود/ الجامعة المستنصرية/ العراق
 - ٣- أ.د. هادي كطفان شون العبد الله/ جامعة القادسية/ العراق
 - ٤- أ.د. نجات علي الهنشييري / جامعة طرابلس/ ليبيا
 - ٥- أ.م.د. وسن حسن ليلو/ الجامعة المستنصرية / العراق
 - ٦- أ.م.د. عنراء إسماعيل زيدان / جامعة بغداد/ العراق
 - ٧- أ.م.د. ازهار محمد جاسم / وزارة التربية/ العراق
 - ٨- أ.م. انتصار رشيد خليل/ جامعة تكريت/ العراق
 - ٩- أ.م.د. نسرین سمير احمد فؤاد/ جامعة الازهر/ مصر
 - ١٠- د. علاء عبد الخالق حسين/ جامعة بغداد/ العراق
 - ١١- د. شذى عبد جمعة الربيعي / جامعة الفراهيدي / العراق
- خبير اللغة العربية / د. عمر زهير علي / وزارة التربية / العراق
- خبير اللغة الإنكليزية / د. صبا عبد العزيز حميد / جامعة بغداد/ العراق

رؤية المجلة:

الريادة في نشر الأعمال العلمية الرصينة في مجال الدراسات، وبحوث المرأة، والاسرة، والطفل.

رسالة المجلة:

التميز في نشر ودعم الأعمال العلمية المتخصصة في مجالات المرأة والمشكلات المجتمعية والاسرة والطفل التي تمتاز بالرصانة والموضوعية في الطرح. من خلال الالتزام بالمعايير العالمية للتميز في النشر العلمي.

أهداف المجلة:

- تنمية البحث العلمي في قضايا المرأة والاسرة والطفل.
- إبراز إسهامات المرأة في حقول المعرفة المختلفة.
- أن تصبح منبراً علمياً للعلماء والمفكرين والباحثين العرب وغير العرب المهتمين بقضايا المرأة والاسرة والطفل.
- نشر البحوث العلمية التي تتميز بالأصالة والرصانة في مجالات المرأة.
- متابعة المؤتمرات والندوات والملتقيات العلمية والفكرية المتعلقة بقضايا المرأة ونشر البحوث الرصينة في اعداد خاصة.
- متابعة الأدبيات والنتائج العلمي الجديد في ميادين المرأة والاسرة والطفل.
- الاطلاع على الرسائل الجامعية في مجالات قضايا ونشر بحوث مستله منها.

سياسة النشر في المجلة:

تدعو مجلة دراسات المرأة جميع الباحثين والأكاديميين من داخل العراق وخارجه في مختلف الاختصاصات للكتابة ببحوث ذات قيمة علمية لإثراء المجلة بالبحوث الرصينة.

مجلة دراسات المرأة مجلة فصيحة محكمة، تستقبل البحوث والدراسات في دراسات المختلفة في مجال المرأة كافة. وتخضع البحوث المقدمة للمجلة للتقويم العلمي من هيئة

التحرير وجمع كبير من الاساتذة الخبراء في الاختصاصات العلمية كافة من داخل العراق وخارجه وتلتزم المجلة بالحفاظ على حقوق الملكية الفكرية للمؤلفين وتطبيقها أخلاقيات البحث العلمي وبنود لجنة اخلاقيات النشر.

ملاحظات عامة:

١- يتقيد رئيس واعضاء هيئة التحرير بعدم الاعلان عن اية معلومة تخص البحوث المقدمة للمجلة عدا المخول من مؤلفيها والمحررين والاستشاريين والناشر حسب الضرورة.

٢- ان عملية تقويم البحث من المحكمين يساعد على اتخاذ القرار المناسب من هيئة التحرير بخصوص البحث المقدم للمجلة وهي بالضرورة تفيده في تحسين بحثه. وتلتزم هيئة التحرير إحاطة المحكمين علما بضوابط ومعايير ومستوى رصانة البحوث التي تقبل للنشر في المجلة، كما تلتزم بعدم إعلان أسماء المحكمين إلا بموافقة خطية للمحكم نفسه.

٣- يخضع ترتيب البحوث في المجلة لاعتبارات فنية تتعلق بهوية المجلة.

٤- يتطلب من محكمي البحوث التعامل بسرية مع البحوث المرسله لهم. ولا يجوز الافصاح عنها او مناقشتها مع الاخرين الا مع رئيس المجلة او من ينوب عنه.

٥- اعتماد المعايير الموضوعية في التحكيم وتجاوز الانتقاد الشخصي للباحث. ويجب ان يكون التحكيم معزراً بأراء واضحة مع الحجج العلمية والتوثيق، ويتوافق مع ضوابط ومعايير النشر المعتمدة في المجلة.

٦- اشعار الباحث بقبول بحثه خلال مدة اقصاها شهر من تاريخ تسليم البحث.

٧- لا يجوز للباحث ان يطلب عدم نشر بحثه بعد عرضه على هيئة التحرير الا لأسباب تقتنع بها هيئة التحرير ويتم ذلك قبل اشعاره بقبول بحثه للنشر.

٨- يلتزم الباحث بأجراء تعديلات المحكمين على بحثه وفق التقارير المرسله اليه وموافاة المجلة بنسخة معدلة في مدة لا تتجاوز (١٥) خمسة عشر يوماً.

٩- لا تعاد البحوث الى اصحابها سواء نشرت ان لم تنشر.

- ١٠- لا تلتزم المجلة بنشر البحوث التي تخل بشرط من هذه الشروط.
- ١١- على الباحث/ الباحثين الالتزام بتعليمات وضوابط النشر المعتمدة في المجلة وبأسلوب كتابة البحث. وتأمين توافر معايير البحوث الرصينة من وضوح هدف البحث وعرض النتائج بنحو دقيق ومتسلسل ومناقشة هذه النتائج بما يحقق اهداف البحث مع تسويغ اجراء البحث بطرائق موضوعية. يجب ان يكون البحث معززاً بتفاصيل النشر للمراجع العلمية الحديثة. يجب ان لا يتضمن البحث على نتائج لبحوث اخر؛ لأنها تعد سلوك غير مقبولة. وعلى الباحث توقيع تعهد بذلك
- ١٢- على الباحث ان يتجنب الانتحال او اقتباس عبارات أو افكار الآخرين وأدرجها كأنها عمل الباحث الخاص، أو الاقتباس دون الإشارة إلى مصدرها الأصلي. وان كل الابحاث تخضع لكشف الانتحال قبل ارسالها الى المحكمين وقبول البحث.

ضوابط النشر في المجلة

تسعى هيئة التحرير في مجلة دراسات المرأة الى الارتقاء بمعامل تأثير المجلة (Impact Factor) تمهيدا لدخول قاعدة بيانات المستوعبات العلمية العالمية. وعليه تنشر مجلة إشراقات تنموية الابحاث التي تتسم بالرصانة العلمية والقيمة المعرفية وبسلامة اللغة ودقة التوثيق في ووفق الشروط المبينة في ادناه:

١- أن لا يكون البحث منشورا سابقا في مجلة اخرى. وأن لا يكون جزءاً من بحث سابق منشور أو من رسالة جامعية وعلى الباحث ان يوقع نموذج تعهد بألا يكون البحث منشوراً أو سبق تقديمه للنشر في مجلة أخرى. وأن لا يقدمه للنشر في مجلة اخرى بعد نشره في مجلة إشراقات تنموية. وأن يوافق على نقل حقوق نشر البحث الى المجلة في حالة قبول البحث للنشر (نموذج التعهد).

٢- أن لا يزيد عدد الكلمات في البحث على (٨٠٠٠) كلمة بضمنها المصادر والملاحق.

٣- ألا يذكر اسم الباحث أو اية أشاره تدل عليه في متن البحث لضمان سرية وحيادية عملية التحكيم.

٤- أن تحتوي الصفحة الأولى من البحث على ما يأتي (كما في المثال):

أ. عنوان البحث.

ب. اسم الباحث ودرجته العلمية وشهادته.

ت. عنوان الباحث

ث. بريد الباحث الإلكتروني.

ث. ملخصان أحدهما باللغة العربية والثاني باللغة الإنكليزية يكون في بداية البحث بحجم خط (١٢) يضم اسم الباحث ومكان عمله باللغة الانكليزية ايضا. وأن تحتوي الابحاث المكتوبة باللغة الانكليزية على ملخص باللغة العربية (خلاصة) لا تتجاوز كلماته ٢٠٠ كلمة مسبقا بعنوان البحث واسم الباحث ومكان عمله باللغة العربية ايضا والكلمات المفتاحية في نهاية الملخص العربي والانكليزي.

- ٥- تكتب الابحاث مكتوبة على برنامج (Microsoft Word) بخط (Arabic Simplified) للأبحاث المكتوبة باللغة العربية وبخط (Times New Roman) للأبحاث المكتوبة باللغة الانكليزية وبمجم (١٢) للمتن وحجم (١٤) للعناوين الرئيسة والفرعية.
- ٦- تعتمد المجلة دليل (APA) للنشر العلمي في التوثيق، وعلى الباحث اتباع قواعد الاقتباس وتوثيق المصادر وأخلاقيات البحث العلمي بما يتوافق مع هذا النظام.
- ٧- تكتب مصادر البحث في صفحة أو صفحات مستقلة مرتبة وفقاً للأصول المعتمدة على وفق الترتيب الاتي: كنية المؤلف، اسمه. (سنة الطبع). عنوان الكتاب. رقم الطبعة (ط٣). دار النشر. مكان النشر(المدينة). أنظر (نظام APA لتوثيق المصادر).
- ٨- تقديم سيرة علمية قصيرة (Short Biography) للباحث لا تتجاوز ٤ اسطر وبملف (Word) منفصل عن البحث في نفس القرص.
- ٩- تطبق المجلة نظام فحص الاستلال باستخدام برنامج (Turnitin) حيث يتم رفض نشر الابحاث التي تتجاوز فيها نسبة الاستلال النسبة المقبولة عالمياً.
- ١٠- يخضع البحث لفحص أولي تقوم به هيئة التحرير في المجلة وذلك لتقرير أهلية البحث للتحكيم، ويحق لها أن تعتذر عن قبول البحث دون تقديم الاسباب.
- ١١- تتبع المجلة التقويم المزدوج السري لبيان صلاحية البحث للنشر، حيث يعرض البحث المقدم للنشر على محكمين اثنين من ذوي الاختصاص أحدهما من داخل العراق والآخر من خارجه ويتم اختيارهما بسرية مطلقة. فضلاً عن عرض البحث على خبير لغوي لتقويم سلامته اللغوية.
- ١٢- الابحاث التي يقترح المحكمون اجراء تعديلات عليها لتكون صالحة للنشر تعاد الى اصحابها لأجراء التعديلات المطلوبة عليها ولا يُعاد البحث إلى صاحبه إذا لم يُقبل للنشر.
- ١٣- يشترط لنشر الابحاث المستلة من رسائل الماجستير واطارح الدكتوراه موافقة خطية من الأستاذ المشرف على البحث، وفق النموذج المعتمد في المجلة. (موافقة المشرف)
- ١٤- تُعتبر الأبحاث المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها، لا عن رأي المجلة.

١٥- تنشر المجلة أعداد خاصة بالمؤتمرات العلمية المتوافقة مع تخصص المجلة.

١٦- يمكن تسليم الابحاث المقدمة للنشر في المجلة على وفق ما يأتي:

أ- يدويا في مقر المجلة في شارع فلسطين/ تقطع الموال/ مقابل الجامعة
المستنصرية.

ب- مراسلة المجلة على عنوان البريد الالكتروني للمجلة:

journalofwomensstudies@gmail.com

رقم الإدارة/ 07712091990

رئيس التحرير

دليل المؤلف Author Guidelines

- أدناه الشروط والمتطلبات الواجب مراعاتها من قبل الباحث للنشر في المجلة:
١. يجب أن يكون عنوان البحث موجزاً قدر الإمكان ومعبراً عن البحث.
 ٢. أسماء الباحثين: تكتب أسماء الباحثين وعناوين عملهم بصورة واضحة مع البريد الإلكتروني للباحث الأول.
 ٣. يجب أن يتضمن المستخلص موجزاً واضحاً عن البحث مكون من ٢٥٠-٣٠٠ كلمة ويتبع المستخلص أسماء وعناوين الباحثين ويكتب بقطعة واحدة مستمرة بدون فقرات.
 ٤. المقدمة: وتتضمن مراجعة المعلومات وثيقة الصلة بموضوع البحث الموجودة، وتنتهي المقدمة بأهداف الدراسة وأساسها المنطقي.
 ٥. المواد وطرائق العمل: تذكر طرائق العمل بشكل مفصل إن كانت جديدة أما إذا كانت منشورة فتذكر بشكل مختصر مع الإشارة للمصدر وتستعمل وحدات النظام العالمي (S.I.UNITS) System International of Units.
 ٦. النتائج والمناقشة: تعرض بشكل موجز وهادف وبنظام متوالي وتعرض النتائج بأفضل صورة معبرة وتوضع الجداول والأشكال في أماكنها المخصصة بعد الإشارة إليها في النتائج.
 ٧. يستعمل نظام الأرقام العربية وهكذا في البحوث المرسله للنشر وتمثل مناقشة النتائج تعبيراً موجزاً عن النتائج وتفسيراتها.
 ٨. المستخلص الإنكليزي يجب أن يكون وافياً ومعبراً عن البحث بصورة دقيقة وليس بالضرورة أن يكون ترجمة حرفية للمستخلص العربي.

دليل المقيّم Reviewer Guidelines

أدناه الشروط والمتطلبات الواجب مراعاتها من قبل المقيم للبحوث المرسلة للنشر في المجلة:

١. ملئ استمارة التقويم المرسلة رفقة البحث المطلوب تقييمه بشكل دقيق وعدم ترك أي فقرة بدون إجابة.

٢. على المقيّم التأكد من تطابق وتوافق عنوان البحث باللغتين العربية والإنكليزية وفي حالة عدم تطابقهما اقتراح العنوان البديل.

٣. أن يبيّن المقيّم هل أن الجداول والأشكال التخطيطية الموجودة في البحث وافية ومعبرة.

٤. أن يبيّن المقيم هل أن الباحث أتبع الأسلوب الإحصائي الصحيح.

٥. أن يوضح المقيّم هل أن مناقشة النتائج كانت وافية ومنطقية.

٦. على المقيّم تحديد مدى استخدام الباحث للمراجع العلمية الرصينة وحدثتها.

٧. أن يؤشر المقيّم بشكل واضح على واحد من ثلاث اختيارات وهي:

- البحث صالح للنشر.

- البحث صالح للنشر بعد إجراء التعديلات.

- البحث غير صالح للنشر.

٨. يجب أن يوضح المقيّم بورقة منفصلة ما هي التعديلات الأساسية التي يقترحها لغرض قبول البحث.

٩. للمقيّم حق طلب إعادة البحث إليه بعد إجراء التعديلات المطلوبة للتأكد من التزام الباحث بها.

١٠. على المقيّم تسجيل اسمه ودرجته العلمية وعنوانه وتاريخ إجراء التقييم مع التوقيع على استمارة التقييم المرسلة رفقة البحث المرسل له للتقييم.

تعهد الملكية الفكرية

أني الباحث (.....) صاحب البحث الموسوم
(.....) اتعهد بأن البحث قد انجز من قبلي ولم ينشر في مجلة
اخرى داخل وخارج العراق وارغب بنشره في (مجلة دراسات المرأة) التي تصدر عن الأمانة
العامة لمجلس الوزراء.

التوقيع:

التاريخ:

كلمة العدد

صدر العدد الرابع لمجلة شؤون المرأة لهذا العام زاخرًا بموضوعات ذات قيمة فكرية مستنيرة ركزت على حقوق المرأة ودورها في التنمية المستدامة والتمكين الاقتصادي وصمودها النفسي وإسهامها في بناء المجتمع باعتبارها مكونًا فاعلاً ورئيّسًا من مكونات رأس المال البشري

يُعد تعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة مسؤولية مشتركة تحقيقها يتطلب وعي وأدراك كامل من جميع قطاعات المجتمع ونخبة السياسية والفكرية والثقافية بأهمية وفاعلية دورها في البناء التنموي للمجتمع القائم على احترام حقوق الإنسان لجميع أفرادها بما ينسجم مع موروثة القيمي ومنظومته التشريعية ومن هنا تأتي مساهمة المجلة في ترسيخ الفهم المستنير لدى الجميع.

ينبغي في ضوء ما تقدم التذكير بأهمية توطين البحث العلمي ليكون كاشفًا للمشاكل والمعوقات التي تحد من مشاركة المرأة على مختلف الصعد ومنتجًا للحلول الناجعة لها مستنيرًا بالأطر القانونية والمؤسسية الوطنية، من دون إغفال الالتزامات الدولية والإقليمية .

كان العراق على مدى تاريخه الطويل واحة لمدارس الرأي والفكر فكانت مدرسة البصرة والكوفة مثال حي على أرث فكري وعلمي كبيرين امتد تأثيرهما إلى بقاع العالم المختلفة حتى أصبحا من أغزر روافد الفكر الإنساني والثقافي والتنموي الأمر الذي يلقي على كاهل هذا الجيل مسؤولية العمل على استدامة الناتج المعرفي للعقل العراقي .

تعتبر نوعية البحوث والدراسات التي تضمنها هذا العدد مؤثرًا تصاعديًا مهمًا يؤكد سلامة توجه الأمانة العامة لمجلس الوزراء في تبني إصدار هذه المجلة بما تشتمل عليه من محتوى علمي وثقافي وفكري يضاف إلى بقية الدوريات الوطنية المتميزة التي تسعى لنشر ثقافة التنوع المعرفي والطروحات الموضوعية القائمة على الرأي والرأي الآخر .

د. يسرى كريم العلاق

نائب رئيس التحرير

مدير عام الدائرة الوطنية للمرأة العراقية/ الأمانة العامة لمجلس الوزراء

محتويات العدد

ت	اسم الباحث	عنوان البحث	الصفحة
١.	أ.د. اسراء علاء الدين نوري كلية العلوم السياسية/ جامعة النهريين	حقوق الانسان في الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥: حقوق المرأة نموذجاً	٣٦ - ١٦
٢.	أ.د. مريم مال الله غزال جامعة بغداد/ كلية علوم الهندسة الزراعية قسم علوم الاغذية د. ماجدة فاضل جامعة بغداد/ كلية علوم الهندسة الزراعية قسم علوم الاغذية د. شيماء رفعت جامعة بغداد/ كلية علوم الهندسة الزراعية قسم علوم الاغذية	التنمية المستدامة نحو تمكين افضل للنساء والفتيات (قراءات في التنمية البشرية / قسم الاحصاءات)	٤٧ - ٣٧
٣.	أ.د. مها حميد عبدالله البحراني جامعة النهريين/ كلية التقنيات الاحيائية أ.م.د. حقي حمدي خلف العزاوي وزارة التربية/ المديرية العامة لتربية ديالى	دور الدولة في التمكين الاقتصادي للمرأة	٦٩ - ٤٨
٤.	أ.م.د. مؤيد عبد السادة راضي باحث تدريسي في مركز البحوث النفسية أ.م.د. براء محمد حسن باحث تدريسي في مركز البحوث النفسية	القدرة القيادية لدى رؤساء الأقسام العلمية (الأناث) من وجهة نظر تدريسي الجامعة	٩٣ - ٧٠
٥.	أ.م.د. صبا حسين جامعة بغداد - مركز دراسات المرأة	ظاهرة تسول النساء أسبابها وسبل معالجتها دراسة ميدانية	١٠٣ - ٩٤
٦.	أ.م. بشرى مجيد عيسى كلية العلوم/ جامعة البصرة أ.م.د. هبه مجيد عيسى كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة البصرة	تقييم الواقع الاجتماعي للمرأة وسبل تمكينها في المجتمع	١٢٧ - ١٠٤
٧.	د. علاء عبدالخالق المندلوي - جامعة بغداد/ كلية العلوم الإسلامية د. شهباء احمد حسين العزاوي جامعة بغداد/ كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة للبنات	علم نفس المرأة وتطبيقاتها العملية: دراسة تحليلية	١٤٦ - ١٢٨

حماية النساء في النزاعات المسلحة في العراق بعد عام ٢٠٠٣

١٤٧ - ١٧٦	الصمود النفسي وعلاقته بالرضا الوظيفي لدى النساء العاملات في المناصب القيادية	د. علاء عبدالخالق حسين كلية العلوم الإسلامية/ جامعة بغداد أ.د. عنراء إسماعيل زيدان مركز دراسات المرأة/ جامعة بغداد	٨.
١٧٧ - ٢١٠	الدعم الاجتماعي في تعزيز الرفاهية النفسية للنساء ضحايا العنف الأسري	د. شهباء احمد حسين العزاوي مستشار رئيس مجلس الوزراء لشؤون المرأة م.م. زينب حسين علي وزارة التربية/ المديرية العامة لتربية بغداد- الرصافة الاولى	٩.
٢١١ - ٢٣٧	حقوق المرأة ما بين الإسلام والمواثيق الدولية لحقوق الانسان والممارسات الواقعية في المجتمع	رئيس ابحاث د. ياسر مظهر أحمد عطا - المفوضية العليا لحقوق الإنسان قسم النشر والتنقيف / شعبة البحوث والدراسات	١٠.
٢٣٨ - ٢٥١	دور القانون في تمكين المرأة واثره على التنمية المستدامة	م.د. استبرق محمد حمزة - كلية القانون/ جامعة الكوفة	١١.
٢٥٢ - ٢٧٣	دور المرأة في بناء المجتمع العراقي من منظور الشريعة الإسلامية	م.د. إسراء عباس عبد مديرية تربية النجف الاشراف/ ثانوية الفيروز للبنات	١٢.
٢٧٤ - ٢٩٧	محددات تمكين المرأة في العراق: قراءة في التحديات	م.م. مسرة علي رشك الجامعة العراقية/ كلية الهندسة	١٣.
٢٩٨ - ٣٠٩	معوقات تمكين المرأة في المجتمع (المجتمع الواسطي نموذجاً)	م.م مروة عبدالله شغيت كلية الآداب/ جامعة واسط م.م فرح عبد الحسين نجمان كلية الآداب/ جامعة واسط م.م شيماء غني راضي جامعة واسط/ رئاسة جامعة واسط قسم الدراسات العليا	١٤.

حقوق الانسان في الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥: حقوق المرأة نموذجاً

أ.د. اسراء علاء الدين نوري

كلية العلوم السياسية - جامعة النهريين

dr.israa@nahrainuniv.edu.iq

الملخص:

يتطلب عند قراءتنا في الدساتير العراقية المتعاقبة اعتماد مرجعية حقوق الإنسان في عالميتها وشموليتها، سواء ما تعلق منها بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان عامة كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان أو العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أو المواثيق الدولية الخاصة بالمرأة وعلى رأسها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي تنص على المساواة في الحقوق الخمسة بين المرأة والرجل وعلى القضاء على كل تمييز ضد المرأة.

وبما أن الدستور يعتبر هو أسمى قانون للدولة فمن المفروض أن ينص ويضمن حقوق الإنسان الخمسة لجميع المواطنين دون تمييز، وأن ينص على تلك المساواة في تلك الحقوق بين الرجال والنساء، ويضمن بشكل خاص للمرأة حقوق الأسرة والأمومة والطفولة وحماتها كما هو منصوص عليه في العهدين الدوليين للحقوق الخمسة والتي هي ضمان مساواة الذكور والإناث في التمتع بالحقوق المنصوص عليها وكذلك الحق في حماية الأسرة والأمومة والطفولة .

الكلمات المفتاحية: حقوق، المرأة، الدستور، الضمانات.

**Human rights in the Iraqi Constitution of 2005:
women's rights as an example**

Prof. Dr. Israa Alauldin Noori Ahmed

College of Political Science /Al-Nahrain University

Abstract

When we read the successive Iraqi constitutions, it is required to adopt the reference of human rights in its universality and comprehensiveness, whether it is related to international human rights instruments in general, such as the Universal Declaration of Human Rights, or the two international covenants on civil, political, economic, social and cultural rights, or the international covenants pertaining to women, most notably the Convention on the Elimination of All Rights. Forms of discrimination against women, which stipulates equality in the five rights between women and men and the elimination of all discrimination against women.

Since the Constitution is considered the highest law of the state, it is supposed to stipulate and guarantee the five human rights for all citizens without discrimination, and to provide for the equality of these rights between men and women, and to guarantee in particular for women the rights and protection of family, motherhood, and childhood as stipulated in the two International Covenants of Rights. The five principles are to ensure the equality of males and females in enjoying the stipulated rights, as well as the right to protect the family, motherhood, and childhood.

Keywords: rights, women, constitution, guarantees.

المقدمة:

يمثل الدستور الوثيقة الشرعية الابرز في المجتمع العراقي، وهو عقد اجتماعي يعرف العلاقات بين الافراد والدولة، إذ يعد الدستور العراقي نقلة نوعية على طريق التحول الديمقراطي، وقد تضمن مبادئ جديدة، فقد أمن الدستور بمبدأ ان لا تقدم للمجتمع العراقي بدون المرأة العراقية، واعتنق فكرة التكريم للمرأة كونها الام التي كانت سبباً في الوجود، ولا يمكن ان يتم تأسيس الدولة المدنية ما لم يكن التأسيس مبنياً على قواعد اجتماعية وسياسية مترابط في هدف وطني واحد، ومن هذه القواعد هي موضوعة حقوق المرأة في الدستور العراقي ودورها في الدولة والمجتمع.

من الامور المسلم بها والتي تشكل الدعامة الاساسية في ترسيخ البنى التحتية للمجتمعات الانسانية المتحضرة والمنطلقة الى افق اوسع، من خلال اعطاء دور مهم للمرأة في كافة مفاصل الحياة وبثقل أكبر لضمان تطور البلد، وبيان ملامح الصورة الحقيقية عن هذا الدور من حيث اساسه وبنائه والافرازات بجانبها السليبي والايجابي، للحاق بركب الحضارة والتقدم والرفي وإعطاء البرهان على دور المرأة العراقية، بتلاحق الحقب الزمنية حول كفاءتها العلمية والاجتماعية في الدولة والمجتمع.

إذ شغلت المرأة في العراق حيزاً كبيراً من اهتمامات الباحثين في مختلف العلوم الانسانية، على اعتبار ان المرأة عنصراً مهماً وفاعلاً في المجتمع، الذي تستند اليه أولى المهمات هي الاسرة التي تمثل النواة للمجتمع الانساني، إذ واجهت المرأة معوقات كثيرة ومختلفة (معوقات سياسية وقانونية وثقافية واقتصادية.. الخ)، والتي لها الدور البارز في اضعاف وتقليل دور المرأة بالمشاركة واتخاذ القرارات في الميادين الاجتماعية والسياسية... وغيرها.

أهمية البحث: تتأق أهمية البحث من أهمية نصف المجتمع، إلا وهي المرأة وذلك لما لها من أهمية محورية في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، سواء على نطاق الاسرة او على نطاق اوسع وهو المجتمع، فهي تمثل مورداً بشرياً هاماً تتوقف عليه الكثير من الخطط والبرامج وان اي اهمال لها يعني بكل صراحة هدر لرأس المال البشري وعدم

تحقيق الفائدة القصوى منه، إذ يحتاج العراق الى دور المرأة في كل المجالات لتعدد ادوارها التي تقوم بها.

اشكالية البحث: على الرغم من التطورات في جميع مجالات الحياة المختلفة، إلا أن المرأة ما زالت تتعرض الى القسوة والتهميش، فنجد الصراع المحتدم حول المرأة في المجتمع، والى اي مدى يفترض ان تساهم فيه سواء كانت مشاركتها اجتماعية او سياسية او اقتصادية اي كان صفة هذا الدور او المشاركة، بالإضافة الى العديد من المعوقات في المجتمع والدولة، الذي يحد من الدور الذي يجب ان تتبؤه المرأة بما يكفل مشاركتها الفاعلة في المجتمع، كالمعوقات المتعلقة بالموروث الاجتماعي من العادات والتقاليد الثقافية والتنشئة الاجتماعية والسياسية وحتى القانونية التي تضعف دور المرأة ومشاركتها في المجتمع.

هدف البحث: ينطلق البحث من عدة نقاط، اهمها:

- القاء الضوء على قضية المرأة كجزء لا يتجزأ من قضايا المجتمع وابرار دورها الحقيقي في المجتمع وتطوره.
- القاء الضوء على الدستور العراقي ومكانة المرأة في الدستور العراقي.
- تبيان ماهي اهم مواد الدستور العراقي المتعلقة بحقوق المرأة في العراق.
- التعرف عن كثب عن واقع المرأة العراقية وما تواجهه من تحديات يمكن ان تحد من دورها اجتماعياً وسياسياً.
- وضع بعض التوصيات والاقتراحات التي تسهم في تمكين المرأة في العراق وضمان حقوقها بحيث تأخذ مكانها الطبيعي في المجتمع.

فرضية البحث: ان حجر اساس المجتمع هي المرأة، وان نهضة المجتمع تبني على هذا الاساس، فينبغي توفير مستلزمات النهضة على الصعيد القانوني والسياسي والاجتماعي، وهذا يعني توفير الضمانات القانونية للمرأة من جانب، والضمان الاجتماعي والاخلاقي والثقافي والقيمي من جانب اخر، وان توفر احدهما دون الاخر للمرأة لا يحقق النهضة الكلية للمجتمع،

إذ إن القوانين والاحكام التي تحمي حقوق المرأة لا بد ان تكون لها قاعدة قانونية ثابتة وهي الدستور العراقي والتي تعتبر مهمة رئيسية على عاتق الحكومة، وان تصر على تثبيت هذه الحقوق حتى نخطو خطوة صحيحة للحياة الديمقراطية في العراق الديمقراطي الموحد بغض النظر عن الظروف المحيطة والملابس التي تحكم الميدان السياسي والاجتماعي العراقي الراهن.

هيكلية البحث:

يتضمن البحث بالإضافة الى المقدمة والخاتمة ثلاث مباحث.

المبحث الاول

ماهية حقوق الانسان: حقوق المرأة

من الطبيعي أن تتمتع المرأة بحقوق تضمن لها العيش بحرية وكرامة بعيداً عن الخوف والاستغلال، وقد تم بيان هذه الحقوق بشكل واضح في القانون الدولي لحقوق الإنسان من خلال بعض الاتفاقيات مثل اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتعدّ حقوق المرأة من ضمن القوانين والسياسات التي تضعها كل دولة لتعزيز مكانة المرأة وحمايتها^(١).

ويجدر بالذكر أنّ إعطاء المرأة حقوقها لا يقتصر على إتاحة الفرص لها فحسب، وإنما يشمل تغيير طريقة تعامل المجتمعات والدول المختلفة معها، بما في ذلك اعتماد قوانين وسياسات جديدة، والاهتمام بالمنظمات الخاصة بها^(٢)، مما يساهم في ازدهار المجتمع وتقدمه.

ومن الحقوق التي ينبغي أن تتمتع بها المرأة ما يأتي: حقوق المرأة الشخصية تتمتع المرأة بمجموعة من الحقوق الشخصية، ومنها: الحق في إبداء الرأي، الحق في العمل أو عدمه، الحق في الحصول على الجنسية، الحق في الاقتراض^(٣)، أما حقوق المرأة السياسية، فتتمتع المرأة بمجموعة من الحقوق السياسية التي أقرتها اللجنة المعنية بالمرأة وفقاً

(1) Women's Rights and Development", www.womenforwomen.org, 30-5-2017, Retrieved 18-11-2017.

(2) Women's Human Rights", www.globalfundforwomen.org, Retrieved 17-6-2020.

(٣) ينظر: د. سرور طالي المل، حقوق المرأة في الدول العربية خلال إصلاحات ٢٠٠٠ - ٢٠٠٨، طرابلس، لبنان، مركز جيل البحث العلمي، ٢٠١٤، ص ١١٤-١٢١، ١٤٢، ١٤٣.

للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهي: المشاركة في صناعة القرارات العامة والسياسية، والمساهمة في تشكيل سياسات الحكومة وتطبيقها، والتصويت في الانتخابات والاستفتاءات العامة، وتولي الوظائف الحكومية على كافة المستويات، والمُساهمة في المنظّمات الدولية والمنظّمات غير الحكومية، الانضمام للجمعيات المعنية بالشؤون السياسية والعامة، وتمثيل الحكومة على المستوى الدولي⁽⁴⁾، أما حقوق المرأة العائلية تم تحديد مجموعة من حقوق المرأة العائلية، ومنها: موافقة المرأة على الزواج والرضا التام به، دون التعرض للإكراه والضغط، إلزامية توثيق عقود الزواج لدى الجهات الرسمية، وذلك بهدف إثبات الزواج ونسب الأبناء، وضمان تمتع الزوجة بحقوقها المفروضة بفعل عقد الزواج، وحق المرأة في إنهاء عقد الزواج إذا استحالت استكمال الحياة الزوجية، واتخاذ الإجراءات التي تضمن تساوي حقوق كلا الزوجين عند إنهاء العقد⁽⁵⁾. أما حقوق المرأة التربوية أقرت الدول مجموعة من حقوق المرأة التربوية بما يضمن مساواة حقوقها مع الرجل، والقضاء على جميع أشكال التمييز ضدها، وهي: مساواة الأنثى مع الذكر في المرافق، والمناهج الدراسية، والامتحانات، والتساوي في فرص الحصول على مساعدات ومنح دراسية، والحد من ظاهرة ترك الإناث للدراسة، ووضع برامج تهدف لمساعدة الإناث اللواتي تركن الدراسة مبكراً، والحق في اكتساب المعرفة والمهارات التنافسية التي تساهم في دخولها سوق العمل، أما حقوق المرأة في ميدان العمل تتمتع المرأة بمجموعة من الحقوق المتعلقة بميدان العمل، ومنها: المساواة مع الرجل في التوظيف، والأجر، والترقية، وحق المرأة بالاشتراك في الضمان الاجتماعي، وعدم حرمان المرأة من أجر العمل بسبب المرض أو إجازة الأمومة، وتوفير بيئة عمل آمنة وصحية للمرأة، ومنح النساء إجازات أمومة كافية، وضمان المساواة في سن التقاعد الإجباري بين الرجل والمرأة⁽⁶⁾.

(4) UN (2014), Women's Rights are Human Rights, New York and Geneva: United Nations Human Right, P. 43.

(5) GIRLS' EDUCATION", www.worldbank.org,2021-3-8.

(6) ينظر: دليل إحقاق حقوق المرأة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، ٢٠١٣، ص ٨، www.escr-

المبحث الثاني

حقوق المرأة في الدساتير من ١٩٢٥ الى ٢٠٠٥

اولاً/ القانون العراقي الاساسي لعام ١٩٢٥:

لدى قراءتنا لدستور العراق لعام ١٩٢٥م الذي يسمى (القانون العراقي الأساسي لعام ١٩٢٥) نتفاجأ بعدم وجود كلمة (امرأة) في القانون المذكور، إلا إننا قد نتلمس بعضاً من الحقوق البسيطة التي جاءت خجلة في الدستور المذكور وذكرت دون الإشارة إلى المرأة في نصها ومنها ما جاء في المادة (٧) والتي نصت على: "الحرية الشخصية مصونة لجميع سكان العراق من التعرض والتدخل ولا يجوز القبض على أحدهم أو توقيفه أو إجباره على تبادل مسكنه أو تعريضه لقيوده، أو إجباره على الخدمة في القوات المسلحة إلا بمقتضى القانون أما التعذيب ونفي العراقيين إلى خارج المملكة العراقية فممنوع باتاتاً"^(١).

وجاء في المادة (١٢): "للعراقيين حرية إبداء الرأي والنشر والاجتماع وتأليف الجمعيات والانضمام إليها ضمن حدود القانون". كان ذلك حقاً في التعبير عن الرأي متساوون فيه المرأة والرجل"^(٢).

وعن حقوق النساء والرجال على حد سواء أمام القضاء جاءت المادة (١٨) من نفس الدستور لتنص على: "العراقيون متساوون في التمتع بحقوقهم، وأداء واجباتهم، ويعهد إليهم وحدهم بوظائف الحكومة بدون تمييز، كل حسب اقتداره وأهليته، ولا يستخدم في وظائف الحكومة غير العراقيين إلا في الأحوال الاستثنائية التي تعين بقانون خاص ويستثنى من ذلك الأجانب الذي يجب أو يجوز استخدامهم بموجب المعاهدات والمقاولات"^(٣).

وفي قانون التعديل الثاني للقانون الأساسي لسنة ١٩٢٥، حيث جاءت المادة (٨) لتعدل المادة الثامنة عشرة من القانون العراقي الأساسي عام ١٩٢٥ والتي جاءت بالشكل التالي:

(١) المادة (٧) من الدستور العراقي (القانون الاساسي العراقي لعام ١٩٢٥).

(٢) المادة (١٢) من الدستور العراقي (القانون الاساسي العراقي لعام ١٩٢٥).

(٣) المادة (١٨) من الدستور العراقي (القانون الاساسي العراقي لعام ١٩٢٥).

"العراقيون متساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية، فيما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الأصل، أو اللغة أو الدين واليهام وحدهم يعهد بالوظائف العامة مدنية كانت أم عسكرية ولا يولى الأجانب هذه الوظائف إلا في أحوال استثنائية يعينها القانون"^(٤). على الرغم من افتقار هذه المادة إلى الإشارة إلى أسم المرأة إلا أنها جاءت شاملة بمعناها ذكوراً وإناث وإعطاء المرأة وأخيها الرجل الحق في المساواة أمام القانون.

وفي التعديل الثالث للقانون الأساسي العراقي لعام ١٩٢٥ في ١٠/٥/١٩٥٨، أشارت مادة مؤقتة في فقرتها الثانية إلى النص الآتي: "يجوز تعديل القانون الأساسي خلال سنة من تاريخ تنفيذ هذا القانون، بما في ذلك منح المرأة المتعلمة الحقوق السياسية، فإذا وافق المجلسان على التعديل المذكور حسب الفقرة السابقة، يعرض على الملك للمصادقة عليه من دون حاجة إلى حل مجلس النواب بسبب هذا التعديل وذلك لمرة واحدة"^(٥)، أي أعطت هذه المادة حق المرأة المتعلمة في الأمور السياسية.

ثانياً/ الدستور العراقي المؤقت لعام ١٩٥٨:

بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ أعلن عن سقوط القانون الأساسي العراقي لسنة ١٩٢٥ وتعديلاته كافة، وتطبيق الدستور المؤقت لعام ١٩٥٨ رغبة في تثبيت قواعد الحكم وتنظيم الحقوق والواجبات لجميع المواطنين، وقد أشار هذا الدستور المؤقت إلى أنه واجب التطبيق في فترة الانتقال إلى أن يتم تشريع دستور دائم.

وقد أشار الدستور المؤقت لعام ١٩٥٨ إلى احترام حقوق المواطنين وصيانة حرياتهم، وأنَّ العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن، ويقر هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية، كما ركز الدستور على حرية الاعتقاد والحريات الشخصية وحرمة المنازل وحرية الأديان وأن تسليم اللاجئين السياسيين محذور، كما نصَّ الدستور على أن يتولى

(٤) المادة (٨) من الدستور العراقي (القانون الاساسي العراقي لعام ١٩٢٥، التعديل الثاني).

(٥) القانون الاساسي العراقي لعام ١٩٢٥، التعديل الثالث.

رئاسة الجمهورية مجلس سيادة يتألف من رئيس وعضوين، ويتولى مجلس الوزراء السلطة التشريعية بتصديق مجلس السيادة، كما أكد الدستور على استقلالية القضاء وأنّ القضاة لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون، ولا يجوز لأية سلطة أو فرد التدخل في استقلالية القضاء أو في شؤون العدالة، وينظم القانون الجهاز القضائي.

وجاء في المادة (٩) من الباب الثاني (مصدر السلطات والحقوق والواجبات العامة) النص الآتي: "المواطنون سواسية أمام القانون في الحقوق والواجبات العامة ولا يجوز التمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة". وجاءت هذه المادة لتمنح للمرأة حقاً مساوياً للرجل في الحقوق والواجبات ولم تختلف عن ما جاء في الدستورين السابقين لعام ١٩٢٥ الأساسي وقانون التعديل الثاني من العام نفسه سواء بالإشارة صراحة إلى مساواة المواطنين رجال ونساء أمام القانون حيث كانت عبارة "... لا يجوز التمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل ...". عبارة دالة على المساواة بجمع الرجل والمرأة في مدلول الجنس وأعطت كما ذكرنا سابقاً للمرأة حق المساواة أمام القانون^(٦).

ثالثاً/ الدستور العراقي المؤقت لعام ١٩٦٣:

يحتوي الدستور المؤقت لعام ١٩٦٣ كثيراً من النصوص القانونية التي منحت حقوقاً كثيرة للشعب العراقي، خصوصاً في الباب الثاني (المقومات الأساسية للمجتمع)، حيث أوجب الدستور فيه ضمان الدولة تكافؤ الفرص لجميع العراقيين، حيث أوجب الدستور فيه ضمان الدولة تكافؤ الفرص لجميع العراقيين، وتحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، كما نص الدستور على أن تكون الملكية الخاصة مصونة^(٧).

علماً أن الباب الثالث من هذا الدستور (الحقوق والواجبات العامة) قد نصّ على أن الجنسية العراقية يحددها القانون وأن العراقيين لدى القانون سواء هم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو

(٦) المادة (٩) من الدستور العراقي المؤقت لعام ١٩٥٨.

(٧) ينظر: الدستور العراقي المؤقت لعام ١٩٦٣.

الدين، كما أنه لا يجوز القبض على أحد أو توقيفه أو حبسه أو تفتيشه إلا وفق أحكام القانون، وأنّ المتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية. وأنّ حرية الأديان مصادنة، وحرية الصحافة والطبع والنشر مكفولة في حدود القانون، وحرية تكوين الجمعيات والنقابات مكفولة أيضاً في حدود القانون، وتضمن الدولة للعراقيين معاملة عادلة بحسب ما يؤدونه من أعمال، والرعاية الصحية حق للعراقيين، وأنّ الانتخاب حق للعراقيين على الوجه المبين في القانون^(٨).

وجاءت المادة (٥) من الدستور نفسه لتبين مكانة الأسرة قانونياً حيث جاء في نصها: "الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق والوطنية"^(٩). ومنح الدستور نفسه حق العمل للمرأة والرجل على أساس تكافؤ الفرص حيث جاء في المادة (٦) ما هو نصه: "تضمن الدولة تكافؤ الفرص لجميع العراقيين"^(١٠).

ومن حقوق المرأة أيضاً حماية الأمومة والطفولة ودعم القانون للأسرة ونصت المادة (١٥) على: "تكفل الدولة وفقاً للقانون دعم الأسرة وحماية الأمومة والطفولة"^(١١).

وتبعتها المادة (١٦) من نفس الدستور لمنح العراقيين نساءً ورجال حق الضمان الاجتماعي والمعونة في حالات المرض والشيخوخة والعجز والبطالة وجاء في نصها: "تكفل الدولة خدمات الضمان الاجتماعي وللعراقيين الحق في المعونة في حالة الشيخوخة والمرض أو العجز أو البطالة"^(١٢).

ونصت المادة (١٩) على حق المرأة والرجل في الحقوق والواجبات وكان نصها: "العراقيون متساوون في الحقوق والواجبات العامة بلا تمييز بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو أي سبب آخر"، ويقر هذا الدستور الحقوق القومية للأكراد ضمن الشعب العراقي في

(٨) ينظر: الباب الثالث من الدستور العراقي المؤقت لعام ١٩٦٣.

(٩) المادة (٥) من الدستور العراقي المؤقت لعام ١٩٦٣.

(١٠) المادة (٦) من الدستور العراقي المؤقت لعام ١٩٦٣.

(١١) المادة (١٥) من الدستور العراقي المؤقت لعام ١٩٦٣.

(١٢) المادة (١٦) من الدستور العراقي المؤقت لعام ١٩٦٣.

وحدة وطنية متآخية، حيث كما ذكرنا أعطت هذه المادة حقاً للمرأة والرجل في الحقوق والواجبات أمام القانون وبدون تمييز^(١٣).

ومن حقوق المرأة على الدولة العراقية الرعاية الصحية، وعلى الرغم من عدم وجود اسم المرأة في المادة (٣٦) لمنحها ذلك الحق إلا أنها حصلت عليه من خلال جمعها مع الرجل في المادة، حيث نجد عبارة كافة العراقيين أي نساء ورجال وجاء في نصها: "الرعاية الصحية حق للعراقيين جميعاً تكفله الدولة بإنشاء مختلف أنواع المستشفيات والمؤسسات الصحية والتوسع فيها"^(١٤).

رابعاً/ الدستور العراقي المؤقت لعام ١٩٦٨:

نجد أن الدستور المؤقت لعام ١٩٦٨ عمل على الاستنساخ الكثير من المواد القانونية التي وردت في الدساتير السابقة، إذ أشار الدستور إلى جملة من الحقوق وما يخص المرأة منها هو الأسرة وحماية الأمومة والطفولة وحققها في الضمان الاجتماعي وحق العمل والمساواة أمام القانون في الحقوق والواجبات، إذ نصت المادة (٨) من الدستور المذكور على إن الأسرة هي أساس المجتمع حيث جاء في نصها: "الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق الوطنية"^(١٥).

وتلتها الفقرة (أ) من المادة (٩) والتي منحت للمرأة حقها في الأمن والحماية لها ولأطفالها وأسرته حيث نصت على: "تكفل الدولة دعم الأسرة وحماية الطفولة والأمومة وفقاً للقانون"^(١٦).

وعن حق المرأة في الضمان الاجتماعي إسوة بالرجل جاء في الفقرة (ب) من المادة (٩) نفسها حق الضمان كآلتي: "تكفل الدولة خدمات الضمان الاجتماعي ويكون

(١٣) المادة (١٩) من الدستور العراقي المؤقت لعام ١٩٦٣.

(١٤) المادة (٣٦) من الدستور العراقي المؤقت لعام ١٩٦٣.

(١٥) المادة (٨) من الدستور العراقي المؤقت لعام ١٩٦٨.

(١٦) المادة (٩) من الدستور العراقي المؤقت لعام ١٩٦٨.

للعراقيين الحق في المعونة في حالة الشيخوخة والمرض والعجز والبطالة^(١٧). كسابقاتها لم تنص هذه الفقرة التي تخص حق الضمان الاجتماعي للمرأة لم تنص بعبارة صريحة على أنه للمرأة حق في الضمان الاجتماعي، إلا إننا نفهم من كلمة (للعراقيين) معنى النساء والرجال سواء.

وجاء في المادة (١٠): "تضمن الدولة تكافؤ الفرص لجميع العراقيين"، إذ إن من حق المرأة والرجل على الدولة توفير فرص العمل على أساس الكفاءة لكلا الجنسين^(١٨).

ونصت كذلك في المادة (٢١) حيث تكررت هذه المادة في الدساتير السابقة والتي نصها: "العراقيون متساوون في الحقوق والواجبات أمام القانون لا تمييز بينهم بسبب الجنس أو العرق أو اللغة أو الدين ويتعاونون في الحفاظ على كيان الوطن بما فيهم العرب والأكراد ويقر هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية"^(١٩). تمنح هذه المادة حقاً للمرأة في المساواة مع الرجل أمام القضاء.

وقد نص الباب الثالث من هذا الدستور على (الحقوق والواجبات الأساسية) ومنها اعتبار (المواطنين سواسية أمام القانون، دون تفریق بسبب الجنس أو العرق أو اللغة أو المنشأ الاجتماعي أو الدين)، و(تكافؤ الفرص لجميع المواطنين مضمون في حدود القانون)، و(المتهم بريء حتى تثبت إدانته)، و(حق الدفاع مقدس في جميع مراحل التحقيق والمحاكمة)، و(كرامة الإنسان مصونة، ويحرم ممارسة أي نوع من أنواع التعذيب الجسدي أو النفسي)، و(لا يجوز حرمة ولا يجوز دخولها أو تفتيشها، إلا وفق الأصول المحددة بالقانون)، و(لا يجوز منع المواطن من السفر خارج البلاد)، و(حرية الأديان والمعتقدات وممارسة الشعائر الدينية المكفولة)، و(يكفل الدستور حرية الرأي والنشر والاجتماع والتظاهر وتأسيس الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات)^(٢٠).

(١٧) المادة (٩) من الدستور العراقي المؤقت لعام ١٩٦٨.

(١٨) المادة (١٠) من الدستور العراقي المؤقت لعام ١٩٦٨.

(١٩) المادة (٢١) من الدستور العراقي المؤقت لعام ١٩٦٨.

(٢٠) ينظر: الباب الثالث من الدستور العراقي المؤقت لعام ١٩٦٨.

وتضمنت المادة (١٩/ أ) "المواطنون سواسية أمام القانون، دون تفریق بسبب الجنس أو العرق أو اللغة أو المنشأ الاجتماعي أو الدين". حيث منحت المرأة حق المساواة أمام القانون أسوة بالرجل، ونصت الفقرة (ب) من نفس المادة على: "تكافؤ الفرص لجميع المواطنين مضمون في حدود القانون"، ومنحت المرأة بذلك حقها في العمل أسوة بالرجل^(٢١).

وجاءت المادة (٢٧/ أ) لتنص على: "تلتزم الدولة بمكافحة الأمية وتكفل حق التعليم بالمجان في مختلف مراحل الابتدائية والثانوية والجامعية، للمواطنين كافة"، ومنحت المرأة بذلك حقها في التعليم أسوة بالرجل^(٢٢)، وجاءت في المادة (٣٠ / ب): "المساواة في تولي الوظائف العامة يكفلها القانون"، حيث منحت المرأة بذلك الحق في الوظائف العامة أسوة بالرجل، وجاءت الفقرة (د) من المادة نفسها لتنص على: "تكفل الدولة توفير أوسع الضمانات الاجتماعية للمواطنين كافة، في حالات المرض أو العجز أو البطالة أو الشيخوخة"، حيث منحت المرأة حق الضمان الاجتماعي أسوة بالرجل^(٢٣).

وتضمنت المادة (٣٨) الفصل الأول الحقوق والحريات العامة، الباب الثالث الحقوق والحريات وضماناتها، ما هو نصه: "المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات أمام القانون"، ويتمتعون جميعهم بحمايته من غير تمييز، منحت المرأة في ذلك حقها في المساواة أمام القانون أسوة بالرجل، ومن نفس المادة الفقرة ثانياً نصت على: "تكافؤ الفرص مضمون لجميع المواطنين في حدود القانون"، إذن منحت المرأة في هذه الفقرة الحق في العمل على أساس تكافؤ الفرص مع أخيها الرجل^(٢٤).

ومنحت المادة (٤٩) للمرأة والرجل الحق في تولي وظائف الدولة بموجب القانون على أساس المساواة وكان نصها: "المواطنون متساوون في تولي وظائف الدولة بموجب أحكام القانون"^(٢٥). وعن حق المرأة والرجل في الضمان الاجتماعي جاء نص المادة (٥١) بالشكل الآتي: "تكفل الدولة توفير

(٢١) المادة (١٩) من الدستور العراقي المؤقت لعام ١٩٦٨.

(٢٢) المادة (٢٧) من الدستور العراقي المؤقت لعام ١٩٦٨.

(٢٣) المادة (٣٠) من الدستور العراقي المؤقت لعام ١٩٦٨.

(٢٤) المادة (٣٨) من الدستور العراقي المؤقت لعام ١٩٦٨.

(٢٥) المادة (٤٩) من الدستور العراقي المؤقت لعام ١٩٦٨.

الضمانات والرعاية الاجتماعية للمواطنين في حالات المرض أو العجز أو الشيخوخة بموجب أحكام القانون^(٢٦). وجاء في المادة (٦٣) حقاً مشتركاً للمرأة والرجل في الانتخاب والاستفتاء بموجب أحكام الدستور، وهذا نص المادة: "لكل مواطن الحق في أن ينتخب ويُنتخب، ويشارك في الاستفتاء وفي الحياة العامة، بموجب أحكام الدستور والقانون"^(٢٧).

وجاء في المادة (٦٥) حقاً مشتركاً للمرأة والرجل في التعليم واعتبر إلزامياً يجب تطبيقه، ونصت المادة: "تكفل الدولة حق التعليم للمواطنين. ويكون التعليم إلزامياً في المرحلة الابتدائية في الأقل وتكافح الدولة الأمية طبقاً للقانون"^(٢٨).

خامساً/ قانون إدارة الدولة العراقية المؤقتة لعام ٢٠٠٤:

وذكرت ديباجة القانون بأن: (الشعب العراقي الساعي إلى استرداد حريته التي صادرها النظام الاستبدادي السابق، هذا الشعب الراض للتعنف والإكراه بكل أشكالهما، وبوجه خاص عند استخدامهما كأسلوب من أساليب الحكم، وقد صمم على أن يظل شعباً حراً يسوده حكم القانون).

وأشتمل قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لعام ٢٠٠٤، على اثنتين وستين مادة موزعة على تسعة أبواب وهي كالآتي: (الباب الأول: المبادئ الأساسية، الباب الثاني: الحقوق الأساسية، الباب الثالث: الحكومة العراقية الانتقالية، الباب الرابع: السلطة التشريعية الانتقالية، الباب الخامس: السلطة التنفيذية الانتقالية، الباب السادس: السلطة القضائية الاتحادية، الباب السابع: المحكمة المختصة والهيئات الوطنية، الباب الثامن: الأقاليم والمحافظات والبلديات والهيئات المحلية، الباب التاسع: المرحلة ما بعد الانتقالية).

ونبدأ في المادة (١٢) من القانون المذكور ونطالع في نصه: "العراقيون كافة متساوون في حقوقهم بصرف النظر عن الجنس أو الرأي أو المعتقد أو القومية أو الدين أو المذهب أو الأصل،

(٢٦) المادة (٥١) من الدستور العراقي المؤقت لعام ١٩٦٨.

(٢٧) المادة (٦٣) من الدستور العراقي المؤقت لعام ١٩٦٨.

(٢٨) المادة (٦٥) من الدستور العراقي المؤقت لعام ١٩٦٨.

وهم سواء أمام القانون ويمنع التمييز ضد المواطن العراقي على أساس جنسه أو قوميته، أو ديانتهم أو أصلهم، ولهم الحق بالأمن الشخصي وبالحياء والحرية ولا يجوز حرمان أي من حياته أو حريته إلا وفقاً لإجراءات قانونية، إنَّ الجميع سواسية أمام القضاء، ومنحت هذه المادة حقاً للمرأة والرجل في المساواة أمام القانون وكذلك منعت التمييز ضد المرأة والرجل (ويمنع التمييز ضد المواطن العراقي على أساس جنسه أو قوميته أو ديانتهم أو أصلهم) والمراد بهذه الجملة التمييز ضد المرأة وإن لم ترد كلمة صريحة على ذلك، وكذلك الحق بالأمن والحياء والحرية^(٢٩).

وأشارت المادة (١٤) في نصها: "للفرد الحق بالأمن والتعليم والعناية الصحية والضمان الاجتماعي، وعلى الدولة العراقية ووحداتها الحكومية وبضمنها الأقاليم والمحافظات والبلديات والإدارات المحلية، بحدود مواردها ومع الأخذ بالاعتبار الحاجات الحيوية الأخرى أن تسعى لتوفير الرفاه وفرص العمل للشعب"^(٣٠)، حقوقاً مشتركة للمرأة والرجل وهي كما وردت واضحة أعلاه (الأمن والتعليم والعناية الصحية والضمان الاجتماعي).

ونصت الفقرة (ب) من المادة (٢٠) على: "لا يجوز التمييز ضد أي عراقي لأغراض التصويت في الانتخابات على أساس الجنس أو الدين أو المذهب أو العرق أو المعتقد أو القومية أو اللغة أو الثروة أو المعرفة بالقراءة والكتابة"^(٣١)، حيث منحت المرأة والرجل حقاً مشتركاً في التصويت للانتخابات.

المبحث الثالث

حقوق المرأة في الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥

تضمن دستور عام ٢٠٠٥ للحقوق والواجبات الواردة في مواده وفقراته إشارات واضحة إلى حقوق المرأة المشتركة مع الرجل تارة وحقوق المرأة ككيان مستقل تارة أخرى، وهذا ما نلاحظه في نص المادة (١٤) والتي جاء فيها: "العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو

(٢٩) المادة (١٢) من قانون إدارة الدولة العراقية المؤقتة لعام ٢٠٠٤.

(٣٠) المادة (١٤) من قانون إدارة الدولة العراقية المؤقتة لعام ٢٠٠٤.

(٣١) المادة (٢٠) من قانون إدارة الدولة العراقية المؤقتة لعام ٢٠٠٤.

الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي" (٣٢). ومنحت هذه المادة حقاً للمرأة في المساواة أمام القضاء وتبعتها المادة (١٥) التي منحت للمرأة حق الأمن والحرية وجاء في نصها: "لكل فرد الحق في الحياة والأمن والحرية، ولا يجوز الحرمان من هذه الحقوق أو تقييدها إلا وفقاً للقانون وبناءً على قرار صادر عن جهة قضائية مختصة" (٣٣).

ولم يغفل الدستور الجديد عن حق العمل للمرأة والرجل حيث نصت المادة (١٦) على ذلك باعتباره حقاً للمواطنين على الدولة حيث جاء فيها: "تكافؤ الفرص حق مكفول لجميع العراقيين، وتكفل الدولة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك" (٣٤).

ولما كانت الحرية الشخصية حقاً من الحقوق التي تطبقها بلدان العالم المتحضر لم يتردد الدستور الجديد في تثبيت ذلك الحق في مواده، حيث جاء في (الفقرة أولاً/ ١٧) ما نصه: "لكل فرد الحق في الخصوصية الشخصية بما لا يتنافى مع حقوق الآخرين والآداب العامة" (٣٥)، حيث كان ذلك الحق مشتركاً بين النساء والرجال سوية.

أدرك المشرعون العراقيون مكانة المرأة السياسية من خلال قراءتهم لتاريخ المرأة ونضالها وما هو الدور الفاعل الذي يمكن أن تقوم به فنجد في الدستور إشارة واضحة إلى حق المرأة في المشاركة السياسية، حيث جاء في المادة (٢٠) نصه: "للمواطنين (رجالاً ونساءً) حق المشاركة في الشؤون العامة، والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح" (٣٦).

وعن مكانة الأسرة والأمومة والطفولة نجد في المادة (٢٩/ أولاً أ) تنصر على ان: "الأسرة أساس المجتمع، وتحافظ الدولة على كيانها وقيمتها الدينية والأخلاقية والوطنية"، وتلتها الفقرة (ب) من نفس المادة والفقرة، لتعطي للمرأة حقها في الأمن حيث جاء في

(٣٢) المادة (١٤) من الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥.

(٣٣) المادة (١٥) من الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥.

(٣٤) المادة (١٦) من الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥.

(٣٥) المادة (١٧) من الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥.

(٣٦) المادة (٢٠) من الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥.

نصها الآتي: "تكفل الدولة حماية الأمومة والطفولة والشيخوخة، وترعى النشيء والشباب وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقدراتهم"، ومن حقوق المرأة على الأولاد الاحترام والرعاية حيث منح الدستور العراقي الجديد لعام ٢٠٠٥ ذلك الحق للمرأة والرجل سواء، حيث جاء في نص المادة (٢٩/ ثانياً) ما يأتي: "للأولاد حق على والديهم في التربية والرعاية والتعليم، وللوالدين حق على أولادهم في الاحترام والرعاية، ولا سيما في حالات العوز والعجز والشيخوخة"^(٣٧).

ومن حقوق المرأة حقها في الضمان الاجتماعي، نصت المادة (٣٠/ أولاً) على ذلك الحق حيث جاء: "تكفل الدولة للفرد وللأسرة وبخاصة الطفل والمرأة الضمان الاجتماعي والصحي، والمقومات الأساسية للعيش في حياة كريمة، تؤمن لهم الدخل المناسب، والسكن الملائم"^(٣٨).

من حقوق المرأة أيضاً الحياة الكريمة، ولغرض توفير ذلك الحق للمرأة نصت (٣٥/ ثالثاً) على: "يحرم العمل القسري" "السخرة" والعبودية وتجارة العبيد "الرقيق" ويحرم الاتجار بالنساء والأطفال والاتجار بالجنس"^(٣٩)، وجاء في المادة (٤٨/ رابعاً) حق المرأة في التمثيل السياسي داخل البرلمان حيث كان نصه: "يستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع من أعضاء مجلس النواب"^(٤٠).

ويمكن القول، بالرغم من وجود المواد القانونية التي تحمي حقوق المرأة، نجد ان الحكومة لديها ضعف في حماية حقوقها، فالأوضاع الامنية المتردية التي اوضحت ضعف الحكومة والادارة السياسية بتطبيق التزاماتها، حيث ظلت نسبة كبيرة من النساء والبنات يحرمن بشكل متزايد من فرص التعليم وفرص العمل نتيجة المخاوف من الوضع الامني والاوضاع الاقتصادية المحددة التي يواجهها السواد الاعظم من العائلات العراقية وفي مجالات اخرى مثل مواضيع الاسرة والقضايا الجزائية، فأن القوانين التي تميز ضد المرأة

(٣٧) المادة (٢٩) من الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥.

(٣٨) المادة (٣٠) من الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥.

(٣٩) المادة (٣٥) من الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥.

(٤٠) المادة (٤٨) من الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥.

صراحة تضع اطاراً لحرمان المرأة من حقوقها القانونية، وهذا التمييز يغير من الموازين في مواضيع الطلاق، ويجعل المرأة عرضة لخطر العنف ويعيق تحقيقها لمكافئها وطاقتها ويحد من استقلاليتها كإنسان، ففي مجتمعنا الشرقي تعد القيم الحضارية والمعايير الاجتماعية المتعلقة بعزل المرأة وتغيير حركتها الى جانب سيطرة الرجل اشبه بالسمات المميزة لثقافة افراده، فالمجتمع العراقي بأنماطه المعيشية كلها ما زال محكوماً بقيود من القيم والاعراف والتقاليد التي توارثها عبر الاجيال مكونة هويته الثقافية، وما زالت مسيطرة في تحديد العلاقة بين الجنسين وتقسيم العمل، ومع سيطرة القيم والعادات والتقاليد والعادات الاجتماعية في المجتمع والموروث الثقافي في اذهان كثير من الناس، إلا ان التغيير الاجتماعي الذي يمر به المجتمع ادى الى حدوث فجوة بين القيم الراسخة في عقول الناس وبين القيم والعادات المستحدثة وهناك كثير من العادات والقيم التقليدية التي لا تتماشى مع التغيير الذي يحصل في المجتمع.

الخاتمة

شغلت المرأة في العراق حيزاً كبيراً من اهتمامات الباحثين في مختلف العلوم الانسانية، على اعتبار ان المرأة عنصراً مهماً وفاعلاً في المجتمع، الذي تستند اليه أولى المهمات هي الاسرة التي تمثل النواة للمجتمع الانساني. فتوصل البحث الى عدة استنتاجات، اهمها:

١. لا تزال مشاركة المرأة العراقية في المجال السياسي محدودة ومتدنية رغم حقها محفوظ في الجانب التشريعي لكن غير مكتمل في الجانب التنفيذي.
٢. تشكل النساء نسبة تقارب نصف المجتمع في التعداد العام للسكان لغاية ٢٠٠٩ لكن هذا الثقل لا يتناسب مع مشاركتها في صنع القرار.
٣. لم يشكل تمثيل المرأة قوة ضاغطة على مجلس النواب في القضايا العامة او المتعلقة بالمرأة ويظهر دورها محدداً في التعليم والتمريض والاعمار، ولم يكن لها دور في اللجان الاكثر سيادية.
٤. لا تزال عدد من وزارات الدولة تخلو من تمثيل المرأة فيها بدرجة مدير عام كوزارة الزراعة والتربية والداخلية والنقل.

٥. ان القيم والعادات والتقاليد لها علاقة بضعف مكانة المرأة في المجتمع وهذا ما يجعلها لا تأخذ مكانتها التي يجب ان تتمتع بها كونها نصف المجتمع.
٦. ان هنالك حضوراً للمرأة ضمن العملية السياسية، الا ان هذا الحضور ربما يضعف او يتلاشى اعتماداً على ضعف مكانتها في المجتمع.
٧. ما تزال هناك نظرة سلبية في المجتمع ازاء عمل المرأة خارج المنزل على الرغم من ان عملها يؤدي الى مساندة الرجل وتحسين وضع الاسرة الاقتصادية.
٨. هناك اختلاف وتمايز في اساليب التنشئة الاجتماعية فيما بين الذكور والاناث، الامر الذي يجعل الذكور يتفوقون من خلال تنشئتهم باحتلال مكانة اجتماعية في المجتمع.
إضافة الى ذلك تضمن البحث عدة توصيات، هي:
 ١. العمل على اقامة نظام معلومات شامل عن المرأة بالتعاون ما بين الجهاز المركزي للإحصاء والمنظمات الدولية والوطنية ذات الصلة مع ضمان اتاحة المعلومات المتحصلة من جميع البيانات وتحليلها للجماهير وضمان العمل بها مع الحفاظ على كتمان هوية النساء واحترام حقوق الانسان للمرأة وعدم الحاق الضرر بها.
 ٢. ان تتضمن نصوص الدستور العراقي اشارات وتأكيدات والتزام قانوني لجميع الاتفاقيات والقوانين الدولية التي تراعي القيم الانسانية وتبحث فيها، وان تطبيق وديمومة هذه القوانين والاتفاقيات الدولية لن يتم في العراق ما لم يصار الى لجنة يقرها الدستور العراقي بالتداول السنوي تكون سلطتها غير خاضعة للحكومة وترفع بتوصياتها الى البرلمان العراقي كلجنة مراقبة حقوقية تراقب الاتفاقيات الملزمة دولياً.
 ٣. ضرورة تفعيل دور المرأة في المجتمع من خلال خطة اعلامية تشترك فيها وسائل الاعلام المسموعة والمرئية والمقروءة والجمعيات النسائية وبعض علماء الدين والاكاديميون من الجامعات ومراكز البحوث المتخصصة بقضايا المرأة، بهدف ابراز دور المرأة واهميتها، وكيفية رفع مستوى مشاركتها في التنمية والحد من التجاوزات التي تقع عليها في اطار الاسرة او تهميش دورها في المجتمع.

٤. تعزيز مشاركة المرأة في مواقع السلطة العليا وفي مراكز صنع القرار ولجان ووفود المفاوضات من اجل السلام ولجان المصالحة عن طريق ازالة اشكال المعوقات التي تعترض تلك المشاركة ومنح الفرص بالتساوي بين المرأة والرجل وعلى اساس مبدأ الكفاءة لا غير وجعل فرصة الترقية في الوظائف ذات مضامين عادلة.
٥. اعادة النظر في انماط التنشئة الاجتماعية الموروثة ومضامينها وتطويرها بشكل يؤدي الى تنمية القيم الانسانية لدى الذكور والاناث وعلاقات الاحترام بينهما.
٦. العمل على الغاء الازدواجية بين الاسرة كأداة لنقل القيم والتقاليد الموروثة وبين دور المدرسة كأداة للتجديد وتوحيد التشتت القيمي والاجتماعي.
٧. التأكيد على ضرورة تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص في المؤسسات العامة والخاصة، وخاصة تلك المتعلقة بالمنافسة على المناصب القيادية وفرص التدريب، بما يضمن ثقة المرأة بنفسها وتقوية مشاركتها في المجتمع حاضراً ومستقبلاً.
٨. ضرورة اعطاء المرأة كامل حقوقها من خلال نشر الوعي لأهمية المشاركة النسوية في العملية التنموية اعتماداً على امكانياتها وقدراتها المتميزة والتي لا تقل في ايجابياتها وفعاليتها عن الرجل في شيء.
٩. ضرورة تنفيذ الاحزاب والحكومات لالتزاماتها تجاه تنفيذ مناهجها الخاصة بتحقيق التوازن في تمثيل المرأة في قياداتها واشراكها في المجالس النيابية والسلطات المحلية.
١٠. تعزيز دور المرأة في المجتمع من خلال التعليم والعمل، حيث ان تعليم المرأة له دور في رفع المكانة الاجتماعية للمرأة وتعزيز الثقة بنفسها منه يتم محاربة القيم الموروثة والمتخلفة ومن خلال العمل والانتاج تحقق المرأة شخصيتها وكيانها المستقل.

المصادر

1. الدستور العراقي (القانون الاساسي العراقي لعام ١٩٢٥).
2. القانون الاساسي العراقي لعام ١٩٢٥، التعديل الثاني.
3. القانون الاساسي العراقي لعام ١٩٢٥، التعديل الثالث.

4. الدستور العراقي المؤقت لعام ١٩٥٨.
5. الدستور العراقي المؤقت لعام ١٩٦٣.
6. الدستور العراقي المؤقت لعام ١٩٦٨.
7. قانون إدارة الدولة العراقية المؤقتة لعام ٢٠٠٤.
8. الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥.
9. د. سرور طالبى المل، حقوق المرأة في الدول العربية خلال إصلاحات ٢٠٠٠ - ٢٠٠٨، طرابلس، لبنان، مركز جيل البحث العلمي، ٢٠١٤.
10. دليل إحقاق حقوق المرأة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، ٢٠١٣،

www.escri-net.org

11. UN (2014), Women's Rights are Human Rights, New York and Geneva: United Nations Human Right.,
12. GIRLS' EDUCATION", www.worldbank.org, 2021-3-8
13. Women's Rights and Development", www.womenforwomen.org, 30-5-2017, Retrieved 18-11-2017.
14. Women's Human Rights", www.globalfundforwomen.org, Retrieved 17-6-2020.

التنمية المستدامة نحو تمكين افضل للنساء والفتيات

(قراءات في التنمية البشرية / قسم الاحصاءات)

أ.د. مريم مال الله غزال

د. ماجدة فاضل

د. شيماء رفعت

جامعة بغداد / كلية علوم الهندسة الزراعية / قسم علوم الاغذية

الملخص

اثبتت المرأة العراقية انها قادرة على احداث الكثير من التغييرات الاجتماعية الايجابية لأنها اكثر التزاما ووعيا بالعمل الاجتماعي والاقتصادي وتخصيص عائد عملها لصالحها وافراد اسرتها، واعترافا بدور المرأة على الصعيد العالمي ومساهماتها التاريخية في مجتمعا نلاحظ اجندة التنمية المستدامة للعام ٢٠٣٠ وضعت قضايا المرأة والعدالة بين الجنسين في قلب مفاهيم التنمية المستدامة وربطت بين وضع المرأة ورفاهيتها مع مستوى التنمية بشكل مباشر ومن هنا جاءت احصاءات التنمية البشرية لتبلور رؤية محلية عاكسة لواقع المرأة العراقية من عدة مؤشرات لبيان منظور النوع الاجتماعي والعمل على حل التشابك في المجالات المتعددة وبنهج متكامل لتحقيق تنمية مستدامة حقيقية على المدى البعيد وتمكين المرأة لإحلال السلام والرخاء والتنمية المستدامة في العراق كما ان توفير التكافؤ في حصول النساء والفتيات على التعليم والرعاية الصحية والعمل اللائق والتمثيل السياسي والاقتصادي للدول واتخاذ القرارات سيكون بمثابة اساس لتحقيق التنمية الشاملة في العراق.

الكلمات المفتاحية: المرأة العراقية، التنمية الشاملة، التنمية البشرية، النساء والفتيات.

Abstract

Iraqi women have proven that they are capable of making many positive social changes because they are more committed and aware of social and economic work and allocate the return of their work for the benefit of themselves and their family members. In recognition of the role of women on the global level and their historical

contribution to their society, we note that the 2030 Sustainable Development Agenda placed women's issues and gender justice at the heart. The concepts of sustainable development directly linked the status and well-being of women with the level of development. Hence, human development statistics came to crystallize a local vision that reflects the reality of Iraqi women from several indicators to indicate the gender perspective and work to resolve the entanglement in multiple fields and with an integrated approach to achieve real sustainable development in the long term and empowerment. Women to bring peace, prosperity and sustainable development in Iraq. Providing equal access for women and girls to education, health care, decent work, political and economic representation of countries, and decision-making will serve as foundations for achieving comprehensive development in Iraq .

Keywords: Iraqi women, comprehensive development, human development, women and girls

مقدمة:

اثبتت المرأة العراقية انها قادرة على احداث الكثير من التغييرات الاجتماعية الايجابية نتيجة وعيها والتزامها بالعمل الاجتماعي والاقتصادي واعترافا بدور المرأة على الصعيد العالمي ومساهماتها التاريخية في مجتمعها فقد ابرزت اجندة التنمية المستدامة للعام ٢٠٣٠ قضايا المرأة وربطت بين وضع المرأة ورفاهيتها مع مستوى التنمية المستدامة بشكل مباشر وقد تضمنت اهداف التنمية المستدامة مختلف الافاق التنموية والحياتية مما يؤكد اهمية دور المرأة في المجتمع فالمرأة هي مفتاح تحقيق التنمية المستدامة وان قضايا المرأة متشابكة في جميع المجالات ولا بد من معالجتها بمنهج علمي متكامل اذا اردنا تحقيق تنمية مستدامة حقيقية على المدى الطويل والتي لا تتحقق الا بشراكة عادلة بين الرجل والمرأة.

المرأة في خطة التنمية الوطنية

تمثل خطة التنمية الوطنية للعام ٢٠١٨-٢٠٢٢ مرحلة زمنية مختلفة في مسيرة التخطيط التنموي متأثراً بعوامل سياسية ومالية واقتصادية واجتماعية مما يتطلب صياغة اهدافها وفلسفتها التنموية ضمن اطار يستجيب لتلك العوامل وصولاً الى مرحلة التعافي والانطلاق.

وتعد المرأة من أكثر الشرائح المتضررة من الاوضاع التي تمر بها البلاد لذا راعت خطة التنمية الوطنية استهدافها بشكل مباشر من خلال التمكين في محور التنمية البشرية والاجتماعية وبشكل غير مباشر من خلال باقي المحاور الاقتصادية والبيئية الاخرى.

النوع الاجتماعي والتنمية المستدامة:

ان مشاركة النساء في خطط التنمية والاستفادة من مخرجاتها ولغرض تحقيق التنمية المستدامة لا بد من التركيز على المحاور الآتية:

- ١- التركيز على تنمية مهارات الرجال والنساء في تفعيل المؤسسات وتلبية الاحتياجات العملية والاستراتيجية الداعمة لمشاركة الرجال والنساء في العمل
- ٢- الاهتمام باحتياجات النساء والرجال الفقراء
- ٣- تصميم مشاريع التنمية لسد الفجوة النوعية ورفع الوعي بين الرجال والنساء بالعدالة وتحسين ظروف معيشة النساء.

مشاركات المرأة في الجوانب التنموية

اولاً / المشاركة السياسية

ان المشاركة السياسية هي المشاركة في صنع القرار السياسي والاداري والتحكم في الموارد على كافة المستويات وهي سلوك مباشر او غير مباشر يكون للفرد في مقتضاه دورا في الحياة السياسية لمجتمعه بهدف التأثير في عملية صنع القرار وهي من آليات الديمقراطية في المجتمع التي تتيح اعادة تركيب بنية المجتمع ونظام السلطة فيه، لذا هي اساس الديمقراطية ويجب ان تقوم على الحقوق المتساوية للنساء والرجال على قدم المساواة وامكانية التمتع وممارسة هذه الحقوق.

ان مشاركة النساء في الحياة السياسية من اهم عناصر العملية الديمقراطية وهي تعكس طبيعة النظام السياسي والاجتماعي في الدولة وعليه فأن ضعف آليات القوى الديمقراطية في المجتمع يساهم في تهميش مشاركة المرأة السياسية كما تقاس درجة نمو

المجتمعات بمقدار قدرتها على دمج النساء في قضايا المجتمع العامة والخاصة وتعزيز قدراتهن للمساهمة في العملية التنموية فيه.

ثانياً: المشاركة الاقتصادية للمرأة

تمثل المشاركة الاقتصادية للمرأة احد ابرز القضايا المتعلقة بدراسة اوضاع النساء وتطورها في المجتمع لأهمية هذه المشاركة في تعزيز نجاح الجهود التنموية من جانب ولما تواجهه المرأة من معوقات وصعوبات وهي تحاول القيام بهذا الدور اثناء دخولها سوق العمل لذا يتعاضم الاهتمام سنة بعد اخرى بدور المرأة في التنمية، ان المرأة عنصر بشري فاعل وعامل كالرجل وان اهدار هذا العنصر وجهوده وانتاجيته وتأثيراته يمثل بلا شك سوء استغلال واضح للموارد المتاحة في المجتمع الامر الذي من شأنه ان يؤخر جهود التنمية ويشوه مساراتها ومخرجاتها ورغم ذلك فدخل المرأة الى سوق العمل منتجة ومستثمرة وعاملة وفاعلة ما زال يواجه العديد من التحديات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

صنع القرار

تعد عملية صنع القرار بمثابة محور رئيسي تتمركز حوله العملية الادارية وتمتاز بأنها عملية متداخلة تنخرط في كافة وظائف الادارة وممارساتها ونشاطاتها والمساعدة في رسم ابعاد الخطط الجديدة والاهداف والسياسات . ومن خلال البيانات لبنك المعلومات الوظيفي في الجهاز المركزي للإحصاء عام ٢٠١٥ اتضح ان نسبة تولي المناصب الادارية للنساء على مستوى مدير عام بلغت (٩.٧ %) وعلى مستوى وكيل وزارة لا تحظى النساء الا لنسبة ضئيلة (٢.٦ %) كما تدنت حصة النساء من المناصب الوزارية من (٦) وزيرات سنة ٢٠٠٤ الى وزيرتين عام ٢٠١٦ وحسب بيانات مجلس القضاء الاعلى لسنة ٢٠١٧ نجد ان عدد القضاة من الرجال (١١٧٨) مقابل (٤٧) للنساء وهذا يعكس فجوة عالية للنوع الاجتماعي والحاجة الى تحقيق تكافؤ الفرص عند توزيع تلك المناصب بما يضمن مشاركة اوسع للمرأة.

العنف ضد المرأة

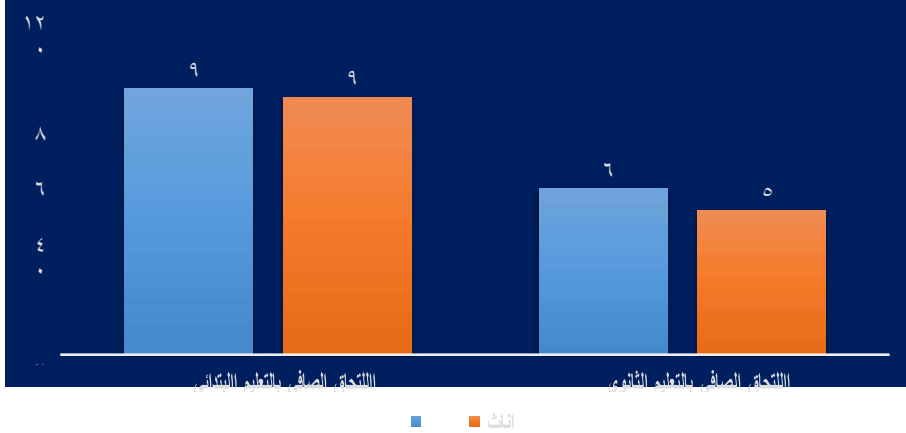
تعتبر ظاهرة العنف ضد المرأة ظاهرة تعاني منها كل المجتمعات وغالبا ما تعاني المرأة بدرجة اكبر من الرجال لكونها الاكثر هشاشة بمعنى انها الاضعف على سلم الحقوق والاقبل امتلاكاً لمصادر القوة الاجتماعية سواء الرمزية او المادية، والعنف ضد المرأة هو جزء لا يتجزأ من ملف العنف العام وان كانت له خصوصيته اذ ان تكلفته لا تقع على المرأة الضحية فحسب وانما تقع بالمثل على المجتمع بأسره الذي يحرم من المشاركة السوية الكاملة لنصف القوة الفاعلة فيه الا وهي المرأة والذي يتعرض في الوقت نفسه للتآكل من الداخل عندما يقوم على بنية اخلاقية وثقافية واجتماعية مشوهة تسمح بممارسة التمييز والاقصاء والعنف ضد نصف القوة الانسانية المشكلة لهذا المجتمع وقد سجلت لدى وزارة الداخلية مديريةية التخطيط والمتابعة قسم الاحصاء عدد من الحالات التي تم الابلاغ عنها حسب نوع العنف الذي تتعرض له المرأة من داخل الاسرة ومن خارجها، مثل حالات القتل العمد غسلا للعار، وضحايا الاتجار بالبشر وعلى ضوء هذه المؤشرات يجب وضع حلول عاجلة للحد من هذه الانتهاكات ضد المرأة العراقية.

تعليم المرأة

ان التعليم هو حجر الاساس ومحور التنمية وان نجاح اي عملية تنموية يعتمد على نجاح النظام التعليمي في هذا المجتمع والتعليم مفتاح التقدم والنهضة ومصدر القوة في المجتمع ويعد التعليم والتنمية من اهم الغايات لبناء الانسان وتنمية قدراته وطاقاته من اجل تحقيق تنمية مستدامة شاملة تنهض بالفرد والمجتمع الى مقام الدول المتقدمة فالإنسان المتعلم بإمكانه ان يشارك في بناء مجتمع قوي وسليم يسوده الامن الاجتماعي والاستقرار السياسي والاقتصادي وقد تحسنت امكانية الحصول على التعليم بكل مراحلها وزيادة معدلات الالتحاق بالدراسة خصوصا بالنسبة للنساء والفتيات.

الشكل (١): معدلات الالتحاق الصافي بالتعليم الابتدائي والثانوي حسب الجنس

للعام الدراسي ٢٠١٧-٢٠١٨



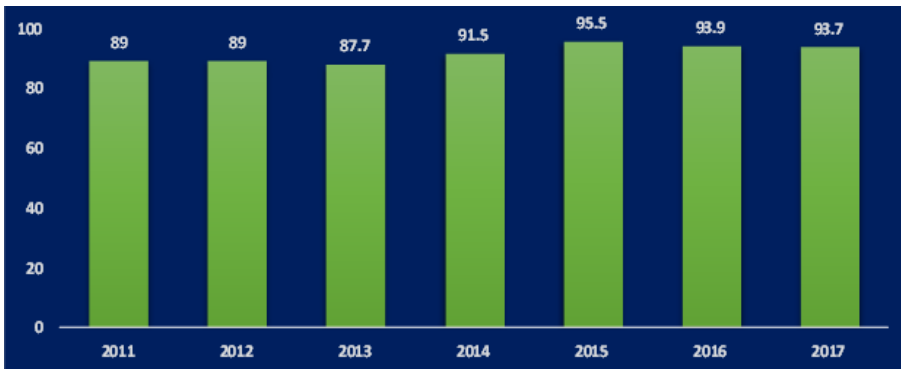
صحة المرأة

نسبة الولادات التي تجري بأشراف كادر صحي متخصص:

اظهرت بيانات التقرير الاحصائي السنوي لوزارة الصحة ان نسبة الولادات التي تجري بأشراف كادر صحي متخصص قد بلغت (٩٣.٧ %) لسنة ٢٠١٧ وهو مقارب لما كان عليه في سنة ٢٠١٦ اذ بلغت (٩٠.٩٣ %) كم هو موضح في الشكل ٢ وهو ما يتماشى مع توجه وزارة الصحة نحو تعزيز هذا المؤشر والذي يعد من المؤشرات الدولية المعتمدة للحفاظ على صحة المرأة.

الشكل (٢): نسبة الولادات التي تجري بأشراف كادر صحي متخصص

للسنوات (٢٠١١ - ٢٠١٧)

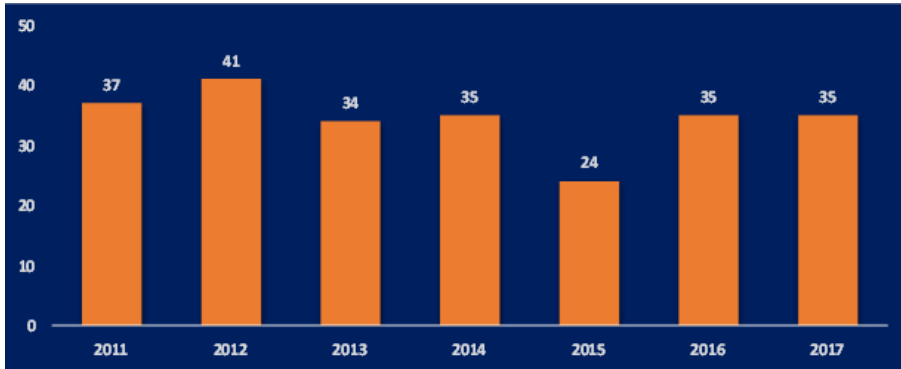


نسبة التغطية بالزيارة الرابعة فأكثر للام الحامل لمراكز الرعاية الصحية الأولية

تعد التغطية التحصينية للحوامل من العوامل المهمة لحماية المرأة خلال فترة الحمل والفترات التي تليها وقد تذبذبت مؤشر نسبة التغطية بالزيارة الرابعة خلال السنوات السابقة اذ بلغت اعلی نسبة في عام ٢٠١٢ بواقع (١٤ ٪) في حين بلغت ادنى نسبة في عام ٢٠١٥ اذ سجل المؤشر نسبة (٢٤ ٪) وهو ما يشير الى تأثر هذه النسبة بالأوضاع الامنية والمالية التي مرت بها البلاد ثم عاود وارتفع في سنة ٢٠١٦ عما كان عليه في سنة ٢٠١٤ الى (٣٥ ٪) في حين ضلت نسبة عام ٢٠١٧ مستقرة وبلغت ٣٥ ٪ كما في الشكل (٣).

الشكل (٣): نسبة تغطية الزيارة الرابعة فأكثر للام الحامل لمراكز الرعاية الصحية

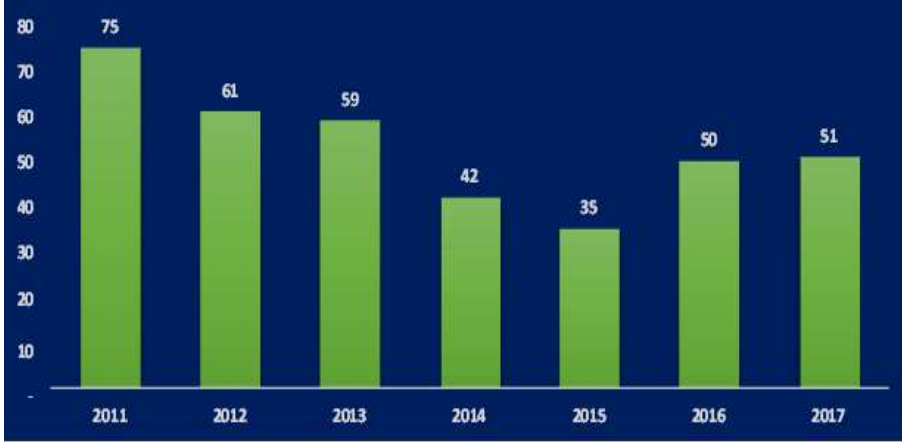
للسنوات (٢٠١٧-٢٠١١)



نسبة التغطية التحصينية للحوامل (الجرعة الثانية فأكثر)

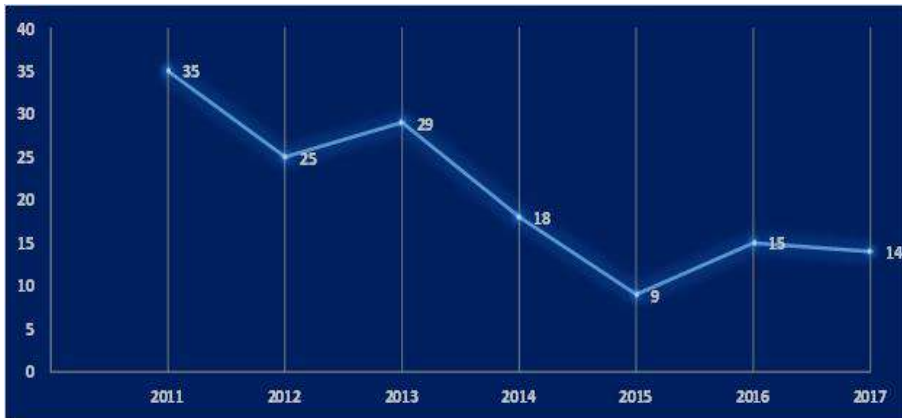
تذبذبت مؤشرات التغطية التحصينية للحوامل للجرعة الثانية فأكثر خلال السنوات السابقة اذ بلغت اعلی نسبة في سنة ٢٠١١ بواقع (٧٥ ٪) وضل منحى التغطية بالنزول ليسجل ادنى نسبة تغطية في عام ٢٠١٥ اذ سجل المؤشر نسبة (٣٥ ٪) ثم عاود وارتفع في سنة ٢٠١٦ ليصل الى نسبة (٥٠ ٪) وضلت النسبة على ما هي عليه في عام ٢٠١٧ لتسجل (٥١ ٪) كما في الشكل (٤).

الشكل (٤): نسبة التغطية التحصينية للحوامل للجرعة الثانية فاكثر
للسنوات (٢٠١٧-٢٠١١)



وفي ذات السياق كانت حركة مؤشر نسبة التغطية التحصينية للنساء في سن الانجاب (١٥-٤٩) سنة وتحديدًا للجرعة الثانية فاكثر متذبذبة خلال السنوات السابقة اذ بلغت اعلى نسبة في سنة ٢٠١١ بواقع (٣٥٪) وذل المنحنى بالنزول ليسجل ادنى نسبة تغطية في سنة ٢٠١٥ اذ سجل المؤشر (٩٪) ثم عاود وارتفع في عام ٢٠١٦ ليصل الى نسبة (١٥٪) وانخفضت النسبة بمقدار نقطة واحدة في سنة ٢٠١٧ لتسجل (١٤٪) كما في الشكل (٥).

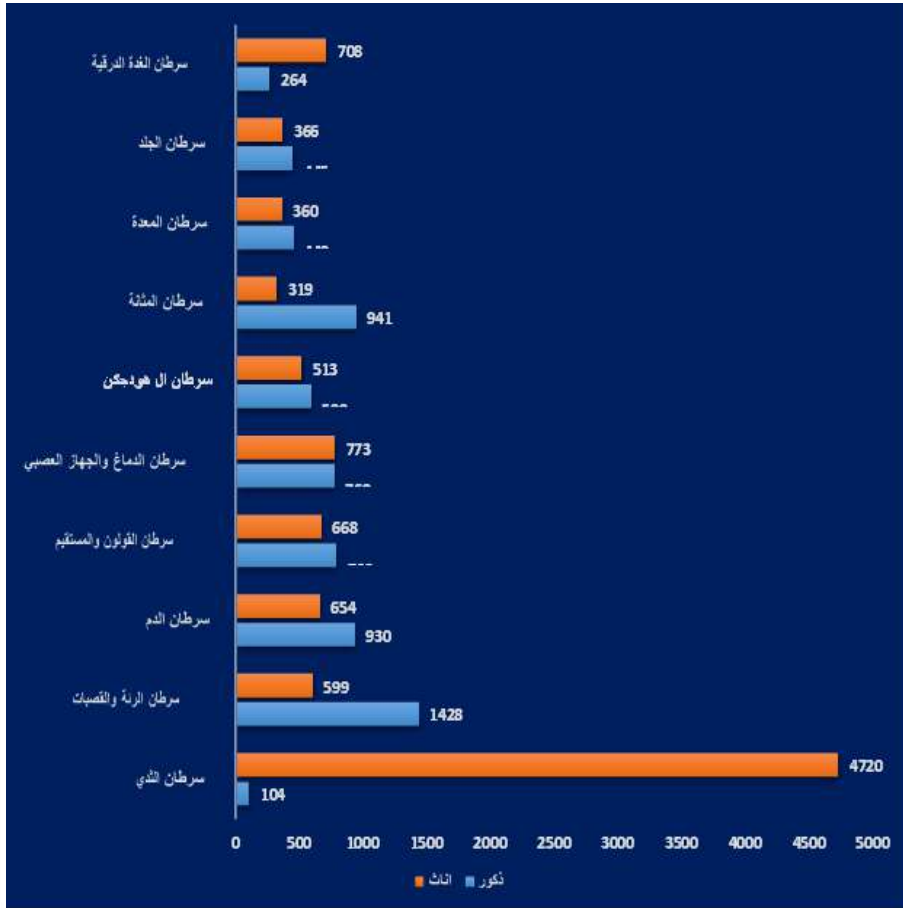
الشكل (٥): نسبة التغطية التحصينية للنساء في سن الانجاب (١٥-٤٩ سنة) للجرعة الثانية فاكثر للسنوات (٢٠١٧-٢٠١١)



الامراض السرطانية

يعتبر مرض السرطان من الامراض الاكثر انتشارا في الآونة الاخيرة ويعد اهم اسباب الوفيات وللإحصائيات الامراض السرطانية اهمية قصوى في وضع استراتيجيات دراسة المرض وعلاجه وقد ساهم التلوث البيئي على انتشاره بشكل كبير ويعتبر سرطان الثدي من اكثر انواع السرطانات التي تصيب النساء بواقع (٤٧٢٠) حالة مسجلة حسب بيانات التقرير السنوي للأمراض السرطانية في العراق لسنة ٢٠١٥، الشكل (٦) الاسباب العشرة للأمراض السرطانية.

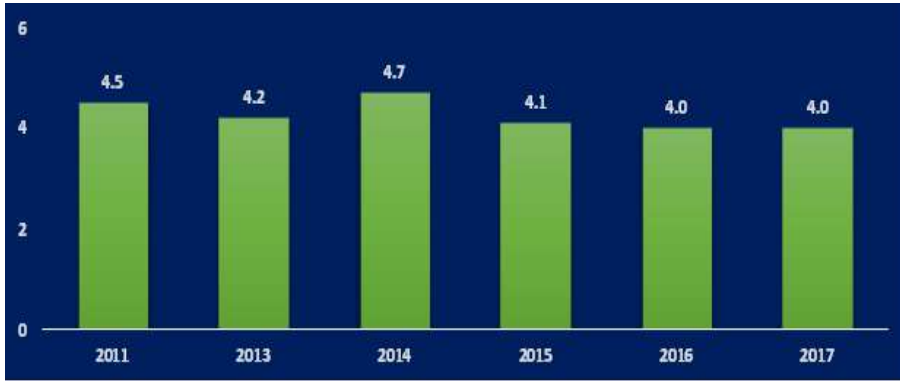
الشكل (٦): الاسباب العشرة الشائعة للأمراض السرطانية حسب الجنس لسنة ٢٠١٥



الخصوبة:

تعرف الخصوبة بانها مجموع الولادات الحية للمرأة طيلة حياتها الانجابية بعمر (١٥-٤٩) سنة وحسب بيانات التقرير السنوي لوزارة الصحة نلاحظ استقرار معدل الخصوبة خلال السنوات الاخيرة اذ بلغ (٤) ولادات حية لكل امرأة في سن الانجاب في سنة ٢٠١٧ كما في الشكل (٧).

الشكل (٧): معدل الخصوبة للسنوات (٢٠١١-٢٠١٧)



ترأس النساء للأسرة

تصاعدت نسبة ترأس المرأة للأسرة في العراق بشكل كبير لا سيما مع تزايد نسب الوفاة بين الرجال بسبب تدهور الوضع الامني وتصاعد عمليات العنف في البلاد بالإضافة الى التغيير في نمط العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بفقدان المعيل للأسرة والحاجة الى تأمين المردود الاقتصادي والدخل للعائلة واطهرت بيانات المسح التحليلي الشامل للأمن الغذائي والهشاشة لأسرة عام ٢٠١٦ وان نسبة النساء اللواتي يترأسن اسر بلغت (١٠.٥ %) وعلى مستوى البيئة (١١.٤%) في الحضر و(٧.٦%) في الريف وقد سجلت اعلى نسبة محافظة بغداد (١٣.٦%) وادنى نسبة محافظة ميسان (٥.١%) كما في الشكل (٨).

الشكل (٨): نسبة النساء اللاتي يتأسن اسر حسب المحافظة لسنة ٢٠١٦.



التوصيات

١- التأكيد على دور المرأة في تحقيق التنمية الاقتصادية للأسرة باعتبارها الشريك الفاعل في مورد الاسرة

٢- العمل على تشريع القوانين التي تحفظ حقوق المرأة في التعليم

٣- السعي نحو تحقيق دور المرأة في مجال السياسة للدول بشكل اكثر فاعلية

المصادر

التنمية المستدامة نحو تمكين افضل للنساء والفتيات . (٢٠١٨) . وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء، جمهورية العراق. قسم احصاءات التنمية البشرية.

دور الدولة في التمكين الاقتصادي للمرأة

أ.م.د. حقي حمدي خلف العزاوي

أ.د. مها حميد عبدالله البحراني

وزارة التربية / المديرية العامة لتربية ديالى

جامعة النهريين / كلية التقنيات الأحيائية

E-mail: ohaki94@gmail.com

Maha.albahrani@nahrainuniv.edu.iq

ملخص الدراسة:

تناولت الدراسة موضوع التمكين الاقتصادي للمرأة، وهدفت إلى القاء الضوء على مفهوم التمكين الاقتصادي للمرأة وآلياته والتعرف على الدور الذي يجب ان تقوم به الدولة لتمكين المرأة اقتصاديا وتمثلت مشكلة الدراسة في أن تنمية وتمكين المرأة أحد المكونات الأساسية في برامج التنمية المستدامة من خلال طرح سؤال رئيسي ما هو الدور الذي يجب أن تقوم به الدول لتمكين المرأة اقتصاديا وما هي آليات ذلك التمكين وللدراسة أهمية علمية وعملية، اعتمدت الدراسة على منهج المسح الوصفي وأهم ما توصلت اليه الدراسة هنالك جهود مبذولة وخطط واستراتيجيات من قبل الدول من أجل تمكين المرأة عموماً والمرأة العربية خصوصاً إلا أن مؤشرات تمكينها ضعيفة، وتواجهها كثير من التحديات، وعليه اقترحت الدراسة رؤية مستقبلية لتمكين المرأة اقتصادياً، وأهم ما جاء في توصياتها على الدول ضبط وتنفيذ خططها واستراتيجياتها حتى لا تكون حبراً على ورق.

الكلمات المفتاحية: التمكين، المرأة، التمكين الاقتصادي.

The role of the state in the economic empowerment of women

Haki Hamdi Khalaf

Pro.dr.Maha H.Abdullah

Abstract:

The study deal with the subject of economic empowerment of Arab women, and aimed to shed light on the concept of economic empowerment of women and their mandates, and identify the role that should be played by the State for empowerment women in economic, problem of the study was that subject of the women and their development, and empowerment, is one of the basic component of sustainable development, programs, through interdiction of rational question, by asking: What is the role should be played by the State for empowering women economically? The study has practical and scientific importance; the study was based on the descriptive approach, the most important findings of the study concluded that there are efforts and plans and strategies in state to empowering women economically, but their indicators of empowering are weak and facing challenges, the study suggested a future vision for empowering women economically, and the most important recommendations is that the States control and implement their plans and strategies, so as not to be ink on paper.

Keywords: Economic empowerment, Role, women. Empowerment

المقدمة:

نجد أن العقلية التقليدية لنظرة الرجل للمرأة تعود بجذورها إلى آلاف القرون، وقد جاء في إحدى أساطير الهند أن الله خلق مخلوقاً قوياً دعاه الرجل وسأله: هل أنت راض؟ فأجاب الرجل: أريد امرأة أنظر فيها إلى مجدي، وعلبة أضع فيها حلي، ووسادة أتكا عليها أثناء تعبي، وقناعاً أختبئ وراءه حين تبلوني النعاسة، وألعوبة تفرحني، وتمثالاً أملاً عيني بجماله، وفكرة تستفزني، ومنازة أهتدي بها، فما كان من الله إلا أن خلق المرأة، كان العرب

قبل الإسلام يثدون البنت أي يدقونها حية مظنة أنها تلحق العار بالأسرة، وقد جاء الإسلام بنقلة نوعية للمرأة فهي مساوية للرجل في الإنسانية والتقدير، واختصها سبحانه وتعالى بسورة النساء توضح مكانتها بالمجتمع وحقوقها، وضرورة الأخذ بها إلى طريق الهداية والإنصاف والعدالة، وهناك أحاديث نبوية شريفة كثيرة توصي بالمرأة وتحث على احترامها وتقديرها والإنصاف لها ووضعها في المكان الذي تستحقه باعتبارها عنصراً أساسياً من عناصر الحياة فلولاها لما وجدت الحياة ولما ولد الأنسان، ذلك أنها عنصر مكمل للرجل لا تستطيع الاستغناء عن الرجل وهو لا يستطيع الاستغناء عنها، أن حقيقة دفاع الإسلام عن المرأة وضمان حقوقها الثابتة والمشروعة وأتاحه المجال لها بالمشاركة في عملية بناء الأسرة وتقويمها والمشاركة في إدارة شؤون المجتمع وتمكينه من التنمية والتطور، وأن الثورة على الأوضاع التقليدية آتية لا محالة ، لقد أصبحت مؤشرات نوع الجنس لها دالة في التنمية البشرية فيما يتعلق بعدم المساواة بين الجنسين، وترتيب الدول حسب الظروف المتاحة للنساء للمشاركة في السلطة السياسية ونصيبهن في الموارد الاقتصادية والوظائف القيادية والإدارية بالإضافة إلى نصيبهن من إجمالي الناتج القومي للفرد أو الدخل المكتسب وأصبح مفهوم تمكين المرأة من المفاهيم الأساسية في كتابات المرأة، خاصة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث حلَّ محلَّ مفاهيم النهوض والرفاهية، ومكافحة الفقر والمشاركة المجتمعية، وشكَّل أحد المفاهيم الرئيسية في المؤتمرات المحلية والدولية في معظم دول العالم، واصبح مفهوماً لتحسين نوعية حياتها، وهدف أساسي لدعم الأنشطة التنموية والمشاركة الشعبية، وتأتي هذه الدراسة لمحاولة توضيح دور الدولة في تمكين المرأة اقتصادياً كشريكة أساسية للرجل في عملية التنمية، والتمكين مفهوم حديث وأصبح الأكثر استخداماً في سياسات وبرامج معظم المنظمات غير الحكومية، وهو أكثر المفاهيم اعترافاً بالمرأة كعنصر فاعل في التنمية.

مشكلة الدراسة:

تمثلت مشكلة الدراسة في أن موضوع المرأة العربية وتنميتها وبناء قدراتها وتمكينها اقتصاديا صار أحد المكونات الاساسية في برامج التنمية البشرية والحرص على تمكينها

من حقوقها وتوعيتها بواجباتها ومسئوليتها في ظل الحروب والكوارث التي تعاني منها الدول العربية التي ادت الي فقدان الكثير من الرجال واصبحت الاسر تعتمد علي المرأة، وعليه تبنت العديد من الدول العربية استراتيجيات وخطط من أجل توسيع قاعدة مشاركة المرأة في مختلف الجوانب، ومحاولة تحقيق تمكينها اقتصاديا.

وتمثلت إشكالية الدراسة في التساؤلات الآتية:

- ما هو الدور الواجب علي الدولة لتمكين المرأة اقتصادياً؟
- ما هي آليات واستراتيجيات التمكين؟
- ما هي مؤشرات ودلالات تمكين المرأة اقتصادياً؟
- ما هي التحديات والمعوقات التي تحول من تمكين المرأة العربية اقتصادياً؟

أهمية الدراسة:

تكمن الأهمية العلمية لهذه الدراسة فيما تقدمه من إضافة معرفية عن طريق توفير بيانات مهمة يمكن أن تثري المكتبة العربية واستفادة الباحثين في دراسات المرأة بصفة عامة والعربية بصفة خاصة في شمال إفريقيا، والأهمية العملية تتمثل في صياغتها بعض التوصيات والمقترحات لمتخذي القرار بالدول العربية، والخروج برؤية مستقبلية لتطوير آليات تمكين المرأة العربية.

أهداف الدراسة:

- القاء الضوء علي مفهوم التمكين والتمكين الاقتصادي للمرأة.
- تحديد آليات تمكين المرأة العربية.
- التعرف علي الدور الذي يجب ان تقوم به الدول لتمكين المرأة العربية اقتصاديا .
- الوقوف علي التحديات التي تواجه المرأة العربية.
- الوصول إلي رؤية مستقبلية لتطوير آليات التمكين الاقتصادي للمرأة العربية.
- استعراض بعض القوانين الدولية التي تناولت موضوع المرأة وتمكينها اقتصادياً.

مصطلحات الدراسة:

المرأة: ترجع كلمة امرأة في اللغة إلى الفعل (مرأ) وأصلها مروءة والتي تعني الإنسانية، واعتماداً عليه فإن المرأة هو الإنسان، والمرأة هي الوجه الآخر للإنسان المكلف لأعمار الأرض، ويقصد بالمرأة في هذه الورقة المرأة العربية بكل أطيافها.

تمكين المرأة:

أن المرادف لكلمة تمكين في اللغة الانجليزية هو كلمة Enabling، وليس Empowering، أما الترجمة الصحيحة لمصطلح Women Empowerment فهي: "استقواء المرأة" (فكلمة Power تعني قوة، وكلمة Empowering تعني تقوية، وكلمة Empowerment تعني استقواء).

الدور: هو السلوك الذي يقوم به الفرد في المركز الاجتماعي الذي يشغله، ونري أنه مجموعة من الأنشطة المرتبطة بالسلوك الذي يحقق ما هو متوقع من مواقف معينة.

الدراسات السابقة:

١- دراسة ناهد عبدالرحيم بعنوان (التمكين الاقتصادي للمرأة اليمينية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠م).

هدفت إلى التعرف على مفهوم التمكين والتمكين الاقتصادي للمرأة اليمينية والعوامل المؤثرة عليه، جاءت أهم النتائج التأثير السلبي لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي مما يجعلها تتحده للقطاع غير الرسمي، خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها التنسيق بين الدولة والقطاع الخاص بتبني سياسات جديدة في مجال توظيف الإناث لأحداث توازن بين الجنسين.

٢- دراسة الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية (٢٠١١). بعنوان "الاستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان (٢٠١١-٢٠٢١م)".

هدفت الدراسة الى توضيح المبادئ الاساسية للخطة الاستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان، وخرجت الدراسة بعدة اهداف استراتيجية لتمكين المرأة اللبنانية اجتماعياً واقتصادياً، على المدى الطويل حتى عام ٢٠٢١م.

٣- دراسة (Upadhyay، ٢٠٠٥م) بعنوان "Women's Empowerment in India"

هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة تمكين المرأة في الهند، وخرجت الدراسة بأن هناك سياسات وطنية واقليلية وقطاعية لتمكين المرأة في الهند وخاصة في المجالات الصحية والتعليمية والاقتصادية والسياسية، وعلى الرغم من ذلك لا تزال هناك فجوة بينما تعلن عنه السياسات والمستوى الفعلي لتمكين المرأة، شخّصت الدراسة عدة أسباب لهذه الفجوة.

٤- دراسة Abdel Mowla (٢٠٠٦) بعنوان "Education and Economic Empowerment of Women in Egypt"

تهدف الدراسة إلى محاولة صياغة سياسة توضح العوامل المؤثرة على تمكين المرأة اقتصادياً وتعليمياً.

ومن أجل ذلك ركزت الدراسة على فحص العلاقة بين التمكين الاقتصادي والتعليمي للمرأة في مصر وخلصت الدراسة إلى إن التعليم يمكن المرأة من الحصول على القوة في سوق العمل، مما يسهم بشكل كبير في تمكينها اقتصادياً ويعطيها فرصة أكبر في تعزيز المشاركة الاقتصادية.

٥- دراسة (DUFLO، ٢٠١٢) بعنوان "Women Empowerment and Economic Development"

هدفت الدراسة إلى بحث العلاقة بين تمكين المرأة والتطور الاقتصادي، خلصت الدراسة إلى أن تمكين المرأة سيؤدي إلى تحسين التطور الاقتصادي وتحقيق مستويات مرتفعة من الرفاهية وخاصة في مجالات الصحة والأغذية، فضلاً عن أنه من الضروري تحقيق موازنة بين دور المرأة ودور الرجل في تحقيق التطور الاقتصادي.

٦- دراسة (Blattman et- al، ٢٠١٣) بعنوان: "Building Women's Economic and Social Empowerment Through Enterprise Uganda"

قام الباحثون بدراسة اثار منح المرأة وخاصة المرأة الفقيرة في أوغندا منح مالية وتدريب حول المهارات الاساسية على تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال تصميم وتنفيذ برامج معدة لهذا الغرض .

خلصت الدراسة إلى إن التمكين الاقتصادي للمرأة يمكن ان يحقق لها اثار ايجابية خاصة في المجال الصحي.

٧-دراسة (Kellett Nicole) (٢٠١٠) بعنوان (Empowerment Women Microfinance).

ركزت الدراسة علي استراتيجية التمكين باعتبارها أكثر الاستراتيجيات التي نسهم في إحداث التنمية وذلك وفقاً لنظرية المرأة والتنمية خاصة تمكين المرأة اقتصاديا من خلال تمويل المشروعات الصغيرة ودورها في العملية الإنتاجية والتحفيز علي الإنتاج والمنافسة وتأثير ذلك علي المرأة والمجتمع ككل.

٨- دراسة (مني عبدالرحمن الشيخ) بعنوان "مراكز التنمية ودورها في تنمية المرأة دراسة تطبيقية علي مراكز المؤسسات الحكومية والمنظمات التطوعية- ٢٠٠٢م"

هدفت هذه الدراسة إلي التعرف علي الدور الذي تقوم به مراكز تنمية المجتمع، أهم نتائج الدراسة أن الرغبة لزيادة الدخل هي الدافع للانضمام للمراكز الاجتماعية والاستمرار بها، أوصت الدراسة بالاهتمام بالمرأة والعمل علي تنميتها ومشاركتها في عملية التنمية كما توصي بالعمل علي التنسيق بين المراكز الحكومية ومراكز المنظمات التطوعية.

٩- دراسة سلوي الحسن يوسف بعنوان "دور المنظمات الطوعية الوطنية في تنمية المرأة في مجتمع ولاية الخرطوم" دراسة حالة مشروعات وبرامج الاتحاد العام للمرأة السودانية بمحلية أمدرمان" (٢٠٠٨).

هدفت الدراسة تسليط الضوء علي مشروعات وبرامج الاتحاد بمحلية أمدرمان في مجال تنمية المرأة، ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن مشروعات الاتحاد بمحلية امدرمان قد تحققت لها الاستمرارية.

التمكين وتمكين المرأة اقتصادياً:

مفهوم التمكين:

يعرف التمكين لغوياً بأنه مصدر الفعل مكن وتدل مادة (م.ك.ن) في المعجم علي علو المكانة ومن ذلم مكن فلان عند الناس...عظم عندهم وفي تنزيل العزيز (قال انك اليوم لدينا مكين امين).

ويعرف المورد التمكين انه يعني (ساعد علي)، بينما يعرفه معجم وديستر Webster علي أنه (تفويض السلطة أو أنه تمكين شخص علي عمل ما والقيام به أو انه اتاحة الفرصة للقيام بمهمة ما).

والتمكين هو اتاحة الفرصة للمجتمع للقيام بدور فعال في جميع مراحل عملية التنمية بكل من الجوانب الإدارية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية من حيث اتخاذ القرار، التخطيط، المتابعة، التنظيم، فالتمكين المستدام مدخلاً لتحقيق التنمية المحلية المستدامة.

ويمكننا القول بأن التمكين هو تزويد الفرد بالأدوات والمعرفة والمهارات وخلق الدافع والإحساس بالثقة والتي تعتبر عوامل حيوية لتمكينه من اصدار واتخاذ قرارات تقوم علي الواقع والمهارات والقدرات المتاحة.

ويمكن وضع مفهوم أجرائي للتمكين وفقاً للدراسة الحالية بأنه:

- استراتيجية محورية لتحقيق التنمية.
- يتضمن آليات تقوم بها الدولة لمساعدة المرأة علي بناء وتنمية قدراتها ومهاراتها ومعارفها وتعزيز ثققتها بذاتها ودورها في المجتمع.
- أداة فعالة لتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية والاقتصادية.

أهداف التمكين:

وتحدد أهداف التمكين طبقاً لكتابات Titi & Singh, N فيما يلي:

- الاعتماد علي الذات.
- الاستقلالية في صنع القرار.
- الحصول علي الدخل.
- اكتساب المعرفة والمهارات الداخلية والخارجية التي تتعلق بالأسرة والمجتمع.
- التدريب المهاري وتعليم استراتيجيات حل المشكلات.

- المشاركة في عملية صنع القرارات الداخلية والخارجية.
- التأكيد علي عدم التفرقة العنصرية.
- التغيير الاجتماعي والعمل الجماعي المتكامل.

تمكين المرأة:

بدأ ظهور مفهوم تمكين المرأة في عقد التسعينات من القرن الماضي، إلا أنه أخذ قوته وانتشاره في عقد التسعينات من خلال مناقشات وتوصيات ملتقى القاهرة للسكان والتنمية عام ١٩٩٤ م، والمؤتمر الرابع للمرأة في بكين عام ١٩٩٥ م والتي تضمنت المناداة بإزالة كافة العقبات التي تحول دون تمكين المرأة في الجانب الاقتصادي لتمكين من ممارسة دورها الاقتصادي وتفاعلها مع السياسات الاقتصادية.

أصبح مفهوم تمكين المرأة من المفاهيم الشائعة في معظم الدول، خاصة في مجال التنمية الاجتماعية، وفي كتابات المرأة؛ حيث حلّ مفهوم التمكين سواء في مناقشة السياسات، أو البرامج محلّ مفاهيم النهوض والرفاهية، ومكافحة الفقر والمشاركة المجتمعية، وشكّل أحد المفاهيم الرئيسة في المؤتمرات المحلية والدولية ويجب التأكيد على أن تمكين المرأة من المشاركة الاقتصادية سواء بالعمل أو الاستثمار ينبغي أن لا يتعارض مع دورها الأساسي في الأسرة وفي إطار توثيق أواصر الأسرة والحفاظ على قيمها العربية والإسلامية.

ويمكن وضع مفهوم اجرائي لمصطلح تمكين المرأة " أنه إحساس المرأة بقيمتها وحقها في أسرتها وفي المجتمع ككل، وذلك بتوفير فرص العمل المناسبة لها، وتأثير ذلك على نفسياتها وأدائها في أسرتها وفي المجتمع المحيط بها، وانعكاس ذلك على بناء مجتمعها اجتماعيا واقتصاديا وسياسياً"

أنواع تمكين المرأة:

كما مبين بالجدول ادناه.

أنواع تمكين المرأة		
التمكين السياسي	التمكين الاجتماعي	التمكين الاقتصادي
حصول المرأة على مقاعد برلمانية وفي الاحزاب والمجالس والمنظمات	ممارسة المرأة لجميع صلاحياتها داخل أسرتها وخارج البيئة المحيطة بها.	حصول المرأة على دخل منتظم من خلال حصولها على عمل.
مساواة المرأة بالرجل في الحصول على مقاعد سياسيه ومشاركتها في ابداء الرأي.	حصول المرأة على الحرية الكاملة في ممارسة حقوقها. تعزيز استقلالية المرأة	التخلص من الفقر مساعده الرجل في تحمل عبء الحياة. حل المشكلات المادية التي تواجه المرأة

المصدر: إعداد الباحث: ٢٠٢٤م

محاور تمكين المرأة:

شكل رقم (١) محاور التمكين



التمكين الاقتصادي للمرأة:

حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) يعرف التمكين الاقتصادي للمرأة بأنه توفير الفرص الاقتصادية (مثل توسيع فرص الاستخدام والتوظيف الذاتي والريادية، تشجيع العمل اللائق والمنتج، تحسين فرص الوصول للتمويل)، الوضع القانوني والحقوق (على سبيل المثال تحسين حقوق المرأة في الملكية، الميراث، ملكية وحرية التصرف بالأرض) التعبير، الدمج والمشاركة في عملية صنع القرارات الاقتصادية.

مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة:

- التغير في نسبة معدلات التوظيف
- نسبة صاحبات الأعمال الحرة والمشاريع المستقلة
- نسبة مشاركة المرأة في سوق الأوراق المالية.

ولقياس مدى تمكين المرأة اقتصادياً، فهناك من اختصرها في ثلاثة مؤشرات فقط كما يلي:

- المساواة في التحاق الفتيات في التعليم الأساسي.
- حصة النساء في العمل المدفوع الأجر.
- تمثيل متساو للنساء في البرلمانات الوطنية.

في ذات الاطار نعتقد إن تمكين المرأة اقتصادياً ينبغي ان يتحقق في ظل كافة انواع التمكين السياسي والاجتماعي والثقافي لكي يمكن الاستفادة من الطاقة البشرية النسوية في خدمة التنمية الشاملة.

معوقات تمكين المرأة:

هناك بعض المعوقات التي تواجهها المرأة عند انخراطها بسوق العمل وتلك المعوقات قد تتعلق بالمرأة نفسها أو بالمجتمع أو بيئة العمل .

أولاً: (معوقات ذاتية نابعة من المرأة)

- الضغوط النفسية التي تواجهها المرأة للالتحاق في الأعمال غير التقليدية.

- عدم قدرة المرأة على اتخاذ قرار التحاقها ببعض الأعمال.
- طول ساعات العمل خاصة في القطاع الخاص يحرم المرأة من الاهتمام بأسرتها.
- ضعف وعي المرأة فيما يتعلق بالحقوق السياسية والأسرية والاجتماعية والصحية.
- خضوع المرأة في معظم الاحيان لسلطة الذكور والقرارات التي تخص تعليمها وعملها.

ثانياً: ما يتعلق بالمجتمع:

- ضعف الوعي الاجتماعي بأهمية دور المرأة في التنمية.
- تحد العادات والتقاليد من التحاق المرأة بالكثير من المهن.
- عدم اقتناع المجتمع بانخراط المرأة في الأعمال التي يزاؤها الرجال.
- ترفض أغلب الأسر السماح بالعمل في الأعمال التي فيها اختلاط بين الجنسين.

ثالثاً: ما يتعلق ببيئة العمل (المعوقات التنظيمية والإدارية):

- تعقيد الإجراءات الإدارية والأنظمة عند البحث عن عمل.
- الافتقار للإرشاد المهني المناسب .
- عدم توفر المعلومات بسهولة وبدرجة كافية بالنسبة لاحتياجات سوق العمل.

*** المعوقات الاقتصادية**

- انخفاض مستوى الأجور المقدمة في القطاع الخاص مقارنة بالقطاع الحكومي.
- منافسة العمالة الوافدة على سوق العمل بسبب انخفاض رواتبها.
- عدم تناسب الراتب المعروض مع الجهد المبذول.
- عدم توافر المكافآت والحوافز المادية.

آليات تمكين المرأة:

لاستراتيجية التمكين مجموعة من الآليات المتكاملة وأهم هذه الآليات:

- بناء الوعي بالذات.
 - بناء القدرات وتوجه نحو الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمية والتدريب والتأهيل وقدرات ومهارات المشاركة الاقتصادية والسياسية وكل ما من شأنه توفير الاعتماد على الذات وتقوية المرأة.
 - بناء القاعدة المعرفية: وتوجه إلى تعميق المعرفة بقضايا المجتمع ككل ثم قضايا المرأة في الإطار السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي المحدد.
 - التمكين المستدام: ضرورة تبنيها كاستراتيجية أساسية لتمكين المرأة اقتصادياً، مع ضمان استمرار برامج وخدمات التمكين للمرأة وللأجيال القادمة من النساء.
- ويتم تنفيذ تلك الآليات من خلال مجموعة من تكتيكات فرعية لتحقيق الهدف في مساعدة المرأة وتمكينها اقتصادياً واجتماعياً وصحياً وتعليمياً ومساعدتها على تحسين نوعية حياتها.

القوانين والاتفاقيات الدولية والمرأة:

لقد أفرزت القوانين الدولية مكاناً مميزاً لحقوق المرأة وذلك منذ تأسيس منظمة الأمم المتحدة والتي دعت منذ البداية للاهتمام بالمساواة بين أفراد المجتمع، وإعلان المساواة بين المواطنين بدون تمييز بسبب الجنس أو اللون أو الدين، ومن هذا المنطلق بدأ مجلس الشئون الاقتصادية والاجتماعية التابع للأمم المتحدة، من عام ١٩٤٦م، يدعو للنهوض بالمرأة في العالم اجمع، وفي عام ١٩٥٩م اصدر مجلس الشئون الاقتصادية والاجتماعية وثائق وموجهات وسياسات من أجل تمكين المرأة، كما دعت الحكومات العمل بتلك المقررات وتؤ من حقوق المرأة ورسالتها، ومن أهم ما صدر لتمكين المرأة هو مشاركتها في العمل السياسي وتبعاً لذلك أعطيت المرأة حق التصويت في بعض البرلمانات الأوربية مثل انجلترا وفرنسا، بعد ذلك جاء الاعتراف بالحقوق السياسية كاملة للمرأة في السودان ومصر والجزائر وتونس وغيرها.

مؤتمر بكين الرابع للمرأة (١٩٩٥):

لا شك أن إعلان مؤتمر بكين الرابع حول المرأة والمنعقد في بكين في سبتمبر ١٩٩٥م، حوى الكثير من المبادئ ليست كلها سلبية، ولكنها دعت إلى بعض المبادئ التي

يعتبرها أهل الأديان السماوية، منافية للتعاليم الدينية الصادقة، والقيم التي تحترمها وترعاها معظم مؤسسات المجتمع المدني، دعا إعلان بكين في المادة ١٣ إلى ضرورة:

- تشجيع المرأة على إثبات مساواتها الكاملة للرجل.
- دعا إلى إزالة كافة التمييز ضد المرأة.
- دعا إلى تمكين المرأة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً لمنافسة الرجل في مجال الاقتصاد والعمل والاستثمار، ونيل قدر من السلطة السياسية والإدارية.
- ولا شك أن الإسلام لا يرفض هذه المبادئ، إذ أنه جاء لتحرير المرأة من الأغلال التي كانت عليها في الجاهلية.

اتفاقية مكافحة كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو):

(CEDAO) Concussion for Elimination of all Forms of Discrimination Against Women:

هذه الاتفاقية أصبحت اتفاقية معتمدة من الأمم المتحدة بعد أن تم إعلانها في ١٧/١٢/١٩٧٩، وأصبحت سارية المفعول بعد أن تم التوقيع عليها بواسطة خمسين دولة منضوية تحت مظلة الأمم المتحدة في ٣/١٢/١٩٨١م حين صادقت عليها عشرون دولة ولم تكن بينها دول إسلامية، وبعد ذلك وقعت عليها أكثر من (٩٧)، وأما الدول التي صادقت عليها فقد بلغت أكثر من ١٦٠ دولة حتى عام ٢٠٠٠م، ومن الدول العربية التي وقعت عليها نذكر منها الأردن - العراق - المغرب - تونس - لبنان - ليبيا - مصر - اليمن.

سيداو وكفالة حقوق المرأة الاقتصادية: المادة الحادية عشر: تعطي المرأة حقوقاً اقتصادية كبيرة جداً ومساوية تماماً للرجل، بغرض تمكينها اقتصادياً وهذه المادة تنص على:

١. حق المرأة في العمل بأجر ثابت لا مساومة فيه.
٢. تطبيق معايير واحدة للاختيار في شؤون الاستخدام، ولا يحق أي تمييز ضد المرأة.

٣. الحق في حرية اختيار المهنة ونوع العمل.
 ٤. الحق في الأجر المتساوي لذات العمل مع كافة الاستحقاقات.
 ٥. أن لا يلحق بالمرأة أي ضرر أو تمييز ضدها بسبب الزواج أو الأمومة وأن تتخذ جميع الدول المصادقة على الاتفاقية التدابير القانونية لمنع التمييز ضد المرأة أو الزواج.
- استنادا على مبادئ تتوافق تماما مع التطلع إلى بناء علاقات اجتماعية جديدة بين النساء والرجال تضمن المشاركة الكاملة والمنصفة في مختلف المجالات، تضمن المشاركة الكاملة والاستفادة المتساوية والمنصف، وذلك من خلال مجالات عمل ثمانية هي:
- نشر مبادئ الإنصاف والمساواة والشروع في إرساء قواعد المناصفة.
 - مكافحة كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء.
 - تأهيل منظومة التربية والتكوين على أساس الإنصاف والمساواة.
 - تعزيز الولوج المنصف والمتساوي للخدمات الصحية.
 - تطوير البنيات التحتية الأساسية لتحسين ظروف عيش النساء والفتيات.
 - التمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء.
 - الولوج المتساوي والمنصف لمناصب اتخاذ القرار الإداري والسياسي والاقتصادي.
 - تحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين في سوق الشغل.

تعديات دخول النساء إلى عالم العمل الأخذ في التغيير:

بالرغم من الإصلاحات المؤسساتية والقانونية والتنظيمية التي قام بها المغرب من أجل الحصول النساء العادل لحقوقهن الاقتصادية، ما يزال التمكين الاقتصادي للنساء يواجه عدة تحديات، من أهمها:

* الفجوات بين الجنسين في معدل النشاط الاقتصادي: حيث يمثل نشاط الرجال على الصعيد الوطني ما يقارب ثلاثة أضعاف نشاط النساء ويزداد هذا الفارق أكثر بين

النساء والرجال في الوسط الحضري، حيث يتجاوز نشاط الرجال ثلاثة أضعاف نشاط النساء مقابل فارق يفوق الضعف في الوسط القروي. فحسب البحث الوطني، الذي أنجزه المغرب حول التشغيل لسنة ٢٠١٥، يمثل عرض النساء للشغل ٢٧.١ ٪ فقط من الساكنة النشيطة ١٥ سنة فما فوق، وحسب الجنس يظهر معدل النشاط كبيراً بين الجنسي ٧١.٥ ٪ عند الرجال و٢٤.٨ ٪ عند النساء سنة ٢٠١٥ (س).

* الفجوات بين الجنسين في التشغيل، يقدر مستوى النشاط عند النساء في غالبية الفارق بين معدل التشغيل بين الرجال ٦٥.٣ ٪ والنساء ٢٢.٦ ٪ ويؤكد مؤشر التكافؤ بين الجنسين عى أن حظ الرجال في الحصول على شغل يفوق بكثير حظ النساء.

* الفجوات بين الجنسين في طبيعة العمل: حيث تشتغل النساء خصوصا في القطاعات ذات الإنتاجية الضعيفة، فكل ثمان نساء من عشرة يشتغلن في الوسط القروي، كمساعدات عائليات، وفي الوسط الحضري كأجيرات.

* الفجوات الثقافية والاجتماعية: فإن فرص الولوج للتشغيل الذاتي للنساء المغربيات محدودة. ففي الواقع، بلغ معدل النساء اللواتي تمكن من النجاح في إنشاء المقاولات وخلق فرص عمل ٠.٦ ٪ في العام ٢٠١٣م.

تضاف إلى هذه التحديات عوائق أخرى أمام المقاولات النسائية، تتمثل في:

• صعوبة الولوج إلى التمويل؛ ضعف المشاركة الاقتصادية في بعض الأنشطة الصناعية والتجارية وجودة المناصب الممنوحة لها؛ وضعف شبكات تسويق منتجات التعاونيات النسائية.

• محدودية فرص وصول النساء إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، خاصة بالمناطق الريفية.

• ساهمت الصور النمطية المرتبطة بالنوع الاجتماعي في ضعف مشاركة المرأة في مجالات الابتكار والتكنولوجيا.

رؤية مستقبلية لتمكين المرأة العربية:

انطلاقاً من الأساس النظري الذي تم عرضه من خلال هذه الورقة والموجهات النظرية ونتائج وتوصيات الدراسات السابقة وتحليل تلك النتائج بالإضافة لما خلصت إليه هذه الدراسة الحالية يمكننا وضع مجموعة من الآليات والتي يمكن أن تزيد من قدرة الدول العربية على تمكين المرأة اقتصادياً، من خلال الآليات الأساسية التالية:

١- الائتمان بالمشاركة: تبني الدولة بمشاركة القطاع الخاص دعم وتمويل المشروعات النسوية، ويتم حساب العائد من المشروع بين المرأة والقائم على التمويل، وهذه الآلية تحقق عدة أهداف منها تنمية روح المشاركة والإحساس بالمسؤولية تجاه الآخرين.

٢- التعليم والتدريب: توفر للمرأة المهارات اللازمة للمشاركة في مشروعات زيادة الدخل وتحسين الظروف المعيشية للمرأة. باعتبار المرأة مورد من الموارد البشرية التي تقوم عليها التنمية.

٣- الشراكة المستدامة: شراكة الجامعات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، انطلاقاً من دور الجامعات في خدمة المجتمع، وهناك توافق بأن منظمات المجتمع المدني تتمتع بمرونة في سياستها وسريعة في إنجاز طموحاتها وأهدافها وعدم السعي وراء الربح المادي.

٤- الاستثمار المستدام: من خلال الإنفاق على تعليم النساء وتوفير الرعاية الصحية وتدريبهن لكسب المهارات والقدرات، ويشترط في هذه الآلية أن تكون البرامج مستمرة لتشمل الأجيال القادمة من النساء.

٥- الأمن الإنساني: عكس التهديد الذي يأخذ شكل الحرمان (المالي- الوظيفي - الاجتماعي-الصحي-الثقافي-الصحي-السياسي- البيئي).

ويمكن تفعيل آلية الأمن الإنساني من خلال تولى المنظمات الاقتصادية ورجال الأعمال والمستثمرين مسؤولية تحقيق الأمن الاقتصادي للمرأة، وأن تتولى المنظمات مسؤولية تحقيق الأمن التعليمي للمرأة، وتتولى المنظمات الصحية، مسؤولية تحقيق الأمن

الصحي للمرأة، وأن تتولى المؤسسات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني مسؤولية تحقيق الأمن الاجتماعي للمرأة.

الخاتمة والتوصيات:

تعتبر مشاركة المرأة العربية في الحياة الاقتصادية الرافد الأساسي للنمو، نظرا لكونها تمثل نصف القوى البشرية بالمجتمع، ويشير تقرير البنك الدولي للعام ٢٠١٨م إلى أن معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة بنسبة ٢٢٪، في تقديرنا نسبة ضعيفة مقارنة بما قامت به تلك الدول من خطط وسياسات وقوانين لتمكين المرأة في، مما يؤكد على ضرورة إشراكها في النمو إذا أريد تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، لذلك حاولنا من خلال هذه الورقة الوقوف على ما بذلته دولة السودان والدول العربية بشمال إفريقيا بغرض تمكين المرأة وترقي دورها، حيث وقعت وصادقت بعضها على جملة من المعاهدات والاتفاقيات التي تحد من ظاهرة التمييز ضدها والتي تؤدي إلى تقليص دورها، ومن أهمها في هذا الإطار، اتفاقية سيداو، التي كان لها الأثر الواضح على وضع المرأة العربية بشكل عام وشمال إفريقيا بشكل خاص ونجد دولة السودان لم توقع على اتفاقية سيداو، لكن نجد اهتدت بمنهج الاتفاقية في الجانب الاقتصادي فيما يتعلق بشأن تمكين المرأة .

نجد الدول العربية بشمال إفريقيا باتخاذ العديد من القرارات المهمة لصالح المرأة في الجانب الاقتصادي من خلال كقبر من الإنجازات لصالح المرأة، إلا أنها لا تزال تواجه العديد من التحديات والعقبات التي تحول دون إمكانية تحقيق تمكينها منها:

- وجود فجوات بين الجنسين في طبيعة النشاط الاقتصادي والثقافي والاجتماعي.
- ضعف المشاركة في بعض الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالنوع
- ساهمت الصور النمطية المرتبطة بالنوع الاجتماعي في ضعف مشاركة المرأة في مجالات الابتكار والتكنولوجيا.
- صعوبة الحصول على التمويل الكافي.
- محدودية وصول النساء إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، خاصة بالمناطق الريفية.

- وما يزال طريق التمكين للنساء، في الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والبيئية يحتاج لمزيد من الجهود وإلى مزيد من التعاون والتنسيق بين مختلف الدول العربية للوصول عالم تحتاج فيه المرأة إلى المساواة والعدل والإنصاف - عليه اقترحنا رؤية مستقبلية عربية لتمكين المرأة العربية، واهم نوصي به الاتي:
- وضع آلية عربية موحدة بواسطة منظمة المرأة العربية تؤدي لتمكين الاقتصادي للمرأة.
 - خلق تكتلات وشركات متكاملة بالدول العربية لتسويق منتجات المرأة.
 - العمل علي سد الفجوات المرتبطة بالنوع.
 - تعزيز مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية ومساهمتها في حماية البيئة.
 - تبني الرؤية التي قمنا بصياغتها بواسطة منظمة المرأة العربية.

مصادر ومراجع الدراسة:

اولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: الكتب العربية:

- ابراهيم ناصر، علم الاجتماع التربوي، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٢م.
- احسان محمد الحسن، علم اجتماع المرأة دراسة تحليلية عن دور المرأة في المجتمع، دار وائل للنشر، الاردن، ٢٠١٤م.
- السيد حنفي عوض، الحركات الراديكالية النسائية وسوق العمل، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ٢٠١٤م.
- دليل تمكين المرأة، الجزء الأول، جمعية بابكر بدري للدراسات النسوية، جامعة الاحفاد للبنات، الخرطوم، ٢٠٠١م.
- زكريا بشير إمام، امرأة في زمن العولمة، مركز دراسات المرأة، الخرطوم، ٢٠١٠م.
- حسن عبدالله الترابي، المرأة بين الأصول والعقيدة، مركز دراسات المرأة، الخرطوم، ٢٠٠٠م.

- خضر، أحمد (٢٠١٣). حقيقة مفهوم تمكين المرأة. متاح في

- alukah.net/web/khedr/٥٣٨١٨/٠/#ixzz٢M٧rJdw١

- وفاء عبد الحميد، المرأة المصرية عندما يجود الزمان، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة، ٢٠٠٥م

- هيام حمدي صابر زهران، واقع آليات الخدمة الاجتماعية وتمكين المرأة، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، ٢٠١٥م.

- منير البعلبكي، المورد، الطبعة الثانية، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٨، ٣١٠.

ثالثاً: الرسائل الجامعية والاوراق العلمية:

- ريجان محمد ريجان، تنمية المجتمعات الجديدة، (التمكين كأداة فعالة في عمليات التنمية الحضرية المستدامة، رسالة دكتوراه، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢م.

- سلوي عبدالله عبد الجواد، استخدام استراتيجيات التمكين لمساعدة المرأة المعيلة في مواجهة مشكلاتها، مجلة الدراسات الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد السادس والعشرون، الجزء الرابع، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة، ابريل ٢٠٠٩م.

- سلوي الحسن يوسف، دور المنظمات الطوعية الوطنية في تنمية المرأة في مجتمع ولاية الخرطوم، رسالة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة النيلين، الخرطوم، ٢٠٠٩م.

- شادية أحمد مرسي، دور المرأة في اتخاذ القرارات الأسرية في المجتمع الريفي المحلي، رسالة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة النيلين، الخرطوم، ٢٠٠٥م.

- منيرة سلامي، المرأة وإشكالية التمكين الاقتصادي في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد الخامس، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، الجزائر، ديسمبر/ ٢٠١٦م.

- نوال فراج الطيب، المعوقات التي تقلل من تفعيل دور المرأة في التنمية، ورقة عمل، ماجستير التنمية الاقتصادية، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، الخرطوم، ٢٠٠١م.

- ناهد عبدالرحيم أحمد عبدالغني، ورقة علمية بعنوان التمكين الاقتصادي للمرأة اليمنية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠م، مؤتمر الدراسات العليا السنوي الرابع، جامعة النيلين، الخرطوم، ٢٠١٧م.

رابعاً التقارير والخطط الاستراتيجية:

- تقرير الوطني، جمهورية السودان، ٢٠١٧م.
- تقرير التنمية البشرية، الأمن الإنساني، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، القاهرة، ١٩٩٤م.
- تقرير المملكة المغربية، تمكين المرأة اقتصادياً، في عالم العمل الآخذ في التغير، الدورة ٦١ للجنة وضع المرأة، نيويورك، مارس / ٢٠١٧م.
- = تقرير اليونسيف، ١٠٠٧م
- زيادة للاستشارات والتدريب، "التمكين الاقتصادي للمرأة في الضفة الغربية، فلسطين"، الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال، أصالة، تشرين الأول ٢٠١٠.
- الخطة الاستراتيجية لدولة لبنان ٢٠١١-٢٠٢١.

خامساً المصادر الأجنبية:

- Abdel Mowla,(2006):Education and Economic Empowerment of Women in Egypt .
- Blattman, Christopher, Green, Eric, Annan, Jeannie and Jamison, Julian, Building Women's Economic and Social Empowerment Through Enterprise "Uganda, 2013.
<https://www.poverty-action.org/.../wings>
- Duflo·Esther·Women Empowerment and Economic Development Journal of Economic Literature, vol 4No ,50 .2012
- Education. Available at: www1.aucegypt.edu/src/.../Somaya_2.pdf.
- Kellet Nicolem, Empowerment women Microfinance development relation of Inequality in the south Ventral Peruvian Highlands Dissertations Abstract international section A, Humanities and social Science, Vol, .70,2010

- The new international Webster's comprehensive dictionary of the English
- Upadhyay, Reecha, Women's Empowerment in India. 2005 Available at: asiafoundation.org/publications/pdf/866.

القدرة القيادية لدى رؤساء الأقسام العلمية (الإناث)

من وجهة نظر تدريسي الجامعة

أ.م.د. براء محمد حسن

أ.م.د. مؤيد عبد السادة راضي

باحث تدريسي في مركز البحوث النفسية

باحث تدريسي في مركز البحوث النفسية

baraamoh1977@gmil.com

modabd903@gmail.com

ملخص البحث:

يهدف البحث الحالي إلى التعرف على:

١. التعرف على مستوى القدرة القيادية لرؤساء الأقسام العلمية (الإناث) من وجهة نظر تدريسي الجامعة.

٢. معرفة الفروق بين الذكور والإناث في القدرة القيادية لرؤساء الأقسام العلمية (الإناث) من وجهة نظر تدريسي الجامعة.

وتم أعداد مقياس القدرة القيادية وطبق على عينة بلغت (٢٥٠) من تدريسي الجامعة، وبعد استعمال الوسائل الإحصائية للتعرف على مستوى القدرة القيادية لعينة البحث وللتعرف على الفروق بين الذكور والإناث في القدرة القيادية. أظهرت النتائج:

١. وجود فروق ذات دلالة إحصائية في القدرة القيادية لدى رؤساء الأقسام العلمية (الإناث) من وجهة نظر تدريسي الجامعة.

٢. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في القدرة القيادية لدى رؤساء الأقسام العلمية (الإناث) من وجهة نظر تدريسي الجامعة بين (الذكور والإناث).

وخرج الباحثان في بحثهما بعدد من التوصيات والمقترحات.

The leadership ability of the heads of scientific departments (females) from the point of view of university teachers

Abstract

The current research was aimed at the following:

1. Measurement of Leadership Ability (women) among the teachers of university.
2. Identify the differences in Leadership Ability (women) between university teachers according to variable of Sex (male / female).

To achieve this aims of the research, the researchers set up the instrument is scale of the Leadership Ability that consistent (50) item, and the researchers applying this scale on the sample amounted to (250) teachers of university. Then after data processing statistically, the researchers reached the following results:

1. The Heads of departments of university (women) have Leadership Ability.
2. There is no difference in Leadership Ability among the teachers of university according to variable of Sex (male / female) benefit for female .

In light of the results of this research the researchers came out with a number of recommendations and suggestions □

الفصل الأول

١. مشكلة البحث:

إنَّ مشكلة ضعف القيادة الإدارية ولاسيما في الجامعات والمعاهد والكليات تبدو واضحة لدى التدريسين العاملين فيها عموماً ولدى النساء خصوصاً، وقد يعزى ذلك إلى ضعف في اختيار القيادات الإدارية لهذه المؤسسات وفق معايير علمية وموضوعية سليمة، وكذلك نظرة المجتمع العربي والعراقي تحديداً، والتي يمكن أن تؤدي إلى وجود

قيادات نسائية ضعيفة في تلك المؤسسات تنعكس على سلوك التدريسين والطلبة في تلك الجامعات والمعاهد والكليات، فالقيادة التي يتولاها رؤساء الأقسام العلمية أخذت تواجه مشكلات عدة تعيق عملية الإعداد العلمي للطلبة وتنعكس على الأداء الجيد الذي ينبغي أن يكون بصورة سليمة .

ولهذا ينبغي التوصل إلى تصورات لتحسين واقع الإدارة التعليمية في مجال الوظيفة الإدارية وأساليبها فضلاً عن تهيئة مهام رئيس القسم الكفاء، إذ إنَّ ضعف معالجة جوانب القصور في الكفاءة الإدارية لرئيس القسم يؤثر سلباً في العملية التعليمية ككل ولاسيما أداء التدريسين وتحصيل الطلبة، فالقدرة القيادية التي يتصف بها رؤساء الأقسام العلمية في مؤسسات التعليم الجامعي عن طريق قيامهم بواجباتهم الإدارية والقيادية وهم في قمة الهرم الإداري تستوجب بلا شك امتلاكهم للقدرات والمهارات اللازمة لقيادة العمل التربوي من أجل أداء عال وقيام علاقات إنسانية رصينة مع الهيئة التدريسية والطلبة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة دافعية المنتسبين للمؤسسات التعليمية لبذل أقصى جهد من أجل النهوض بالمستوى العلمي، وكذلك فإن القيادة تقوم بدور مؤثر وفعال في حل المشكلات التي يواجهها التدريسين واستثمار قدراتهم وتوظيفها في الاتجاه الأنسب، مما يؤدي إلى تحقيق أعلى مستويات الأداء.

ومن خلال اطلاع الباحثان على واقع الحياة الجامعية وكونهم تدريسيون جامعيين، لاحظا أن ثمة تدمراً من القدرة القيادية لبعض رؤساء الأقسام العلمية من النساء، كما وجدا بعض الإخفاقات في القدرة القيادية لرؤساء الأقسام عموماً والنساء خصوصاً، والتي تعد مشكلة حقيقية تؤثر سلباً في أداء التدريسين في تلك الجامعات والكليات والمعاهد وتؤدي إلى شعورهم بعدم الاستقرار الوظيفي وضعف الرغبة في العطاء وبالتالي ينعكس ذلك سلباً على مخرجات التعليم الجامعي جراء الضعف في القدرات القيادية والنمط الخاطئ الذي يمارسه بعض رؤساء الأقسام العلمية.

٢. أهمية البحث:

إنَّ القيادة التعليمية الجيدة والفاعلة هي الأداة الرئيسة المنظمة للممارسات التربوية والمستثمرة للإمكانيات المادية والبشرية أفضل استثمار ممكن وتفجر الطاقات الخلاقة

من أجل تحقيق الأهداف، لذا أصبحت الحاجة ماسة إلى تطوير القيادة التعليمية، بما يمكنها من تيسير العملية التربوية ومؤسساتها التعليمية المختلفة ولاسيما أن المؤسسات التربوية تنظيمات ذات طبيعة بشرية تستوجب وجود قيادة لإحداث التغيير المناسب لإشباع الحاجات البشرية، وقد تجلّى هذا الاهتمام في المحاولات التي تبذل في أساليب ومعايير اختيار القادة من العاملين في المجال الأكاديمي، لأن التعرف على عناصر القيادة الفعالة والقدرات القيادية مطلب أساس لغايات تطوير المسؤول إلى قائد، لأن الإداري قائد ومرابي يلهم ويشجع ويرشد ويوجه العمل التربوي داخل المؤسسة التعليمية (النجيحي، ١٩٨١، ص ١٦٩).

فالقيادة هي عملية تتميز بفعالية مستمرة وتعبر عن علاقة شخص بأخر (Man-to-Man) وهي العلاقة (Relationship) بين الرئيس والمرؤوسين، وبهذه العملية يمكن للرئيس أن يؤثر في سلوك الأفراد تأثيراً مباشراً، كما أنه بواسطتها يمكن للمرؤوسين تقديم المعلومات الضرورية التي تستند إليها قرارات المسؤول القيادي (المغربي، ١٩٩٥، ص ١٩٦)، وينظر رينسز Rensis للقيادة على أنها "قدرة الفرد في التأثير على شخص أو مجموعة وتوجيههم وإرشادهم من أجل كسب تعاونهم وحفزهم على العمل بأعلى درجة من الكفاية في سبيل تحقيق الأهداف الموضوعية (Owens, 1970, P33)، ولذلك نرى بأن القيادة تعمل في مجال تنمية القدرة على فهم مشاكل المرؤوسين وحفزهم على التعاون في القيام بالأعمال الموكلة إليهم وتوجيه طاقاتهم واستثمارها إلى أقصى درجة من الكفاية الإنتاجية. (المغربي، ١٩٩٥، ص ١٩٦) وبين بلات (Platt) هذه الحقيقة بقوله للتربية دوراً أساسياً في التقدم الثقافي والاقتصادي إذ إنَّها تعني بتنمية أئمن الإمكانيات في المجتمع وهو الإنسان (Bass, 1966, P22) فالتغييرات المرغوب فيها إذا أريد لها أن تتسم بالفاعلية يجب أن تكون بشكل منسق ومدروس ومخطط لها بطريقة منظمة ومتكاملة، كما أنَّ هذه التغييرات ينبغي ألا تطبق لمجرد إشباع رغبات وطموحات أفراد أو مجموعات معينة دون أخرى أو لتحقيق مكتسبات آنية محدودة، إذ إن على القيادات الإدارية الفاعلة أن تضع على عاتقها مسؤولية قيادة هذه التغييرات المرغوب فيها (هوانه، ١٩٩٩، ص ٤٣).

وأن القيادة التربوية هي القيادة التي تتولى مسؤولية تحقيق أهداف العملية التربوية من خلال قيام جميع العاملين بالمؤسسات التربوية بالواجبات المنوطة بهم، وهي ليست مقتصرة على من يشغل المركز القيادي بحكم وظيفته الرسمية بل أنها تنبثق من بين الجماعة، لأنها ملازمة لها، إذ لا يمكن لأي قائد أن يؤدي دوره بفاعلية دون وجود الجماعة وتضافر جهودها. (عبد ربه، ١٩٨٣، ٢-٧) والقيادة الناجحة التي تستطيع أن تحقق أهدافها بيسر وبأقل جهد ممكن، تستطيع تقدير القوى والعوامل التي تحدد نوع السلوك الإداري الأنسب لمواجهة موقف معين، وهذا ينطبق مع الرأي مقولة (إنَّ القادة الأكفاء هم الذين يقدرون على التصرف في نماذج قيادية عديدة ومختلفة معتمدين في ذلك على المطالب الفعلية للموقف الإداري فالإدارة تستمد من الموقف، وكل موقف يتطلب نمط إداري معين يتضمن الالتزام بالهدف الذي يتم رسمه) (عطوي، ٢٠٠١، ٢٩).

وتتميز القيادة الناجحة في قدرتها على التأثير الايجابي في المرؤوسين وكسب رضاهم. لذا نجد أنَّ المهمة الاساسية للقائد هي بذل الجهد والعمل على التأثير في مرؤوسيه وتوجيه نشاطاتهم في جو من التعاون نحو تحقيق الهدف الموضوع أصلاً في الخطة. (عباس وبركات، ١٩٩٧، ١٦٦)، إذ تتطلب العملية القيادية قدرات ومهارات معينة وتختلف باختلاف حجم الجماعة التي يشرفون عليها ومواقف الاشراف، كما تتطلب معرفة عميقة بالمبادئ السيكولوجية للاتصال ومبادئ فهم الاخرين وتنسيق الجهود واحكام الرقابة على اعمال المرؤوسين (عبد الرحمن، ١٩٧٠، ٢١).

وتعد القدرات القيادية إحدى الوسائل لتصنيف الأداء وهذا يعني إمكانية دراسة القدرة دراسة كمية، إذ إنَّ كثيراً من الأفراد يستطيعون إنجاز المهمة بكفاية أفضل وأنه بالإمكان قياس القدرة بواسطة العمل الفعلي بشرط أن يكون قياس العمل نفسه ممكناً (السيد، ١٩٧٩، ١٦٤).

فالقدرات القيادية يجب أن تؤخذ كمجموعة مكونة من القدرات في تكوين علاقات مع الآخرين بالإضافة إلى قدرات عقلية ومهارات شخصية، كما أن بمقدور الإداريين الاستفادة من قدرات الأفراد إذا ما تم اختيارهم بالأساليب التي تميز بين قدراتهم أولاً ثم إدخالهم في برامج تدريبية لصقل مهاراتهم (Robert, 1959).

وقام جيزيلي (Chiseli) عام ١٩٨٣ بإجراء أبحاث متعددة للوصول إلى القدرات والمهارات المرتبطة بالقيادة الفعالة وأحرزت أبحاثه في مجال القدرات التعرف إلى القدرات والمهارات الآتية:

- مهارة القدرة على الإشراف الفعال.
- مهارة متعلقة بقدرة التأثير بالآخرين.
- مهارة متعلقة باستعمال السلطة (أباطة، ١٩٩٠، ١٨).

لقد ازداد اهتمام الباحثين والدارسين ولاسيما المختصين في قياس القدرة القيادية وإفرازهم للعديد من المقاييس والاستبانات والاختبارات لتقييم العمل القيادي وتهدف هذه الأدوات إلى تشخيص نواحي القوة والضعف من أجل وضع معايير علمية وموضوعية لاختيار القادة لتأمين تحقيق أهداف المؤسسات الجامعية عن طريق إجراء بحوث ومقاييس متجددة واستبعاد الطرق التقليدية في الاختيار (أباطة، ١٩٩٠، ١٧).

مما تقدم يرى الباحثان أن البحث الحالي تتجلى أهميته والحاجة إليه في النقاط الآتية:-

- ١- تتطلب المرحلة الحالية قيادة علمية كفؤة مستوعبة لواقع العملية التعليمية وآفاقها المستقبلية وتتطلب قدرات لدى رؤساء الأقسام العلمية وخصوصاً لدى النساء تنسجم وظروف المرحلة ومتطلباتها.
- ٢- اختيار رئيس القسم الناجح والفعال عن طريق وضع معايير علمية ومهنية يتم عن طريقها انتقاء عناصر قيادية قادرة على إدارة العملية التعليمية في المواقف الجامعية المختلفة واستبعاد الطرق التقليدية للاختيار.
- ٣- إنَّ الاتجاهات الحديثة في القيادة تؤكد أن أهم عوامل التأثير هو امتلاك القائد التربوي للقدرات والمهارات الضرورية اللازمة لكل إدارة مركزية.
- ٤- التعرف على القدرات القيادية لرؤساء الأقسام العلمية أصبح مطلباً أساسياً في قيادة المؤسسة التعليمية بصورة فعالة.

٣. هدف البحث:

يهدف البحث الحالي إلى التعرف على:

١. التعرف على مستوى القدرة القيادية لرؤساء الأقسام العلمية (الإناث) من وجهة نظر تدريسي الجامعة.
٢. معرفة الفروق بين الذكور والإناث في القدرة القيادية لرؤساء الأقسام العلمية (الإناث) من وجهة نظر تدريسي الجامعة.

٤. حدود البحث:

يتحدد البحث الحالي بالحدود الآتية: تدريسي (جامعة بغداد - الجامعة المستنصرية - جامعة النهرين) للعام الدراسي ٢٠٢١ - ٢٠٢٢.

٥. تحديد المصطلحات:

القدرة القيادية Ability Leadership

تعريف هيرسي وبلانشارد ١٩٨٥ Hersey & Blanchard :

"هي مجموعة من العوامل التي تتوفر لدى فرد معين تساعده لأن يكون قائداً ناجحاً في معظم المواقف التي يمر بها، وتتطلب استخدام السلطة والموضوعية والمرونة ومبادئ الاتصال وفهم الآخرين (Fernandez & Vecchio, 1997, P77)."

تم تبني هذا التعريف لأنه التعريف النظري الذي تستند إليه أداة البحث وإجراءاته.

التعريف الإجرائي للقدرة القيادية:

هي الدرجة التي يحصل عليها أفراد عينة البحث على مقياس القدرة القيادية.

الإطار النظري:

النظرية الموقفية للقدرة القيادية Contingency Theory

أن نظرية القيادة الموقفية أول من أوجدها هما العالمان باول هيرسي Paul Hersey مؤلف كتاب القائد الموقفي Situational Leader وكين بلانشارد Ken Blanchard مؤلف كتاب

مدير الدقيقة الواحدة The One Minute Manager وتم تقديم النظرية أولاً بمسمى نظرية دورة الحياة Leadership Cycle life في منتصف السبعينات، وفي عام ١٩٨١ تم إعادة تسمية النظرية الى نظرية القيادة الموقفية Situational Leadership (Hersey, 1985, P14). والقيادة ترتبط بوجود الانسان بين الجماعة ويؤثر ويتأثر بها وتعمل لخلق التفاعل الاجتماعي بغية تحقيق الاهداف المشتركة، وان المعنى الشمولي لمفهوم القيادة لا بد ان يشمل العناصر الرئيسة الاتية:

- وجود جماعة.

- وجود هدف عام أو غاية عليا تسعى الجماعة لتحقيقها.

- وجود فرد أو جماعة وأفراد داخل الجماعة متميزين ويمتلكون القوة في اتخاذ القرارات لبقية افراد الجماعة ويمتلكون القدرة على التأثير فيهم للحصول على ولائهم الجماعي واستجاباتهم وتفاعلهم، وقيام الفرد أو الافراد بممارسة حقهم وقوتهم وقدرتهم في التعامل مع بقية افراد الجماعة من اجل تحقيق الاهداف المحددة (عساف، ١٩٩٤، ص ٢٠٩).

أن أساس نظرية القيادة الموقفية هو (هل أن الأنموذج غير المفرد هو الأفضل في القيادة؟)، أن القيادة الفعالة هي اختيار المهمة المناسبة، وأن معظم القادة الناجحين هم هؤلاء الذين يكتفون نمط قيادتهم مع الواقع المستحق (أي الطاقة الاستيعابية على تحقيق أهداف عالية لكن ضمن الممكن، والإرادة والقدرة على أخذ المسؤولية في المهام والتعليم المناسب وتجربة الفرد مع الجماعة مع المهمة التي تقابلهم) للفرد أو المجموعة الذين يحاولون أخذ دور القيادة المؤثرة، والقيادة المؤثرة لا تتنوع فقط مع الفرد أو المجموعة المتأثرة، بل أنها تستند أيضاً الى المهمة أو المهنة أو الوظيفة التي يحتاج إنجازها (Hersey & Blanchard, 1977, p.). يستند المدخل الموقف في فهمه للقيادة على أساس أن العامل المشترك بين القادة ليست سماتهم الشخصية فقط، بل القدرة على إظهار كفاية أفضل في مواقف معينة (كنعان، ١٩٩٥، ص ٣٥١)، كما لم تفلح المداخل السلوكية تماماً من تحديد مجموعة أفعال وتصرفات

قيادية ثابتة ومتلائمة لجميع المواقف التي يجد القائد نفسه فيها مما ساهم في بروز مداخل قيادية جديدة عرفت بالمداخل الموقفية (جواد، ١٩٩٥، ص ٢١٢).

تقوم هذه النظرية على أساس أن القيادة الفاعلة تعتمد على تفاعل الخصائص الشخصية للقائد وسلوكه وعوامل الموقف القيادي نفسه، أي أنها تركز على فكرة الارتباط بين القيادة والموقف، وأن طبيعة المواقف والظروف هي التي تحدد نوعية القائد، طالما أنها تتباين من تنظيم لآخر ومن وقت لآخر، لذلك فمن الممكن أن يكون الفرد قائداً في موقف خاص وتابعاً في موقف آخر.

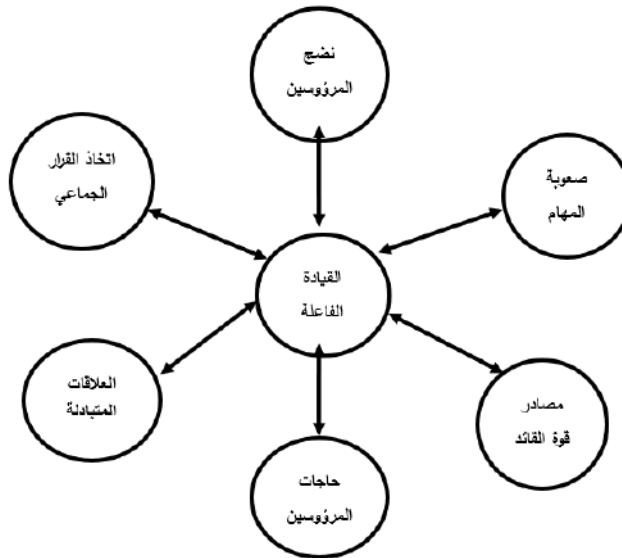
وافترضت هذه النظرية أن المهارات القيادية لا تحركها الأ مواقف والظروف التي يواجهها القائد، وأن نوعية القيادة تختلف وفقاً لاختلاف المواقف والظروف، وأن بروز القيادة يعتمد على وجود المشكلات، لذا فإن تأثير القائد في الجماعة يرتبط بموقف معين يتفاعل فيه القائد مع الجماعة، ومن صميم ذلك الموقف وظروفه والعوامل الخارجية المحيطة وزمانه وتعقيده يتم ممارسة القدرات القيادية لتوجيه الجماعة نحو تحقيق الهدف المنشود، كما افترضت هذه النظرية عدم وجود أسلوب قيادي مثالي وأن ظروف الموقف هي التي تحدد الأسلوب المناسب للقيادة (أبو ندا، ٢٠٠٧، ص ٨٤).

وأضاف هيرسي وبلانجارد أن القادة من الممكن أن يغيروا سلوكهم لمجاراة الظروف المختلفة التي تواجههم، وعند التطبيق يجد العديد منهم صعوبة لعمل ذلك حتى بعد التدريب وذلك بسبب المعتقدات الثابتة اللا شعورية والمخاوف أو العادات المتأصلة الراسخة، ولهذا السبب يحتاج القادة عند العمل الى ذخيرة أساسية من المفاهيم والمعاني النفسية إذا أرادوا الحصول على مرونة في التطبيق لتلك الآراء والأفكار الأيدولوجية (Hersey & Blanchard, 1977, p.264) وأن ظهور المدخل الموقفى Situational Approach كرد فعل لفشل المدخل السماقي Traits Approach أو ما يسمى المنهج الوصفي للقيادة، ووضع معيار ثابت لتحديد خصائص القيادة تفترض هذه النظرية أنّ تحديد خصائص القيادة لا يرتبط بسمات وخصائص شخصية عامة بل ترتبط بسمات وخصائص نسبية، ترتبط بموقف قيادي معين، وذلك لأن متطلبات القيادة

تختلف بحسب المجتمعات والتنظيمات الإدارية داخل المجتمع الواحد والمستويات التنظيمية والمراحل التي يمر بها التنظيم والموقع القيادي (كنعان، ١٩٨٢، ص ٢٩١) .

أن المواقف هي التي تبرز القيادات وتكشف عن قدراتهم وإمكاناتهم الحقيقية وحسن تصرفهم حيال المواقف المختلفة، ومن دون المواقف لا يظهر القادة ولا يمكنهم أن يمارسوا دورهم وأن الظروف البيئية بكل محتوياتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتربوية هي الأساس في ظهور القائد (Blanchard et al., 1985, p48) فالقائد هو وليد المواقف، لذا تعد المواقف محكاً معتمداً لتشخيص القيادة الناجحة (الحكاك، ١٩٧٥، ص ٤٥) .

أن العوامل الموقفية المؤثرة في تحديد الأسلوب القيادي هي: (صعوبة المهمة- نضج المرؤوسين- حاجات المرؤوسين- مصادر قوة القائد- العلاقة المتبادلة بين القائد والمرؤوسين- اتخاذ القرار الجماعي) كما موضح في شكل (١)



شكل (١) العوامل الموقفية المحددة للأسلوب القيادي

وركز هيرسي وبلا نجراد على العلاقة بين القائد والأعضاء، وعلى نضج المرؤوسين والتي تمثل أهم المتغيرات الموقفية المؤثرة على سلوك القائد، فالقائد الناجح هو الذي يستطيع أن يوفق بين أسلوبه وأسلوب مرؤوسيه ويلبي حاجات المرؤوسين، معتمداً على درجة النضج لدى المرؤوسين (أبو ندا، ٢٠٠٧، ص ٩٨). فالقدرة القيادية هي مجموعة من العوامل التي تتوفر لدى فرد معين تساعده لأن يكون قائداً ناجحاً في معظم المواقف التي يمر بها، وتتطلب استخدام السلطة والموضوعية والمرونة ومبادئ الأتصال وفهم الآخرين (Fernandez& Vecchio, 1997, p77).

وهناك أربعة مستويات من النضج :

المستوى الأول: الفرد غير مستعد لأداء العمل وغير قادر عليه.

المستوى الثاني: الفرد مستعد لأداء العمل وغير قادر عليه.

المستوى الثالث: الفرد غير مستعد لأداء العمل وقادر عليه.

المستوى الرابع: الفرد مستعد لأداء العمل وقادر عليه (أبو ندا، ٢٠٠٧، ص ٩٩) .

كما تقدم نظرية الموقف مفهومين متميزين للقيادة أولهما: ديناميكياً، لأنها تقوم على الربط بين السمات الشخصية والموقف الإداري وأن عوامل المواقف والمتغيرات المرتبطة به هي التي تحدد السمات التي يمكن أن تعزز مكانة ومركز القائد ونجاحه. والثاني: ديمقراطياً من خلال عدم حصر القادة في عدد محدود من الأشخاص ممن تتوفر فيهم سمات وقدرات معينة (عبد ربه، ١٩٨٤، ص ٢) وكذلك رفضها لمفهوم أن القادة يولدون ولا يصنعون وأن هناك بعض السمات والقدرات والمهارات القيادية يمكن اكتسابها بالتعليم والتدريب، لهذا نجد أن الظروف المحيطة بالموقف هي الأساس الذي يستند إليه السلوك القيادي (Vecchio, 1987, p81) ومن الضروري الانتباه إلى أنه ليس هناك أسلوب قيادي واحد ناجح في كل المواقف، وإذا أردنا ضمان نجاح فعالية القيادة في كل المواقف، فعلى القائد أن يكون مرناً في استخدامه لأساليب القيادة المختلفة. وتمتاز هذه النظرية بالديمقراطية الشديدة، فهي لا تقتصر على عدد محدود من الناس وإنما تجعلها مشاعة بين الناس (عطوي، ٢٠٠١، ص ٨٣).

ومن خصائص النظرية الموقفية:

- ❖ تستخدم هذه النظرية المفاهيم الإدارية والنظريات الأسلوب الانتقائي بما يتناسب وخصائص كل موقف بشكل منفرد (الشيخ، ١٩٨٨، ص ٤٧).
- ❖ ترى هذه النظرية أنّ المقياس الحقيقي والمعياري العلمي لنجاح القائد يتوقف على كفايته الإدارية وليست على سماته الشخصية (دمعة، ١٩٨٤، ص ٢).
- ❖ لم ترفض هذه النظرية ما توصلت إليه المداخل الفردية "السماتية" والمداخل السلوكية بشكل مطلق ولكنها تربط خصائص القيادة بموقف قيادي معين (درة، ١٩٩٥، ص ٢٨١)، وترى أنّ نجاح أنماط القيادة مرتبط بمدى ملائمتها للموقف الذي تستخدم فيه (كنعان، ١٩٩٥، ص ٣٥٨).
- ❖ تهتم هذه النظرية بالنظرة الشاملة لجميع عناصر الموقف والمشكلة عند اتخاذ القرار (الدفراوي، ١٩٧٥، ٦٩) وتؤكد امتلاك القائد القدرة على المرونة، لأن القائد الناجح يجب أن يكون محلاً جيداً لمتطلبات البيئة المتغيرة (Hersey, ١٩٨٥, p1٥٩).
- ❖ تضع هذه النظرية أطراً أو تصانيف معينة للمواقف القيادية وتحليل العناصر المشتركة فيما بينها. (الدفراوي، ١٩٩٥، ٣٥٨)، مما يساعد على تعيين القادة المناسبين واختيارهم أو يقوم القادة بسلوك معين يكون له تأثير في تلك المواقف المختلفة (فيصل، ١٩٨٢، ص ١٥٨).
- ❖ لا يوجد في هذه النظرية أسلوب قيادي نموذجي يصلح لكل المواقف، فالموقف ومعايره ومتطلباته وظروفه هو الذي يسهم في تحديد سلوك القائد (النعيمي، ١٩٩٤، ص ١٨٤).
- ❖ من خصائص القدرة القيادية الموضوعية واستخدام السلطة والمرونة وفهم الآخرين ومبادئ الاتصال. (Fernandez & Vecchio, 1997, p77).

ثانياً: الدراسات السابقة

١. دراسة الجبوري ٢٠٠١:

استهدف البحث الكشف عن القدرة القيادية لإدارات معاهد اعداد المعلمين والمعلمات في العراق وعلى وفق متغيرات (الجنس، التخصص، مدة الخدمة، الموقع الاداري)،

والكشف عن دلالة الفروق الاحصائية في مستوى القدرة القيادية تبعاً لمتغيرات البحث، ولتحقيق اهداف البحث اعتمد الباحث (اختبار مقنن للدكتور محمد منير مرسي لقياس القدرة القيادية لمديري المدارس) واختار الباحث عينة البحث عشوائياً بنسبة (٥٠%) من مجتمع البحث البالغ حجمه (١٧٣) فرداً وبقواع (٢٨) مديراً و(٣٧) مديرة و(٤٢) معاوناً و(٦٦) معاونة، وبعد المعالجة الاحصائية للبحث توصلت الدراسة إلى نتائج عدة منها:

• إنَّ مستوى القدرة القيادية لمديري ومديرات اعداد معاهد المعلمين والمعلمات لم تكن بالشكل المطلوب، إذ وصل الى مستوى تقدير عام مقبول.

• لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بالنسبة لمتغيرات (الجنس، مدة الخدمة، الموقع الاداري).

• توجد فروق ذات دلالة احصائية بالنسبة لمتغير التخصص إذ كان أصحاب الاختصاص العلمي أفضل من أصحاب الاختصاص الانساني في القدرة القيادية. (الجبوري، ٢٠٠١، ٣-١٦٥).

٢. دراسة هين ١٩٨٢ Hane

وقد صممت لتحديد مستويات القدرة وتقديرات الاهمية وعلاقتها بالمهارات الشخصية من قبل فريق العمل لجنة التربية لتطوير وتدريب وتأهيل مدرء المدارس العامة قبل وبعد التحاقهم للخدمة التعليمية، وقد تألفت عينة الدراسة من (١٩١) مديراً في مقاطعة ريفرسايد في كاليفورنيا، طُلبَ مديري المدارس ملء الاستبيان الذي تضمن (٢٦) فقرة وقد أستجاب منهم (١٦٨) مديراً وهم يشكلون نسبة مقدارها (٨٧.٩٦%) قدروا لأنفسهم حسب معيار ليكرت المؤلف من (٥) نقاط، أدراكهم لمستويات الكفاية والقدرة.

اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة هي:

- أدرك المديرون ومستويات كفايتهم وقدروا اهمية كل معيار بمستوى أقل من الحد المقرر.
- شعر المديرون إنَّ مستويات كفايتهم وأدائهم جاءت دون مستوى التقدير في (٢٤) فقرة من أصل (٢٦) فقرة.

• هناك فروق ذات دلالة معنوية للتصورات الذاتية للمديرين ضمن مستويات الكفاية وتصورات الاهمية عندما اختيروا في ضوء جنس المدير (Hane, 1982, 1-40).

٣. دراسة فوخت وبونتون ٢٠١٥ Focht & Ponton :

كان الغرض من الدراسة هو التعرف السمات الرئيسة للقيادة وذلك عن طريق دراسة محتوى السمات الرئيسة للقيادة في الكتابات والأطر النظرية للأدبيات كافة المختصة بالقيادة، وخرجت الدراسة بأكثر من ١٠٠ صفة للقائد، وبعد ترتيب الصفات حسب الأهمية والتكرار، خرجت الدراسة ب١٢ صفة للقائد وهي: (تقييم الأفراد- التواضع- الأصغاء- الثقة- الأهتمام- النزاهة- الخدمة- التشجيع- توفير حاجات الأفراد العاديين قبل المقربين- التعاون- الحب غير المشروط- والتعلم (Focht & Ponton, 2015, p1).

٤. دراسة داتا ٢٠١٥ Datta

أستهدفت الدراسة تقييم فعالية القيادة الموثوق بها وتم تطبيق استبيان القيادة الموثوق بها المكون من (١٦) فقرة وبثلاث مجالات على عينة مكونة من (٤٢) متطوع، وظهرت النتائج فاعلية القيادة الموثوق بها (Datta, ٢٠١٥, p١٩).

الفصل الثالث

أولاً: عينة البحث:

تم اختيار عينة البحث الحالي بالأسلوب الطبقي العشوائي من مجتمع البحث البالغ عددها (٢٥٠) تدريسي جامعي بواقع (١٧٤) أنثى و(٧٦) ذكور

جدول (١) عينة البحث موزعة بحسب الجامعة والجنس

الجامعة	بغداد		مستنصرية		النهرين	
	ذكور	انثى	ذكور	انثى	ذكور	انثى
	٢٦	٧٤	٢١	٥٤	١٩	٥٦
المجموع	١٠٠		٧٥		٧٥	

ثانياً: أداة البحث:

نظراً لعدم توافر مقياس خاص عراقي لقياس القدرة القيادية لرؤساء الأقسام العلمية على حد علم الباحثان وقت إجراء البحث، لذلك قاما ببناء مقياس لهذا الغرض ياتباع الخطوات الآتية:

أ- تحديد المنطلقات النظرية لبناء المقياس:

وجد الباحثان من الضروري تحديد بعض الاعتبارات الأساسية والمنطلقات النظرية لبناء المقياس قبل البدء بإجراءات هذا البناء، ويمكن تحديد هذه المنطلقات بما يأتي:
إعتماد منظور هيرسي وبلاجنارد (Hersey & Blanchard, 1985)، عن القدرة القيادية، كونهما أفضل من قدم تفسيراً لذلك، فضلاً عن وضوح وشمولية وتكامل الإطار النظري.

ب- تحديد مجالات المقياس:

بعد إطلاع الباحثان على الإطار النظري الذي تم طرحه ضمن المنظور النفسي للقدرة القيادية والذي أعطى تصوراً واضحاً للمفاهيم التي يتضمنها المقياس، تم تحديد خمس مجالات للمقياس وهي: الموضوعية واستخدام السلطة والمرونة وفهم الآخرين ومبادئ الاتصال، وقد وضع الباحثان تعريفاً نظرياً لكل مجال من المجالات الخمسة.

ج- صياغة فقرات المقياس:

استناداً إلى التعريفات النظرية الخاصة بكل مجال، وبعد الاطلاع على الأدبيات والدراسات السابقة التي تتعلق بالقدرة القيادية، تم صياغة (٥٠) فقرة بشكل أولي، موزعة بواقع (١٠) فقرات لكل مجال بالتساوي، وجميعها ممثلة لمفهوم المجال التي تنتمي إليه .

د- بدائل الإجابة وتصحيح المقياس:

بهدف استكمال الصيغة الأولية لمقياس القدرة القيادية تم استعمال طريقة الاختيار من متعدد لبدايل الإجابة، أما تصحيح المقياس فقد أعطى الباحثان الدرجة (١) للإجابة الصحيحة الوحيدة، في حين تم إعطاء الدرجة (صفر) للإجابات الثلاثة الخاطئة .

هـ- وصف مقياس القدرة القيادية:

أعد الباحثان مقياس القدرة القيادية وفق منظور هيرسي وبلاجنارد لتحقيق أهداف البحث الحالي وبعد الاطلاع على اختبار مرسى للقيادة التربوية (مرسي، ١٩٧٨)، وتألف المقياس من (٥٠) فقرة لكل فقرة أربعة بدائل، وتعطي درجة واحدة في حالة كون الاجابة صحيحة، وصفر في حالة كون الاجابة خاطئة او تحمل أكثر من اختيار، وكانت الفقرات موزعة على خمسة مجالات هي:

١. الموضوعية:

وتعني قدرة القائد على النظر بتجرد واستبعاد العواطف الشخصية في الحكم على الامور من دون تأثير برأي من حوله من اشخاص لا علاقة لهم بموضوع القرار، وفقرات هذا المجال في المقياس من (١) الى (١٠).

٢. استعمال السلطة:

وتعني قدرة الاداري على استعمال السلطة والصلاحيات المخولة له في اتخاذ القرارات بصورة صحيحة في الوقت والمكان المناسبين وبطريقة تعزز من موقعه ومكانته بين العاملين معه. وفقرات هذا المجال في المقياس من (١١) الى (٢٠).

٣. المرونة:

وتعني قدرة القائد على تعديل وتغيير خطته ووسائله وتطويرها، إذ اقتضى الامر في الوقت المناسب، وفقرات هذا المجال في المقياس من (٢١) الى (٣٠).

٤. فهم الآخرين:

وتعني قدرة القائد على فهم الحركة الذاتية للجماعة (الدينامية) والدوافع التي تحركها وكذلك القدرة على فهم افكار الاخرين واتجاهاتهم وفقرات هذا المجال في المقياس من (٣١) إلى (٤٠).

٥. معرفة مبادئ الاتصال:

وتعني قدرة القائد على معرفة مبادئ الاتصال ونقل الأفكار الى الآخرين عن طريق اختيار الكلمات او الوسيلة المناسبة للاتصال بالمؤسسات الادارية سواء كان الاتصال رسمياً ام غير رسمي، ويكون موجهاً نحو هدف معين، وبشكل عام يقصد منه ضمان تحقيق الاداء على المستويات كافة بحيث ينتج عنه تنفيذ القرارات وتحقيق الاهداف التنظيمية و فقرات هذا المجال في المقياس من (٤١) الى (٥٠).

و- صلاحية الفقرات:

بعد أن تمت صياغة الفقرات بشكلها الأولي، وعلى وفق التعريفات النظرية الموضوعة لكل مجال، قام الباحثان بعرض المقياس بصيغته الأولية على مجموعة من الخبراء والمتخصصين في علم النفس والتربية والمقياس النفسي البالغ عددهم (٥) للحكم في صلاحية كل فقرة من الفقرات من عدم صلاحيتها لقياس المفهوم المراد قياسه من المجالات الخمسة، وإجراء ما يروونه مناسباً من تعديلات على الفقرات التي تكون بحاجة لذلك، وفي ضوء آراء الخبراء وملاحظاتهم، وقد تم تعديل صياغة بعض الفقرات، وأُعيد الباحثان النسبة المئوية لدلالة الفروق بين الموافقين وغير الموافقين معياراً لصلاحية الفقرات، وقد أكدوا أنّ المقياس مناسب لأغراض البحث الحالي بفقراته جميعها، التي حظيت بموافقة الخبراء جميعهم وبنسبة (١٠٠٪) من دون حذف اية فقرة.

ز- التحليل الإحصائي للفقرات لإيجاد القوة التمييزية:

لتحقيق هذا الغرض إختار الباحثان عينة بلغت (٢٥٠) تدريسي وتدرسه جامعيين، وعليه استعمل الباحثان لحساب القوة التمييزية المجموعتين المتطرفتين بنسبة (٢٧٪) بعد أن رتبت درجات التدريسيين على المقياس تنازلياً من أعلى درجة الى أدنى درجة، وبهذا بلغت نسبة ال (٢٧٪) من العينة البالغة (٢٥٠) (٦٨) لكل مجموعة، أي إن عدد الاستثمارات الخاضعة للتحليل الإحصائي أصبح (١٣٦) استمارة، بعد ذلك استخرج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة في المجموعتين العليا، والدنيا، وباستعمال الاختبار التائي

لعينتين مستقلتين تم حساب دلالة الفروق لكل فقرة وتبين أن الفقرات جميعها كانت مميزة وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٥)، انظر جدول (٢) الذي يوضح ذلك. جدول (٢) معاملات تمييز فقرات مقياس القدرة القيادية بأسلوب العينتين المتطرفتين

مستوى الدلالة	القيمة الثانية	دنيا		عليا		الفقرات
		انحراف	متوسط	انحراف	متوسط	
دال عند مستوى ٠,٠٥	١٠,٤٨٠	٠,٤٨٩	٠,٣٨٢	٠,٠٠٠	١,٠٠٠	١
دال عند مستوى ٠,٠٥	١٦,٩٦١	٠,٣٩٦	٠,١٩١	٠,٠٠٠	١,٠٠٠	٢
دال عند مستوى ٠,٠٥	١١,٩٢٣	٠,٤٧١	٠,٣٢٣	٠,٠٠٠	١,٠٠٠	٣
دال عند مستوى ٠,٠٥	١٤,٨٦٥	٠,٤٢٧	٠,٢٣٥	٠,٠٠٠	١,٠٠٠	٤
دال عند مستوى ٠,٠٥	٤,٣٨٧	٠,٤١٧	٠,٧٧٩	٠,٠٠٠	١,٠٠٠	٥
دال عند مستوى ٠,٠٥	٩,٥٦٢	٠,٤٩٨	٠,٤٢٦	٠,٠٠٠	١,٠٠٠	٦
دال عند مستوى ٠,٠٥	٣,٠٩٢	٠,٤٤٤	٠,٧٣٥	٠,٢٦١	٠,٩٢٧	٧
دال عند مستوى ٠,٠٥	٣,٨١٥	٠,٤٩٨	٠,٥٧٣	٠,٣٥٤	٠,٨٥٥	٨
دال عند مستوى ٠,٠٥	٣,١٣١	٠,٤٨١	٠,٦٤١	٠,٣٣٩	٠,٨٦٩	٩
دال عند مستوى ٠,٠٥	٣,٠٩٢	٠,٤٤٤	٠,٧٣٥	٠,٢٦١	٠,٩٢٧	١٠
دال عند مستوى ٠,٠٥	٢,٠٧٨	٠,٤٩٥	٠,٥٨٨	٠,٤٣٤	٠,٧٥٣	١١
دال عند مستوى ٠,٠٥	٢,٤٥٨	٠,٤٧٦	٠,٦٦٢	٠,٣٦٩	٠,٨٤٠	١٢
دال عند مستوى ٠,٠٥	١٠,٤٨٠	٠,٤٨٩	٠,٣٨٢	٠,٠٠٠	١,٠٠٠	١٣
دال عند مستوى ٠,٠٥	٣,٤٤١	٠,٤٩٣	٠,٦٠٢	٠,٣٥٤	٠,٨٥٥	١٤
دال عند مستوى ٠,٠٥	٢,٦١٥	٠,٥٠١	٠,٥٤٤	٠,٤٣٤	٠,٧٥٣	١٥
دال عند مستوى ٠,٠٥	٣,١٠٥	٠,٤٩٨	٠,٥٧٣	٠,٣٩٤	٠,٨١١	١٦
دال عند مستوى ٠,٠٥	٢,٤٥٨	٠,٤٧٦	٠,٦٦٢	٠,٣٦٩	٠,٨٤٠	١٧
دال عند مستوى ٠,٠٥	٤,٣٨٧	٠,٤١٧	٠,٧٧٩	٠,٠٠٠	١,٠٠٠	١٨
دال عند مستوى ٠,٠٥	١١,٩٢٣	٠,٤٧١	٠,٣٢٣	٠,٠٠٠	١,٠٠٠	١٩
دال عند مستوى ٠,٠٥	١٠,٤٨٠	٠,٤٨٩	٠,٣٨٢	٠,٠٠٠	١,٠٠٠	٢٠
دال عند مستوى ٠,٠٥	١٦,٩٦١	٠,٣٩٦	٠,١٩١	٠,٠٠٠	١,٠٠٠	٢١
دال عند مستوى ٠,٠٥	١١,٩٢٣	٠,٤٧١	٠,٣٢٤	٠,٠٠٠	١,٠٠٠	٢٢
دال عند مستوى ٠,٠٥	١٤,٨٦٥	٠,٤٢٧	٠,٢٣٥	٠,٠٠٠	١,٠٠٠	٢٣
دال عند مستوى ٠,٠٥	٤,٣٨٧	٠,٤١٧	٠,٧٧٩	٠,٠٠٠	١,٠٠٠	٢٤
دال عند مستوى ٠,٠٥	٩,٥٦٢	٠,٤٩٨	٠,٤٢٦	٠,٠٠٠	١,٠٠٠	٢٥

مستوى الدلالة	القيمة التائية	دنيا		عليا		الفقرات
		انحراف	متوسط	انحراف	متوسط	
٠,٠٥ دال عند مستوى	٣,٠٩٢	٠,٤٤٤	٠,٧٣٥	٠,٢٦١	٠,٩٢٧	٢٦
٠,٠٥ دال عند مستوى	٣,٨١٥	٠,٤٩٨	٠,٥٧٣	٠,٣٥٤	٠,٨٥٥	٢٧
٠,٠٥ دال عند مستوى	٣,١٣١	٠,٤٨١	٠,٦٤١	٠,٣٣٩	٠,٨٦٩	٢٨
٠,٠٥ دال عند مستوى	٣,١٠٥	٠,٤٩٨	٠,٥٧٣	٠,٣٩٣	٠,٨١١	٢٩
٠,٠٥ دال عند مستوى	٢,٠٧٨	٠,٤٩٥	٠,٥٨٨	٠,٤٣٤	٠,٧٥٣	٣٠
٠,٠٥ دال عند مستوى	٢,٤٥٨	٠,٤٧٦	٠,٦٦٢	٠,٣٦٩	٠,٨٤٠	٣١
٠,٠٥ دال عند مستوى	٣,٠٩٢	٠,٤٤٤	٠,٧٣٥	٠,٢٦١	٠,٩٢٧	٣٢
٠,٠٥ دال عند مستوى	٣,٤٤١	٠,٤٩٣	٠,٦٠٣	٠,٣٥٥	٠,٨٥٥	٣٣
٠,٠٥ دال عند مستوى	٢,٦١٥	٠,٥٠١	٠,٥٤٤	٠,٤٣٤	٠,٧٥٤	٣٤
٠,٠٥ دال عند مستوى	٣,١٠٥	٠,٤٩٨	٠,٥٧٣	٠,٣٩٣	٠,٨١١	٣٥
٠,٠٥ دال عند مستوى	٣,٤٤١	٠,٤٩٣	٠,٦٠٣	٠,٣٥٥	٠,٨٥٥	٣٦
٠,٠٥ دال عند مستوى	٩,٥٦٢	٠,٤٩٨	٠,٤٢٦	٠,٠٠٠	١,٠٠٠	٣٧
٠,٠٥ دال عند مستوى	٢,٤٥٨	٠,٤٧٦	٠,٦٦٢	٠,٣٦٩	٠,٨٤٠	٣٨
٠,٠٥ دال عند مستوى	١٠,٤٨٠	٠,٤٨٩	٠,٣٨٢	٠,٠٠٠	١,٠٠٠	٣٩
٠,٠٥ دال عند مستوى	١٦,٩٦١	٠,٣٩٦	٠,١٩١	٠,٠٠٠	١,٠٠٠	٤٠
٠,٠٥ دال عند مستوى	١١,٩٢٣	٠,٤٧١	٠,٣٢٣	٠,٠٠٠	١,٠٠٠	٤١
٠,٠٥ دال عند مستوى	١٤,٨٦٥	٠,٤٢٧	٠,٢٣٥	٠,٠٠٠	١,٠٠٠	٤٢
٠,٠٥ دال عند مستوى	٤,٣٨٧	٠,٤١٧	٠,٧٧٩	٠,٠٠٠	١,٠٠٠	٤٣
٠,٠٥ دال عند مستوى	٩,٥٦٢	٠,٤٩٨	٠,٤٢٦	٠,٠٠٠	١,٠٠٠	٤٤
٠,٠٥ دال عند مستوى	٣,٠٩٢	٠,٤٤٤	٠,٧٣٥	٠,٢٦١	٠,٩٢٧	٤٥
٠,٠٥ دال عند مستوى	٣,٨١٥	٠,٤٩٨	٠,٥٧٣	٠,٣٥٤	٠,٨٥٥	٤٦
٠,٠٥ دال عند مستوى	٣,١٣١	٠,٤٨١	٠,٦٤١	٠,٣٣٩	٠,٨٦٩	٤٧
٠,٠٥ دال عند مستوى	٣,٠٩٢	٠,٤٤٤	٠,٧٣٥	٠,٢٦١	٠,٩٢٧	٤٨
٠,٠٥ دال عند مستوى	٢,٠٧٨	٠,٤٩٥	٠,٥٨٨	٠,٤٣٤	٠,٧٥٣	٤٩
٠,٠٥ دال عند مستوى	٢,٤٥٨	٠,٤٧٦	٠,٦٦٢	٠,٣٦٩	٠,٨٤٠	٥٠

١. صدق البناء

ويتحقق هذا النوع من الصدق من علاقة الفقرة بالدرجة الكلية للمقياس، لذلك إستعمل الباحثان معامل إرتباط بوينت بايسريال لإستخراج العلاقة بين درجات كل فقرة

والدرجة الكلية للأفراد على المقياس، إذ كانت الاستثمارات الخاضعة للتحليل (٢٥٠) إستمارة وهي ذاتها التي خضعت للتحليل في ضوء أسلوب المجموعتين المتطرفتين، وتبين ان جميع معاملات الارتباط دالة عند مستوى دلالة (٠.٠٥) ودرجة حرية (٢٤٨) إذ بلغت القيمة الجدولية لمعامل الارتباط (٠.١٣٩)، وجدول (٧) يوضح معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المقياس والدرجة الكلية للمقياس.

جدول (٣) معاملات ارتباط الفقرة بالدرجة الكلي لمقياس القدرة القيادية

الفقرات	معاملات الصدق	مستوى الدلالة	الفقرات	معاملات الصدق	مستوى الدلالة
١	٠,٢٤٣	دال ٠,٠٥	٢	٠,٤٨٩	دال ٠,٠٥
٣	٠,٤٠١	دال ٠,٠٥	٤	٠,٤٨٥	دال ٠,٠٥
٥	٠,٢٩٣	دال ٠,٠٥	٦	٠,٥٤٤	دال ٠,٠٥
٧	٠,٤٤٨	دال ٠,٠٥	٨	٠,٥٤٧	دال ٠,٠٥
٩	٠,٤٤٩	دال ٠,٠٥	١٠	٠,٣٠٤	دال ٠,٠٥
١١	٠,٤١٣	دال ٠,٠٥	١٢	٠,٤٣٥	دال ٠,٠٥
١٣	٠,٣٧٠	دال ٠,٠٥	١٤	٠,٥٠٩	دال ٠,٠٥
١٥	٠,٤٦٤	دال ٠,٠٥	١٦	٠,٥٣٢	دال ٠,٠٥
١٧	٠,٤٥٨	دال ٠,٠٥	١٨	٠,٤٢٣	دال ٠,٠٥
١٩	٠,٣٩٠	دال ٠,٠٥	٢٠	٠,٢٤٣	دال ٠,٠٥
٢١	٠,٤٨٩	دال ٠,٠٥	٢٢	٠,٤٠١	دال ٠,٠٥
٢٣	٠,٤٨٥	دال ٠,٠٥	٢٤	٠,٢٩٣	دال ٠,٠٥
٢٥	٠,٥٤٤	دال ٠,٠٥	٢٦	٠,٤٤٨	دال ٠,٠٥
٢٧	٠,٥٤٧	دال ٠,٠٥	٢٨	٠,٤٤٩	دال ٠,٠٥
٢٩	٠,٣٠٤	دال ٠,٠٥	٣٠	٠,٤١٣	دال ٠,٠٥
٣١	٠,٤٣٥	دال ٠,٠٥	٣٢	٠,٣٧٠	دال ٠,٠٥
٣٣	٠,٥٠٩	دال ٠,٠٥	٣٤	٠,٤٦٤	دال ٠,٠٥
٣٥	٠,٥٣٢	دال ٠,٠٥	٣٦	٠,٤٥٨	دال ٠,٠٥

الفقرات	معاملات الصدق	مستوى الدلالة	الفقرات	معاملات الصدق	مستوى الدلالة
٣٧	٠,٤٢٣	دال ٠,٠٥	٣٨	٠,٣٩٠	دال ٠,٠٥
٣٩	٠,٢٤٣	دال ٠,٠٥	٤٠	٠,٤٨٩	دال ٠,٠٥
٤١	٠,٤٠١	دال ٠,٠٥	٤٢	٠,٤٨٥	دال ٠,٠٥
٤٣	٠,٢٩٣	دال ٠,٠٥	٤٤	٠,٥٤٤	دال ٠,٠٥
٤٥	٠,٤٤٨	دال ٠,٠٥	٤٦	٠,٥٤٧	دال ٠,٠٥
٤٧	٠,٤٤٩	دال ٠,٠٥	٤٨	٠,٣٠٤	دال ٠,٠٥
٤٩	٠,٤١٣	دال ٠,٠٥	٥٠	٠,٤٣٥	دال ٠,٠٥

٢. ثبات المقياس:

تعد خصيصة الثبات احد المؤشرات التي تدل على دقة المقياس واتساق فقراته في قياس ما يجب قياسه، وتأتي اهمية خاصية الثبات بعد اهمية خاصية الصدق، لأنَّ المقياس الصادق يعد ثابتاً في حين أنَّ المقياس الثابت قد لا يكون صادقاً لقياس سمة او خاصية معينة، ولحساب ثبات مقياس القدرة القيادية.

عمد الباحثان الى التحقق من ثبات مقياس القدرة القيادية بطريقة إعادة الاختبار لقياس أي استقرار استجابات المفحوصين على المقياس، إذ تم اختيار (٥٠) تدريسي وتدرسية تم تطبيق المقياس عليهم ثم إعادة تطبيق المقياس نفسه بعد أسبوعين، وبلغ معامل الثبات (٨٣.٣)، وكذلك تم استعمال طريقة الفاكرونباخ لقياس الاتساق الداخلي إذ بلغ معامل الثبات (٠.٩١).

٣. وصف المقياس:

يتكون المقياس بصيغته النهائية من (٥٠) فقرة على شكل مواقف لفظية، لكل فقرة اربعة بدائل للإجابة على شكل عبارات منها واحدة صحيحة والاخرى خاطئة، وتعطى الاجابة الصحيحة عند التصحيح درجة واحدة، والاجابة الخاطئة صفر، وبذلك تكون اعلى درجة في المقياس (٥٠) واقل درجة (صفر) وبمتوسط نظري مقداره (٢٥) درجة.

ثالثاً: الوسائل الإحصائية:

١. معامل ارتباط بوينت بايسريال استعمل لحساب معاملات ارتباط درجة الفقرة بالدرجة الكلية لمقياس القدرة القيادية.
٢. معامل ألفا كرونباخ (Alfa-Cronbach Coefficient) يقيس هذا المعامل الاتساق الداخلي في المقياس المتعدد البدائل، واستعمل لحساب ثبات الاتساق الداخلي لمقياس القدرة القيادية.
٣. الإختبار التائي لعينة واحدة T-Test - One sample يُستعمل للتعرف على دلالة الفرق بين الوسط الحسابي والوسط الفرضي أو المعياري، وإستعمل لمعرفة دلالة الفرق بين متوسط درجات القدرة القيادية عند عينة البحث والمتوسط الفرضي للمقياس.
٤. الإختبار التائي لعينتين مستقلتين T-Test –Two Independent Sample يُستعمل للمقارنة بين وسطين حسابيين لعينتين مختلفتين، وإستعمل لحساب القوة التمييزية للفقرات بين المجموعتين المتطرفتين لمقياس القدرة القيادية، ومقياس الفروق لدى عينة البحث بين الجنسين ذكور واناث.

الفصل الرابع

الهدف الأول:

تحقيقاً للهدف الأول من أهداف البحث الحالي والذي يهدف الى التعرف على القدرات القيادية لدى رؤساء الأقسام العلمية (الإناث)، تم تطبيق مقياس (القدرة القيادية) على عينة البحث الحالي والبالغ عددها (٢٥٠) تدريسي جامعي، ولتحقيق ذلك إستعمل الباحثان الاختبار التائي لعينة واحدة (t-test) وجدول (٤) يوضح ذلك.

جدول (٤) متوسط درجات القدرة القيادية وانحرافها المعياري والقيمة التائية لدلالة الفرق بين المتوسط الحسابي والمتوسط النظر للمقياس

المتغير	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	القيمة التائية المحسوبة	القيمة التائية الجدولية	مستوى الدلالة
القدرة القيادية	٢٥٠	٣٤,٩٤	٩,٧٥	٢٥	١٦,١١٧	١,٩٦	دال عند مستوى (٠,٠٥)

يتضح من الجدول (٤) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في القدرة القيادية لدى رؤساء الأقسام العلمية (الإناث) من وجهة نظر تدريسي الجامعة، حيث بلغت القيمة التائية المحسوبة (١٦.١١٧) درجة وهي أكبر من القيمة التائية الجدولية البالغة (١.٩٦) درجة عند مستوى دلالة (٠.٠٥) وبدرجة حرية (٢٤٩) وبالمقارنة بين متوسط درجات عينة البحث والبالغ قيمته (٣٤.٩٤) درجة وبانحراف معياري قدره (٩.٧٥) والمتوسط النظري والبالغ قيمته (٢٥) درجة ولصالح متوسط درجات العينة مما يدل على تمتع رؤساء الأقسام العلمية بقدر جيد من القدرة على السلطة من وجهة نظر تدريسي الجامعة العاملين معهم.

وتعني هذه النتيجة ان رؤساء الأقسام العلمية (الإناث) يمتلكون قدراً كافياً من تفويض السلطة ومنح الصلاحيات لهم والاستماع الى رأي الجماعة في إدارة الاجتماعات وحسم الأمور الإدارية.

الهدف الثاني

تحقيقاً للهدف الثاني من أهداف البحث الحالي والذي يهدف الى معرفة الفروق بين الذكور والإناث في القدرة القيادية لدى رؤساء الأقسام العلمية (الإناث) لعينة البحث الحالي والبالغ عددهم (٢٥٠) تدريسي جامعي، ولتحقيق ذلك تم إستعمال الاختبار التائي لعينتين مستقلتين (t-test) وجدول (٥) يوضح ذلك.

جدول (٥) متوسط درجات متغير الجنس لعينة البحث وانحرافها المعياري والقيمة

التائية لدلالة الفرق بين الذكور والاناث

الجنس	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة التائية المحسوبة	القيمة التائية الجدولية	مستوى الدلالة
الذكور	٧٦	٣٥,٨٧	٩,١٢١	١,٠٠٠	١,٩٦	غير دال عند مستوى (٠,٠٥)
الاناث	١٧٤	٣٤,٥٢٨	١٠,٠٠٦			

ويتضح من الجدول (٥) لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في القدرة القيادية بين الذكور والاناث، حيث بلغت القيمة التائية المحسوبة (١.٠٠٠) درجة وهي اصغر من

القيمة التائية الجدولية والبالغة قيمتها (١.٩٦) درجة عند مستوى دلالة (٠.٠٥) وبدرجة حرية (١٩٨) مما يدل على تقارب وجهة نظر التدريسين في القدرة القيادية لدى رؤساء الأقسام العلمية العاملين معهم.

التوصيات:

- ١- أقامه برامج ودورات التأهيل والتطوير الإداري لرؤساء الأقسام العلمية عموماً والنساء خصوصاً التي تتضمن التجارب والخبرات المتميزة للقدرة القيادية لدى المرأة.
- ٢- تكليف رؤساء الأقسام العلمية عموماً والنساء خصوصاً ذوي الخبرة القصيرة بالواجبات المتعددة ليكسبهم خبرات أكثر تنعكس على أدائهم في القدرة القيادية.
- ٣- التأكيد على رؤساء الأقسام العلمية عموماً والنساء خصوصاً بضرورة الاستقلالية في القرار، وذلك عن طريق الدورات والتوجيهات للارتقاء بمستوى القدرة القيادية.

المقترحات:

- ١_ إجراء مقارنة بين رؤساء أقسام الجامعات (الرجال والنساء) في القدرة القيادية من وجهة نظر التدريسين.
- ٢- إجراء دراسة لمعرفة العلاقة بين سنوات الخدمة والقدرة القيادية لرؤساء الأقسام العلمية من النساء .
- ٣- إجراء دراسة لمعرفة الفروق في التخصص (علمي - أنساني) للقدرة القيادية لرؤساء الأقسام العلمية من النساء من وجهة نظر تدريسي الجامعة.

ظاهرة تسول النساء أسبابها وسبل معالجتها دراسة ميدانية

أ.م.د. صبا حسين

جامعة بغداد / مركز دراسات المرأة

Saba.h@wsc.uobaghdad.edu.iq

الملخص:

تعد مشكلة التسول من المشاكل التي برزت على الساحة الاجتماعية مؤخراً بشكل واضح المعالم، ويرجع اسبابها الى عوامل عديدة منها البطالة والهجرة والطلاق وزيادة عدد الارامل استغلال عواطف الناس واحسانهم مما يشجع المتسول على طلب المال وضعف الرادع القانوني.

والتسول ظاهرة خطيرة تهدد اثاره أمن المجتمع وسلامته، ومظهراً غير حضاري ومزعج؛ لذلك لا بدّ من علاج هذه الظاهرة، والحد من انتشارها الذي يكثّر في العديد من الأماكن العامة والخاصة، والمناطق السياحية والدينية، وفي المواسم المختلفة.

المقدمة

تعد مشكلة التسول من المشاكل التي برزت على الساحة الاجتماعية مؤخراً بشكل واضح المعالم، ويرجع اسبابها الى عوامل عديدة منها البطالة والهجرة والطلاق وزيادة عدد الارامل استغلال عواطف الناس واحسانهم مما يشجع المتسول على طلب المال وضعف الرادع القانوني.

والتسول ظاهرة خطيرة تهدد اثاره أمن المجتمع وسلامته، ومظهراً غير حضاري ومزعج؛ لذلك لا بدّ من علاج هذه الظاهرة، والحد من انتشارها الذي يكثّر في العديد من الأماكن العامة والخاصة، والمناطق السياحية والدينية، وفي المواسم المختلفة.

ولتوضيح فكرة البحث، قسم البحث الى مبحثين اهتم الاول بتوضيح مفهوم التسول من خلال الاشارة الى الاسباب والانواع والاساليب والاثار لظاهرة التسول. اما المبحث

الثاني فقد وضع ظاهرة تسول النساء بشكل ميداني من خلال اجراء مقابلة مع النساء المتسولات في مناطق متفرقة من بغداد (الجادرية، السيدية، البياع).

اعتمد المنهج الوصفي التحليلي في البحث، وانتهت الدراسة بخاتمة وتوصيات.

الكلمات المفتاحية: النساء، التسول، الفقر.

The phenomenon of women begging, its causes and ways to address it A field study

Prepared by: Asst. Prof. Dr. Saba Hussein

Abstract

Begging is one of the problems that has recently emerged in the social arena in a clear manner, and its causes are due to many factors, including unemployment, immigration, divorce, and the increase in the number of widows, exploiting people's emotions and kindness, which encourages the beggar to ask for money, and the weakness of the legal deterrent.

Begging is a dangerous phenomenon that threatens the security and safety of society, and is an uncivilized and annoying appearance; therefore, it is necessary to treat this phenomenon and limit its spread, which is increasing in many public and private places, tourist and religious areas, and in different seasons.

Keywords: Women, Begging, Poverty

أولاً: مفهوم التسول

التسول هو طلب الصدقة من الافراد في الطرق العامة، والمتسول هو الشخص الذي يعيش من التسول ويجعل منه حرفة له ومصدراً وحيداً للرزق^(١).

التسول هو طلب مال، أو طعام، من عموم الناس باستجداء عطفهم وكرمهم إما بعاهاث أو بسوء حال أو بالأطفال، بغض النظر عن صدق المتسولين أو كذبهم، وهي ظاهرة

(١) ريم عبد الوهاب اسماعيل، ظاهرة تسول الأطفال، مجلة "دراسات موصلية"، العدد ٤٢، ٢٠١٣، ص ١٨٤.

أوضح أشكالها تواجد المتسولين على جنبات الطرقات والأماكن العامة الأخرى. ويلجأ بعض المتسولين إلى عرض خدماتهم التي لا حاجة لها غالباً مثل مسح زجاج السيارة أثناء التوقف على الإشارات أو حمل أكياس إلى السيارة وغير ذلك^(١).

ليس بالضرورة أن يكون المتسول معدوماً، فبعضهم قد أمتن التسول ويجمع منه أكثر بكثير من قوت يومه، بل يصل به الأمر إمكانية لتوظيف من يعمل لديه فيستأجر الأطفال والرضع والإكسسوار اللازم للتسول وحتى عمل عاهات صناعية أو دائمية لزوم العمل لمن يوظفه^(٢).

ولا بد من الإشارة، بأن أغلب دول عالم تمنع التسول وتكافحه بطرق مختلفة قد تفلح وقد تفشل، فالتسول قد يدفع إلى الجريمة وقد يكون بداية الطريق للانحراف، لكونه يدار من قبل جماعات منظمة تقوم على استغلال الفقراء والضعفاء وتقوم على تطويرهم لممارسة التسول من خلال نشرهم في الأماكن العامة وفي الشوارع وأخيراً تعطي لهم معظم ما جمعه من المال فعلى الجهات الحكومية أن تتصدى لمثل هكذا جماعات من أجل تطهير المجتمع من مستغليه.

وبقدر تعلق الأمر بأسباب التسول فيمكن إجمالها، التنشئة الاجتماعية التي تلقاها الفرد خاطئة فلم تزرع في نفسه حب العمل واحترام الذات لذا نجد المتسول يعاني من النقص وإهمال العائلي. عدم الرغبة في التعلم أو الفشل في المسيرة الدراسية، وعدم الرقابة والتوجيه القيمي السليم يجعل الفرد يتجه للتسول. الادمان على المخدرات مما يدفع الفرد الى التسول لتغطية احتياجاته المالية، الظروف العنيفة التي تواجه الفرد الكوارث المجاعات التي تجعل الفرد يفتقد ممتلكاته ومصدر رزقه مما يدفعه للتسول، الى جانب

(١) م.م. زينب عبد الكاظم حسن، م.م. ليث كاظم عبودي، المواجهة القانونية لظاهرة استغلال الاطفال والنساء في التسول:

Route Educational. Social. Journal. Volume 6(5), MAY2019.

(٢) احمد خضير حسين، المخاطر الاجتماعية لتسول الاطفال في العراق، سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠٢١، ص ٧٧.

ارتفاع نسبة البطالة والفقر بين فئات المجتمع، غياب التكافل الاجتماعي والعدالة الاجتماعية بين الناس، استغلال عواطف الناس واحسانهم مما يشجع المتسول على طلب المال، اختيار الراحة والكسل على العمل والنشاط، وكذلك الإعاقة تجعل الأشخاص ذوو الهمم أنفسهم أيضاً في حاجة إلى المساعدة والدعم، وقد يتحولون إلى التسول كمصدر للدخل. الى جانب العوامل النفسية يمكن لقضايا الصحة العقلية أن تقود الناس إلى دوامة الفقر، مما يدفعهم إلى التسول من أجل تغطية نفقاتهم^(١).

اما انواعه فهو تسول ظاهر: وهو التسول الظاهر المُعلن، والذي يكون باستجداء الناس من خلال مدّ اليدين أمامهم .

تسول غير ظاهر: وهو التسول الذي يكون من خلال التخفي وراء عرض خدمات رمزية؛ مثل: مسح زجاج السيارات، أو بيع بعض السلع البسيطة في الأماكن العامة .

تسول طارئ: وهو تسول عارض يكون بسبب ظرف طارئ؛ كالطرد من المنزل، أو فقدان النقود، أو كما في حالة شخص ضلّ طريقه .

تسول موسمي: وهو تسول محكوم بالوقت يُمارس في مناسباتٍ ومواسم معينة فقط؛ كالأعياد، والاحتفالات الدينية، وغيرها .

تسول إجباري: وهو التسول الذي يقوم به الشخص مُجبراً؛ كما في حالات الأطفال والنساء الذين يُجبرون على التسول .

تسول اختياري: وهو تسول بإرادة الشخص الذي يقوم به، ويتسم من يُمارسه بالحرفية العالية التي تُمكنه من الكسب المادي.

تسول القادر: وهو تسول الأشخاص الذين يقدرّون على توفير احتياجاتهم بالعمل لكنهم يختارون التسول، ويتعرّضون للمحاكمة عند القبض عليهم .

(١) فاروق محمد العادلي، ظاهرة التسول، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة، ٢٠١٥،

تسول غير القادر: وهو تسول غير القادرين على توفير احتياجاتهم بالعمل؛ مثل المريض، والعاجز، والمتخلف عقلياً، ويُدع من يُمارس هذا النوع من التسول في دور الرعاية الاجتماعية عند القبض عليه .

تسول الجانح: هو تسول للتستّر على أعمال السرقة والسلب، يتمادى كلّ من يقوم به باستخدام القوة الجسدية والكلام البذيء والتهديد، ويُمارسه غالباً أصحاب الجُنْح والمجرمين^(١).

اما اساليب التسول، التستّر بالهندام المهترئ، وقلة النظافة، وادعاء الجوع والحاجة. استغلال الأطفال بطرق تدفع الناس لتصدقهم وتقديم المساعدة لهم. استخدام الأدعية والألفاظ التي تدفع الناس لتصدقهم والعطف عليهم ومساعدتهم. التغطية على فعل التسول بادعاء بيع السلع البسيطة على جوانب الطرقات^(٢) .

اما اثار التسول على المجتمع فهي انخفاض إنتاجية أفراد المجتمع الذين يمتنون التسول؛ لأنّهم يُصبحون غير قادرين على العمل أو تحمّل المسؤولية مع مرور الوقت. عكس صورة سلبية عن الدولة بشكل عام، وترك انطباع سلبى لدى السياح تحديداً ممّا يدفعهم لعدم زيارتها مرّةً أخرى. ارتفاع معدّلات السرقة والجرائم. التأثير في التنمية الوطنية بشكل سلبى. علاج ظاهرة التسول لا بدّ من سنّ قوانين متنوعة للحدّ من ظاهرة التسول والتغلّب على مشكلة الفقر والسيطرة عليها^(٣).

ومن أهم طرق علاج التسول ما يأتي: اجراء دراسات ميدانية لكشف عن اسباب التسول في المجتمع، تشجيع التكافل الاجتماعي ونشرها بين افراد المجتمع، وضع قوانين رادعة وتطبيقها على من يستغل التسول لتحقيق مكاسب شخصية، ترغيب الناس بالعمل

(١) كاظم عبد الله نزال جاسم المياحي، ظاهرة التسول وسياسات المواجهة في التشريع العراقي، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، العدد ١١، ٢٠٢٢، ص ١٧٧.

(٢) ريم عبد الوهاب، المصدر السابق، ص ١٨٣.

(٣) شهاب عادل، الفقر والانحراف الاجتماعي دراسة للتسول، رسالة ماجستير في علم الاجتماع الحضري، الجزائر ٢٠٠٨، ص ٣٠.

مهما كان نوعه، زيادة التمويل للمشاريع التي تُساعد على الحدّ من ظاهرة التسول. وتوفير وظائف مناسبة للمتسولين. إنشاء برامج متعددة للحدّ من تزايد الفقر. تحديد مسؤولين لمراقبة ظاهرة التسول من موظفي الشرطة وموظفي الرعاية الاجتماعية. إطلاق برامج خيرية لمساعدة المتسولين^(١).

ثانياً: تسول النساء:

بما ان النساء من الفئات المؤثرة في بناء المجتمع، الا اننا نجدها من اكثر فئات المجتمع استخداما للتسول، على الرغم من الاهتمام المحلي والعالمي بقضايا المرأة، الا انها تعيش في ظل ظروف صعبة قد القى الاربك الامني والاقتصادي والاجتماعي ظلاله على واقعها تعرضت للحرمان والاستغلال والعنف والمتاجرة .

من خلال قيامنا بجولة استطلاعية ولقاء عدد من المتسولات في مناطق متفرقة من بغداد، لتشخيص اسباب التسول لديهن فقد كانت الاجابات متباينة من شخص لأخر فقد ذكرت لنا (ر) بان سبب تسولها فقدان العطف الاسري خاصة بعد ان فقدت والديها في احداث الموصل، واتجهت الى بغداد مع مجموعة من الفتيات واتخذن من الشارع مسكناً لهن .

أما (س)، فقد كان للعامل الامني اثر في اتجاهها نحو التسول، حيث فقدت والدها واخيها ففي الانفجارات التي كانت تشهدها بغداد مما جعلها تتسول في سبيل توفير المال لوالدتها

اما (ز)، فقد كان للمشاكل التي تخلقها زوجة ابيها سبب في اتخاذ التسول سبيلاً لقضاء الوقت والهروب من العنف الممارس عليها.

اما (ع) فقد اشارت الى وضع الاقتصادي المتدني لأسرتها لعدم توفر فرص عمل لوادها الامر الذي دفعها للتسول لمساعدة الاهل الى جانب عدم التحاقها بالتعليم جعل التسول اسهل مصدر للرزق على حد قولها.

(١) حمدي احمد سيد ابو مساعد، تحسين نوعية الحياة للنساء المتسولات، مجلة " الآداب والعلوم الانسانية " جامعة المنا العد (٧٠)، ٢٠١٠، ص ١٦٥.

اما (ج) فقد كان سبب اعاقه زوجها ولديها اطفال عدد (٤) ولا يوجد من يساعدها من ذويهم وعدم توفر عمل لها مما جعلها تتحمل اهانه وذل الجلوس في الشارع.

ومن خلال لقائنا بعدد من النساء يمكن القول ان العامل الامني والحروب والتهجير القسري والعامل الاقتصادي بعدم توفر فرص عمل وضعف الدعم المقدم من الرعايا الاجتماعية، الى جانب العنف الاسري وعدم الحصول على فرص تعليم، جميعها عوامل تجمعت مع بعضها لتبرز الى ساحة الاجتماعية ظاهرة التسول التي ازدادت بالفترة الاخيرة من قبل النساء لانعكاس الاوضاع السابق ذكرها على وضعها الاجتماعي.

اما موقف العامة من التسول فوجدنا مواقف متباينة فقد تحدث لنا وخلال قيامنا بجولة في شوارع العاصمة بغداد، تحدث إلينا احد المارة، قائلاً:

"المتسولات في شوارع بغداد كثيرات ولا نعرف من أي جنسية ومن أين أتت لأنها تكون ترتدي النقاب وغامضة ويكون لها مكان مخصص لها دائماً تتواجد فيه، حتى أن أماكن تسولهن أصبح ملكاً لهن، وهن يمثلن احراج على المارة لكون أغلبهن محتلات عقلياً او يقمن بالسرقة والنشل."

أما الانطباع الاخر حول المتسولات فقد ذكر: "بان كثرة اعداد المتسولات يكون سبب لازدحام الطرق في بعض الاحيان لكون في الغالب يقطعن الطرق مسببات بذلك ازدحاما آخر في الشارع وإرباك أصحاب السيارات وبالأخص القريبة من سيطرات التفتيش."

اما التصور الاخر من العامة حول المتسولات فيذكر لنا: أكثر النساء المتسولات النساء يذهبن الى السيارات الفخمة للحصول على أكبر مبلغ ممكن، والكثير منهن يعشن أنفسهن في اكدوبة الفقر ومنهن فعلاً هي ذات دخل محدود ولا تملك العمل.

اما الرأي الاخر، فأعربت عن استياءها الكبير من هذه الظاهرة بالقول: "نزعج كثيراً مما نراه في العراق صاحب الخيرات والنفط نسوته تعيش تحت لقمة التسول"، متسائلة "أين هم المعنيين؟ أين حقوق المرأة؟..، أغلبهن من فقدت زوجها وابيها واخيها ولا تملك

مصدراً لتأمين لقمة العيش لكي تربي اولادها فالتسول هو المكان الوحيد الذي يكون دون واسطة او شهادة جامعية للعمل".

وفي ضوء ما تم ذكره اعلاه يمكن تفسير لجوء النساء للتسول الى:

تدني المستوى التعليمي مما يفسر لنا عدم معرفتها بالقوانين التي تحد من ظاهرة التسول.

وجدنا الاعمار اقل من ٣٠سنة اكثر ممارسة للتسول من الاعمار ٤٠- ٦٠ سنة.

للعامل الاجتماعي اثر واضح في ارتفاع نسبة التسول فوجدنا النساء الارامل تأتي في الدرجة الاولى، ثم المطلقات ثانيا، والمتزوجات، كما لوحظ بان اغلب النساء المتسولات لديها ٤-٦ اولاد يعملون معها في التسول.

اغلب المتسولات يسكنون المناطق العشوائية او الريفية وقليل منهم يسكنون داخل المدن.

معظم المتسولات يتخذون من دور العبادة والمستشفيات والاسواق والحدائق مركزا لعملهم، وسبب ذلك بعد السؤال عن ذلك قلة الرقابة وسرعة الاختفاء عند ملاحظتهم من قبل الجهات المختصة.

اشارت عدد من المتسولات بان ما يدخل لهن من التسول شهريا مبلغ مالي يتراوح من ٤٠٠ الى ٦٠٠ شهريا وهذا ما وصف من قبلهن " افضل من العمل والتعب.

الخاتمة

ظاهرة التسول من المظاهر الخطرة التي تهدد استقرار المجتمع لكون لديها اثار وانعكاسات تؤثر على المجتمع، منها على سبيل المثال السرقة، الاحتيال والتزوير، استغلال المتسولات في الترويج للمخدرات والعمل بالأماكن المشبوهة الى جانب ادخالهم في دوامة الاتجار بالبشر.

في ضوء ذلك وجدنا الفقر والحرمان وعدم توفر فرص العمل وعدم التعلم الى جانب ضعف القوانين الرادعة من العوامل التي دفعت الكثير الى اتخاذ التسول مصدرا للسد احتياجاتهم اليومية.

- وعليه نقدم جملة من التوصيات للحد من انتشار التسول في المجتمع منها:
- مراقبة حالات انتهاك حقوق الإنسان وسلامته البدنية والمعنوية سيما الأطفال،
 - اتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة للحد من الوسائل الاحتياطية للمتسولين باستغلال العاهات.
 - اعتماد وزارة العمل والشؤون الاجتماعية على إجراءات تنظيمية عبر دوائر الرعايا الاجتماعية بجمع بيانات أولية عن المتسولين، ولا بأس بحجزهم وتثقيفهم من خلال محاضرات توعية وتقديم الدعم اللازم لهم لمواجهة مصاعب الحياة بتفضلهم في سلم أوليات مستحقي راتب شبكة الحماية الاجتماعية. ولا بد وضع برامج تتولاها وزارات العمل والشؤون الاجتماعية والهجرة والمهجرين ودائرة رعاية المرأة وحقوق الإنسان والداخلية لاحتضان الأسر المهجرة والنازحين وتقديم الدعم اللازم لهم لمواجهة مصاعب الحياة .
 - توفير مزيد من الدعم الحكومي ودعوة منظمات المجتمع المدني والجمعيات الخيرية سيما المؤسسة الدينية للإسهام في دعم جهود الدولة، لأن الظاهرة تتعدى حدود الإمكانيات المؤسسية القائمة في الوقت الحاضر .
 - وضع برامج وطنية لمكافحة مشكلات الفقر والبطالة وتمكين الأسرة اقتصاديا لإعداد المرأة للحياة العملية في إطار سياسة تنمية تراعي التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والحاجة الفعلية للمجتمع، وهذا لا يتم إلا بإزاحة التقاليد البالية والأحكام المسبقة عن المرأة مع مراعاة ما تقتضيه مقتضيات العمل من العفة والأخلاق النبيلة بهذا الشأن.
 - التوعية عبر القنوات الإعلامية ومنظمات المجتمع المدني ومن قبل الجهات المعنية المتمثلة في السلطة التشريعية المتمثلة بتشريع القوانين وتنفيذها من خلال السلطة التنفيذية إذ لا تقتصر الحلول على وزارة محددة بل تشمل عدة وزارات تعمل على مكافحة هذه الظاهرة بشكل سريع لتنظيف المجتمع من هذه الظاهرة إلى ذلك يتمتع بلدنا

بثروات وفيرة وغنية على الجهات المعنية العمل على تطويرها ووضع خطط ومناهج معينة من أجل رفع المستوى الاقتصادي للبلد فكلما ارتفع نسبة التطور الاقتصادي وأصبحت هناك سيولة مادية وارتفع مستوى الدخل للأسرة العراقية نستطيع أن نقضي على التسول.

المصادر

- ١- ريم عبد الوهاب اسماعيل، ظاهرة تسول الأطفال، مجلة "دراسات موصلية"، العدد ٤٢، ٢٠١٣، ص ١٨٤.
- ٢- م.م. زينب عبد الكاظم حسن، م.م. ليث كاظم عبودي، المواجهة القانونية لظاهرة استغلال الاطفال والنساء في التسول
Route Educational. Social. Journal. Volume 6(5), MAY2019.
- ٣- احمد خضير حسين، المخاطر الاجتماعية لتسول الاطفال في العراق، سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠٢١، ص ٧٧.
- ٤- فاروق محمد العادلي، ظاهرة التسول، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة، ٢٠١٥، ص ١٤.
- ٥- كاظم عبد الله نزال جاسم المياحي، ظاهرة التسول وسياسات المواجهة في التشريع العراقي، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، العدد ١١، ٢٠٢٢، ص ١٧٧.
- ٦- ريم عبد الوهاب، المصدر السابق، ص ١٨٣.
- ٧- شهاب عادل، الفقر والانحراف الاجتماعي دراسة للتسول، رسالة ماجستير في علم الاجتماع الحضري، الجزائر ٢٠٠٨، ص ٣٠.
- ٨- حمدي احمد سيد ابو مساعد، تحسين نوعية الحياة للنساء المتسولات، مجلة " الآداب والعلوم الانسانية "جامعة المنا العد (٧٠)، ٢٠١٠، ص ١٦٥.

تقييم الواقع الاجتماعي للمرأة وسبل تمكينها في المجتمع

أ.م.د. هبة مجيد عيسى

كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة البصرة

heba.issa@uobasrah.edu.iq

أ.م. بشرى مجيد عيسى

كلية العلوم / جامعة البصرة

bushra^m.issa@gmail.com

ملخص:

يهدف البحث الى تقييم الواقع الاجتماعي للمرأة وسبل تمكينها في المجتمع فضلا عن التعرف على معوقات تمكين المرأة في المجتمع العراقي بهدف الارتقاء بواقع المرأة ومحاوله تطوير قدراتها واسهاماتها في المجتمع عن طريق تمكينها، وقد استخدمت الباحثة في الدراسة منهج المسح الميداني باختيار عينه عشوائية مؤلفة من (٢٠٠) امرأة في محافظة البصرة وزعت عليهن استمارات الاستبانة، اما اهم النتائج التي خرجت بها الباحثتان فهي:
اولا - ان من ابرز عوامل تمكين المرأة في المجتمع برأي المبحوثات هي:

- ١- حصول المرأة على شهادة علمية .
- ٢- تعزيز ثقة المرأة بذاتها .
- ٣- حصول المرأة على عمل .
- ٤- تحقيق تكافئ الفرص على المستوى العائلي والتعليمي وفي مجالات العمل من حيث الحقوق والواجبات والامتيازات .

ثانيا - كما اظهرت النتائج العديد من المعوقات:

- ١- سيادة الثقافة الذكورية، وبالتالي النظرة الهامشية للمرأة .
 - ٢- الموروثات الاجتماعية والدينية من اعراف وقيم وتقاليد .
 - ٣- ضعف التحصيل الدراسي للمرأة .
 - ٤- الالتزامات العائلية للمرأة والمسؤوليات المتعلقة بها .
- الكلمات المفتاحية:** تقييم، الواقع الاجتماعي، المرأة، سبل تمكينها.

Abstract:

The research aims to evaluate the social reality of women and ways to empower them in society, as well as to identify the obstacles to women's empowerment in Iraqi society, with the aim of improving the status of women and trying to develop their capabilities and contributions to society by empowering them. In the study, the researcher used the field survey approach by selecting a random sample consisting of (200 A woman in Basra Governorate distributed questionnaires to them. The most important results that the two researchers came out with are: First - among the most prominent factors for empowering women in society, in the opinion of the respondents, are: 1. Women obtain an academic degree. 2. Enhancing women's self-confidence. 3. Women getting work. 4. Achieving equal opportunities at the family, educational, and work levels in terms of rights, duties, and privileges. Secondly, the results showed many obstacles: 1. The dominance of male culture, and thus the marginal view of women. 2. Social and religious legacies of customs, values and traditions. 3. Women's poor academic achievement. 4. Women's family obligations and related responsibilities.

Keywords: Evaluation, social reality, women, ways to empower them.

مشكلة البحث:

المراة مكون اساسي من مكونات المجتمع تحمل على عاتقها مهمات المجتمع الاكبر، لذلك توجب على هذا المكون الاساسي ان يؤدي دوراً فاعلاً في المجتمع غير ان قراءة اولية الى سجلات التاريخ الجنس البشري يتبين ان العنصر النسوي لم يمارس دوره الطبيعي في المجتمع حيث انها تعرضت لمؤثرات غير سوية حجمت قدرتها وقلصت ادوارها نحو ادوار ثانوية في ظل معايير ونظم وثقافات تعاملت ومازالت تتعامل مع المراة بترابية ودونية اذ لاتزال المراة تعاني من اثار تقاليد وعادات موروثة تجعلها تعيش في حلقة من القيود غير قادرة على كسرها وتجاوزها فمن هذه التقاليد عدم السماح لها باكمال تعليمها عند بعض المجتمعات والدخول الى سوق العمل، وان يترك لها اتخاذ القرارات بما يخص تنظيم شؤون

حياتها في المستقبل كما ان هناك بعض الممارسات غير منصفة بحق المرأة يتبناها افراد المجتمع من غير ان يعي خطورتها وما تعكسه من ردة فعل نفسية واجتماعية تضر بالمرأة. مثل ظاهرة العنف ضد النساء والتمييز وعدم المساواة في الحقوق والواجبات. بمعنى ان الواقع الاجتماعي يصطدم بالعديد من المعوقات التي تعترض سبيل اسهامها الفاعل في تنمية المجتمع (قاسم، ص ٤٥، ٢٠١٢).

وإذا نظرنا الى المرأة في مجتمعنا العراقي نجدها تعاني من عزلة ثقافية واجتماعية عن قريبتها في المجتمعات العربية نتيجة الظروف السلبية التي افرزتها الحرب والتي جعلت من مسؤوليات المرأة اشد خطورة وجسامة، وبالنظر الى الظروف الاستثنائية التي يمر بها العراق واجهت المرأة اعظم تحديات التي اثرت على تقدمها تمثلت في ثلاث حروب وما رافقها من حصار اقتصادي انهك قوى الاسرة العراقية عامة والمرأة خاصة حيث تحملت العبء الاكبر من مصاعب الحياة وتراجع دورها التنموي بشكل كبير مما ادى الى انحسار اسهاماتها في الحياة العامة .

وعليه فأن المرأة اداة التنمية وفي الوقت نفسه هدف من اهدافها فأن المجتمع لا يمكن ان يحقق تقدماً من دون المرأة . وعليه لا يقاس وزن المرأة في المجتمع بالكم التي تمثل اكثر من نصفه بقدر ما يقاس بالنوع الذي يتمثل بأدوارها الفاعلة والمتعددة التي تتطور مع تطور المجتمع وتقدمه وبذلك يشكل الحديث عن التمكين نقطة تقاطع ما بين ثقافة العزل والتهميش والتمييز وبين ثقافة العزل والتهميش والتمييز وبين ثقافة النوع والمشاركة .

حيث ان عملية تمكين المرأة تفتح لها نوافذ وعي جديد بذاتها، ونهيء المجتمع لقلق تصورات جيدة من اوارها وبذلك نستطيع القول ان مشكلة البحث هي كل ما من شأنه ان يثير تساؤلاً، وعليه فأن التساؤلات التي تسعى الباحثة الى توضيحها والاجابة عنها تتمثل بالاتي:

١ . ماهي عوامل تمكين المرأة في المجتمع العراقي؟

٢ . ماهي معوقات تمكين المرأة في المجتمع العراقي؟

اهمية البحث:

١. تبرز اهمية البحث في كونه يبحث في عملية تمكين المرأة بحصولها على الفرص المتكافئة مع الرجل في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتعليمية والسياسية والقانونية.
٢. تكمن اهمية البحث في وصف التمكين بأنه عملية تغير لثقافة التمييز وبناء ثقافة التكافؤ بكل ابعادها القيمة والنفسية والقانونية والاجتماعية.
٣. تبرز اهمية البحث في كون ان المجتمع العراقي يمر بمرحلة يتسم بها بنشر مبادئ الديمقراطية والمساواة والعدالة الاجتماعية من خلال فتح المجال كاملاً امام المرأة للمشاركة في جميع نواحي المجتمع.
٤. تكمن اهمية البحث في كونه نقطة القاء التنمية البشرية المستدامة مع المدخل النسوي الذي يؤكد بدوره على القوة والتمكين بوصفها منطلقاً للنهوض بالمرأة. حيث ان دراسة تمكين المرأة تمثل انعكاساً لدرجة التقدم الذي وصل اليه المجتمع من عدمه.

اهداف البحث

١. يهدف البحث الى تقييم الواقع الاجتماعي للمرأة وسبل تمكينها في المجتمع العراقي.
٢. يهدف البحث الى التعرف على معوقات تمكين المرأة في المجتمع العراقي.
٣. يهدف البحث الى الارتقاء بواقع المرأة الراقية ومحاولة تطوير قرارها واسهامها في المجتمع عن طريق تمكينها.

مفاهيم البحث:**١. تمكين المرأة Empowerment of women**

يدل لفظ التمكين في اللغة العربية على القوة والتقوية والتعزيز، ويقال (مكن الشيء) بمعنى جعل له عليه سلطاناً وقدرة ومكن الامر فلاناً ولفلان سهل عليه وتيسر له فعله وقدر عليه .

وقد وردت كلمة التمكين في القرآن الكريم في مواضع عديدة منها قوله تعالى " انا
مكننا له في الارض واتيناه من كل شيء سبباً " .

والتمكين يعني (العمل الجماعي في المجموعات المقهورة والمضطهدة لتخطي او
مواجهة التغلب على العقبات وواجه التمايز التي تقلل من اوضاعها او تسلب حقوقهم .
ونعني بتمكين المرأة فتح نوافذ وعي جديدة بذاتها وتهيئة المجتمع لخلق تصورات جديدة
عن ادوارها، بمعنى التمكين يمثل عنصراً مهماً في الرؤية الاستراتيجية التي تهدف الى
التأثير الايجابي في منزلات المرأة وأدوارها على نحو يحقق لها مستوى افضل من المساواة
وفرصاً اوسع للاختيار والتمتع بالحقوق الاجتماعية وهذا يعني ان مفهوم التمكين يتجاوز
المعاني التقليدية للتدريب، كما يتجاوز المؤشرات الفنية لاكتساب خبرة معينة ليصبح
نوعاً من اعادة التنشئة (روان، ٢٠٠١، ص ٦٧) .

نستدل من ذلك ان تمكين المرأة هو منح المرأة كافة الحقوق في مختلف المجالات
الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتعليمية والصحية . والتي من شأنها رفع مكانة المرأة
في المجتمع بحيث تصبح متكافئة مع الرجل . اي تزويد المرأة بالقوة والثقة بالنفس لمواجهة
اعباء الحياة وورازها كعضو فاعل في عملية التنمية على قدم المساواة مع الرجل اي انها
عملية تغيير تقوم على التكافؤ والمساواة، بمعنى انها عملية مركبة ذات منظور ثقافي مضاد
للتهميش والقهر والتمييز من خلال بناء وعي ذاتي بالقدرة على الانجاز وبناء وعي اجتماعي
يمكن المرأة على الانجاز والانتاج والمشاركة قاعدتها المساواة في الحقوق والواجبات .

٢. التمكين

التسكين لغةً فقد جاء من سكن سكوناً اي قر وانقطع عن الحركة، وتسكن صار
سكيناً واستكانة واستكن وخضع وذل، والمسكين المقهور وسكنه منصة من الحركة .

وبهذا المعنى فالتسكين يعني الاخضاع وأذلال والقهر والتهميش وبإسقاط هذا
المصطلح على المرأة فهو يعني تعطيل وتعويق المرأة من اداء ادوارها بشكل فاعل في المجتمع
اي تهميش ادوارها في المجتمع وبقاء اوضاعها الاجتماعية على حالها اي عدم تغييرها. وهو
بذلك ضد مصطلح التمكين الذي يعني القوة والتعزيز والتيسير والتسهيل .

الاطار النظري

ان الربط بين التمكين وبين النساء لا يعني انه جهد لا يسمح لفئات اخرى في المجتمع فالتمكين لا يرتبط بالنساء تاريخياً او اصطلاحياً ذلك لأننا نجد جذوره في خطابات الاصلاحات البروتستانتية وحركات السود المطالبين بالعدالة الاجتماعية وبمحصة من القوة في التوزيع العادل للثروة. كما ان مصطلح التمكين حاضر في مجال الديمقراطية في العلوم الادارية بل ونجد التمكين في الديانات الاسيوية كطقس روجي الهدف منه تقوية المتعلم عبر عملية تمكنه ذاتية بأشراف معلم متنور وقد ارتبط المفهوم ارتباطاً مباشراً بمفهوم التنمية البشرية المستدامة . فالتنمية لا بد ان تكون من صنع البشر لا من اجلهم فحسب، وهذا ما يحتم مشاركتهم مشاركة تامة في صنع القرارات والسياسات المتعلقة بحياته، وفي تنفيذها ضمن حيز الواقع وحتى تضمن لتلك المشاركة النجاح، فلا بد من تعزيز قدرات البشر في مختلف المستويات والمجالات بهدف سيطرة كل فرد من المجتمع على مصيره. ونستطيع ان نقول ان التمكين يتصل بالناس رجالاً ونساءً اولئك الذين يتحكمون بحياتهم ويصنعون جدول اعمالهم الخاصة ويكتسبون المهارة والغيرة، ويحلون مشاكلهم، ويزدادون ثقة بالنفس ويطورون (شرف الدين، ٢٠٠٦، ص ٧٨).

وهذا يعني ان للتمكين علاقة وثيقة بالتنمية البشرية وانه ليس مجرد تدريب مهني او محو امية او تعليم او خدمات صحية اي ان له جوانب نفسية واقتصادية واجتماعية مركبة ويرتبط مفهوم التمكين ارتباطاً وثيقاً بمفهوم النوع الاجتماعي، ويعد هذا الارتباط نتيجة منطقية للتغيرات التي لحقت بمفهوم التنمية ومضامينه المعرفية في نهاية القرن الماضي، وقد شكلت مقارنة المرأة في التنمية، والمرأة والتنمية بداية التفكير بالكيفيات التي تتيح ادماج المرأة في التنمية بوصفها وسيلة لتحقيق هدف النمو الاقتصادي ومع هاتين المقاربتين قد حققنا الكثير على صعيد تمكين المرأة من الانخراط الموضوعي في عملية التنمية الا انها اهملتا الى حد بعيد التعاطي المناسب مع الحاجة الى احداث تغيرات بنوية، في بنية العلاقات الاجتماعية والثقافية والسياسية بين الرجال والنساء تلك البنية التي تؤسس لتقاسم الادوار بين الجنسين وتنمي الفجوة على اساس النوع .

وهكذا ظهر الى الوجود مفهوم النوع الاجتماعي والتنمية ويعمل هذا المفهوم في طياته الدعوة الى تعزيز القدرات للمرأة والرجل معاً، واصبح التمكين بهذا المعنى هو العملية التي يتم من خلالها تناول كل القوى التي تديم جميع انواع الحرمان على اساس النوع. لقد اصبح هدف تحقيق التوازن على اساس النوع الاجتماعي في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مبنياً على النظر الى النساء بوصفهن اطراف ناشطة وليس بوصفهن متلقيات سلبيات .

ويقوم التمكين على ثلاثة مظاهر مترابطة:

اولهما: - مظهر القدرة على (power to) والذي يمكن النساء من المشاركة بنشاط وتساو في صنع القرارات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

والاخر: مظهر القدرة مع (power with) والذي يمكن النساء من تنظيم انفسهن مع غيرهن من النساء اللواتي يشكلن مجموعات اجتماعية متضررة وذلك لتحقيق اهداف ذات فائدة مشتركة لمواجهة تجليات عدم المساواة على اساس النوع في المجتمع والاقتصاد .

وثالثهما: مظهر القدرة في (with in) والذي يمكن النساء ان يصبحن اكثر وعياً وثقة بالنفس، وبالتالي اكثر حزمًا في الدفاع عن التغيير الضروري لأحداث التوازن على اساس النوع الاجتماعي في الاسرة والمجتمع اما عن مستويات التمكين: فهناك خمسة مستويات اساسية للتمكين هي:

المستوى الاول: الذي يتضمن الخدمات الاساسية المتمثلة بالخدمات التعليمية والصحية ومستوى تأمين الحاجات الغذائية ومستوى الدخل المتحقق .

المستوى الثاني: يتمثل بسهولة الحصول على الموارد التنموية ووسائل الانتاج المتوفرة في المجتمع مثل الارض، القروض، العمالة، والخدمات وممارسة الاعمال كافة لكسب مزيد من الفرص للحصول على النصيب العادل من الموارد المختلفة سواء على مستوى الاسرة او المجتمع .

المستوى الثالث: يتضمن عملية الادراك والوعي والتمكين ويعني التصدي للمعتقدات والممارسات السابقة مع اسبابها ومشاكلها الناتجة عن النظام الاجتماعي القائم .

المستوى الرابع: يشمل المشاركة وتعني المشاركة في تحديد الاحتياجات، تعريف المشكلة، تخطيط المشروع، الادارة، التنفيذ والمتابعة والتقييم والانضمام الى المجتمع ومشروعاته والمشاركة في صنع القرار.

المستوى الخامس: يضم التحكم ويعني هنا توازن القوى بين المرأة والرجل فلا يهيمن احدهما على الاخر، فتبرز الفجوة من عدم المساواة في القوة الاجتماعية والاقتصادية بينهما .

ومن جانب اخر اشار تقرير التنمية البشرية الى ضرورة التميز في الاجراءات والاليات والاهداف في التمكين ومن ابرز تلك الاجراءات هي:

1- اجراءات وطنية: وتنقسم الى قسمين:

أ. اجراءات عامة لا تخص المرأة ذاتها على نحو مباشر ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر، توسيع نطاق التعليم جغرافياً وبشرياً، بهدف رفع معدلات الالتحاق بالمدارس وتحديد معدلات التسرب والرسوب . ان هذه الاجراءات متاحة نظرياً – لكل المواطنين لكنها قد لا تكون كذلك بالنسبة للمرأة وذلك حين لا تكون المدرسة قريبة، او لا توجد على الاطلاق، او حين تكون البنية التحتية للمدارس (حمامات، ساحات،... الخ) غير مناسبة وهو ما يتطلب ايلاء اهتمام اكبر لظروف وشروط تعليم الاناث بما في ذلك تغيير الرؤية الثقافية لهذا الموضوع وتشجيع الاسر – لا سيما الريف الى ارسال بناتهن الى المدارس .

ب. اجراءات تخص المرأة بالذات: وهي ايضاً اجراءات وطنية يبدو طابعها الرسمي واضحاً، ولعل افضل نماذجها يتمثل في (الكوتا) النسائية التي ارتكز اليها مفهوم التمييز الايجابي والذي اصبح للمرأة بموجبه حق اشغال (٢٥٪) من مقاعد مجلس النواب ومقاعد مجالس المحافظات ووزارات الحكومة، اما النموذج الاخر فهو حرية النساء

في تشكيل منظمات مجتمع مدني نسوية تدافع عن حقوق المرأة وتسهم في مسيرة نهوضها، النموذج الثالث هو ايجاد وزارة لشؤون المرأة وايجاد لجنة عليا في ديوان مجلس الوزراء لمتابعة قضايا المرأة ومشكلاتها والعمل على ايجاد الحلول لها .

ان تلك الاجراءات التمكينية - هي اجراءات وطنية، تشريعية واعلامية وخدمية وغيرها، وهي تبقى قاصرة من دون ان تتماشى مع اجراءات اخرى تتمثل في الجانب النفسي للتمكين وخاصة ايمان المرأة بحقوقها وثقتها بنفسها وقدرتها على تقديم الادلة المناسبة على قدراتها، ان كل عملية تمكين تهمل هذا الجانب تفشل في الوصول الى نتائج قيمة .

وبهدف تعزيز مكانة المرأة وتمكينها من ممارسة حقوقها كعنصر فاعل ومؤثر في المجتمع، لابد ان تتضمن استراتيجية النهوض الاجتماعي بقضايا المرأة، اقراراً يتبنى سياسة حكومية على المستوى الوطني تهدف الى:

أ- ادماج المرأة في عملية التنمية .

ب- ضمان تكافؤ الفرص بين الجنسين .

ت- خلق مناخ ملائم لتجاوز المعوقات التي تحول دون ممارسة المرأة لحقوق الانسان .

ويتطلب ذلك وضع خطة من اولوياتها، تحديد البيئة التمكينية (لا النظام القانوني والسياسي والاداري) للبلد .

٢- اجراءات دولية:

من المعلوم ان الحكومة جعلت العالم مثل قرية صغيرة ازدحم في سمائها كلام كثير عن حقوق الانسان وحقه في حكم رشيد وعقد اجتماعي قوامه احترام الحاكم للناس والعمل لخدمتهم . وقد نالت المرأة اهتماماً كبيراً خلال العقود الماضية من ذلك كله . اذ عقدت مؤتمرات دولية كما صدرت اعلانات واتفاقيات دولية مهمة .

ومن هذه المؤتمرات:

١- مؤتمر سكسيكو سين عام ١٩٧٥ حيث انه اكد على المساواة - التنمية - العلم .

- ٢- مؤتمر نيروبي عام ١٩٨٠، أكد على متابعة اهداف مؤتمر مكسيكو.
- ٣- مؤتمر نيروبي عام ١٩٨٥ وحدد (٨) مجالات استراتيجية للنهوض بالمرأة في مجالات تقاسم السلطة - اليات النهوض بالمرأة - الالتزام بحقوق المرأة - الفقر - المشاركة الاقتصادية - التعليم - الخدمات الصحية والعمالة - العنف ضد المرأة - اثار النزاعات على المرأة.
- ٤- مؤتمر بكين عام ١٩٩٥ راجع المؤتمر استراتيجيات نيروبي واورد (١٢) مجالاً حاسماً بعضها تكرر وورد في مؤتمرات سابقة كالفقر والتعليم واثار النزاعات المسلحة فضلاً عن مجالات مهمة اخرى مثل التصوير النمطي للمرأة في وسائل الاعلام وعدم المساواة في السلطة ومواقع صنع القرار والوصول الى الموارد، وكان مؤتمر بكين مكوناً (١٨٥) دولة وفيه تأكدت اهمية الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص
- ٥- مؤتمر بكين عام ٢٠٠٠ في نيويورك استهدف تقويم المؤتمرات السابقة وخصوصاً مؤتمر نيروبي وبكين .
- ٦- كما ان البحث عن التمكين ينبغي ان يميز ما بين وسائل (تعليم، صحة، قوانين وغيرها) وبين الاهداف بمعنى ان زيادة الانفاق على التعليم قد لا تعني شيئاً اذا كانت برامج التعليم ذاتها تحث على التمييز واللامساواة، وبالتالي فإن العراق انفق الكثير على التعليم والصحة واصدر كثيراً من القوانين المتقدمة الا ان الابعاد الثقافية لهذه الانجازات لم تكن موازية لمداخلاتها على نحو مرض .
- ٧- وبذلك واجهت عملية تمكين المرأة صعوبات عديدة برغم توفر الوسائل المؤسسة وحجم تمويلها الكبير وذلك بسبب الاهمال النفسي للمضمون الثقافي والنفسي ولا يقتصر هذا الاتجاه على العراق، ففي سبيل المثال يصل انفاق بعض البلدان العربية على الصحة ما يتراوح ما بين ٢٪-٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي لكن بعض نتائج الدراسة التي اوردها الاسكوا اظهرت عدم وجود علاقة ما بين الانفاق على الصحة وبين الانجاز او بين الانفاق وبين البقاء على قيد الحياة .

٨- وذلك لان النظم الصحية والوقائية العلاجية تصطدم بممارسات تقليدية وبتعاريف ثقافية غير صحية للصحة والمرض .

٩- وفي العراق كان هناك تركيز على الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية المؤسسة دون عناية تذكر بالجوانب الثقافية ولذلك فأن بعض اجراءات التمكين كما في تأثيث التعليم وتركيز التدريب على مهن مثل الخياطة والحلاقة النسائية والصناعات المنزلية قد اسهمت في تكريس العزل الجنساني.

١٠- ومن جانب اخر فأن الامر الذي يجب ملاحظته ان تمكين المرأة يتداخل بين محددات الثقافة التقليدية في المجتمع وتغيير العلاقات بين النساء والرجال, سواء ضمن المجال المنزلي او ضمن المجالات الاخرى, يعد مهمة معقدة تتطلب صياغة سياسية خاصة في مجال المساواة وتوثيقتها, وكان من المتوقع ان يتم في اطار اعادة بناء الاطر التشريعية والادارية في العراق بعد عام ٢٠٠٣, معالجة التهميش الاجتماعي له, وارساء التمكين المؤسسي, ومقاومة محاولات تغيير دورها الايجابي . ولكن سوء الوضع الامني عزز استمرار التمايز وعدم المساواة بين الجنسين, اذ شكل حاجزاً يمنع معظم النساء من تفعيل مشاركتهن الاجتماعية والسياسية, ولكون النساء عموماً من اكثر الفئات تعرضاً للتهميش والاعتداء وانطلاقاً من اهمية دور المرأة في عالمنا المعاصر, اعتبرت الامم المتحدة عام ١٩٧٥ عاماً دولياً للمرأة, وعقدت بعده عدة مؤتمرات واتفاقيات دولية للمرأة منها الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة عام ١٩٧٩ حيث اعتبرت التمييز ضد المرأة كونها انثى جريمة محملة بالكرامة الانسانية. كما دعت الكثير من المواثيق الدولية ومنها الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٨ الى احترام الحقوق الاساسية للإنسان دون تمييز بسبب العنصر او اللون او الجنس ورغم القرارات التي اقرتها الامم المتحدة والمؤتمرات الدولية للمرأة بخصوص انصافها, فإنه في مجتمعات كثيرة في عالم اليوم, لازالت المرأة ضحية التمييز والاهمال, بسبب غلبة الطابع النظري وبقاء عثرات التطبيق حول تلك القرارات فالعبرة في مسألة حقوق الانسان هو التمتع الفعلي بتلك القرارات, وليس

مجرد ادراجها في الدساتير والمواثيق والمؤتمرات وهذا ما جعل المرأة نفسها تتأقلم مع ذلك التمييز الموجه ضدها وتخضع للسيطرة الذكورية سواء كانت على مستوى الاسري او الاجتماعي او المهني .

ومن جهة اخرى ان مشكلة تمكين المرأة في العراق تكمن في حقيقة مؤداها انه على الرغم من حرص الاتجاهات الرسمية للدولة ومنذ تأسيسها وبدرجات متشابهة من وضوح السياسات والاجراءات على ان تهيء للمرأة العراقية فرص التمكين المؤسساتية الرسمية (التعليم والصحة ومراكز التدريب وغيرها). الا انها اهملت، بقصد او بدون قصد حقيقة مؤداها ان التمكين ليس مجرد اجراءات فنية، بل هو ايضاً عملية تغيير لثقافة التمييز وبناء ثقافة التكافؤ والمساواة، بكل ابعادها القيمة والنفسية والقانونية.

اجراءات البحث

منهج البحث:

يعد هذا البحث من البحوث الوصفية، ان من ضرورات الدراسة الوصفية تحديد هدف الدراسة ومفاهيمها، وادواتها وبمجالاتها ثم جمع البيانات وتعريفها وثبوتيتها وتحليلها وصولاً الى النتائج والتوصيات على وفق ما تتضمنه دراستنا الحالية تعد دراسة وصفية .

واعتمدت الباحثة في هذا البحث على منهج المسح الاجتماعي عن طريق العينة الذي يعتمد على طريقة جمع المعلومات وتحليلها وتفسيرها بقيمة الوصول الى دلالاتها .

مجالات البحث

١- المجال المكاني: نقصد به المنطقة الجغرافية التي اجريت فيها الدراسة والمنطقة الجغرافية لدراستنا تمثلت في محافظة البصرة، وتم توزيع استمارة الاستبانة على النساء في محافظة البصرة.

٢- المجال الزمني: ونعني به تحديد المدة التي استغرقت جمع البيانات واعداد الدراسة وتوزيع استمارات الاستبانة على العينات، والمجال الزمني لدراستنا امتد من ٢٠٢٤-٢-١ حتى ٢٠٢٤-٥-٥ .

٣- المجال البشري: ونقصد به تحديد موقع الدراسة او مجموعة الاشخاص الذين ستجري عليهم الدراسة، وكانت وحدات العينة تتمثل بالنساء في محافظة البصرة، ولعدم وجود احصائية دقيقة عن عدد نساء المحافظة ممن تجاوزت اعمارهن (١٨) سنة، وزعت استمارة الاستبانة على شرائح موظفات وبعض الطالبات والباقيات من ربات البيوت.

اختيار العينة:

تم اختيار عينة عشوائية مكونة من (٢٠٠) امرأة في محافظة البصرة وزعت عليهن استمارة الاستبانة.

طريقة جمع المعلومات:

اعتمدت الباحثة في جمع المعلومات على استمارة الاستبانة للتعرف على سبل تمكين المرأة ومعوقات تمكينها في محافظة البصرة، فضلاً عن ذلك اعتمدت الباحثة على طريقة الملاحظة البسيطة والمقابلة الميدانية من خلال استمارة الاستبانة. وقد مرت عملية تصميم الاستبانة بالمراحل الآتية:

- ١- الاطلاع على الدراسات والبحوث النظرية والميدانية التي تناولت تمكين المرأة.
- ٢- توجيه سؤال مفتوح لعينة عشوائية من النساء يشملن شرائح اجتماعية مختلفة من النساء للتعرف على عوامل تمكين المرأة ومعوقات تمكينها في محافظة البصرة.
- ٣- الاعداد الاولي لفقرات الاستبانة.
- ٤- توزيع الاستبانة على الخبراء لأبداء الرأي.
- ٥- الاعداد النهائي لفقرات الاستبانة.

الوسائل الاحصائية:

- الوسائل الاحصائية التي استخدمت في البحث هي:
- معامل ارتباط بيرسون ثبات الاستبانة.
 - النسب المئوية.

صدق الاستبانة:

عرضت الباحثة استمارة الاستبانة على عدد من الخبراء للتحقق من مدى صلاحية فقرات الاستبانة الذي وضعته الباحثة ومدى دقة الاسئلة وشموليتها واستيعابه لمفردات الدراسة وبعد اجراء التعديلات البسيطة على بعض الاسئلة اصبحت تتمتع بصدق ظاهري.

٧- ثبات الاستبانة:

لغرض التأكد من ثبات الاستبانة قامت الباحثة بأجراء مقابلة مع (٢٠) نساء، وبعد التأكد من اجابتهن على استمارة الاستبانة كررت عليهن مرة ثانية استمارة الاستبانة بعد مرور (١٤) ايام من المقابلة الاولى للتأكد من ثبات الاستبانة، وقامت الباحثة بإحصاء درجات النساء المحووثات بعد ان تمت اجابتهن عن الاسئلة في الاستمارة بالمقابلة الاولى والثانية وجدنا بعد استخدام قانون بيرسون بأن هناك ترابطاً عالياً في المقابلتين، فكانت قيمة الترابط (٠,٨٧) اي ان نساء العينة يفهمن اسئلة الاستبانة وان اجابتهن في المقابلتين كانت تقريبا متطابقة، وعليه فأن الاستبيان يتسم بالثبات ويمكن الاعتماد عليه في المقابلات الميدانية.

عرض وتحليل بيانات البحث

البيانات العامة

الجدول رقم (١) يوضح البيانات العامة لوحدة العينة:-

ت	التفاصيل	البيانات	العدد	النسبة المئوية
١	العمر	اقل من ١٩ سنة	١٠	٩,٥%
		٢٠-٢٩	٣٧	٣٥,٥%
		٣٠-٣٩	٣٢	٣٠,٤%
		٤٠-٤٩	٢٠	١٩%
		٥٠ فأكثر	٦	٥,٧%
		المجموع	١٠٥	١٠٠%
٢	الحالة الزوجية	متزوجة	٤٦	٤٣%
		عزباء	٤٣	٤١%
		مطلقة	٧	٦,٦%
		ارملة	٩	٨,٥%
		المجموع	١٠٥	١٠٠%

٤٩,٥%	٥٢	موظفة	المهنة	٣
١٤,٢%	١٥	طالبة		
١١,٤%	١٢	عامل في القطاع الخاص		
٢٤,٧%	٢٦	ربة بيت		
١٠٠%	١٠٥	المجموع		
٢,٨%	٣	تقرأ وتكتب	المستوى التعليمي	٤
١٤,٢%	١٥	ابتدائية		
١٨%	١٩	متوسطة		
٢٥,٧%	٢٧	اعدادية		
١١,٤%	١٢	معهد		
٢١,٩%	٢٣	كلية		
٥,٧%	٦	دراسات عليا		
١٠٠%	١٠٥	المجموع		

١- ظهر من بيانات الجدول رقم (١) ان نسبة (٩,٥%) من العينات تتراوح اعمارهن بين (اقل من ١٩ سنة)، فيما كانت (٣٥,٢%) من العينات تتراوح اعمارهن بين (٢٠-٢٩) سنة وتبين من خلال الجدول ايضاً ان نسبة (٣٠,٤%) من العينات تتراوح اعمارهن (٣٠-٣٩) سنة وهذا يعني ان اعلى نسبة احتلت العينات بين الفئتين العمرية الثالثة والرابعة، في حين كانت نسبة (١٩%) من العينات تتراوح اعمارهن بين (٤٠-٤٩) سنة، واخيراً كانت نسبة (٥,٧%) من العينات تتراوح اعمارهن بين (٥٠) فأكثر يظهر من ذلك ان اغلب العينات هي من الفئات الشابة الفاعلة في المجتمع، كل ذلك يساعد الباحثة في تشخيص اهم سبل تمكين المرأة ومعوقات تمكينها في المجتمع العراقي .

٢- ظهر من بيانات الجدول رقم (١) ان عدد المتزوجات يمثل اعلى نسبة من وحدات العينة بنسبة (٤٣%) مما يخشى الدراسة بمعلومات عن الواقع الاجتماعي للمرأة، من خلال تعدد ادوار المرأة في الاسرة او في مؤسسات المجتمع الاخرى، ومدى تأثير الزواج على مشاركتها الفاعلة في المجتمع حين بلغت نسبة العازبات (٤١%) وهذه النسبة توضح لنا احتماليين اما ان تكون الفتاة معتمدة على نفسها وتحملت

مسؤولية اسرتها وبذلك سوف يكون لها دور في المشاركة الفاعلة في المجتمع، او تكون خاضعة للسلطة الابوية داخل اسرتها المتمثلة بسلطة الإباء الاخ الأكبر. اما عدد الارامل بلغت نسبتهم (٥,٨٪)، وعدد المطلقات بلغت نسبتهم (٦,٦٪) على الرغم من قلة عدد العينات في هاتين الفئتين الا انها ترفد الدراسة بمعلومات من واقع المرأة في المجتمع العراقي وما تتعرض له المرأة من زيادة في نسبة الترميل والطلاق في مجتمعنا العراقي .

٣- ظهر من بيانات الجدول رقم (١) ان نسبة (٥,٤٩٪) من العينات يشتغلن في مهن وظيفية، ونسبة (٢,١٤٪) من العينات كن طالبات، ونسبة (٤,١١٪) من العينات كن عاملات في القطاع الخاص، ونسبة (٧,٢٤٪) من العينات كن ربوات بيوت نستدل من ذلك ان اكثر مهن وحدات العينة هي المهن الوظيفية، مما يدل ما للمهنة من تأثير على دور ومكانة المرأة في المجتمع لأنه من خلال المهنة سوف تتعرض المرأة على سبل تمكينها في المجتمع العراقي، والتعريف ايضاً على معوقات تمكينها سواء كان ذلك في داخل الاسرة او في مؤسسات المجتمع الاخرى، لأنه من خلال العمل تكون المرأة اكثر وعياً ومعرفة بحقوقها في المجتمع .

٤- ظهر من بيانات الجدول رقم (١) ان نسبة (٨,٢٪) من العينات تقرأ وتكتب، و(٢,١٤٪) من العينات يعملن شهادة الابتدائية، فيما كانت نسبة (١٨٪) من العينات يحملن شهادة متوسطة، في حين ان (٧,٢٥٪) من العينات يحملن شهادة الاعدادية، بينما نسبة (٤,١١٪) من العينات من خريجات المعاهد، في حين كانت نسبة (٩,٢١٪) من العينات من خريجات الجامعات، وكانت نسبة (٧,٥٪) من العينات من خريجات الدراسات العليا ويظهر من ذلك ان اكثر نسبة من النساء في العينة يحملن شهادة الاعدادية مما يدل ان للتعليم تأثيراً واضحاً على المرأة اذ قد يؤثر الى حد كبير في مستوى حياتهن المعاشية ومركزهن الاجتماعي ووضاعهن الصحية في المجتمع، ونظرتهن الكلية للحياة، لأنه من خلال التعليم سوف تصبح المرأة اكثر قدرة على تشخيص معوقات تمكينها وسبل تمكينها في المجتمع، وتكون اكثر معرفة ووعياً بحقوقها في المجتمع .

البيانات المتعلقة بالعوامل المؤثرة بالمرأة العراقية في ضوء اشكالياتي التسكين والتمكين:

الجدول رقم (٢) يبين وجهات نظر وحدات العينة حول عوامل تمكين المرأة في المجتمع، حسب اولويات عوامل التمكين

النسبة المئوية	العدد	عوامل تمكين المرأة
٪٧٨	٨٢	حصول المرأة على شهادة عالية
٪٧٥,٢	٧٩	تعزيز ثقة المرأة بذاتها
٪٧٠,٤	٧٤	حصول المرأة على عمل
٪٦٧,٦	٧١	تحقيق تكافؤ الفرص في المستوى العائلي والتعليمي وفي مجالات العمل من حيث الحقوق والواجبات والامتيازات
٪٦٤,٧	٦٨	الثقافة العامة للمرأة وسعة اطلاعها
٪٦٠	٦٤	تغيير بعض العادات والتقاليد الاجتماعية ومواجهة تقاليد الهيمنة والتهميش
٪٥٦,١	٥٩	عقد الندوات والمحاضرات للتوعية والتثقيف بحقوق المادة وتمكينها
٪٥٢,٣	٥٥	تطوير وتعديل القوانين بالشكل الذي يؤكد على حقوق المرأة
٪٤٢,٨	٤٥	تغيير مناهج الدراسية الى الشكل الذي يؤكد على حقوق المرأة
٪٤٠,٩	٤٣	تغيير نظرة المجتمع للمرأة عن طريق وسائل الاعلام ورجال الدين

ظهر من بيانات الجدول رقم (٢) المتعلق بوجهات نظر وحدات العينة حول عوامل تمكين المرأة حسب سلم اولويات عوامل التمكين ولعل ابرزها:

- ١- حصول المرأة على شهادة علمية، فقد احرز هذا العامل المرتبة الاولى وبنسبة (٪٧٨).
- ٢- تعزيز ثقة المرأة بذاتها، فقد احرز هذا العامل المرتبة الثانية وبنسبة (٪٧٥,٢).
- ٣- حصول المرأة على عمل، فقد احرز هذا العامل المرتبة الثالثة وبنسبة (٪٧٠,٤).
- ٤- تحقيق تكافؤ الفرص في المستوى العائلي والتعليمي وفي مجالات العمل من حيث الحقوق والواجبات والامتيازات فقد احرز هذا العامل المرتبة الرابعة وبنسبة (٪٦٧,٦).
- ٥- الثقافة العامة للمرأة وسعة اطلاعها، فقد احرز هذا العامل المرتبة الخامسة وبنسبة (٪٦٤,٧).
- ٦- تغيير بعض العادات والتقاليد الاجتماعية ومواجهة تقاليد الهيمنة والتهميش، فقد احرز هذا العامل المرتبة لسادسة وبنسبة (٪٦٠).

٧- عقد الندوات والمحاضرات للتوعية والتثقيف بحقوق المرأة وتمكينها، فقد احرز هذا العامل المرتبة السابعة وبنسبة (٥٦,١٪).

٨- تطوير وتعديل القوانين بالشكل الذي يؤكد على حقوق المرأة، فقد احرز هذا العامل المرتبة الثامنة وبنسبة (٥٢,٣٪).

٩- تغيير مناهج الدراسية الى الشكل الذي يؤكد على حقوق المرأة، فقد احرز هذا العامل المرتبة التاسعة وبنسبة (٤٢,٨٪).

١٠- تغيير نظرة المجتمع للمرأة عن طريق وسائل الاعلام ورجال الدين، فقد احرز هذا العامل المرتبة العاشرة وبنسبة (٤٠,٩٪).

الجدول رقم (٣) يبين وجهات نظر وحدات العينة حول معوقات تمكين المرأة في المجتمع-

حسب اولويات معوقات التمكين

النسبة المئوية	العدد	معوقات تمكين المرأة
٧٦,١٪	٨٠	سيادة الثقافة الذكورية وبالتالي النظرة الهامشية والدونية للمرأة
٦٧,٦٪	٧١	الموروثات الاجتماعية والدينية من اعراف وتقاليد وعادات
٤٩,٥٪	٥٢	ضعف التحصيل الدراسي للمرأة
٤٥,٧٪	٤٨	محدودية فرص العمل امام المرأة
٣٩٪	٤١	الالتزامات العائلية للمرأة والمسؤوليات المتعلقة بها
٣٧,١٪	٣٩	ضعف المستوى الثقافي للمرأة سعة اطلاعها
٣٥,٢٪	٣٧	الظروف الامنية الصعبة
٣١,٤٪	٣٣	ضعف الوعي الاجتماعي للمرأة بحقوقها في المجتمع
٢٦,٦٪	٢٨	التربية الاسرية الداعمة للذكر دون الانثى
٢٤,٧٪	٢٦	عدم ثقة المرأة بنفسها وبقدراتها
٢٢,٨٪	٢٤	ضعف او انعدام تطبيق القوانين التي تحمي حقوق المرأة
١٩٪	٢٠	وسائل الاعلام ودورها الكبير في تعزيز الثقافة الذكورية
١١,٤٪	١٢	ضعف دور المرأة في منظمات المجتمع المدني

ظهر من بيانات الجدول رقم (٣) المتعلق بوجهات نظر وحدات العينة حول معوقات تمكين المرأة حسب اولويات معوقات المرأة ولعل ابرزها:

- ١- سيادة الثقافة الذكورية وبالتالي النظرة الهامشية والدونية للمرأة، فقد احرز هذا المعوق المرتبة الاولى وبنسبة (٧٦,١٪).
- ٢- الموروثات الاجتماعية والدينية من اعراف وتقاليد وعادات، فقد احرز هذا المعوق المرتبة الثانية وبنسبة (٦٧,٦٪).
- ٣- ضعف التحصيل الدراسي للمرأة، فقد احرز هذا المعوق المرتبة الثالثة وبنسبة (٤٩,٥٪).
- ٤- محدودية فرص العمل امام المرأة، فقد احرز هذا المعوق المرتبة الرابعة وبنسبة (٤٥,٧٪).
- ٥- الالتزامات العائلية للمرأة والمسؤوليات المتعلقة بها، فقد احرز هذا المعوق المرتبة الخامسة وبنسبة (٣٩٪).
- ٦- ضعف المستوى الثقافي للمرأة سعة اطلاعها، فقد احرز هذا المعوق المرتبة السادسة وبنسبة (٣٧,١٪).
- ٧- الظروف الامنية الصعبة، فقد احرز هذا المعوق المرتبة السابعة وبنسبة (٣٥,٢٪).
- ٨- ضعف الوعي الاجتماعي للمرأة بمقوقها في المجتمع، فقد احرز هذا المعوق المرتبة الثامنة وبنسبة (٣١,٤٪).
- ٩- التربية الاسرية الداعمة للذكر دون الانثى، فقد احرز هذا المعوق المرتبة التاسعة وبنسبة (٢٦,٦٪).
- ١٠- عدم ثقة المرأة بنفسها وبقدراتها، فقد احرز هذا المعوق المرتبة العاشرة وبنسبة (٢٤,٧٪).
- ١١- ضعف او انعدام تطبيق القوانين التي تحمي حقوق المرأة، فقد احرز هذا المعوق المرتبة الحادية عشرة وبنسبة (٢٢,٨٪).
- ١٢- وسائل الاعلام ودورها الكبير في تعزيز الثقافة الذكورية، فقد احرز هذا المعوق المرتبة الثانية عشرة وبنسبة (١٩٪).
- ١٣- ضعف دور المرأة في منظمات المجتمع المدني، فقد احرز هذا المعوق المرتبة الثالثة عشر وبنسبة (١١,٤٪).

نتائج البحث:

- ١- تبين ان اكثر من نصف العينات هي من الفئات الثابتة الفاعلة في المجتمع اذ كانت تنحصر اعمارهن بين (٢٠-٣٩) سنة بلغت نسبتهم (٦٥,٦%).
- ٢- تبين ان عدد المتزوجات يمثلن اعلى نسبة من وحدات العينة بنسبة (٤٣%) في حين بلغت نسبة العازبات (٤١%).
- ٣- اتضح ان اكثر نسبة من النساء في العينة كن موظفات وبنسبة (٤٩,٥%).
- ٤- اتضح ان اكثر نسبة من النساء في العينة يحملن شهادة الاعدادية وبنسبة (٢٥,٧%) في حين كانت نسبة (٢١,٩%) من العينات من خريجات الجامعات.
- ٥- اظهرت النتائج ان ابرز عوامل تمكين المرأة في المجتمع برأي المبحوثات التي احرزت الاولوية هي:
 - أ. حصول المرأة على شهادة علمية وبنسبة (٧٨%).
 - ب. تعزيز ثقة المرأة بذاتها وبنسبة (٧٥,٢%).
 - ت. حصول المرأة على عمل وبنسبة (٧٠,٤%).
 - ث. تحقيق تكافؤ الفرص في المستوى العائلي والتعليمي وفي مجالات العمل من حيث الحقوق والواجبات والامتيازات وبنسبة (٧٦,٦%).
 - ج. الثقافة العامة للمرأة وسعة اطلاعها وبنسبة (٦٤,٧%).
 - ح. تغيير بعض العادات والتقاليد الاجتماعية ومواجهة تقاليد الهيمنة والتهميش وبنسبة (٦٠%).
 - خ. عقد الندوات والمحاضرات للتوعية والتثقيف بحقوق المرأة وتمكينها وبنسبة (٥٦,١%).
 - د. تطوير وتعديل القوانين بالشكل الذي يؤكد على حقوق المرأة وبنسبة (٥٢,٣%).
 - ذ. تغيير المناهج الدراسية الى الشكل الذي يؤكد على حقوق المرأة وبنسبة (٤٢,٨%).

- ر. تغيير نظرة المجتمع للمرأة عن طريق وسائل الاعلام ورجال الدين وبنسبة (٤٠,٩٪).
- ٦- اظهرت النتائج العديد من المعوقات التي ذكرتها المبحوثات لعل ابرزها التي احرزت الاولوية في سلم الاولويات هي:
- أ. سيادة الثقافة الذكورية وبالتالي النظرة الهامشية والدونية للمرأة وبنسبة (٧٦,١٪).
- ب. الموروثات الاجتماعية والدينية من اعراف وتقاليد وعادات وبنسبة (٦٧,٦٪).
- ت. ضعف التحصيل الدراسي للمرأة وبنسبة (٤٩,٥٪).
- ث. محدودية فرص العمل امام المرأة وبنسبة (٤٥,٧٪).
- ج. الالتزامات العائلية للمرأة والمسؤوليات المتعلقة بها وبنسبة (٣٩٪).
- ح. ضعف المستوى الثقافي وسعة اطلاعها وبنسبة (٣٧,١٪).
- خ. الظروف الامنية الصعبة وبنسبة (٣٥,٢٪).
- د. ضعف الوعي الاجتماعي للمرأة بحقوقها في المجتمع وبنسبة (٣١,٤٪).
- ذ. التربية الاسرية الداعمة للذكر دون الانثى وبنسبة (٢٦,٦٪).
- ر. عدم ثقة المرأة بنفسها وبقدراتها وبنسبة (٢٤,٧٪).
- ز. ضعف او انعدام تطبيق القوانين التي تحمي حقوق المرأة وبنسبة (٢٢,٨٪).
- س. وسائل الاعلام ودورها الكبير في تعزيز الثقافة الذكورية وبنسبة (١٩٪).
- ش. ضعف دور المرأة في منظمات المجتمع المدني وبنسبة (١١,٤٪).

التوصيات

- ١- الارتقاء بخصائص المرأة ابتداء من محو امية المرأة والارتفاع بمستويات تعليمها وزيادة مشاركتها في الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية.
- ٢- استحداث القنوات التي من شأنها تنمية وتطوير مهارات المرأة والارتقاء بثقافتها ووعيتها بحقوقها، بما يمكنها من المشاركة الفاعلة في ادارة الشأن العام وبخاصة في المواقع القيادية منه.

- ٣- حث المراكز العلمية والجهات البحثية الأخرى على اعداد الخطط البحثية التي تتناول قضايا المرأة العراقية، والتركيز على التحديات الاجتماعية والثقافات المعوقة لتمكين المرأة في المجتمع .
- ٤- تفعيل دور منظمات المجتمع المدني المعنية بالنساء، ومالبتها بأعداد التقارير الدورية التي تكشف من معاناة المرأة، والسبل الكفيلة بتذليل التحديات والظروف القاسية، وبخاصة في البيئات التي تشهد نزاعات مسلحة .
- ٥- اعتماد سياسة تفعيل وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بما يحقق اشراكها الفاعل في التنمية الوطنية والنهوض بها .
- ٦- تضمين مناهج التعليم في المراحل التعليمية المختلفة الموضوعات الكفيلة بتصحيح الاعراف والتقاليد الاجتماعية والثقافات التي تنتهك حقوق المرأة، وتعزيز القيم التي تكشف عن المكانة الحقيقية للمرأة بوصفها انساناً وشريكة في المجتمع وذلك من خلال تسليط الضوء على مجالات الابداع والثقافة والعلم لديها، فضلاً عن دمج مفاهيم المساواة وعدم التمييز بين الذكور والاناث في المقررات الدراسية.
- ٧- العمل على تعديل النصوص الدستورية المتعلقة بالمرأة بما ينسجم مع الاعلان العالمي لحقوق الانسان وتطوير منظومة القوانين النافذة واليات التشريع المعتمدة والسعي الجاد للحصول على المزيد من المكاسب التشريعية التي تدعم تطلعات المرأة، فضلاً عن الدعوة الى تطوير وتعديل القوانين التي تكرس التمييز ضد المرأة .
- ٨- تفعيل مادة حقوق الانسان ولاسيما حقوق المرأة في جميع مراحل التعليم لتمكين المتعلمين من استيعاب ثقافة حقوق المرأة .
- ٩- حث وسائل الاعلام المحلية والمرئية والمسموعة والمقروءة على ايلاء تمكين المرأة الاهتمام الذي يستحق ووضع خطة اعلامية تستهدف تسليط الضوء على معوقات تمكين المرأة والمشكلات التي تعاني منها المرأة وتغيير المفاهيم والافكار التي تفرض على التمييز بين الرجل والمرأة في الاسرة والمجتمع كما تسعى الى رفع وعي النساء بحقوقهن الاجتماعية في المجتمع .

١٠- دعوة المؤسسات الصحية الى تفعيل خدمات الرعاية الصحية الالوية للنساء للتقليل من مخاطر الحمل والولادة والعمل على زيادة المراكز الصحية وخاصة في المناطق الريفية والنائية، فضلا عن نشر الوعي الصحي وتطوير برامج وقائية وصحية للنساء .

١١- التوسع في فتح مؤسسات رعاية اطفال ما قبل المدرسة والحضانة والروضة في الدوائر الحكومية والاحياء السكنية لرعاية الاطفال اثناء وجود امهاتهم في مواقع عملهن، لما لذلك من اثر ايجابي في التخفيف من الالعباء التي تثقل كاهل النساء سواء في البيت او مكان العمل .

١٢- توعية افراد المجتمع - رجالاً ونساءً توعية دينية حتى لا يستغل الدين استغلالاً خاطئاً للتقليل من شأن الزوجة او المرأة بسبب قصور فهم الآيات القرآنية.

١٣- الزام مؤسسات الدولة لتوفير فرص عمل ملائمة للنساء المعيلات لأسرهن واطفاهن.

المصادر:

١- اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة، صندوق الامم المتحدة الانمائي للمرأة، المكتب الاقليمي لقرى اسيا، ٢٠٠٠.

٢- الاسكوا، السياسات الاجتماعية في البلدان العربية، ٢٠٠٣، نيوروك .

٣- قاسم، رجاء محمد، تمكين المرأة من صناعة القرار، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم الاجتماع، ٢٠١٢.

٤- روان يوسف نقشة، تمكين المرأة - حضور . السياق المغيب واشكالية المعنى المفقود، دراسة في مجلة عالم الفكر، المجلد (٤٠)، الكويت، ٢٠٠١.

٥- عدنان ياسين مصطفى. المجتمع العراقي وديناميات التغيير، بغداد، ٢٠٠٨.

٦- شرف الدين، فهيمة، تمكين المرأة، الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية البشرية- المستدامة، بيروت، الدار العربية للعلوم، ط١، ٢٠٠٦.

٧- مركز المرأة العربية للتنمية والبحوث (كوثر) مشاركة المرأة العربية الاقتصادية، العولمة والنوع الاجتماعي، تونس، ١٩٩٩.

- ٨- مسرد مفاهيم ومصطلحات النوع الاجتماعي، مفهوم التمكين، يونيفام، نيويورك، ٢٠٠٠.
- ٩- المنجد في اللغة والاعلام، دار المشرف، المكتبة الشرقية، بيروت، ١٩٨٦.
- ١٠- نبراس عدنان المطيري، المرأة والتنمية المستدامة (في ضوء مقررات مؤتمر بكين عام ١٩٩٥، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم الاجتماع، ٢٠٠٥.
- ١١- نهى القاطرجي، المرأة في منظومة الامم المتحدة، رؤية اسلامية، المؤسسة الجامعية، بيروت، ٢٠٠٦.
- ١٢- عبد الكريم، هبة عبد المحسن، التحديات التي تواجه المرأة القيادية في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية التربية للبنات، قسم الخدمة الاجتماعية، ٢٠١٢.
- ١٣- زارة التخطيط، العراق، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية، بغداد، ٢٠٠٨.
- ١٤- زارة التخطيط، استراتيجية النهوض الاجتماعي، ورقة معدة لأغراض وضع استراتيجية النهوض الاجتماعي، بيت الحكمة، بغداد.
- MOGAN DAVID H.J. MECULINITY AND VIOLENCE NEW YORK.FREE.1991. P.193.

علم نفس المرأة وتطبيقاتها العملية: دراسة تحليلية

د. شهباء احمد حسين العزاوي

جامعة بغداد / كلية التربية البدنية
وعلوم الرياضة للبنات

د. علاء عبدالخالق المندلاوي

جامعة بغداد / كلية العلوم الإسلامية

المستخلص:

تناولت هذه الدراسة في علم نفس المرأة حيث استعرضت الأسس النظرية والتطبيقات العملية لهذا المفهوم. بدأت الدراسة بمراجعة شاملة للأدبيات، واتبعت خطة منهجية دقيقة، بهدف شرح تجارب النساء النفسية. عن طريق تقديم إطار تحليلي، تناولت الدراسة القضايا والتركيبات النفسية التي تحدد هذا المجال، مع التركيز على التطور النفسي للمرأة، وتأثير الأعراف المجتمعية على الصحة العقلية للمرأة.

عن طريق جمع البيانات وتحليلها بنحوٍ منهجي، تحدد الدراسة النتائج المهمة التي تسهم في المعرفة الحالية، وتكشف عن النواقص التي تحتاج إلى دراسة إضافية. توافر هذه النتائج رؤية واضحة حول كيفية استخدام النظريات النفسية لتحسين حياة النساء في سياقات متنوعة.

وخلص نتائج البحث إلى:

- ١- دور العوامل الاجتماعية والثقافية في تكوين الهوية النفسية للمرأة، وكيف يمكن لهذه العوامل أن تعزز أو تضعف الصحة النفسية للمرأة
- ٢- ضعف برامج الدعم النفسي للنساء، لا سيما في المناطق الأقضية والأرياف.
- ٣- نقص الأبحاث في مجال علم النفس المرأة.
- ٤- نقص الفهم لأهمية الجانب النفسي في دور المرأة وقلة قبول المجتمع.

وقدم الباحثون عدد من التوصيات، بما في ذلك:

- ١- توفير الدعم النفسي والاجتماعي الموجه خصيصاً للنساء، بهدف تعزيز قدراتهن، وتمكينهن من التفاعل بفعالية مع تحديات الحياة المختلفة.

- ٢- أهمية تكامل النظريات النفسية مع التطبيقات العملية لتقديم حلول أكثر شمولاً ودقة للمشكلات النفسية التي تواجهها المرأة.
- ٣- إدراج مواضيع متعلقة بعلم نفس المرأة في مناهج التعليم كوسيلة لتعزيز الوعي والفهم العميق لهذه القضايا
- ٤- تحسين الوصول إلى خدمات دعم نفسي للنساء في المناطق الأقيضية والأرياف، لتلبية احتياجات النساء النفسية والاجتماعية الخاصة.
- ٥- تخصيص منح دراسية وفرص بحثية مخصصة للمرأة في الدول المتقدمة في مجال علم النفس المرأة.
- ٦- ينبغي تطبيق برامج توعية للأسر والمجتمعات حول أهمية دعم المرأة على الصعيدين النفسي والاجتماعي، عن طريق ورش العمل والندوات والحملات الإعلامية لتثقيف المجتمع حول القضايا التي تواجه النساء على الصعيدين النفسي والاجتماعي.
- كما اقترح الباحثون ضرورة الاستمرارية في البحث العلمي لتعميق الفهم وتطوير استراتيجيات جديدة تسهم في تحسين جودة حياة النساء وتحقيق التوازن النفسي والاجتماعي.
- ودراسة السياقات الثقافية والاجتماعية المتنوعة لكشف العوامل المؤثرة على صحة ونفسية المرأة.
- وتعزيز الوعي والتدريب للأخصائيين النفسيين حول مواضيع علم نفس المرأة يهدف إلى ضمان تقديم رعاية صحية نفسية شاملة ومتفهمة.
- إجراء دراسات شاملة تشمل عينات متنوعة من النساء من خلفيات مختلفة لضمان عمومية النتائج .
- تطوير منهجيات بحثية وأدوات أكثر تطوراً لفهم العوامل النفسية والاجتماعية التي تؤثر في حياة المرأة بنحوٍ أعمق.

اختيار موضوعات جديدة أو دراسة الظواهر النفسية الحالية مثل تأثير التكنولوجيا الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي على صحة المرأة النفسية، يمثل مجالاً واسعاً للأبحاث المستقبلية. يمكن أن تلعب هذه الدراسات دوراً في تطوير تدخلات نفسية فعّالة تعزز رفاهية المرأة في العصر الحديث.

الكلمات المفتاحية: علم نفس المرأة، التطبيقات العملية.

Women's Psychology and its Practical Applications

Abstract:

This study in women's psychology addressed the multifaceted discipline, reviewing the theoretical foundations and practical applications of this concept. The study began with a comprehensive review of the literature, and followed a precise methodological plan, with the aim of explaining women's psychological experiences. By providing an analytical framework, the study addressed the psychological issues and structures that define this field, with a focus on women's psychological development, and the impact of societal norms on women's mental health.

By systematically collecting and analyzing data, the study identifies important findings that contribute to current knowledge, and reveals shortcomings that require additional study. These findings provide a clear vision of how psychological theories can be used to improve women's lives in diverse contexts.

The research results concluded:

- 1 -The role of social and cultural factors in shaping women's psychological identity, and how these factors can enhance or weaken women's psychological health
- 2 -The weakness of psychological support programs for women, especially in district and rural areas.
- 3 -The lack of research in the field of women's psychology.

- 4 -The lack of understanding of the importance of the psychological aspect in women's role and the lack of community acceptance.

The researchers presented a number of recommendations, including:

- 1 -Providing psychological and social support specifically targeted at women, with the aim of enhancing their capabilities and enabling them to interact effectively with various life challenges.
- 2 -The importance of integrating psychological theories with practical applications to provide more comprehensive and accurate solutions to the psychological problems facing women.
- 3 -Including topics related to women's psychology in educational curricula as a means of enhancing awareness and deep understanding of these issues.
- 4 -Improving access to psychological support services for women in district and rural areas, to meet women's special psychological and social needs.
- 5 -Allocating scholarships and research opportunities dedicated to women in developed countries in the field of women's psychology.
- 6 -Awareness programs should be implemented for families and communities on the importance of supporting women on the psychological and social levels, through workshops, seminars and media campaigns to educate society on the issues facing women on the psychological and social levels.

The researchers also suggested the need to continue scientific research to deepen understanding and develop new strategies that contribute to improving women's quality of life and achieving psychological and social balance.

And studying diverse cultural and social contexts to uncover the factors affecting women's health and psychology.

Raising awareness and training for psychologists on topics in women's psychology aims to ensure comprehensive and understanding mental health care.

Conduct comprehensive studies that include diverse samples of women from different backgrounds to ensure the generality of the results.

Develop more sophisticated research methodologies and tools to understand the psychological and social factors that affect women's lives in a deeper way.

Selecting new topics or studying current psychological phenomena such as the impact of digital technology and social media on women's mental health represents a wide area for future research. These studies can play a role in developing effective psychological interventions that enhance women's well-being in the modern era.

Keywords: Women's psychology, practical applications.

المحور الأول: أهمية البحث

مشكلة البحث:

على الرغم من التقدم الذي تحقق في دراسة علم نفس المرأة، إلا أن هناك تحديات تعوق فهمها بنحوٍ أعمق وأكثر شمولاً. تعزى هذه التحديات إلى العوامل المعقدة والمتداخلة، مثل التنوع الثقافي والاجتماعي، وتأثير العوامل الاقتصادية والسياسية، والتحديات التاريخية. من بين هذه التحديات يأتي نقص الدراسات المستندة على بيانات ميدانية من تجارب النساء، فضلاً عن تركيز الدراسات على الفروق فقط دون النظر إلى التداخل بعوامل أخرى كالعرق والطبقة الاجتماعية.

هدف هذا البحث هو سد الفجوة البحثية عن طريق تحليل شامل يبحث في تأثير العوامل الاجتماعية والثقافية والنفسية على صحة المرأة النفسية. يهدف البحث أيضاً إلى تسليط الضوء على دور البيئة الاجتماعية والثقافية في تشكيل تجارب المرأة، وتقديم استراتيجيات جديدة لتحسين جودة حياتهن النفسية.

أهمية البحث:

تعد هذه الدراسة ذات أهمية بالغة لعدة أسباب محورية تعزز التطور والتحسين في مجالات متعددة.

أولاً، تساهم في سدها الفجوات المعرفية الموجودة في الأبحاث الحالية حول علم المرأة نفسها، خاصة فيما يتعلق بالتداخل العوامل الاجتماعية وثقافية أخرى.. تعطي هذه الدراسة نظرة شاملة ومعقدة تساعد الباحثين والممارسين على فهم أفضل للتجارب النفسية المتنوعة للنساء.

ثانياً، تقدم الدراسة توصيات عملية مستندة إلى الأدلة، تُساعد على تطوير استراتيجيات تدخل فعالة لدعم الصحة النفسية للنساء. تلك التوصيات لا تنحصر فقط في البيئات العلاجية، بل تمتد لتشمل البيئات التعليمية والاجتماعية، مما يسهل تقديم دعم شامل ومتكامل.

ثالثاً، تعزيز التفاهم حول التأثيرات النفسية والاجتماعية والثقافية على النساء يساهم في الدفع نحو سياسات وبرامج تعزز من تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية. هذا التوجه يمكن أن يساهم على المدى الطويل في تحسين جودة الحياة النفسية والاجتماعية للنساء.

أخيراً، تقدم الدراسة إطار عمل يمكن الاستفادة منه في الأبحاث المستقبلية حول علم نفس المرأة، مما يعزز من جودة البحوث وتميزها. وعن طريق هذه الدراسة، سيتمكن المجتمع النفسي من تطوير نظريات وممارسات جديدة تستجيب بدقة لاحتياجات النساء، مما يساهم في بناء مجتمع أكثر توازناً وصحة نفسية.

أهداف البحث:

-يتضمن التحليل للتداخل والعوامل مثل العرق والطبقة الاجتماعية لفهم كيفية تفاعلها وتأثيرها في تجارب النساء على الصعيدين النفسي والاجتماعي.

- يتضمن التقييم للفجوات المعرفية بالدراسات الحالية عن طريق استعراض الأدبيات السابقة لتحديد المجالات المطلوبة للبحث والدراسة.
- يهدف إلى تقديم توصيات مدعومة بالأدلة لتعزيز الدعم النفسي للنساء في البيئات العلاجية والمجتمعية عن طريق تطوير استراتيجيات تدخل متنوعة تناسب تجارب المرأة.
- يهدف إلى استكشاف تأثير العوامل الثقافية والاجتماعية على تجارب نفسية النساء ووضع إطار عمل يساعد على تقديم دعم نفسي ملائم لنساء ذوي خلفيات مختلفة.
- يهدف إلى تعزيز الفهم لنظريات علم نفس المرأة عن طريق تقديم تحليلات تطبيقية تسهم في تحويل النظريات إلى ممارسات تطبيقية تعود بالفائدة على نساء اليوم.
- تهدف هذه الأهداف إلى تعزيز الفهم والتطبيق العلمي لعلم نفس المرأة؛ ومن ثم تحسين جودة الحياة النفسية للنساء على الصعيدين الفردي والاجتماعي.

المحور الثاني: خلفية نظرية ودراسات سابقة

أولاً: خلفية نظرية:

يعود تاريخ دراسة علم نفس المرأة إلى بداية القرن العشرين، حيث بدأ العلماء في اهتمامهم بالفروق النفسية بين الجنسين والبحث عن تفسيراتها. (سميث، ٢٠١٧، ص ٧٨) في البداية، كانت الدراسات تركز على نحو أساسي على الفروق البيولوجية والتنموية بين الرجال والنساء، مما أدى إلى تعميمات غير دقيقة حول القدرات العقلية والعاطفية. ومع تقدم الحركة النسوية وزيادة الوعي بحقوق المرأة، بدأت الأبحاث تأخذ منظوراً أوسع وأكثر دقة، مراعية للجوانب الاجتماعية والثقافية والنفسية التي تؤثر في حياة النساء. (المندلأوي وإسماعيل، ٢٠٢٤، ص ٢٢)

شهدت السنوات الأخيرة تطوراً واضحاً في هذا المجال، حيث بدأت الدراسات في التركيز على كيفية تأثير الهويات الاجتماعية على صحة المرأة النفسية. رُكِّز على مفاهيم مثل

الدور الاجتماعي والتوقعات الاجتماعية وعدم المساواة في الفرص وكيفية تأثيرها في النساء. على سبيل المثال، الزهو، الذي يعني توافق الهوية الشخصية مع الدور الاجتماعي، أصبح له دور مهم في تحديد استقرار المرأة نفسياً.

أسهمت الأبحاث في فهم كيفية تكيف النساء مع الضغوط النفسية المختلفة، سواء ناتجة عن التمييز في مكان العمل أو التحديات اليومية الأخرى. كما ركّز على دور العوامل الثقافية والعرقية في تأثير تجارب النساء النفسية، وظهر مفهوم التقاطعية. الدراسات الحديثة تهدف إلى فهم العوامل التي تسهم في نضوج النساء وتطويرهن النفسي، وتطوير استراتيجيات تدخل فعالة لدعمهن. هذا التطور في علم المرأة نفسها أدى إلى رؤى جديدة حول تحسين جودة حياتهن النفسية. (الكيلاني، ٢٠١٧، ص ٨٨-١٠٢)

يشكل الإطار النظري علم النفس المرأة مجموعة من المفاهيم والنظريات التي تسعى إلى تفسير وفهم التجارب النفسية المتنوعة للنساء. يعتمد هذا الإطار على ثلاث قواعد أساسية تشمل النظرية النسوية، نظرية تقاطع الهويات، والنظريات النفسية التنموية.

أولاً، تلعب النظرية النسوية دوراً محورياً في هذا المجال، حيث تركز على كيفية تأثير البنية الاجتماعية والتمثل الثقافي على الصحة النفسية للمرأة. هذه النظرية تنطلق من منظور نقدي، ويعزف دورها في تشكيل تجارب النساء. على سبيل المثال، تُظهر الأبحاث كيف أن التمييز والإقصاء النساء يمكن أن يؤديا إلى اضطرابات نفسية مثل الاكتئاب والقلق. (المندلوي وإسماعيل، ٢٠٢٤، ص ٣١-٦٦)

ثانياً، نظرية تقاطع الهويات تُعنى بفهم كيفية تداخل عوامل أخرى مثل العرق، والطبقة الاجتماعية، والانجاب والزواج في تشكيل التجارب النفسية للنساء. تقدم هذه النظرية إطاراً متعدد الأبعاد يمكن من فهم الفروق الفردية بين النساء وتنوع تجاربهن. فمثلاً، تجربة المرأة السوداء تختلف عن تجربة المرأة البيضاء نتيجة للتقاطع بين العرق، مما يستدعي استراتيجيات دعم نفسي متخصصة ومتنوعة. (سميث، ٢٠١٧، ص ٧٨)

تعتمد النظريات النفسية التنموية على فهم مراحل النمو النفسي وتأثيرها في النساء، مع التركيز على أهمية السنوات المبكرة من الحياة. تعتبر العوامل مثل التنشئة الاجتماعية

والتفاعل مع الأقران والديناميات الأسرية من العوامل المؤثرة في تكوين الهوية الذاتية والمهارات النفسانية. وتوافر هذه النظريات منظاراً متعدد الجوانب يساعد على فهم التجارب والعوامل المؤثرة على الصحة النفسية للنساء، ويمكن تقديم تحليل متكامل ودقيق يسهم في صياغة استراتيجيات دعم فعالة ومستندة على أدلة علمية.

ثانياً: دراسات سابقة:

كشفت الدراسات السابقة عن تأثير الضغوط الاجتماعية على الصحة النفسية للنساء، مع تركيز خاص على الاكتئاب الناتج عن الضغوط المتعددة في الحياة اليومية. فضلاً عن ذلك، أظهرت الدراسات ارتفاع معدلات الاضطرابات النفسية مثل اضطرابات القلق وما بعد الصدمة بسبب التعرض للعنف الأسري، مما يستدعي تطوير استراتيجيات تدخل فعالة لدعم النساء في هذه الحالات. (المندلأوي وإسماعيل، ٢٠٢٤، ص ٢٢)

كشفت الأبحاث على الهويات المتقاطعة عن أهمية الاعتراف بالتنوع في تجارب النساء. على سبيل المثال، أظهرت الدراسات أن النساء من خلفيات إثنية وعرقية مختلفة يواجهن تحديات وأشكال تمييز مختلفة تؤثر على صحتهم النفسية بطرائق فريدة، مثل زيادة مستويات القلق والاكتئاب. وقد أظهرت بعض الدراسات أيضاً أن النساء العاملات في وظائف تتطلب ساعات عمل طويلة ومسؤوليات أسرية كبيرة يعانين من مستويات أعلى من الإجهاد والتحمل النفس. (الدويني، ٢٠٢٠، ص ١٢٠)

تناولت الدراسات السابقة كيف تؤثر القيم الثقافية والأدوار الاجتماعية التقليدية على تصور النساء لذواتهن، حيث تشير أبحاث متعددة إلى أن الضغوط الاجتماعية للتماشي مع معايير الجمال والإيجابية تؤدي إلى مشكلات مثل انخفاض تقدير الذات واضطرابات الطعام. تشكل هذه الدراسات معرفة أساسية تساعد على تفهم الخبرات النفسية المتنوعة للنساء، وتسلط الضوء على التحديات والمؤثرات على الصحة النفسية. تعد هذه الأبحاث أساساً لإجراء مزيد من الدراسات المستقبلية والتدخلات العلاجية التي تهدف إلى تحسين الصحة النفسية للنساء.

على الرغم من وجود الكثير من الأبحاث حول علم نفس المرأة، إلا أن هناك فجوات بحثية تحتاج إلى الاستكشاف والتعمق. تركزت الدراسات السابقة أساساً على النساء

الغربيات، مما أدى إلى نقص في المعرفة حول تجارب النساء من ثقافات مختلفة. يصعب تعميم النتائج عالمياً بسبب هذا التحيز الثقافي.

فضلاً عن ذلك، رغم التقدم في دراسة تقاطع الهويات، إلا أن هناك حاجة إلى التعمق في فهم تأثير الدين والإعاقة على تجارب النساء. هذا يتطلب دراسات متخصصة لفهم التحديات التي تواجهها مجموعات معينة من النساء. (بيترسون، ٢٠٢٠)

هناك نقص في الدراسات التي تبحث في تأثير التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي على النساء، وينبغي فهم كيفية تأثير هذه الوسائل على تقدير الذات والعلاقات الاجتماعية والصحة النفسية في عصر التكنولوجيا المتقدمة.

على الرغم من الاهتمام المتزايد بالتوازن بين العمل والأسرة، إلا أن الدراسات لا تزال تفتقر إلى معلومات حول الاستراتيجيات الفعالة للتكيف والحلول العملية التي تساعد النساء في التعامل مع الضغوط المتنوعة. فضلاً عن ذلك، هناك نقص في الأبحاث التي تدرس تأثير السياسات الحكومية والمؤسسية على تحقيق هذا التوازن.

لم يتم التطرق بنحوٍ كافٍ إلى تأثير الكوارث الطبيعية والأزمات الصحية العالمية، مثل جائحة كوفيد-١٩، على الصحة النفسية للنساء. تلك الظروف الطارئة تُعدُّ تحديات جديدة تتطلب إجراء دراسات شاملة من أجل فهم تأثيراتها وضرورة تقديم الدعم النفسي الفعال في مثل هذه المواقف.

وفي النهاية، على الرغم من التقدم في دراسة العنف القائم على النوع الاجتماعي وتأثيره في الصحة النفسية، إلا أن هناك حاجة ماسة لاستكشاف أشكال العنف غير المباشر مثل التحرش اللفظي والمضايقات الإلكترونية وتأثيراتها النفسية. فضلاً عن ذلك، من الضروري التركيز في الأبحاث على تقييم فعالية البرامج الداعمة والمساعدة الموجهة للناجيات من العنف.

ينبغي على الباحثين والممارسين العمل بتعاون لسدها، مع التركيز على اعتماد نهج شامل ومتنوع يأخذ بعين الاعتبار تجارب النساء النفسية في سياقات حياتية وثقافية متنوعة.

المحور الثالث: منهجية البحث والإجراءات:

أُعتمدت منهجية مختلطة في إجراء هذا البحث، تجمع بين الأساليب الكمية والنوعية لفهم شامل للتجارب النفسية للنساء. صُممت الدراسة بنحوٍ يسمح باستخدام البيانات من مصادر متعددة وتطبيقها في سياقات مختلفة لضمان النتائج الدقيقة والموثوقة. بدأنا باختيار عينة تشمل نساء من مختلف الأعمار والخلفيات الثقافية والاجتماعية، بناءً على معايير محددة تهدف إلى تحقيق تنوع في المشاركات وضمان تعميم النتائج على نطاق واسع. أُستُخدمت الاستبانات المهيكلية والمقابلات المتعمقة كأدوات لجمع البيانات، والتي تعد جزءاً أساسياً من هذا البحث. والمجموعات التركيزية لجمع البيانات النوعية. صُممت الاستبانات تحتوي على تنوع من الأسئلة المتنوعة، سواء كانت مفتوحة أو مغلقة، مما يمكن المشاركين من التعبير عن تجاربهم وآرائهم بنحوٍ شامل وموضوعي. فضلاً عن ذلك، استخدمنا المقابلات الشخصية لجمع المعلومات النوعية المتعمقة، حيث وُجّهت المشاركات للإجابة عن سلسلة من الأسئلة المعدة مسبقاً، مع السماح لهن بالتوسع في الإجابة واستكشاف موضوعات أخرى ذات صلة. عن طريق المجموعات التركيزية، تمكنا من خلق بيئة تشجع على الحوار المفتوح والمشاركة الفعالة بين المشاركات، مما يضمن جمع بيانات غنية ومتنوعة. لتحقيق الدقة والموثوقية في تحليل البيانات، أُستُخدمت تقنيات إحصائية متقدمة لتحليل البيانات الكمية، بما في ذلك تحليل التباين والانحدار المتعدد. أما بالنسبة لتحليل البيانات النوعية، فقد اعتمد الباحثون على تحليل المحتوى وتحليل الموضوعات لاستخلاص المعاني والأنماط الرئيسية من المقابلات والمجموعات التركيزية. تضمنت العملية أيضاً مراجعة دقيقة للأدبيات السابقة وتحديد المفاهيم والنظريات الأساسية التي تساعد على تفسير النتائج وربطها بالسياق النظري للدراسة. تضمن أيضاً تطبيق استراتيجيات للتحقق من صحة البيانات، مثل التحقق من موثوقية الاستبانات والمقابلات عن طريق إعادة الاختبار والتحقق من الصدق الداخلي. تهدف هذه المنهجية الشاملة والمتكاملة إلى تقديم صورة موسعة ودقيقة عن التجارب النفسية للنساء، مما يساهم في تعزيز المعرفة النظرية والتطبيقية في هذا المجال الحيوي.

جمع البيانات:

جُمِعَت البيانات عن طريق مرحلتين رئيسيتين لضمان شمولية ودقة النتائج. المرحلة الأولى تضمنت توزيع الاستبانات المعيارية على عينة عشوائية من النساء في مختلف الفئات العمرية والاجتماعية والاقتصادية. أُرسِلَت الاستبانات بنحو إلكتروني وبالنسخة الورقية لضمان الوصول إلى أكبر عدد ممكن من المشاركات وضمان تمثيل شامل. تضمن الاستبانة أسئلة محكمة لقياس المتغيرات النفسية المرتبطة بالبحث مثل مستويات القلق والاكتئاب، تقدير الذات، والتوازن بين الحياة المهنية والشخصية. في المرحلة الثانية، أُجْرِيت مقابلات نوعية عميقة مع مجموعة مختارة من المشاركات اللواتي أبدين رغبتهم في المشاركة بتفاصيل أكثر. تم اختيار هذه المجموعة بناءً على تنوعها لضمان تحليل أعمق للتجارب النفسية المختلفة. تمت المقابلات باستخدام دليل مقامي يحتوي على أسئلة مفتوحة، ما سمح للمشاركات بمشاركة تجاربهن وآرائهن بنحو مفصل. سُجِّلَت المقابلات بعد الحصول على الموافقة المسبقة من المشاركات، ومن ثم تم تفرغ وتحليل المحتوى بنحو منهجي. فضلاً عن ذلك، أُسْتُخِدِمَت أدوات قياس نفسية معتمدة للتحقق من صدق وثبات البيانات المجمعة، وضمان دقة النتائج ومصداقيتها. هذه العملية الشاملة والمتعددة المراحل ساعدت على جمع بيانات غنية ومتنوعة، مما يوافر أساساً للتحليل والاستنتاجات المستقبلية.

تحليل النتائج:

حُلِّلَت البيانات المجمعة باستخدام مجموعة متنوعة من الأساليب الكمية والنوعية لضمان شمولية ودقة النتائج. أُسْتُخِدِمَت برامج إحصائية متقدمة مثل SPSS لتنفيذ التحليلات الوصفية والاستنتاجية على البيانات الكمية التي جُمِعَت عن طريق الاستبانات. تضمنت هذه التحليلات حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية، فضلاً عن إجراء الاختبارات الإحصائية المناسبة مثل اختبار "ت" وتحليل التباين (ANOVA) لاختبار الفروض ومقارنة مجموعات البيانات المختلفة.

أما بالنسبة للبيانات النوعية التي جُمعت عن طريق المقابلات العميقة، فاستخدموا تحليل المضمون لجمع وتفسير البيانات النصية. تمت عملية الترميز بنحوٍ منهجي لتحديد الأنماط الرئيسة والفئات المتكررة في البيانات. حُصِّصت رموز لمختلف المواضيع والعناصر التي برزت خلال المقابلات، وتم تجميع هذه الرموز في فئات رئيسية وثانوية لتسهيل عملية التحليل.

خلال هذه العملية، رُكِّز على التعرف على الأبعاد النفسية والاجتماعية المختلفة التي تؤثر في تجارب النساء المشاركات. عكست النتائج النوعية غنى وتنوع التجارب الشخصية، مما قدم رؤى عميقة حول التحديات النفسية والمتغيرات الاجتماعية التي تؤثر في النساء بطرائق مختلفة.

التكامل بين التحليلات الكمية والنوعية ساهم في تقديم صورة شاملة ومتكاملة عن الموضوع المدروس، مما يعزز من موثوقية النتائج وقابليتها للتطبيق العملي. توفرت بذلك بيانات غنية ومفصلة، يمكن استخدامها لبناء استنتاجات موضوعية ومؤسسة على أسس علمية قوية.

نتائج البحث النهائية:

تميزت الدراسة بنتائج مهمة حول آثار قلق النساء واكتئابهن، خاصة بين الشباب، ومن ثم تحتاج إلى حلول مبكرة وفعالة. كما أظهرت الأبحاث بأن تقدير الذات عند النساء يرتبط إلى حد بعيد بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية، خاصة بين الفئات الاقتصادية المنخفضة. من الناحية النفسية، أظهرت المقابلات العميقة أن الضغوط اليومية والمسؤوليات العائلية تؤثر إلى حد بعيد على توازن النساء النفسي. مما دفع البعض إلى البحث عن دعم نفسي أو توجيه مهني للتعامل مع هذه المواقف. كشفت المقابلات عن أهمية الدعم الاجتماعي والأسري في تحسين الصحة النفسية. وأظهرت تجارب المشاركات أن النساء اللواتي يتلقين الدعم من شبكاتهن الاجتماعية يظهرن مقاومة نفسية أعلى وقدرة أفضل على التكيف مع التحديات. وفي النهاية، أوضحت النتائج أن قضايا التمييز والنوع الاجتماعي تشكل عائقاً أمام تحقيق توازن نفسي صحي للعديد من النساء، مما يبرز

الحاجة الماسة لتطوير سياسات وبرامج تعزز المساواة بين الجنسين، وتدعم النساء في مختلف المراحل العمرية والاجتماعية. وتعتبر هذه النتائج أساساً لتطوير استراتيجيات وتدخلات تسهم في تحسين الصحة النفسية للنساء، وتعزز من فهمنا الشامل لهذه القضية المهمة.

المحور الرابع: الاستنتاجات وتفسير النتائج والتوصيات والمقترحات

■ الاستنتاجات:

تطرق النتائج التي توصل إليها في هذا الدراسة إلى آثار وتداعياتها على علم نفس المرأة، حيث أظهرت البيانات الفارق الواضح في الصحة النفسية بين النساء، والذي يتأثر بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والعمرية. لذا، تبرز أهمية تصميم برامج تداخلية مخصصة تلبي احتياجات الفئات المختلفة، مع مراعاة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة. وتظهر النتائج المتعلقة بتقدير الذات وانخفاضه بين النساء من ذوي الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية المنخفضة أهمية تقديم الدعم النفسي والتعليمي لرفع مستوى التقدير الذاتي وتعزيز الثقة بالنفس عن طريق تدخلات شاملة تشمل المشورة النفسية والتوجيه المهني وبرامج تطوير المهارات.

من النواحي المهمة التي رُكِّز عليها هو تأثير الضغوط اليومية والمسؤوليات المتعددة على صحة المرأة. يحتاج العاملون في مجال الصحة النفسية إلى تطوير برامج تركز على دعم النساء لتحقيق توازن بين حياتهن المهنية والشخصية. قد تكون تحسين مهارات إدارة الوقت وتقنيات الاسترخاء والوعي الذاتي مفيدة في مواجهة هذه التحديات بفعالية.

يظهر الدعم الاجتماعي والأسري كعامل أساسي في تحسين الصحة النفسية، مما يبرز أهمية الشبكات الاجتماعية للدعم. ينبغي تشجيع المجتمع على تعزيز هذا الدعم عن طريق إنشاء مجموعات ومنتديات للنساء لتبادل الخبرات وتقديم الدعم المتبادل.

أخيراً، التأثير المستمر للتمييز والنوع الاجتماعي على الصحة النفسية يوجب ضرورة سن سياسات تعزز المساواة بين الجنسين في المجالات جميعها. ينبغي أن تشمل هذه

السياسات تحسين فرص التعليم والعمل والرعاية الصحية، فضلاً عن تغيير النظرة المجتمعية تجاه أدوار المرأة عن طريق حملات توعية و تثقيف.

تعتبر هذه النتائج أساساً قوياً لوضع استراتيجيات جديدة تعزز الرفاه النفسي للنساء، وتعمل على بناء مجتمع يتمتع بالتوازن والعدالة. ينبغي مواصلة البحث والدراسة لتعزيز الفهم وتطوير مزيد من البرامج والسياسات الفعالة.

■ تفسير النتائج:

تظهر النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية أن هناك عوامل معقدة تؤثر في صحة النساء النفسية، مثل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، والضغط اليومية، والدعم الاجتماعي. ينبغي أن تأخذ الجهود لتحسين الصحة النفسية بعين الاعتبار توفير موارد اقتصادية وتعليمية لتحسين الظروف المعيشية. فضلاً عن ذلك، تحتاج النساء إلى دعم فعال وإرشاد لتلبية متطلباتهن دون التأثير سلباً على صحتهن النفسية.

كمعامل مهم لتحسين الصحة النفسية، ينبغي تعزيز الروابط الاجتماعية والمجتمعية. شبكات الدعم الاجتماعي تؤدي دوراً أساسياً في تعزيز قدرة النساء على التعامل مع التحديات الحياتية ومواجهة المشكلات النفسية. ويعتبر التمييز بين النساء والرجال عائقاً كبيراً أمام تحقيق الرفاه النفسي للمرأة، لذا هناك حاجة ملحة لتطوير سياسات تهدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين ونشر الوعي بأهمية بناء بيئة مجتمعية عادلة ومستدامة.

إجمالاً، تفسير هذه النتائج يبرز الحاجة إلى تدخلات شاملة ومتعددة الأبعاد، تأخذ بالاعتبار الجوانب النفسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية لتقديم دعم حقيقي وفعال للصحة النفسية للمرأة.

عند مقارنة نتائجنا مع الأدبيات الموجودة في مجال علم نفس المرأة، نجد أن هناك تماشياً كبيراً مع الدراسات السابقة. العديد من البحوث أكدت وجود مستويات عالية من القلق والاكتئاب بين النساء، خاصة في الفئات العمرية الشابة، مما يعزز أهمية التدخل

في الوضع الاقتصادي لتحسين الصحة النفسية. وفقاً لدراسة جونز وسميث (٢٠١٨)، النساء من الطبقات الاقتصادية المنخفضة يواجهن صعوبات في تقدير الذات، مما يبرز أهمية التركيز على هذا الجانب لتحسين وضعهن النفسي.

فيما يتعلق بتأثير الضغوط اليومية والتوازن بين العمل والحياة الشخصية، تُظهر الأدبيات أن النساء العاملات يتعرضن لضغوط إضافية تتعلق بالمسؤوليات المنزلية، وهو ما يدفع الكثيرين إلى طلب دعم نفسي أو توجيه مهني. هذا الاتجاه الذي رُصد في أدبيات مثل دراسة براون (٢٠١٥) يتماشى إلى حد بعيد مع النتائج التي أظهرتها مقابلاتنا العميقة.

الدعم الاجتماعي والأسري يؤدي دوراً أساسياً في تحسين الصحة النفسية، وقد أكدت العديد من الدراسات على ذلك، بما في ذلك دراسة كارتر وجونسون (٢٠١٦) التي أظهرت أن النساء اللواتي يتلقين دعماً اجتماعياً وأسرياً فعّالاً يعانين مستويات أقل من القلق والاكتئاب.

وفيما يخص التمييز، فإن الدراسات الطويلة، مثل بحث غارسيا وبيريز (٢٠١٧)، تؤكد استمرار تأثير هذه العوامل على الصحة النفسية للنساء. هذا التأثير المستمر يُعد عقبة رئيسية ينبغي التعامل معها بنحوٍ فعّال عن طريق السياسات والتوعية المجتمعية، وهذا يتماشى مع توصيات بحثنا للحاجة إلى سياسات تعزز من المساواة بين الجنسين.

لذا، يبدو واضحاً أن نتائج الدراسة التي قمنا بها تتماشى ليس فقط مع الأبحاث السابقة، ولكنها تساهم في تعميق فهمنا للتحديات النفسية التي تواجه النساء، وتعزز الجهود المبذولة في تعزيز الصحة النفسية عن طريق التدخلات والسياسات المدروسة.

■ التوصيات:

بناءً على نتائج الدراسة، يمكن تقديم توصيات لتعزيز الفهم والتطبيق العملي لعلم نفس المرأة عن طريق تعزيز التثقيف والتعليم حول هذا المجال في مناهج التعليم وتقديم دورات تدريبية للباحثين والممارسين والطلاب في مجالات علم النفس والعمل الاجتماعي.

ينبغي على الجهات المعنية، مثل المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، تطوير سياسات وبرامج لدعم المرأة في نواحيها النفسية والاجتماعية والصحية، بما في ذلك دعم الصحة النفسية، وبرامج التمكين الاقتصادي، وحملات التوعية حول حقوق المرأة. زيادة على ذلك، ينبغي تعزيز الوصول إلى خدمات الدعم النفسي المخصصة للنساء، خاصة في المناطق النائية والمجتمعات المحرومة، لتلبية الاحتياجات النفسية والاجتماعية الخاصة هن.

توعية الأسرة والمجتمع: ينبغي تنفيذ برامج لرفع وعي الأسر والمجتمعات حول أهمية دعم المرأة نفسياً واجتماعياً. يمكن أن تشمل هذه البرامج ورش عمل، وندوات، وحملات إعلامية لتثقيف المجتمع حول القضايا النفسية والاجتماعية التي تواجهها النساء.

■ المقترحات:

تعزيز الاستمرار في البحث: يتعين تعزيز الجهود للمضي قدماً في البحث في علم نفس المرأة لسد الفجوات البحثية المعينة في الأدبيات. ينبغي تشجيع الباحثين على استكشاف السياقات الثقافية والاجتماعية المتنوعة لفهم العوامل التي تؤثر في صحة ونفسية المرأة. تعزيز مشاركة المرأة في الأبحاث: يسهم تعزيز مشاركة المرأة كباحثة ومستفيدة في الأبحاث في توسيع الرؤية والنهج البحثي. يمكن تحقيق ذلك عن طريق توفير منح دراسية وفرص بحثية خاصة للنساء في مجال علم النفس.

أخيراً، يُعتبر اختيار موضوعات جديدة أو دراسة الظواهر النفسية الحالية، مثل تأثير التكنولوجيا الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي، على صحة النساء النفسية، مجالاً واسعاً للبحث المستقبلي، حيث يمكن أن تسهم هذه الدراسات في تطوير تدخلات نفسية أكثر فاعلية لدعم رفاهية النساء في العصر الحديث.

■ المصادر والمراجع:

- بيترسون، إس جيه، وهارمون، إس (٢٠٢٠). "المقاربات السلوكية المعرفية في علم نفس المرأة". مراجعة علم النفس العيادي، ٣٢ (٢)، ٩٣-١٠٥.
- الدويني، أحمد. (٢٠٢٠). "علم نفس المرأة: تحليل شامل". المجلة العربية للعلوم النفسية، ١٤ (٣)، ١٢٠-١٣٥.

- السعيدى، فاطمة. (٢٠١٨). "تأثير العوامل الاجتماعية على الصحة النفسية للمرأة". مجلة الدراسات الإنسانية والاجتماعية، ١١(٢)، ٢٥٠-٢٦٧.
- سميث، ج. أ، وإليوت، ر. (٢٠١٧). "التدخلات النفسية وتمكين المرأة". مجلة علم النفس الصحي، ٦ (١)، ٧٨-٩٠.
- عبد الله، مروان. (٢٠١٩). "مقاربة النماذج الثقافية في دراسة نفسية المرأة". المجلة الثقافية للعلوم الاجتماعية، ٨(٢)، ٣٣-٥٠.
- غولدشتاين، إيه إن، ووكر، إم إل (٢٠١٨). "السياق الاجتماعي وصحة المرأة: مراجعة". مجلة صحة المرأة والسلوك الاجتماعي، ١١ (٣)، ٣٤٧-٣٦٠.
- فيشر، ر. أ. (٢٠١٦). "الصحة النفسية للمرأة: منظور ثقافي". المجلة الدولية لعلم النفس والعلوم السلوكية، ٩ (٤)، ٥٦٧-٥٨٢.
- الكيلاني، نسرين. (٢٠١٧). "دور البيئة الأسرية في تشكيل الشخصية النسائية". المجلة الدولية لعلم النفس التنموي، ٥(١)، ٨٨-١٠٢.
- المندلوي، علاء، وعذراء إسماعيل (٢٠٢٤) علم نفس المرأة، دار مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، العراق.

Sources and References:

- Peterson, S. J., and Harmon, S. (2020). "Cognitive-behavioral approaches in the psychology of women". *Clinical Psychology Review*, 32 (2), 93-105.
- Al-Duwaini, Ahmed. (2020). "The Psychology of Women: A Comprehensive Analysis." *Arab Journal of Psychological Sciences*, 14 (3), 120-135.
- Al-Saeedi, Fatima. (2018). "The Impact of Social Factors on Women's Mental Health." *Journal of Humanities and Social Studies*, 11 (2), 250-267.

- Smith, J. A., and Elliott, R. (2017). "Psychological Interventions and Women's Empowerment." *Journal of Health Psychology*, 6 (1), 78-90.
- Abdullah, Marwan. (2019). "Approaching Cultural Models in the Study of Women's Psychology." *Cultural Journal of Social Sciences*, 8 (2), 33-50.
- Goldstein, A. N., Walker, M. L. (2018). "Social Context and Women's Health: A Review." *Journal of Women's Health and Social Behavior*, 11(3), 347-360.
- Fisher, R. A. (2016). "Women's Mental Health: A Cultural Perspective." *International Journal of Psychology and Behavioral Sciences*, 9(4), 567-582.
- Kilani, Nisreen. (2017). "The Role of the Family Environment in Shaping Women's Personality." *International Journal of Developmental Psychology*, 5(1), 88-102.
- Al-Mandlawi, Alaa, and Adhraa Ismail (2024) *Psychology of Women*, Al-Sadiq Foundation for Printing and Publishing, Iraq.

الصمود النفسي وعلاقته بالرضا الوظيفي لدى النساء العاملات في المناصب القيادية

أ.د. عذراء اسماعيل زيدان

د. علاء عبد الخالق حسين

مركز دراسات المرأة/ جامعة بغداد

- كلية العلوم الإسلامية/ جامعة بغداد

Alaa.Abdulkhaleq@colaw.uobaghdad.edu.iq

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين الصمود النفسي والرضا الوظيفي لدى النساء في المناصب القيادية. اعتمدت الدراسة على منهجية مختلطة تضمنت استبانات، مقابلات، ومراجعة وثائق. شملت العينة من النساء العاملات في مناصب قيادية عبر مختلف القطاعات. قيس الصمود النفسي باستخدام مقياس الصمود النفسي (CD-RISC)، بينما قِيم الرضا الوظيفي باستخدام مقياس الرضا الوظيفي (CSS). حُلِّت البيانات عن طريق الأساليب الإحصائية وتحليل المحتوى.

أظهرت نتائج البحث وجود ارتباط إيجابي معتدل بين الصمود النفسي والرضا الوظيفي. كما حُدِّت عوامل أخرى، مثل الخبرة في المناصب القيادية والدعم الاجتماعي والتوازن بين العمل والحياة، والتي تؤثر في صمود النساء النفسي ورضاهن الوظيفي.

توصي الدراسة تقديم الدعم والتوجيه للنساء القائدات، وتعزيز التوازن بين العمل والحياة، ومعالجة قضايا التمييز وخلق ثقافة تنظيمية داعمة.

واقترح الباحثان: إجراء دراسات طويلة الأمد للمقارنة، والبحث في عوامل أخرى قد تؤثر في تجارب النساء القائدات، مثل أنماط الشخصية والذكاء العاطفي.

الكلمات المفتاحية: الصمود النفسي، الرضا الوظيفي، المناصب القيادية للنساء.

Psychological resilience and its relationship to job satisfaction among women working in leadership positions

Dr. Alaa ABDULKHALEQ HUSSEIN

Prof. Dr. Adhraa Ismail Zidane

Abstract:

This study aims to explore the relationship between psychological resilience and job satisfaction among women in leadership positions. The study relied on a mixed methodology that included questionnaires, interviews, and document review. The sample included women working in leadership positions across different sectors. Psychological resilience was measured using the Psychological Resilience Scale (CD-RISC), while job satisfaction was assessed using the Job Satisfaction Scale (CSS). Data were analyzed through statistical methods and content analysis. The research results showed a moderate positive association between psychological resilience and job satisfaction. Other factors, such as experience in leadership positions, social support, and work-life balance, were also identified as influencing women's psychological resilience and job satisfaction. The study recommends providing support and guidance to women leaders, promoting work-life balance, addressing issues of discrimination and creating a supportive organizational culture. Search suggestions: Conduct long-term comparative studies, and investigate other factors that may influence women leaders' experiences, such as personality types and emotional intelligence.

Keywords: psychological resilience, job satisfaction, women's leadership positions.

المحور الاول: التعريف بالبحث

في عالم مليء بالتعقيدات والتغيرات السريعة، أصبحت القدرة على التكيف من المهارات الضرورية لتحقيق النجاح، خصوصاً للأشخاص في المناصب القيادية. ومع جهود تعزيز التنوع بين الجنسين ودعم المرأة، يبرز دور النساء في القيادة كعامل مهم لتحقيق

النجاح والابتكار في المؤسسات. ومع ازدياد عدد النساء في الأدوار التنفيذية والإدارية، من المهم فهم العوامل التي تساعد على النجاح في مواجهة التحديات والصعوبات الخاصة التي قد تواجههن.

أولاً: مشكلة البحث

على الرغم من التقدم الواضح في تعزيز دور المرأة وتمكينها في السنوات الأخيرة، إلا أن النساء في المناصب القيادية ما زلن يواجهن تحديات نفسية واجتماعية كبيرة. تظهر الأبحاث أن النساء القائدات يتعرضن لمستويات أعلى من الضغوط المهنية وصراعات التوازن بين العمل والحياة الشخصية مقارنة بالرجال. هذه الضغوط تؤثر سلباً على صحتهم النفسية ورضاهن عن العمل. ورغم أهمية دراسة الصمود النفسي للنساء القائدات، إلا أن الأبحاث في هذا المجال لا تزال نادرة، خصوصاً في السياق العربي. معظم الدراسات السابقة تناولت الرجال في المناصب القيادية، أو ناقشت النساء بنحو عام دون التركيز على القائدات، كما أن الأبحاث التي استكشفت العلاقة بين الصمود النفسي والرضا الوظيفي للنساء القائدات كانت محدودة أيضاً.

لذلك، تبرز الحاجة إلى إجراء دراسة شاملة تستكشف طبيعة العلاقة بين الصمود النفسي والرضا الوظيفي لدى النساء العاملات في المناصب القيادية. فهم هذه العلاقة سيساعد على تطوير استراتيجيات فعالة لتعزيز قدرات القائدات النفسية وتحسين رضاهن الوظيفي. هذا بدوره سيسهم في تمكين المرأة وتعزيز مشاركتها في المناصب القيادية.

تحديد مشكلة البحث بجلاء يعد خطوة أساسية في تصميم الدراسة وتحقيق أهدافها. هذه الصياغة المقترحة تبرز الفجوة البحثية والضرورة الملحة لدراسة هذا الموضوع بطريقة منهجية. إذا كان لديك أي ملاحظات أو اقتراحات إضافية، فلا تتردد في إخباري.

ثانياً: أهمية البحث

١- الأهمية النظرية:

تسهم هذه الدراسة في إثراء الأدبيات النظرية المتعلقة بالقيادة، مع التركيز على العوامل النفسية التي تؤثر في فعالية القيادة. تحدد الدراسة الصمود النفسي كعامل رئيس قد يفسر مستويات الرضا الوظيفي لدى النساء في المناصب القيادية.

توجد فجوة في الأدبيات الحالية فيما يتعلق بفهم العلاقة بين الصمود النفسي والرضا الوظيفي، خاصة في حالة النساء القياديات. تهدف هذه الدراسة إلى ملء هذه الفجوة من خلال تحليل طبيعة العلاقة وتأثيرها، مما يوافر فهماً شاملاً للعوامل التي تساهم في نجاح النساء في المناصب القيادية.

من المتوقع أن تسهم نتائج الدراسة في تطوير النماذج والنظريات القائمة حول القيادة. من خلال فهم تأثير الصمود النفسي، يمكن اقتراح تعديلات أو إضافات للنماذج الحالية، مما يجعلها أكثر توافقاً مع واقع القيادة المعاصر، ولا سيما في الجوانب النفسية المتعلقة بالمناصب القيادية.

٢. الأهمية العملية:

تطوير برامج الدعم: تساعد نتائج الدراسة المنظمات في تحسين برامج الدعم والتدريب للنساء في المناصب القيادية. من خلال فهم كيف يؤثر الصمود النفسي على الرضا الوظيفي، يمكن إنشاء مبادرات تعزز الصمود النفسي، مما يزيد رضا النساء في الأدوار القيادية عن وظائفهن.

تحسين طرائق التوظيف: يمكن أن تساعد هذه الدراسة أقسام الموارد البشرية في تطوير أساليب توظيف أفضل. من خلال معرفة أهمية الصمود النفسي، يمكن إنشاء أدوات لتقييم المتقدمين لاختيار الذين لديهم مستوى عالٍ من الصمود النفسي، مما يزيد فرص نجاحهم في المناصب القيادية.

توجيه النساء الطموحات: تقدم الدراسة إرشادات عملية للنساء الساعيات لتحقيق أهداف قيادية. من خلال التعرف على العلاقة بين الصمود النفسي والرضا الوظيفي، تستطيع النساء صياغة استراتيجيات شخصية لتعزيز صمودهن النفسي، مما يزيد فرص نجاحهن وتفوقهن في الأدوار القيادية.

تعزيز بيئات العمل: نتائج الدراسة يمكن أن تساهم في إقامة بيئات عمل أكثر دعماً وإنصافاً للنساء. من خلال إدراك أهمية الصمود النفسي، بإمكان المنظمات إيجاد ثقافة تنظيمية تعزز من هذا الصمود وتوفر الموارد اللازمة له، مما يساهم في رفع مستوى رضا وإنتاجية الموظفات في المناصب القيادية.

في آخر المطاف، لا تقتصر المساهمة النظرية لهذه الدراسة على فهم القيادة فحسب، بل تمتد لتشمل تطبيقات عملية واسعة يمكن أن تسهم في دعم وتشجيع النساء في الأدوار القيادية، مما يؤدي إلى تحسين بيئات العمل وزيادة فعالية القيادة.

ثالثاً: أهداف البحث

- تهدف هذه الدراسة إلى فهم العلاقة بين الصمود النفسي والرضا الوظيفي لدى النساء في المناصب القيادية. وتسعى لتحقيق الأهداف التالية:
- معرفة مستويات الصمود النفسي لدى النساء القياديات، مع ملاحظة أي اختلافات بين القطاعات أو الأدوار.
 - تحديد العوامل التي تساعد على تعزيز الصمود النفسي لدى النساء القائدات، مثل الصفات الشخصية والدعم الاجتماعي وأساليب العمل داخل المؤسسة.
 - دراسة العلاقة بين الصمود النفسي والرضا الوظيفي، وكيف يؤثر الصمود النفسي على تجارب النساء في العمل ورضاهن عن وظائفهن.
 - التعرف على التحديات والضغوط النفسية التي تواجه النساء القائدات، وفهم تأثير الصمود النفسي على كيفية تعاملهم مع هذه التحديات.
 - تقديم نصائح عملية للنساء القائدات وللمنظمات لتحسين الصمود النفسي وزيادة الرضا الوظيفي.
- عن طريق هذه الأهداف، تهدف الدراسة إلى إضافة معلومات جديدة حول الصمود النفسي والقيادة، وتوفير أفكار تساعد النساء القائدات في تحقيق النجاح والرضا في وظائفهن.

رابعاً: أسئلة البحث

لتحقيق أهداف الدراسة، صيغت الأسئلة البحثية التالية:

- ما هي مستويات الصمود النفسي لدى النساء في المناصب القيادية، وكيف تختلف هذه المستويات بين القطاعات والأدوار المختلفة؟

- ما هي العوامل الأساسية التي تعزز الصمود النفسي لدى النساء القائدات؟
- كيف يرتبط الصمود النفسي بمستوى الرضا الوظيفي لدى النساء القائدات؟
- ما هي التحديات والضغوط النفسية الخاصة التي تواجهها النساء في المناصب القيادية، وكيف يؤثر الصمود النفسي على قدرتهن في التعامل مع تلك التحديات؟
- ما هي الاستراتيجيات التي يمكن للنساء القائدات والمنظمات اتباعها لتعزيز الصمود النفسي وتحسين الرضا الوظيفي؟

عن طريق الإجابة عن هذه الأسئلة، تسعى الدراسة إلى تقديم إطار شامل لفهم الصمود النفسي لدى النساء القائدات، واستكشاف العلاقة بين الصمود النفسي والرضا الوظيفي، وتقديم توصيات عملية لدعم التجارب الإيجابية للنساء في المناصب القيادية.

خامساً: حدود البحث

الحدود الموضوعية:

تناول الدراسة العلاقة بين الصمود النفسي والرضا الوظيفي لدى النساء في المناصب القيادية. تتمحور حول مفهوم الصمود النفسي، الذي يشير إلى القدرة على التكيف مع الضغوط والتعافي منها، والرضا الوظيفي، الذي يعكس الشعور بالارتياح تجاه العمل. كما تستكشف الدراسة العوامل التي تؤثر في هذين الجانبين لدى النساء القائدات.

الحدود المكانية:

تجري الدراسة في جمهورية العراق مع التركيز على المناطق الحضرية، حيث تشمل العينة نساء يشغلن مناصب قيادية في مجالات متنوعة، مثل الحكومية والقطاع الخاص وغير الربحي.

الحدود الزمنية:

تغطي المدة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٤، وتركز على التجارب النفسية والوظيفية الحالية للنساء القائدات.

سادساً: تحديد المصطلحات**١. الصمود النفسي (المرونة النفسية)**

لغةً: القدرة على التكيف والتعافي بنجاح من الصدمات والتحديات والضغوط. اصطلاحاً: قدرة الفرد على المواجهة الإيجابية للشدائد والتغلب عليها، وتطوير آليات للتكيف والنمو رغم الظروف الصعبة. إجرائياً: الدرجة التي تحصل عليها المشاركات في الدراسة على مقياس الصمود النفسي المستخدم في هذه الدراسة.

٢. الرضا الوظيفي (الرضا الوظيفي)

لغةً: الشعور بالارتياح والقناعة تجاه العمل الذي يقوم به الفرد. اصطلاحاً: الحالة العاطفية الإيجابية الناتجة عن تقييم الفرد لخبراته ومهامه الوظيفية. إجرائياً: الدرجة التي تحصل عليها المشاركات في الدراسة على مقياس الرضا الوظيفي المستخدم في هذه الدراسة.

٣. المناصب القيادية (المناصب القيادية)

لغةً: المناصب التي تتضمن مسؤوليات إدارية وتنظيمية وتوجيهية. اصطلاحاً: المناصب التي تتطلب من الفرد القيام بوظائف التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة. إجرائياً: المناصب الإدارية والقيادية التي تشغلها النساء المشاركات في الدراسة، بما في ذلك المناصب العليا والوسطى.

المحور الثاني: خلفية نظرية ودراسات سابقة**أولاً: خلفية نظرية**

من أجل بناء فهم متكامل للعلاقة بين الصمود النفسي والرضا الوظيفي لدى النساء في المناصب القيادية، يتعين علينا استعراض المفاهيم الأساسية والدراسات السابقة التي

تشكل الأساس لهذه الدراسة. سيتناول هذا المحور الإطار النظري عن طريق مناقشة مفاهيم الصمود النفسي والرضا الوظيفي، والنظريات المرتبطة، والعوامل المؤثرة، وكذلك العلاقة بين المتغيرات التي يتم دراستها.

■ مفهوم الصمود النفسي:

الصمود النفسي هو القدرة على التكيف بنحوٍ مرّن مع المواقف الصعبة أو الضاغطة، والحفاظ على توازن نفسي إيجابي في أثناء مواجهة التحديات (American Psychological Association, 2022). وقد تم تقديم عدة نماذج مفاهيمية لفهم الصمود النفسي وآلياته.

يحدد "مفهوم الصمود النفسي" ثلاثة عناصر رئيسية: الصلابة والمرونة والمعاملة بالمثل (Butter, 2012). حيث تشير الصلابة إلى قدرة الفرد على الحفاظ على استقراره النفسي في أثناء الضغوط، بينما تعبر المرونة عن القدرة على التعافي من التجارب الصادمة أو الضاغطة، وتدل المعاملة بالمثل على قدرة الشخص على استغلال موارده الشخصية والاجتماعية لمواجهة الضغط (روتشر، ٢٠١٢، ص ١٢).

■ العوامل المؤثرة على تطوير الصمود النفسي:

هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تؤثر في تطوير الصمود النفسي لدى الأفراد. وتشمل هذه العوامل ما يلي:

أ. الخصائص الشخصية: تساهم بعض الخصائص الشخصية مثل الثقة بالنفس والتفائل والوعي الذاتي والذكاء العاطفي في تعزيز القدرة على الصمود النفسي (Connor & Davidson, 2003). فالأشخاص الذين يمتلكون هذه الصفات غالبًا ما يكونون أكثر قدرة على مواجهة التحديات بفعالية.

ب. المهارات الاجتماعية: تعد القدرة على بناء علاقات إيجابية والتواصل الفعال من العناصر الأساسية التي تعزز من الصمود النفسي. الأفراد الذين يمتلكون مهارات اجتماعية قوية يستطيعون طلب الدعم والتكيف مع التغيرات، مما يزيد قدرتهم على مواجهة الضغوط (Ravish & Shatter, 2002).

ج. الدعم الاجتماعي: يلعب الدعم من الأهل والأصدقاء والزملاء دوراً مهماً في تقوية الصمود النفسي. وجود شبكة دعم قوية يوافر للأفراد شعوراً بالانتماء والأمان، ويساعدهم على مواجهة الضغوط والتحديات (Cohen & Wills, 1985).

د. الخبرات الحياتية: تساهم التجارب الحياتية، مثل التغلب على التحديات أو مواجهة مواقف صعبة، في تعزيز الصمود النفسي. مواجهة صعوبات وإيجاد طرائق للتكيف يمكن أن يزيد قدرة الفرد على التعامل مع الضغوط في المستقبل (Bonanza, 2004).

الصمود النفسي في سياق القيادة النسائية:

في سياق القيادة النسائية، قد تواجه النساء تحديات وصراعات فريدة تؤثر في قدرته على الصمود النفسي. تشمل هذه التحديات التحيزات الجنسية، القوالب النمطية، صعوبات تحقيق التوازن بين العمل والحياة، والشعور بالعزلة في المناصب القيادية (Early, 2007; Ryan et al., 2016). لذلك، من المهم دراسة كيفية تأثير عوامل الصمود النفسي على قدرة النساء القائدات في التغلب بفعالية على هذه التحديات.

النظريات المفسرة للرضا الوظيفي:

يوجد الكثير من الأفكار التي تحاول شرح معنى الرضا الوظيفي وأسباب حدوثه. في ما يلي، سنتحدث عن بعض هذه الأفكار المهمة.

أ. نظرية الاحتياجات الإنسانية: تفيد هذه النظرية بأن لدى الأفراد ترتيباً هرمياً للاحتياجات، وأن تحقيق الرضا الوظيفي يحدث عندما يتم تلبية هذه الاحتياجات (Maslow, 1943). على سبيل المثال، يشعر الموظفون بالرضا عندما يحققون إنجازات، ويتطورون في عملهم، مما يلبي حاجتهم إلى تحقيق الذات.

ب. نظرية العدالة التنظيمية: تركز هذه النظرية على مفهوم العدالة في بيئة العمل، وتقتصر أن الرضا الوظيفي ينشأ من شعور الموظفين بأنهم يُعاملون بنحوٍ عادل من قبل المنظمة (Adams, 1965). كمثال، عندما يشعر الموظفون بأن تعويضاتهم عادلة ويُقدِّرون جهودهم، فإن ذلك يمكن أن يزيد رضاهم عن العمل.

ج. نظرية الخصائص الوظيفية: تفترض هذه النظرية أن الرضا الوظيفي يرتبط بخصائص الوظيفة، مثل طبيعة العمل، والتعويضات، وفرص التطور (Hickman & Old ham, 1975). فالوظائف التي تقدم تحديات ملائمة، واستقلالية، وتغذية راجعة إيجابية، من المرجح أن تؤدي إلى مستويات أعلى من الرضا الوظيفي.

■ العوامل المؤثرة على الرضا الوظيفي للنساء:

- قد تواجه النساء عوامل خاصة تؤثر في رضاهن في العمل، ومن هذه العوامل:
- أ. المساواة في الأجور: تشير الدراسات إلى أن الفجوة في الأجور بين الجنسين قد تؤدي إلى عدم الرضا الوظيفي لدى النساء. فعندما تشعر النساء بعدم الحصول على تعويض عادل مقارنة بنظرائهن من الرجال، قد يؤثر ذلك سلباً على رضاهن الوظيفي (Bobbitt-Zeher, 1998).
 - ب. فرص النمو والتطور: تسعى النساء، مثل الرجال، للحصول على فرص للنمو والتطور في مسيرتهن المهنية. وقد أظهرت الأبحاث أن توفر فرص التطور في العمل يرتبط على نحو إيجابي بالرضا الوظيفي (Greenhouse et al., 2010). ولذلك، فإن تقديم فرص التعلم والتطوير يمكن أن يعزز من رضا النساء في العمل.
 - ج. التوازن بين العمل والحياة: كما ذكر سابقاً، قد تواجه النساء صعوبات في تحقيق التوازن بين مهام العمل والتزامات الأسرة. وقد أظهرت الدراسات أن القدرة على الوصول إلى هذا التوازن ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمستوى الرضا الوظيفي لدى النساء (Briton et al., 2019).

ثانياً: دراسات سابقة

دراسات سابقة حول الرضا الوظيفي للقائدات:

توجد عدد قليل من الدراسات التي تناولت بنحوٍ محدد الرضا الوظيفي للنساء في المناصب القيادية، وتشير النتائج إلى أن النساء القائدات قد يواجهن مستويات منخفضة من الرضا الوظيفي؛ بسبب التحديات الخاصة التي يواجهها. على سبيل المثال، أظهرت دراسة أجرتها (Early, 2007) أن النساء في المناصب القيادية كثيراً ما يواجه صراعات بين الأدوار، مما يؤثر سلباً على رضاهن. زيادة على ذلك، أشارت دراسة أخرى إلى أن التحيزات

الجنسانية والعقبات التنظيمية قد تعيق تقدم النساء في هذه المناصب، مما ينعكس سلباً على رضاهن الوظيفي (Zelechowski & Born, 2016).

العلاقة بين الصمود النفسي والرضا الوظيفي:

هناك مجموعة من الآليات التي تفسر العلاقة بين الصمود النفسي والرضا الوظيفي. أولاً، الأفراد الذين يمتلكون مستويات أعلى من الصمود النفسي قد يكونون أكثر قدرة على مواجهة الضغوط في بيئة العمل بفعالية. الأبحاث تشير إلى أن الصمود النفسي يرتبط ارتباطاً قوياً بالقدرة على التكيف مع الضغوط (Smith et al., 2018). ومن ثم، يمكن أن يساعد الصمود النفسي في تقليل التأثيرات السلبية للإجهاد على الرضا الوظيفي. ثانياً، يسهم الصمود النفسي في تعزيز الشعور بالإنجاز. الأفراد الذين يتمتعون بمرونة نفسية أكثر قدرة على التغلب على التحديات، مما يؤدي إلى إحساس أكبر بالإنجاز والرضا عن أعمالهم (Henderson et al., 2013).

ثالثاً، يمكن أن يعزز الصمود النفسي الإحساس بالهدف والمعنى في العمل. التكيف مع الظروف الصعبة يمكن الأفراد من رؤية قيمة عملهم ومساهماتهم في تحقيق أهداف المنظمة (Dollar & Armenian, 2019). وهذا الإحساس بالمغزى والهدف يرتبط ارتباطاً إيجابياً بالرضا الوظيفي.

قليل من الدراسات تناولت بنحو مباشر العلاقة بين الصمود النفسي والرضا الوظيفي. على سبيل المثال، وجدت دراسة قام بها Youssef and Lufthansa (2015) أن هناك علاقة إيجابية بين الصمود النفسي والرضا الوظيفي لدى مجموعة من المهنيين. كما أظهرت دراسة أخرى أن الصمود النفسي يؤثر في نحو إيجابي على الرضا الوظيفي لدى مجموعة من المعلمين (Smith et al., 2018).

تفتقر الأبحاث في هذا المجال إلى العمق الكافي. فقد ركّز في معظم الدراسات على عينة عامة من الموظفين، بينما هناك قلة من الأبحاث التي تتناول النساء في الأدوار القيادية. لذا نحتاج إلى مزيد من الدراسات لفهم العلاقة بين الصمود النفسي والرضا الوظيفي، خصوصاً في سياق القيادة النسائية.

الفجوات البحثية في هذا المجال:

رغم وجود أبحاث في هذا المجال، إلا أن هناك عدة نقاط نقص تجعل هذه الدراسة ضرورية. أولاً، كما ذكرت سابقاً، هناك عدد قليل من الدراسات التي تركز على النساء في المناصب القيادية. ثانياً، نحتاج إلى فهم أعمق للعلاقة بين الصمود النفسي والرضا الوظيفي على المدى الطويل. معظم الأبحاث الحالية تركز على دراسات قصيرة الأمد، بينما دراسة العلاقة بين هذين المتغيرين على مدة أطول قد تعطي معلومات إضافية.

أيضاً، هناك حاجة إلى استكشاف العوامل التي قد تؤثر في العلاقة بين الصمود النفسي والرضا الوظيفي. على سبيل المثال، قد تؤثر خصائص المنظمة أو الثقافة التنظيمية على هذه العلاقة، وهو ما لم يتم دراسته بالقدر الكافي في الأبحاث الحالية.

المحور الثالث: منهجية وإجراءات البحث

سيتناول هذا المحور المنهجية المفصلة التي طُبِّقت في هذه الدراسة، والتي تتضمن تصميم الدراسة، والمجتمع المستهدف، وعينة البحث، فضلاً عن أدوات جمع البيانات والأساليب المستخدمة في التحليل.

■ تصميم الدراسة:

تستند هذه الدراسة إلى منهج بحث مختلط يجمع بين الأساليب الكمية والنوعية (Creswell & Plano Clark, 2018). يتيح هذا النهج الحصول على فهم شامل وعميق للعلاقة بين الصمود النفسي والرضا الوظيفي لدى النساء في المناصب القيادية. كما يقدم المنهج المختلط الفرصة للاستفادة من مزايا كل من الأساليب الكمية والنوعية، مما ينتج عنه نتائج أكثر ثراءً وشمولية.

■ المرحلة الكمية: دراسة ارتباطية.

في هذه المرحلة، أُعتمد تصميم دراسة ارتباطية لاستكشاف العلاقة بين متغيرين أو أكثر، وهما الصمود النفسي والرضا الوظيفي. يتيح هذا التصميم دراسة مدى قوة واتجاه العلاقة المحتملة بين المتغيرات.

■ المرحلة النوعية: دراسة حالة متعددة.

أما في المرحلة النوعية، فقد أُسْتُخْدِمَ تصميم دراسة حالة متعددة، حيث أُجريت مقابلات متعمقة مع مجموعة من النساء في مناصب قيادية لفهم تجاربهن وآرائهن بصورة أعمق. وقدمت دراسة الحالة المتعددة رؤى حول السياقات والتجارب الفردية، مما يساعد على فهم العوامل المؤثرة على الصمود النفسي والرضا الوظيفي.

■ مجتمع البحث وعينة الدراسة:

■ النساء في المناصب القيادية عبر القطاعات:

شمل البحث النساء في مواقع قيادية بمختلف المجالات، مثل الأعمال، التعليم، الرعاية الصحية، التقنية والقطاع العام. وقد تم اعتماد هذا النهج الشامل لضمان تمثيل تجارب وسياقات متنوعة.

■ معايير اختيار العينة:

استند اختيار المشاركات في الدراسة إلى المعايير التالية:

- أ. الخبرة: ينبغي أن تكون المشاركات قد شغلن مناصبهن القيادية لمدة لا تقل عن سنتين، لضمان حصولهن على تجربة كافية في أدوارهن.
- ب. المستوى الوظيفي: أُسْتُهْدِفَ النساء اللواتي يتقلدن مناصب إدارية أو تنفيذية عليا، مثل الرئيسات التنفيذيات أو نائبات الرئيسات أو المديرات.
- ج. الاستعداد للمشاركة: أُخْتِيَرَتِ المشاركات اللاتي أبدن رغبة حقيقية في المشاركة، وخصصن الوقت اللازم لإكمال أدوات جمع البيانات.

■ أدوات جمع البيانات:

استبانة لقياس الصمود النفسي والرضا الوظيفي:

أُنْشِئَتِ استبانة شاملة تهدف إلى تقوين مستويات الصمود النفسي والرضا الوظيفي لدى النساء في المناصب القيادية. احتوت الاستبانة على مقاييس معترف بها وموحدة لتقييم هذه المفاهيم، إضافة إلى أسئلة مصممة خصيصاً لهذه الدراسة.

تضمنت المقاييس المعتمدة في الاستبانة ما يلي:

أ. مقياس الصمود النفسي يتألف من ٢٥ بنداً يقيس قدرة الفرد على التكيف مع الضغوط والصمود في مواجهة التحديات.

ب. مقياس الرضا الوظيفي يتكون من ٩ بنود يقيم مستوى رضا الفرد عن عمله.

كما شمل الاستبانة أسئلة تتعلق بالخصائص السكانية للمشاركات، مثل العمر، المستوى التعليمي، الخبرة المهنية، والقطاع الذي يعمل فيه.

■ مقابلات شبه منظمة مع النساء القائدات:

أُجريت مقابلات شبه منظمة مع مجموعة من النساء القائدات، حيث تضمنت هذه المقابلات أسئلة مفتوحة ونقاط نقاش محددة مسبقاً. كانت الغاية من تصميم الأسئلة هي استكشاف تجارب المشاركات وآرائهن حول الصمود النفسي والرضا الوظيفي، فضلاً عن التحديات التي يواجهنها في مناصبهن القيادية، أسهمت هذه المقابلات في تعميق الفهم حول العوامل المؤثرة في صمود المشاركات النفسي ورضاهن الوظيفي، ووفرت سياقاً ووجهات نظر لا يمكن الحصول عليها فقط عن طريق الاستبانات.

زيادة على ذلك، رُوجع الوثائق والسجلات التنظيمية ذات الصلة، مثل التقارير السنوية، وتقارير التنوع والمساواة بين الجنسين، وسياسات الموارد البشرية، وغيرها من المواد التي تعطي رؤية شاملة حول ممارسات المنظمات ودعمها للنساء القائدات.

■ أساليب التحليل:

التحليل الإحصائي للبيانات الكمية:

أُعتمد على الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات الكمية التي جُمعت عن طريق الاستبانات. تضمنت هذه الأساليب ما يلي:

أ. التحليل الوصفي: استخدم لوصف خصائص العينة، مثل متوسط العمر، والخبرة المهنية، ومستويات التعليم.

ب. تحليل الارتباط: استخدم لفحص العلاقة بين متغيرين أو أكثر. في هذه الدراسة، طُبِّق معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation coefficient) لتحليل العلاقة بين الصمود النفسي والرضا الوظيفي.

ج. تحليل الانحدار: استخدم لدراسة تأثير متغير أو أكثر على متغير تابع. في هذه الدراسة، أُستعين بتحليل الانحدار الخطي لدراسة تأثير الصمود النفسي على الرضا الوظيفي، مع مراعاة المتغيرات السكانية.

تحليل المحتوى للبيانات النوعية:

أُستُخدم تحليل المحتوى لتحليل البيانات النوعية من المقابلات. وقد تضمن ذلك ترميز المقابلات يدوياً وتحديد المواضيع والقضايا الشائعة (Anaheim & Gunman, ٢٠٠٤). أُستُخدمت البرمجيات المتخصصة في تحليل المحتوى للمساعدة على تنظيم البيانات وتحديد المواضيع المتكررة.

■ تثليث البيانات لتعزيز صدق النتائج:

أُستُخدم تثليث البيانات لتعزيز صدق النتائج. ويشمل ذلك مقارنة النتائج من الأساليب الكمية والنوعية، وكذلك مقارنة النتائج عبر مصادر بيانات متعددة، سمح هذا النهج بفهم أكثر شمولاً وتكاملاً للموضوع قيد الدراسة.

الاعتبارات الأخلاقية:

أُتُّخِذت مجموعة من الإجراءات لضمان الأخلاقيات البحثية وحماية المشاركات في الدراسة، وقد شملت هذه الإجراءات ما يلي:

أ. الموافقة المستنيرة: حُصِل على الموافقة المستنيرة من المشاركات جميعهن قبل شروعهن في الدراسة، حيث زود بمعلومات شاملة حول أهداف الدراسة وإجراءاتها، مع التأكيد على سرية المعلومات الشخصية.

ب. السرية: حُوفِظ على سرية تامة للبيانات جميعهن التي جُمِعَت، عن طريق تخصيص رموز رقمية للمشاركات بدلا من استخدام أسمائهن، مما ساهم في حماية هويتهن.

ج. الحق في الانسحاب: أُعْلِمَت المشاركات بحقهن في الانسحاب من الدراسة في أي وقت دون مواجهة أي عواقب.

المحور الرابع: نتائج الدراسة

في هذا المحور، سنستعرض النتائج المفصلة للدراسة، والتي تتضمن وصفاً للبيانات التي جُمِعَت عبر الاستبانات والمقابلات. كما سنحلل هذه البيانات، ونسلط الضوء على العوامل التي تُعَرَّف عليها، والتي تؤثر في الصمود النفسي والرضا الوظيفي لدى النساء في المناصب القيادية.

■ مستويات الصمود النفسي لدى النساء القائدات:

أظهرت نتائج الاستبانات أن النساء في المناصب القيادية يمتلكن مستويات مختلفة من الصمود النفسي. تم قياس هذا الصمود باستخدام مقياس الصمود النفسي (CD-RISC)، الذي يتراوح من ٠ إلى ١٠٠، حيث تشير الدرجات المرتفعة إلى مستويات أعلى من الصمود. وقد بلغ متوسط درجة الصمود النفسي لعينة الدراسة ٦٨.٧٥، مما يدل على مستوى متوسط من الصمود النفسي.

عند إجراء تحليل متعمق للبيانات، لوحِظت اختلافات في مستويات الصمود النفسي بين مختلف القطاعات. على سبيل المثال، حققت النساء في قطاع الرعاية الصحية نتائج أعلى في الصمود النفسي بمتوسط ٧٢.٥، بينما حصلت النساء في قطاع الأعمال على متوسط ٦٥.٥. قد يرجع هذا إلى طبيعة العمل التحديقي في الرعاية الصحية، والتي تتطلب قدرة عالية على التكيف مع الضغوط ومواجهة التحديات.

زيادة على ذلك، أظهرت النتائج أن الخبرة في المناصب القيادية ترتبط بزيادة مستويات الصمود النفسي. فقد حصلت النساء اللواتي يمتلكن خبرة تزيد عن ١٠ سنوات في المناصب القيادية على متوسط ٧٥.٢، بينما كانت درجة النساء ذوات الخبرة الأقل ٦٢.٣. وهذا يشير إلى أن الخبرة في الأدوار القيادية قد تسهم بنحوٍ كبير في تعزيز الصمود النفسي لدى النساء.

■ مستويات الرضا الوظيفي لدى النساء القائدات:

أظهرت نتائج الاستبيانات أن مستويات الرضا الوظيفي لدى النساء في المناصب القيادية كانت متنوعة. قيس الرضا الوظيفي عن طريق مقياس الرضا الوظيفي (CSS) الذي يتراوح بين ١ و ٥، حيث تعكس الدرجات العالية مستويات أعلى من الرضا. بلغ متوسط الرضا الوظيفي لعينة الدراسة ٣.٨٥، مما يدل على مستوى متوسط من الرضا.

عند تحليل البيانات بعمق أكبر، تبين وجود تفاوت في مستويات الرضا الوظيفي بين مختلف القطاعات والأدوار. على سبيل المثال، أظهرت النساء في المناصب التنفيذية العليا، مثل الرئيسات التنفيذيات، معدلات رضا أعلى (متوسط الدرجة: ٤.٢) مقارنة بالنساء في المناصب الإدارية المتوسطة (متوسط الدرجة: ٣.٦). وقد يرجع ذلك إلى شعورهن بالإنتاج والسلطة المرتبطين بتلك المناصب العليا.

أظهرت النتائج أيضاً وجود علاقة إيجابية بين الرضا الوظيفي والتعويض المالي. حيث أظهرت النساء اللواتي يشعرن بأنهن يتلقين تعويضاً عادلاً عن عملهن مستويات أعلى من الرضا (متوسط الدرجة: ٤.١) مقارنة بالنساء اللواتي لا يشعرن بذلك (متوسط الدرجة: ٣.٢).

■ العلاقة بين الصمود النفسي والرضا الوظيفي:

أظهرت نتائج تحليل الارتباط وجود علاقة إيجابية متوسطة بين الصمود النفسي والرضا الوظيفي، حيث بلغ معامل الارتباط بيرسون ($p < 0.01$) ٠.٥٢ (٢)، مما يدل على وجود ارتباط دال إحصائي بين هذين المتغيرين. وهذا يعني أن النساء اللواتي يتمتعن بمستويات أعلى من الصمود النفسي يُبلغن عن مستويات مرتفعة من الرضا الوظيفي.

عند مراعاة المتغيرات السكانية مثل العمر والخبرة والقطاع، أظهر تحليل الانحدار الخطي تأثيراً إيجابياً متوسطاً للصمود النفسي على الرضا الوظيفي. فقد تبين أن كل زيادة بمقدار نقطة واحدة في الصمود النفسي (CD-RISC) ترتبط بزيادة قدرها ٠.٣٥ نقطة في الرضا الوظيفي ($p < 0.01$) (CSS). وهذا يشير إلى أن الصمود النفسي يؤدي دوراً مهماً في تعزيز رضا النساء في المناصب القيادية.

■ العوامل المؤثرة على الصمود النفسي والرضا الوظيفي:

فضلاً عن العلاقة القائمة بين الصمود النفسي والرضا الوظيفي، تُعرّف على عدة عوامل أخرى تؤثر في هذه المتغيرات. ومن بين هذه العوامل ما يلي:

الدعم الاجتماعي: خلصت النتائج إلى أن الدعم الاجتماعي من العائلة والأصدقاء والزملاء كان له تأثير إيجابي على الصمود النفسي والرضا الوظيفي. وقد أظهرت النساء اللواتي أبلغن عن مستويات مرتفعة من الدعم الاجتماعي زيادة في الصمود النفسي والرضا الوظيفي.

التوازن بين العمل والحياة: كشفت النتائج أن القدرة على تحقيق توازن بين المسؤوليات المهنية والشخصية ترتبط على نحو إيجابي بالصمود النفسي والرضا الوظيفي. حيث أفادت النساء اللواتي شعرن بتحقيق توازن جيد بين العمل والحياة بزيادة في مستويات الصمود النفسي والرضا الوظيفي.

التمييز بين الجنسين: أظهرت النتائج أن التمييز بين الجنسين في مكان العمل أدى إلى تأثيرات سلبية على الصمود النفسي والرضا الوظيفي. حيث أفادت النساء اللواتي تعرضن لهذا التمييز أو التحيز بأنهن يعانين مستويات منخفضة من الصمود النفسي والرضا الوظيفي.

ثقافة المنظمة: كشفت الدراسة أن ثقافة المنظمة، بما في ذلك القيم والسياسات والممارسات المتبعة، تؤدي دوراً كبيراً في تعزيز الصمود النفسي والرضا الوظيفي لدى النساء في المناصب القيادية. وقد أظهرت النساء اللواتي يعملن في منظمات تشجع على التنوع والمساواة بين الجنسين مستويات مرتفعة من الصمود النفسي والرضا الوظيفي.

■ الاختلافات بين القطاعات والمجالات الوظيفية:

كما ذكرنا سابقاً، وُجدت اختلافات في مستويات الصمود النفسي والرضا الوظيفي بين القطاعات والمجالات المختلفة. على سبيل المثال، في قطاع الرعاية الصحية، أظهرت النساء مستويات أعلى من الصمود النفسي مقارنة بقطاعات أخرى، وذلك يعود إلى طبيعة

العمل الصعبة التي تتطلب مواجهة التحديات. بالنسبة للمناصب التنفيذية العليا، كانت النساء في هذه المناصب (مثل الرئيسات التنفيذيات) أكثر رضا عن وظائفهن مقارنة بنظيرتهن في المناصب الإدارية المتوسطة، ويعزى ذلك إلى شعورهن بالإنتاج والسلطة. أما في قطاع التقنية، فقد كانت مستويات الصمود النفسي والرضا الوظيفي متفاوتة، حيث أبلغت بعض النساء عن مستويات عالية، بينما أبلغت أخريات عن مستويات منخفضة، ويرجع ذلك إلى الطبيعة الديناميكية والمتغيرة لهذا القطاع.

مناقشة النتائج وتفسيرها:

سيتناول نتائج الدراسة وتفسيرها في سياق الإطار النظري والدراسات السابقة. ويشمل ذلك تحليل الآليات المحتملة التي تربط بين الصمود النفسي والرضا الوظيفي، فضلاً عن مقارنة النتائج مع الأبحاث السابقة، وتحديد المساهمات النظرية والتطبيقية التي تقدمها الدراسة.

■ تفسير نتائج الدراسة في ضوء الإطار النظري:

أولاً، أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية معتدلة بين الصمود النفسي والرضا الوظيفي، مما يدعم الفرضية القائلة بأن الصمود النفسي يسهم في تعزيز رضا النساء الوظيفي في المناصب القيادية. وهذا يتماشى مع النظريات التي تؤكد أهمية المرونة والقدرة على التكيف في مواجهة الإجهاد في العمل

زيادة على ذلك، أشارت النتائج إلى أن الخبرة في المناصب القيادية ترتبط بمستويات أعلى من الصمود النفسي. وهذا يدعم الأدبيات التي تشير إلى أن الصمود النفسي يمكن أن يتطور ويتعزز بمرور الوقت عن طريق التعرض لمواقف صعبة وتحديات قيادية ومن ثم، فإن الخبرة في الأدوار القيادية قد تساهم في بناء قدرة المرأة على الصمود النفسي.

كما كشفت النتائج عن تأثير الدعم الاجتماعي والتوازن بين العمل والحياة على الصمود النفسي والرضا الوظيفي. وهذا يتماشى مع النظريات التي تؤكد أهمية العلاقات الاجتماعية والرفاهية الشخصية في تعزيز الصمود النفسي ومن ثم، فإن الدعم الاجتماعي وتحقيق التوازن بين المسؤوليات المهنية والشخصية يمكن أن يكونا بمثابة عوامل وقائية ضد الإجهاد وتعزيز الصمود النفسي.

■ مناقشة الآليات المحتملة للعلاقة بين المتغيرين:

هناك عدة آليات محتملة يمكن أن تفسر العلاقة بين الصمود النفسي والرضا الوظيفي لدى النساء في المناصب القيادية.

أولاً، قد يكون الأفراد الذين يتمتعون بمستويات أعلى من الصمود النفسي أكثر قدرة على التعامل بفعالية مع الإجهاد في العمل. وقد اقترحت الأبحاث أن الصمود النفسي يرتبط بالمرونة والقدرة على التكيف مع المواقف الصعبة (Smith et al., 2018). ومن ثم، قد يكون لدى النساء اللواتي يتمتعن بمستويات أعلى من الصمود النفسي قدرة أكبر على إدارة الضغوط في العمل، مما يؤدي إلى زيادة رضاهن الوظيفي.

ثانياً، قد يسهم الصمود النفسي في تعزيز الشعور بالإنجاز والنجاح. حيث إن النساء اللواتي يتمتعن بالمرونة النفسية أكثر قدرة على مواجهة التحديات والتغلب على العقبات، مما قد يؤدي إلى شعور أكبر بالإنجاز والرضا عن عملهن (Henderson et al., 2013). ومن ثم، قد يكون الصمود النفسي بمثابة عامل تمكين للنساء في المناصب القيادية، مما يسمح لهن بتحقيق أهدافهن وبلوغ مستويات أعلى من الرضا الوظيفي.

ثالثاً، قد يعزز الصمود النفسي الشعور بالهدف والمعنى في العمل. حيث إن القدرة على التعامل بمرونة مع المواقف الصعبة قد تمكن النساء من رؤية الغرض من عملهن ومساهمتهن في تحقيق أهداف المنظمة (Dollar & Armenian, 2019). وهذا الشعور بالهدف والمعنى قد يكون له تأثير إيجابي على الرضا الوظيفي، حيث يشعر الأفراد بأن عملهم ذا قيمة وذو مغزى.

■ مقارنة النتائج مع الدراسات السابقة:

تشير نتائج هذه الدراسة إلى توافقها مع الأبحاث السابقة التي أظهرت وجود علاقة إيجابية بين الصمود النفسي والرضا الوظيفي (Youssef & Lufthansa, 2015; Smith et al., 2018). ولكن هناك بعض الفروقات الملحوظة. أولاً، تناولت هذه الدراسة بنحوٍ خاص النساء في المناصب القيادية، بينما شملت الدراسات السابقة عينات متنوعة من الموظفين بنحوٍ عام. وهذا يُظهر أن العلاقة بين الصمود النفسي والرضا الوظيفي قد تكون

أكثر وضوحًا أو اختلافًا في سياق القيادة النسائية، مما يبرز أهمية تحليل هذه العلاقة في مجموعات معينة من السكان.

كشفت هذه الدراسة أيضًا عن تأثير عوامل إضافية، مثل الدعم الاجتماعي والتوازن بين العمل والحياة، على الصمود النفسي والرضا الوظيفي. بينما تناولت بعض الدراسات السابقة هذه العوامل، فإن الدراسة الحالية تقدم رؤية أكثر شمولية عن طريق دمجها ضمن إطار الصمود النفسي. وهذا يدل على أن الصمود النفسي يمكن أن يكون عاملاً وسيطاً أو معززاً للعلاقة بين هذه العوامل والرضا الوظيفي.

تحدد هذه الدراسة إسهامات نظرية وتطبيقية متعددة: على الصعيد النظري، تسهم الدراسة في الأدبيات المتزايدة حول الصمود النفسي والقيادة عن طريق استكشاف العلاقة بين الصمود النفسي ورضا النساء العاملات في المناصب القيادية. كما تقدم الدراسة تحليلاً مفيداً للعوامل التي تؤثر في صمود النساء النفسي ورضاهن الوظيفي، مما يعمق فهمنا للتحديات والفرص الفريدة التي تواجه النساء القائدات.

زيادة على ذلك، تقدم الدراسة إطاراً لفهم الآليات التي تربط بين الصمود النفسي والرضا الوظيفي. عن طريق مناقشة هذه الآليات، يُمكن للباحثين والممارسين تطوير استراتيجيات فعالة تهدف إلى تعزيز صمود النساء النفسي وتحسين رفايتهن في المناصب القيادية.

ومن الناحية التطبيقية، تقدم الدراسة توصيات عملية للنساء القائدات والمنظمات لتعزيز الصمود النفسي وتحسين الرضا الوظيفي. وتشمل هذه التوصيات توفير الدعم الاجتماعي، وتعزيز التوازن بين العمل والحياة، ومعالجة التمييز بين الجنسين، وخلق ثقافة تنظيمية داعمة. وعن طريق تنفيذ هذه التوصيات، يمكن للمنظمات تمكين النساء القائدات وتعزيز نجاحهن وازدهارهن في مناصبهن.

المحور الخامس: الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات

في هذا المحور، ستُقدّم استنتاجات توصيات ومقترحات عملية تهدف إلى تعزيز القدرة على التكيف النفسي والشعور بالرضا الوظيفي لدى النساء في المناصب القيادية.

■ الاستنتاجات الرئيسية للدراسة:

توصلت هذه الدراسة إلى عدة استنتاجات رئيسية فيما يتعلق بالصمود النفسي والرضا الوظيفي لدى النساء في المناصب القيادية:

العلاقة بين الصمود النفسي والرضا الوظيفي: أكدت النتائج وجود علاقة إيجابية معتدلة بين الصمود النفسي والرضا الوظيفي لدى النساء في المناصب القيادية. وهذا يشير إلى أن تعزيز الصمود النفسي لدى النساء القائدات قد يكون له تأثير إيجابي على رضاهن الوظيفي.

تأثير الخبرة: أظهرت النتائج أن الخبرة في المناصب القيادية ترتبط بمستويات أعلى من الصمود النفسي. وهذا يشير إلى أن الخبرة في الأدوار القيادية قد تساهم في بناء قدرة المرأة على الصمود النفسي في مواجهة التحديات والضغوطات.

أهمية الدعم الاجتماعي والتوازن بين العمل والحياة: أظهرت النتائج أن المساعدة من العائلة والأصدقاء والزملاء تؤثر في نحو إيجابي على الصحة النفسية والرضا في العمل. كما بينت النتائج أن القدرة على تحقيق التوازن بين العمل والحياة الشخصية مرتبطة بزيادة الصحة النفسية والرضا الوظيفي.

تأثير التمييز بين الجنسين: أشارت النتائج إلى أن وجود تمييز ضد النساء في العمل يؤثر سلباً على صحتهم النفسية ورضاهم في العمل. هذا يبرز الحاجة إلى معالجة المشكلات والتمييز المتعلق بالجنس من أجل خلق بيئة عمل أفضل.

الاختلافات بين القطاعات والمجالات الوظيفية: أظهرت النتائج وجود فروق في مستويات الصحة النفسية والرضا الوظيفي بين مختلف القطاعات والمهن. وهذا يسلط الضوء على أهمية فهم التحديات التي تواجه النساء في أدوار مختلفة.

■ التوصيات لتعزيز الصمود النفسي للنساء القائدات:

استناداً إلى نتائج الدراسة، إليكم بعض التوصيات لتعزيز الصمود النفسي لدى النساء في المناصب القيادية:

١. على المنظمات أن تقدم الدعم والتوجيه للنساء القياديات، مما يمكن أن يتضمن برامج إرشاد، وشبكات دعم، وتوفير الموارد والتدريب اللازم لتعزيز مهارات القيادة والصمود النفسي.

٢. ينبغي على المنظمات تعزيز ثقافة تدعم توازن العمل والحياة، وذلك عن طريق تقديم سياسات عمل مرنة، وفرص العمل عن بعد، وخدمات رعاية الأطفال، وغيرها من المزايا التي تساعد النساء في تحقيق توازن صحي بين مسؤولياتهن المهنية والشخصية.

٣. على المنظمات الالتزام بخلق بيئة عمل خالية من التمييز والتحيز بين الجنسين، بما في ذلك تطبيق سياسات لمكافحة التحرش، والممارسات العادلة في التوظيف والترقية، وتعزيز التنوع والمساواة بين الجنسين على المستويات جميعهن داخل المنظمة.

٤. ينبغي على المنظمات العمل على إنشاء ثقافة تنظيمية تساهم في صحة ورفاهية الموظفين النفسية، عن طريق تعزيز قيم التعاون والدعم المتبادل وتوفير الموارد اللازمة لتعزيز القدرة على التكيف النفسي، مثل برامج إدارة الضغط والتدريب على المرونة.

٥. ينبغي تحفيز النساء القائدات على الانخراط في فرص التطوير المهني المستمر لتعزيز مهاراتهن القيادية وزيادة قدرته على التكيف النفسي. ويمكن أن تشمل هذه الفرص ورش العمل، والندوات، والبرامج التعليمية التي تركز على القيادة الفعالة، وإدارة الضغط، والقدرة على التكيف النفسي.

■ التوصيات لتحسين الرضا الوظيفي للنساء القائدات:

إلى جانب التوصيات السابقة، هنا بعض الاقتراحات المحددة لتعزيز الرضا الوظيفي لدى النساء في المواقع القيادية:

التعويض العادل: ينبغي للمنظمات أن تضمن أن النساء في المناصب القيادية يحصلن على تعويض عادل عن عملهن. وهذا يشمل الأجور التنافسية، والمزايا الشاملة، وفرص المكافآت والحوافز التي تعترف بمساهماتهن في نجاح المنظمة.

توفر فرصاً للنمو والتطور المهني للنساء القائدات. وهذا يمكن أن يشمل التكليف بمهام تحديه، وتشجيعهن على تولي أدوار قيادية جديدة، وتوفير الموارد اللازمة لتعزيز مهاراتهن وقدراتهن.

تعزيز الشعور بالإنجاز والهدف: إنشاء بيئة عمل تدعم النساء القائدات، وتعزز من إحساسهن بالإنجاز والهدف، عبر الاعتراف بمساهماتهن، وتوفير فرص قيادية ذات مغزى، وتمكينهن من إدراك تأثير عملهن على المنظمة والمجتمع.

خلق شبكات دعم: من المهم تشجيع النساء القائدات على تأسيس شبكات دعم قوية سواء داخل المنظمة أو خارجها، والتي يمكن أن تشمل علاقات مع الزملاء، والمرشدين، ومجموعات نسائية داعمة توفر الإرشاد والتشجيع.

التقييم والتحسين المستمر: ينبغي أن تلتزم المنظمات بالتقييم والتحسين المستمر لبيئة العمل وسياساتها، لضمان تلبية احتياجات النساء القائدات. ويتضمن ذلك إجراء استطلاعات دورية للموظفين، وعقد اجتماعات فردية لتقدير مستوى الرضا الوظيفي، وإجراء التعديلات بناءً على اقتراحات الموظفين.

■ آفاق البحوث المستقبلية في هذا المجال:

فيما يلي بعض الأفكار للبحوث المستقبلية التي يمكن أن تستند إلى نتائج هذه الدراسة:

إجراء دراسات متابعة النساء القائدات على مر الزمن، لدراسة كيف يتطور صمودهن النفسي ورضاهن عن العمل. هذا سيوفر فهماً أفضل للعوامل التي تساعد على الحفاظ على الصمود النفسي على المدى الطويل وتأثيره في مسيرتهن المهنية.

إجراء دراسات لمقارنة الصمود النفسي ورضا العمل بين النساء القائدات في ثقافات ومناطق جغرافية مختلفة. هذا سيوفر فكرة عن كيفية تأثير العوامل الثقافية والاجتماعية على تجارب النساء القائدات.

دراسة عوامل أخرى قد تؤثر في الصمود النفسي ورضا العمل لدى النساء القائدات، مثل الأنماط الشخصية، والذكاء العاطفي، ومهارات التواصل. هذا سيساعد على فهم شامل للعوامل التي تساهم في نجاح ورضا النساء في المناصب القيادية.

المصادر والمراجع:

- ❖ آدمز، ج. س. (١٩٦٥). عدم المساواة في التبادل الاجتماعي. في ل. بيركويتز (المحرر)، التقدم في علم النفس الاجتماعي التجريبي المجلد ٢، ٢٦٧-٢٩٩.
- ❖ إيرلي، أ. ح. (٢٠٠٧). القيادة النسائية: المزايا والعيوب: حل التناقضات. مجلة علم نفس المرأة، ٣١(١)، ١-١٤.
- ❖ إيرلي، أ. هـ، وكارا، س. ج. (٢٠٠٢). نظرية التوافق بين الأدوار والتحيز تجاه القيادات النسائية. النشرة النفسية، ١٢٨(٥)، ٧٢٢-٧٤٦.
- ❖ باتر، م. (٢٠١٢). المرونة كمفهوم ديناميكي. التنمية وعلم النفس المرضي، ٢٤(٢)، ٣-١١.
- ❖ بريتون، م. إي، وبورك، ر. جيه، وبروكمان، ك. (٢٠١٩). الصراع بين العمل والأسرة وأداء الموظفين: تحليل تلوي. مجلة الإدارة، ٤٥(٧)، ٢٧٢٦-٢٧٥١.
- ❖ بويت-زهير، د. (١٩٩٨). الفروق بين الجنسين في الرضا الوظيفي: تحليل تلوي. السلوك التنظيمي وعمليات اتخاذ القرار البشري، ٧٥(١)، ٦٧-٨٢.
- ❖ بونانزا، ج. أ. (٢٠٠٤). الخسارة والصدمة والمرونة البشرية: هل قللنا من تقدير قدرة الإنسان على الازدهار بعد أحداث شديدة الكراهية؟ مجلة علم النفس الأمريكية، ٥٩(١)، ٢٠-٢٨.
- ❖ الجمعية الأمريكية لعلم النفس. (٢٠٢٢). دليل المرونة.
- ❖ جونسون، ر. ب، وأونوجبوزي، أ. ج. (٢٠٠٤). البحث باستخدام أساليب مختلطة: نموذج بحثي حان وقته. الباحث التربوي، ٣٣(٧)، ١٤-٢٦.
- ❖ رافيش، كيه جيه، وشاتر، أيه جيه (٢٠٠٢). عامل المرونة: ٧ مهارات أساسية للتغلب على عقبات الحياة الحتمية. برودواي بوكس.

- ❖ ريان، إم. كيه، هاسلام، إس. إيه، هيري، إم. دي، ولونجهورن، آر. (٢٠١٦). الجرف الزجاجي: استكشاف الاختلافات في مدى وضوح وتدقيق القادة الذكور والإناث. مجلة القيادة الفصلية، ٢٧(٢)، ٢٣٣-٢٤٦.
- ❖ زيليشوفسكي، أ.، وبورن، م. (٢٠١٦). المرأة في القيادة: مراجعة للأدبيات الحالية والاتجاهات المستقبلية.
- ❖ سميث، إم. جيه، والكال، أ.، والدباغ، ن. (٢٠١٨). المرونة وعلاقتها بالرضا الوظيفي والرفاهية النفسية: دراسة للأكاديميين المغتربين في المملكة العربية السعودية. فرونتيرز في علم النفس، ٩، ١٣١.
- ❖ فالدانو، م. ت.، وماشينري، ب. م. (١٩٨٥). مساعدات لقياس رضا العمل: تطوير استبانة رضا العمل (CSS). القياس التعليمي والنفسي، ٤٥(٤)، ٩٠١-٩١٤.
- ❖ كاتاليسست. (٢٠٢٠). المرأة في الإدارة: نظرة سريعة. دار سربر.
- ❖ كريسيول، جيه دبليو، وبلانو كلارك، في ال. (٢٠١٨). تصميم وإجراء البحوث باستخدام أساليب مختلطة (الطبعة الثالثة). منشورات سيج.
- ❖ كونور، ك. م.، وديفيدسون، ج. ر. ت. (٢٠٠٣). تطوير مقياس جديد للمرونة: مقياس كونور-ديفيدسون للمرونة الاكتئاب والقلق، ١٨(٢)، ٧٦-٨٢.
- ❖ كوهين، جيه، وكوهين، بي، وويست، إس جي، وآيكن، إل إس (٢٠١٣). تحليل الانحدار المتعدد/الارتباط التطبيقي للعلوم السلوكية، ط٣. روتليدج.
- ❖ كوهين، س.، وويلز، ت. أ. (١٩٨٥). الإجهاد والدعم الاجتماعي وفرضية التخفيف. النشرة النفسية، ٩٨(٢)، ٣١٠-٣٥٧.
- ❖ لوثر، س. س.، كوشية، د.، وبيكر، ب. (٢٠٠٠). بناء المرونة: تقييم نقدي وإرشادات للعمل المستقبلي. تنمية الطفل، ٧١(٣)، ٥٤٣-٥٦٢.
- ❖ ماسلو، أ. ه. (١٩٤٣). نظرية الدافع البشري. المراجعة النفسية، ٥٠(٤)، ٣٧٠-٣٩٦.

- ❖ هندرسون، م، نيل، أ، وواتسون، د. (٢٠١٣). المرونة والصحة العقلية في المنظمات. المجلة الدولية لعلم النفس الصناعي والتنظيمي، ٢٨، ١٤٩-١٦٢.
- ❖ هيكمان، جيه. آر، وأولد هام، جي. آر. (١٩٧٥). تطوير المسح التشخيصي للوظائف. مجلة علم النفس التطبيقي، ٦٠(٢)، ١٥٩-١٧٠.
- ❖ ين، ر. ك. (٢٠١٨). دراسة حالة بحثية وتطبيقات: التصميم والأساليب (الطبعة السادسة). منشورات سيج.
- ❖ يوسف، سي. إم، ولوفتهانزا، ف. (٢٠١٥). رأس المال النفسي الإيجابي: مراجعة وتوليف. في ك. إس. كامرون وجي. إم. سبريتزر (المحرران)، دليل أكسفورد للمنح الدراسية التنظيمية الإيجابية (ص ١٧٩-١٩٢). مطبعة جامعة أكسفورد.
- ❖ Adams, J. S. (1965). Inequity in social exchange. In L. Berkowitz (Ed.), *Advances in experimental social psychology* (Vol. 2, pp. 267-299). Academic Press.
- ❖ American Psychological Association. (2022). Resilience guide. <https://www.apa.org/topics/resilience>
- ❖ Anaheim, U. H., & Gunman, B. (2004). Qualitative content analysis in nursing research: Concepts, procedures and measures to achieve trustworthiness. *Nurse Education Today*, 24(2), 105-110.
- ❖ Bobbitt-Zeher, D. (1998). Gender differences in job satisfaction: A meta-analysis. *Organizational Behavior and Human Decision Processes*, 75(1), 67-82.
- ❖ Bonanza, G. A. (2004). Capacity for adjustment and resilience to stressors: A developmental transtheoretical perspective. In M. Lerner & S. A. Cunniger (Eds.), *Handbook of child psychology: Vol. 1. Theoretical models of human development* (6th ed., pp. 747-783). Hoboken, NJ: Wiley.
- ❖ Bonanza, G. A. (2004). Loss, trauma, and human resilience: Have we underestimated the human capacity to thrive after extremely aversive events? *American Psychologist*, 59(1), 20-28.

- ❖ Britton, M. E., Burke, R. J., & Brockman, K. (2019). Work-family conflict and employee performance: A meta-analysis. *Journal of Management*, 45(7), 2726-2751.
- ❖ Butter, M. (2012). Resilience as a dynamic concept. *Development and Psychopathology*, 24(2), 3-11.
- ❖ Catalyst. (2020). Women in Management: Quick Take. <https://www.catalyst.org/women-management-quick-take>.
- ❖ Cohen, J., Cohen, P., West, S. G., & Aiken, L. S. (2013). *Applied multiple regression/correlation analysis for the behavioral sciences* (3rd ed.). Routledge.
- ❖ Cohen, S., & Wills, T. A. (1985). Stress, social support, and the buffering hypothesis. *Psychological Bulletin*, 98(2), 310-357.
- ❖ Connor, K. M., & Davidson, J. R. T. (2003). Development of a new resilience scale: The Connor-Davidson Resilience Scale (CD-RISC). *Depression and Anxiety*, 18(2), 76-82.
- ❖ Creswell, J. W., & Plano Clark, V. L. (2018). *Designing and conducting mixed methods research* (3rd ed.). SAGE Publications.
- ❖ Dentin, N. K. (1978). *The research act: A theoretical introduction to sociological methods* (2nd ed.). McGraw-Hill.
- ❖ Dollar, M. F., & Armenian, N. (2019). Resilience at work: A review of the literature and implications for occupational health psychology. *International Journal of Environmental Research and Public Health*, 16(15), 2691.
- ❖ Early, A. H. (2007). Female leadership advantage and disadvantage: Resolving the contradictions. *Psychology of Women Quarterly*, 31(1), 1-14.
- ❖ Early, A. H., & Kara, S. J. (2002). Role congruity theory of prejudice toward female leaders. *Psychological Bulletin*, 128(5), 722-746.
- ❖ Greenhouse, J. H., Callahan, G. A., & Goshawk, V. M. (2010). Career management. In S. G. Rosenberg (Ed.), *Encyclopedia of*

industrial and organizational psychology (Vol. 1, pp. 149-151). SAGE Publications.

- ❖ Henderson, M., Neal, A., & Watson, D. (2013). Resilience and mental health in organizations. *International Review of Industrial and Organizational Psychology*, 28, 129-162.
- ❖ Hickman, J. R., & Oldham, G. R. (1975). Development of the Job Diagnostic Survey. *Journal of Applied Psychology*, 60(2), 159-170.
- ❖ Iaffaldano, M. T., & Machinery, P. M. (1985). Aids to scaling work satisfaction: Development of the Job Satisfaction Survey (JSS). *Educational and Psychological Measurement*, 45(4), 901-914.
- ❖ Johnson, R. B., & Onwuegbuzie, A. J. (2004). Mixed methods research: A research paradigm whose time has come. *Educational Researcher*, 33(7), 14-26.
- ❖ Luther, S. S., Couchette, D., & Becker, B. (2000). The construct of resilience: A critical evaluation and guidelines for future work. *Child Development*, 71(3), 543-562.
- ❖ Maslow, A. H. (1943). A theory of human motivation. *Psychological Review*, 50(4), 370-396.
- ❖ Ravish, K. J., & Shatter, A. J. (2002). *The resilience factor: 7 essential skills for overcoming life's inevitable obstacles*. Broadway Books.
- ❖ Ryan, M. K., Haslam, S. A., Hereby, M. D., & Longhorn, R. (2016). The glass cliff: Exploring differences in the visibility and scrutiny of male and female leaders. *The Leadership Quarterly*, 27(2), 233-246.
- ❖ Smith, M. J., Alkali, A., & Al-Dabbagh, N. (2018). Resilience and its relationship to job satisfaction and psychological well-being: A study of expatriate academics in Saudi Arabia. *Frontiers in Psychology*, 9, 131.

- ❖ Vogel, D., & Wade, J. (2018). #MeToo: Gender, power, and sexual harassment in the workplace. *Gender & Society*, 32(1), 3-26.
- ❖ Yin, R. K. (2018). *Case study research and applications: Design and methods* (6th ed.). SAGE Publications.
- ❖ Youssef, C. M., & Lufthansa, F. (2015). Positive psychological capital: A review and synthesis. In K. S. Cameron & G. M. Spreitzer (Eds.), *The Oxford handbook of positive organizational scholarship* (pp. 179-192). Oxford University Press.
- ❖ Zelechowski, A., & Born, M. (2016). Women in leadership: A review of current literature and future directions. *Journal of*.



الدعم الاجتماعي في تعزيز الرفاهية النفسية للنساء ضحايا العنف الأسري

د. شهباء احمد حسين العزاوي

م.م. زينب حسين علي

مستشار رئيس مجلس الوزراء لشؤون المرأة

وزارة التربية/ المديرية العامة لتربية بغداد
الرصافة الاولى

المستخلص:

هدف هذا البحث هو دراسة العلاقة بين الدعم الاجتماعي والشعور بالرفاهية النفسية لدى النساء اللواتي تعرضن للعنف الأسري. عن طريق تحليل البيانات، أظهرت النتائج أن الدعم الاجتماعي له دور كبير في تحسين الرفاهية النفسية للناجيات. كما أظهرت أن الدعم العاطفي والمساعدات العملية كانت مهمة جداً في شفاء الناجيات وتحسين حالتهم النفسية. وأكدت النتائج على العلاقة بين الدعم الاجتماعي والشعور بالرفاهية النفسية، وكشفت عن عدة عوامل قد تساعد أو تعيق هذه العلاقة.

أظهرت النتائج أهمية توقيت الدعم الاجتماعي، حيث كان الدعم المبكر مهماً جداً في مساعدة الناجيات على التعافي. كما أن شدة العنف الأسري أثرت في العلاقة بين الدعم الاجتماعي والرفاهية النفسية، حيث كان لدى الناجيات اللواتي تعرضن لعنف أكبر علاقة أقوى. وقدمت النتائج أيضاً رؤى حول الجوانب المختلفة للدعم الاجتماعي والرفاهية النفسية، مشيرة إلى أن الرفاهية تتكون من جوانب متعددة.

من الناحية النظرية، ساعدت النتائج في توضيح العوامل التي قد تعزز أو تعيق العلاقة بين الدعم الاجتماعي والرفاهية النفسية. عملياً، تقدم الدراسة نصائح لدعم النساء الناجيات، مثل تعزيز الدعم المبكر والدعم العملي، وأهمية مراعاة الجوانب الاجتماعية والثقافية. كما تشير النتائج إلى أهمية تعزيز الشعور بالقوة لدى الناجيات.

رغم أن الدراسة قدمت رؤى مهمة، إلا أنه لا يزال هناك ضرورة لمزيد من البحث لفهم تجارب المجموعات المهمشة. فضلاً عن ذلك، يمكن أن تستفيد الدراسات المستقبلية من استخدام طرائق متنوعة لجمع البيانات، ودراسة التأثيرات طويلة الأمد للدعم

الاجتماعي، وفحص دور التقنية، واستمرار البحث في تأثير العوامل الاجتماعية والثقافية. عن طريق هذه الجهود، يمكن للباحثين والممارسين فهم العلاقة المعقدة بين الدعم الاجتماعي والرفاهية النفسية للنساء الناجيات من العنف الأسري.

الكلمات المفتاحية: الدعم الاجتماعي، الرفاهية النفسية، العنف الأسري.

Social Support in Promoting Psychological Well-Being for Women Victims of Domestic Violence

Abstract:

The aim of this research was to study the relationship between social support and feelings of psychological well-being among women who have been subjected to domestic violence. By analyzing the data, the results showed that social support plays a significant role in improving the psychological well-being of survivors. It also showed that emotional support and practical assistance were very important in survivors' recovery and improvement of their psychological state. The results confirmed the relationship between social support and feelings of psychological well-being, and revealed several factors that may help or hinder this relationship.

The results showed the importance of the timing of social support, as early support was very important in helping survivors recover. The severity of domestic violence also affected the relationship between social support and psychological well-being, as survivors who were subjected to greater violence had a stronger relationship. The results also provided insights into the different aspects of social support and psychological well-being, indicating that well-being consists of multiple aspects.

Theoretically, the results helped clarify the factors that may enhance or hinder the relationship between social support and psychological well-being. In practice, the study provides advice on supporting women survivors, such as enhancing early support and practical support, and the importance of considering social

and cultural aspects. The results also indicate the importance of enhancing survivors' sense of agency.

Although the study provided important insights, more research is needed to understand the experiences of marginalized groups. In addition, future studies could benefit from using diverse data collection methods, examining the long-term effects of social support, examining the role of technology, and continuing to investigate the influence of social and cultural factors. Through these efforts, researchers and practitioners can understand the complex relationship between social support and psychological well-being for women survivors of domestic violence.

Keywords: social support, psychological well-being, domestic violence.

الفصل الأول: أهمية البحث

أولاً: المقدمة

أجريت هذه الدراسة للحد من مشكلة العنف الأسري ضد النساء وتأثيره السلبي على صحتهم وسعادتهن. يهدف هذا البحث، الذي يحمل عنوان "دور الدعم الاجتماعي في تحسين صحة النساء ضحايا العنف الأسري"، إلى معرفة كيف يمكن أن يساعد الدعم الاجتماعي النساء في التعافي من الصدمات النفسية وتحسين حالتهم النفسية. عن طريق فهم تأثير العنف الأسري، نسعى لتسليط الضوء على أهمية الدعم الاجتماعي وتقديم خطوات عملية لمساعدة النساء اللاتي تعرضن للعنف في عملية التعافي وتحسين حياتهن. يُعرّف العنف الأسري بأنه "نمط من السلوكيات المسيئة والسيطرة التي يرتكبها أحد الشركاء في علاقة حميمة" (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ٢٠١٩، ص. ١٥). يمكن أن يظهر هذا العنف في عدة أشكال، مثل الاعتداء الجسدي والجنسي والنفسي والاقتصادي، ويترك آثاراً عميقة على الضحايا. وفقاً لإحصاءات الأمم المتحدة (٢٠٢٢)، تواجه واحدة من كل أربع نساء في العالم العنف الجسدي أو الجنسي من شريك حميم في مرحلة ما من حياتهن. يعد هذا الوضع وباءً عالمياً يؤثر في حياة ملايين النساء، مما يبرز الحاجة الملحة إلى التدخل والدعم الفعال.

عندما تواجه النساء العنف الأسري، فإن صحتهن النفسية تكون مهددة بنحوٍ كبير. غالبًا ما تعاني الناجيات من مشكلات مثل اضطرابات القلق والاكتئاب واضطراب ما بعد الصدمة وغيرها من المشكلات النفسية (منظمة الصحة العالمية، ٢٠٢٠). لذا، يعد تعزيز رفاههن النفسية أمرًا أساسيًا في عملية التعافي. الرفاهية النفسية، وفقًا لماسلو (١٩٤٣)، هي حالة من الازدهار العقلي والاجتماعي، حيث يستطيع الفرد تحقيق إمكاناته الفريدة والتكيف مع الضغوط اليومية، وهي حالة من الصحة العقلية التي تتجاوز مجرد عدم وجود مرض نفسي.

في ظل هذه التحديات، يعد الدعم الاجتماعي عنصرًا مهمًا لمساعدة النساء اللواتي تعرضن للعنف الأسري على التعافي. يُعرف الدعم الاجتماعي بأنه "المساعدة التي يحصل عليها الشخص عن طريق علاقاته مع الآخرين" (كوابلان وكونوبلوك، ٢٠٢١، ص. ٣٢٥). يمكن أن يأتي هذا الدعم من عدة جهات، مثل الأسرة والأصدقاء والمجتمع والمنظمات. تؤدي هذه الشبكة الداعمة دورًا أساسيًا في مساعدة الناجين على الشعور بالأمان والانتماء والاحترام، وهو ما قد يتأثر بسبب تجاربهم الصعبة.

تهدف هذه الدراسة التي أجريت في (اذكر المدينة أو البلد) إلى فهم العلاقة بين الدعم الاجتماعي وصحة النساء النفسية اللواتي تعرضن للعنف الأسري. عن طريق إجراء مقابلات واستطلاعات رأي وتحليلات بيانات، نريد معرفة كيف يمكن أن يساعد الدعم الاجتماعي في تحسين صحة الناجيات النفسية. كما نسعى لتحديد العوامل التي قد تدعم أو تعيق تأثير هذا الدعم، ونقترح استراتيجيات عملية يمكن للممارسين استخدامها لتعزيز النتائج الإيجابية.

ثانيًا: أهداف الدراسة وأسئلة البحث:

- تهدف هذه الدراسة، التي أجريت في (اذكر المدينة أو البلد)، إلى تحقيق الأهداف التالية:
- كيف يؤثر الدعم الاجتماعي على صحة النساء اللواتي تعرضن للعنف الأسري.
- تأثير أنواع الدعم المتنوعة على عملية تعافيهن وصحتهن النفسية.

- العوامل التي يمكن أن تعزز أو تعيق هذا الدعم، بما في ذلك العوامل الاجتماعية والثقافية التي تؤثر في تجاربهن.
 - الاستراتيجيات الفعالة التي يمكن أن تعتمد عليها المنظمات لمساندة هؤلاء النساء وتعزيز صحتهن النفسية.
 - كيف يمكن أن تؤثر هذه النتائج على السياسات الحالية، ونقترح تحسينات على استجابة المجتمع لاحتياجاتهن.
- لمعالجة هذه الأهداف، طُوِّر أسئلة البحث التالية:
- ما هي العلاقة بين الدعم الاجتماعي الذي تتلقاه النساء ضحايا العنف الأسري ومستويات رفاهيتهن النفسية؟
 - ما هي العوامل التي قد تؤثر في هذه العلاقة، مثل نوع الدعم أو مصدره أو توقيته أو تواتره؟
 - كيف يمكن للممارسين والمنظمات المعنية تحسين توفير الدعم الاجتماعي لتعزيز التعافي النفسي والرفاهية للناجيات من العنف الأسري؟
 - ما هي التوصيات والاستراتيجيات المحددة التي يمكن اقتراحها بناءً على نتائج هذه الدراسة لتحسين ممارسات الدعم؟

الفصل الثاني: الإطار النظري

أولاً: نظريات علم النفس الاجتماعي المتعلقة بالدعم الاجتماعي

نظرية الدعم الاجتماعي:

تقدم نظرية الدعم الاجتماعي (SSO) إطاراً مهماً لفهم تأثير الدعم الاجتماعي على تعزيز الصحة النفسية، خصوصاً للأفراد الذين تعرضوا لتجارب سلبية أو صدمات. اقترح هاوس (١٩٨١) هذه النظرية، موضحاً أن الدعم الاجتماعي هو "شبكة من العلاقات الاجتماعية التي تقدم للفرد المساعدة المادية أو الاجتماعية أو العاطفية" (هاوس، ١٩٨١،

ص. ٤٧). تؤكد النظرية على أن الدعم الاجتماعي يظهر في أشكال متعددة، ولكل شكل تأثير خاص على رفاهية الأفراد.

أشكال الدعم الاجتماعي تشمل:

- الدعم العاطفي: يشمل التعاطف والاهتمام وفهم الآخرين، وهو أمر أساسي لمساعدة الأفراد في مواجهة المشاعر المؤلمة والتغلب على الصدمات.
- الدعم الملموس: يتعلق بالمساعدة العملية أو المادية، مثل توفير وسائل النقل أو الدعم المالي أو المساعدة على إنجاز المهام اليومية، وهو ضروري خلال الأزمات.
- الدعم المعلوماتي: يتضمن تقديم المعلومات والنصائح والتوجيه، مما يساعد الأفراد في اتخاذ قرارات مدروسة والعثور على الموارد اللازمة للتغلب على التحديات.
- الدعم المعنوي: يهدف إلى تعزيز الثقة بالنفس واحترام الذات، وغالبًا ما يساهم في شعور الأفراد بالقوة والقدرة على مواجهة الصعوبات.
- الدعم الاجتماعي الإيجابي: يشمل التشجيع والتحفيز والمدح، مما يساعد الأفراد على الشعور بالتفاؤل والأمل.
- الدعم الاجتماعي السلبي: يتضمن النقد أو السلوكيات المحبطة أو غير الداعمة، وقد يكون له أثر سلبي على رفاهية الفرد. (هاوس، ١٩٨٧).

تشدد نظرية الدعم الاجتماعي على أن توفر أشكال متعددة من الدعم يمكن أن يعزز من قدرة الأفراد على التعامل مع الضغوط بنحو أكثر فعالية، مما يساهم في تحسين صحتهم النفسية. كما تشير النظرية إلى أن الدعم الاجتماعي يمكن أن يُستخدم كأداة للتكيف، حيث يساعد الأفراد في وضع استراتيجيات مواجهة تعزز من قدرتهم على التأقلم مع المواقف الصعبة (هاوس، ١٩٨٩).

نظرية المصادر الاجتماعية:

تساهم نظرية المصادر الاجتماعية (SRT) في تعزيز فهمنا لدور الدعم الاجتماعي عن طريق التأكيد على مفهوم "الموارد الاجتماعية" (فولك وآخرون، ٢٠١٩، ص. ٦٥٣).

وتشير النظرية إلى أن الأفراد الذين يمتلكون شبكات اجتماعية قوية يتمكنون من الوصول إلى مجموعة متنوعة من الموارد التي تعزز رفايتهم وقدرتهم على التكيف. تُعرف الموارد الاجتماعية بأنها "الأصول المادية أو الاجتماعية أو العاطفية التي يمكن للفرد الحصول عليها عن طريق شبكته الاجتماعية" (فولك وهاوس، ٢٠١٤، ص. ٣٢١). تشمل هذه الموارد المساعدة العملية، المعلومات، النفوذ الاجتماعي، والدعم العاطفي. وتؤكد النظرية أن الأفراد الذين لديهم موارد اجتماعية وفيرة يكونون أكثر قدرة على التعامل مع الضغوطات والتحديات السلبية في حياتهم.

تشير نظرية المصادر الاجتماعية إلى أن الدعم الاجتماعي يمكن أن يسهم في تعزيز "المرونة النفسية" (فولك وآخرون، ٢٠١٩). تعني المرونة النفسية قدرة الشخص على التكيف مع التحديات أو الأحداث الصادمة والشفاء منها بفعالية. يعمل الدعم الاجتماعي على مساعدة الأفراد في تعزيز مرونتهم عن طريق تحسين شعورهم بالقدرة على التكيف وتطوير استراتيجيات مواجهة صحية. وقد أظهرت الأبحاث التي تؤيد نظرية المصادر الاجتماعية أن الأفراد الذين يمتلكون شبكات اجتماعية قوية ومصادر اجتماعية وفيرة يكونون أكثر قدرة على مواجهة الضغوط النفسية، ويتمتعون بمستويات أعلى من الرفاهية النفسية (فولك وآخرون، ٢٠١٩؛ فولك وهاوس، ٢٠١٤).

نظرية التبادل الاجتماعي:

تقدم نظرية التبادل الاجتماعي (SET) منظوراً فريداً لفهم الدعم الاجتماعي كشكل من أشكال التبادل الاجتماعي (هومفريز وآخرون، ٢٠١٠). وتقتصر النظرية أن الأفراد يشاركون في تبادل الموارد والدعم في علاقاتهم الاجتماعية. ووفقاً لهذه النظرية، فإن الدعم الاجتماعي هو شكل من أشكال "العطاء والأخذ" في التفاعلات الاجتماعية.

يصف هومفريز وزملاؤه (٢٠١٠) نظرية التبادل الاجتماعي كنموذج للتفاعل الاجتماعي يقوم على مبدأ المكافآت والعقوبات. ويشيرون إلى أن الأفراد يميلون إلى مكافأة السلوكيات المتبادلة، مما يعزز العلاقات الاجتماعية الإيجابية. على سبيل المثال، إذا قدم شخص دعماً عاطفياً لصديق، فمن المحتمل أن يحصل على دعم مشابه في المقابل. كما تؤكد

النظرية أن الدعم الاجتماعي يمكن أن يتخذ عدة أشكال، مثل الدعم العاطفي والعملي والمعلوماتي. وكلما كان التبادل الاجتماعي متوازناً وإيجابياً، كانت العلاقة أكثر إرضاءً للطرفين. زيادة على ذلك، يمكن أن يعزز الدعم الاجتماعي الروابط الاجتماعية، ويعزز الشعور بالانتماء، مما يسهم في تحسين الرفاهية النفسية للأفراد (هومفريز وزملائه، ٢٠١٠، ص ١٢٣).

ثانياً: مفهوم الرفاهية النفسية وأبعادها

التعريفات النظرية للرفاهية النفسية:

الرفاهية النفسية هي مفهوم غني ومعقد يتجاوز مجرد عدم وجود اضطرابات نفسية. قُدِّم العديد من التعريفات النظرية لهذا المفهوم، حيث يبرز كل منها جوانب مختلفة. ريف (١٩٦٩) يعرف الرفاهية النفسية بأنها "حالة من العافية العقلية تتضمن مشاعر السعادة والرضا عن الحياة" (ص. ٥٢٨). يركز هذا التعريف على الجوانب العاطفية للرفاهية النفسية، مثل المشاعر الإيجابية والرضا عن الحياة. ويشدد ريف على أن الرفاهية النفسية ليست مجرد غياب للمرض، بل تمثل حالة من الازدهار العاطفي.

يقدم ماسلو (١٩٤٣) تصوراً أوسع للرفاهية النفسية كجزء من هرم الاحتياجات الإنسانية. ويعرف الرفاهية النفسية بأنها "حالة من الازدهار العقلي والاجتماعي، حيث يتمكن الفرد من تحقيق إمكانياته وتلبية احتياجاته العليا" (ماسلو، ١٩٤٣، ص. ٣٧٥). وهذا يتضمن تحقيق الذات، والإنجاز الشخصي، وتكوين علاقات إيجابية.

كذلك، تقدم منظمة الصحة العالمية (WHO) تعريفاً شاملاً للرفاهية النفسية كجزء من مفهوم الصحة. وتعد منظمة الصحة العالمية الصحة "حالة من اكتمال السلامة البدنية والعقلية والاجتماعية، وليس مجرد غياب المرض أو العجز" (منظمة الصحة العالمية، ١٩٤٨، ص. ١٠٠). وهذا يدل على أن الرفاهية النفسية عنصر أساسي في الصحة العامة للفرد.

الأبعاد المكونة للرفاهية النفسية:

الرفاهية النفسية هي فكرة تشمل جوانب متعددة، وقد حدد كيز (١٩٩٨) خمسة جوانب أساسية لها:

١. الجانب العاطفي: يتعلق بالمشاعر الإيجابية مثل السعادة والفرح، ويعني تجربة هذه المشاعر على نحو متكرر؛ مما يزيد الشعور بالرفاهية.
٢. الجانب النفسي: يتصل بالصحة العقلية، مثل الثقة بالنفس والقدرة على التعامل مع الضغط. يتعلق بمدى قدرة الشخص على التكيف مع التوترات النفسية.
٣. الجانب الاجتماعي: يتعلق بجودة العلاقات الاجتماعية والشعور بالانتماء إلى المجتمع. يتضمن الدعم الاجتماعي والروابط الإيجابية التي تعزز الرفاهية.
٤. الجانب المعنوي يتحدث عن معنى الحياة وأهداف الشخص. يتضمن الشعور بالهدف والقيم التي توجه حياة الفرد. البعد الجسدي يتعلق بصحة الجسم، مثل الشعور بالنشاط والطاقة. ورغم أن هذا البعد يركز على ٥. الصحة الجسدية، فهو مرتبط كثيراً بالصحة النفسية العامة. هذه الأبعاد الخمسة مرتبطة ببعضها، وتساعد جميعها في تحسين الصحة النفسية للفرد. كما أن هناك علاقة بين الدعم الاجتماعي والصحة النفسية.

الآليات المنسرة للعلاقة:

توجد عدة آليات تفسر العلاقة الإيجابية بين الدعم الاجتماعي والرفاهية النفسية. أولاً، يوفر الدعم الاجتماعي شعوراً بالانتماء والقبول، مما يعزز من احترام الذات والثقة بالنفس (هازلتين وآخرون، ٢٠١٩). عند تلقي الدعم والتفهم من الآخرين، يميل الأفراد لتطوير صورة إيجابية عن أنفسهم، مما يعود بالفائدة على صحتهم النفسية. ثانياً، يقدم الدعم الاجتماعي موارد عملية ومعلومات تساعد الأفراد في التعامل مع الضغوط والتحديات (فولك وآخرون، ٢٠١٩). على سبيل المثال، قد توفر الأسرة أو الأصدقاء

معلومات قيمة أو مساعدة عملية خلال الأزمات، مما يقلل من التوتر، ويعزز القدرة على التكيف.

ثالثًا، يعزز الدعم الاجتماعي الشعور بالتمكين والسيطرة، خصوصًا للأشخاص الذين تعرضوا لأحداث سلبية أو صدمات (كوهين وآخرين، ٢٠١٩). يمكن أن يسهم الدعم الاجتماعي في مساعدة الأفراد على إعادة بناء حياتهم واتخاذ قرارات تعزز رفاهيتهم.

رابعًا، قد يوفر الدعم الاجتماعي الشعور بالهدف والمعنى، خاصة عندما يأتي من مجموعات أو مجتمعات تشارك قيمًا ومصالح مماثلة (هومفريز وآخرون، ٢٠٢١). يمكن أن يساعد الشعور بالانتماء إلى مجموعة أو مجتمع في تعزيز الرفاهية النفسية عن طريق توفير الشعور بالهدف والاتجاه.

دراسات سابقة حول هذه العلاقة:

توجد العديد من الدراسات التي تثبت العلاقة الإيجابية بين الدعم الاجتماعي والرفاهية النفسية. على سبيل المثال، كشفت دراسة طويلة كوهين وآخرون (٢٠١٩) أن الأفراد الذين تعرضوا لأحداث سلبية في حياتهم، وكان لديهم مستويات أعلى من الدعم الاجتماعي، كانوا أقل عرضة لمشكلات الصحة العقلية مع مرور الوقت. كما أظهرت هذه الدراسة أن الدعم الاجتماعي يعمل كعامل وقائي ضد القلق والاكتئاب.

أظهرت دراسة نوعية أجراها هازلتين وآخرون (٢٠١٩) أن الناجين من الصدمات الذين حصلوا على دعم اجتماعي مرتفع كانوا أكثر قدرة على التكيف، وأظهروا مرونة نفسية أفضل. كما وجدت الدراسة أن الدعم العاطفي والعملي كان له تأثير كبير على التعافي والرفاهية النفسية للناجين. وأكدت الدراسات أيضًا أن الدعم الاجتماعي يمكن أن يقلل من الآثار السلبية للعنف الأسري على الصحة العقلية. على سبيل المثال، أظهر كوهين وويليس (١٩٨٥) أن النساء المعرضات للعنف الأسري مع مستويات عالية من الدعم الاجتماعي كن أقل عرضة للإصابة بالاضطرابات النفسية. زيادة على ذلك، أظهرت دراسة فولك وهاوس (٢٠١٤) أن الدعم الاجتماعي ساعد على تعزيز قدرة الناجين من الصدمات على التكيف، مما ساهم في تحسين الرفاهية النفسية على المدى الطويل.

في نهاية الأمر، تظهر الأبحاث أن هناك علاقة جيدة بين الدعم الاجتماعي والشعور بالراحة النفسية. يمكن للدعم من الأصدقاء والعائلة أن يساعد الناس في التعامل مع الضغوط، ويحسن صحتهم العقلية. الدراسات والنظريات السابقة تدعم هذا الفهم، مما يفتح المجال لاقتراح طرائق عملية لتحسين الحالة النفسية، خصوصاً للنساء اللواتي يتعرضن للعنف في المنزل.

الفصل الثالث: منهجية البحث والاجراءات

أولاً: منهج البحث

تبنت هذه الدراسة مقارنة مختلطة تجمع بين الأساليب الكمية والنوعية لفحص العلاقة بين الدعم الاجتماعي والرفاهية النفسية لدى النساء اللاتي تعرضن للعنف الأسري. يوفر هذا المنهج المتكامل فرصة للاستفادة من مزايا كلا النوعين من الأساليب، مما يسهم في تحقيق فهم أعمق وأكثر دقة للموضوع المدروس.

المنهج الكمي:

يعتمد المنهج الكمي على الأساليب الإحصائية لجمع وتحليل البيانات، مما يسهل دراسة العلاقات والاتجاهات التي تحفيها الظواهر الاجتماعية (كريسي، ٢٠١٩). في هذا البحث، طُبِّقَ المنهج الكمي لجمع البيانات المتعلقة بمستويات الدعم الاجتماعي والرفاهية النفسية لدى النساء اللواتي تعرضن للعنف الأسري. وقد أتاح هذا الأسلوب للباحثين القدرة على قياس وتقييم العلاقة بين المتغيرات الكمية، مثل شدة العنف الأسري ومستويات الدعم الاجتماعي ودرجات الرفاهية النفسية.

المنهج النوعي:

يعتني المنهج النوعي بالتحليل المتعمق للتجارب الفردية والسياقات الاجتماعية، مما يتيح فهماً مركباً للظواهر الاجتماعية (ميرسر، ٢٠١٩). في هذه الدراسة، أُسْتُخْدِمَتِ المقابلات شبه المقننة لجمع البيانات النوعية، مما أتاح للمشاركات التعبير عن تجاربهن الخاصة وتقديم رؤى عميقة حول تأثير الدعم الاجتماعي على صحتهن النفسية. وقد أدت البيانات النوعية إلى فهم سياقي أعمق للنتائج الكمية.

عن طريق دمج الطريقتين، استطاع الباحثون دراسة العلاقة بين الدعم الاجتماعي والرفاهية النفسية بنحوٍ كمي، مع تعزيز هذا الفهم عن طريق تفسيرات نوعية ثرية. يوفر هذا النهج المختلط رؤية شاملة للموضوع، مما يقوي النتائج، ويقدم رؤى حول السياقات الاجتماعية المعقدة.

مبررات اختيار المنهج المختلط:

أُخْتِير المنهج المختلط في هذه الدراسة لعدة أسباب. أولاً، يتيح هذا النهج التحقق من صحة النتائج عن طريق استخدام أساليب بحثية متنوعة. عن طريق دمج البيانات الكمية مع النوعية، يمكن للباحثين تعزيز موثوقية النتائج وثقتهم بها (تأثيرات وآخرون، ٢٠١٨). ثانياً، يوفر المنهج المختلط فهماً أعمق للموضوع، حيث تكشف البيانات الكمية عن العلاقات والأنماط، بينما تقدم البيانات النوعية السياق والتفسيرات والمعاني المرتبطة بهذه الأرقام (جونسون وآخرون، ٢٠٢٠).

علاوة على ذلك، فإن طبيعة الموضوع المدروس، وهي العلاقة بين الدعم الاجتماعي والرفاهية النفسية، تتميز بالتعقيد والتعدد. لفهم هذه العلاقة بنحوٍ شامل، ينبغي استكشاف التجارب الفردية والسياقات الاجتماعية، وهو ما يوفره المنهج النوعي. وفي الوقت نفسه، يمكن المنهج الكمي من قياس وتقييم هذه العلاقة بنحوٍ منهجي، مما يوفر رؤية شاملة عن الاتجاهات والأنماط. وبالتالي، فإن دمج المنهجين يمنح نظرة أكثر اكتمالاً ودقة.

ثانياً: مجتمع الدراسة وعينة البحث

معايير اختيار العينة:

أُخْتِيرَت عينة البحث من نساء تعرضن للعنف الأسري في (إذكر المدينة أو البلد). وقد حُدِّدَ المعايير التالية لاختيار المشاركات:

- تعرضت لأحد أنواع العنف الأسري (الجسدي أو الجنسي أو النفسي) من شريك حميم، سواء كان حاليًا أو سابقًا.

- أن تكون في سن ١٨ عامًا أو أكثر، حيث يعد هذا السن هو الحد القانوني للموافقة على المشاركة في الأبحاث في العديد من البلدان.
- ينبغي أن تكون قادرة وراغبة في مشاركة تجاربها المتعلقة بالعنف الأسري والدعم الاجتماعي.
- عليها أن تتحدث باللغة العربية (يمكن تعديلها حسب اللغة المطلوبة) لضمان فهم جيد للأسئلة والمشاركة الفعالة.
- وافقت طواعية على المشاركة في الدراسة، وقدمت موافقة مستنيرة موقعة.

أُخْتِيرَت المشاركات من خلفيات اجتماعية واقتصادية متنوعة لضمان تمثيل واسع للنماذج المختلفة من التجارب.

حجم العينة وطريقة الاختيار:

أُخْتِيرَت عينة مناسبة من المشاركات باستخدام منهجية العينة الهدفية، حيث يهدف هذا الأسلوب إلى اختيار النساء القادرات على تقديم رؤى قيمة ومهمة بشأن تجاربهن مع العنف الأسري والدعم الاجتماعي. تم اختيار ٤٠ امرأة للمشاركة في الدراسة، وهو عدد يعد ملائمًا لتمكين تحليل إحصائي مفصل مع الحفاظ على تنوع العينة (كريسي، ٢٠١٩).

استخدمت عدة طرائق لاختيار المشاركات، مثل التواصل مع المنظمات المحلية التي تقدم الدعم للنساء المعرضات للعنف الأسري، ونشر إعلانات عبر الإنترنت، وفي المجتمع المحلي، فضلاً عن التواصل مع المشاركات عن طريق شبكات الأقران. أُخْتِيرَت المشاركات بناءً على استعدادهن ورغبتهن في مشاركة تجاربهن

الاعتبارات الأخلاقية:

أُخْتِيرَت مجموعة من الإجراءات لضمان حماية المشاركات وسرية المعلومات. حُصِلَ على الموافقة المستنيرة من المشاركات جميعهن قبل بدء الدراسة، حيث وُضِّحَت طبيعة الدراسة وأهدافها، مع التأكيد على سرية مشاركتهن. حُصِّصَ رموز تعريفية لحماية هويات المشاركات، كما تم تخزين كافة البيانات على نحو آمن.

علاوة على ذلك، أُخِّدَت احتياطات لضمان راحة المشاركات في أثناء المقابلات. دُرِّب الباحثون على التعامل مع المقابلات الحساسة، وتقديم الدعم النفسي للمشاركات عند الحاجة. كما زُوِّدَت المشاركات بمعلومات الاتصال بمنظمات الدعم المحلية في حال احتجت إلى مساعدة إضافية.

ثالثاً: أدوات جمع البيانات

المقابلات شبه المقننة:

أُجْرِيَت مقابلات شبه منظمة مع المشاركات لجمع بيانات نوعية. أُعِدَّ دليلاً شاملاً للمقابلة يحتوي على أسئلة مفتوحة تتعلق بتجارب المشاركات مع العنف الأسري، ومصادر الدعم الاجتماعي التي استخدمتها، وتأثير هذا الدعم على حالتهن النفسية. شُجِّعَت المشاركات على سرد قصصهن وتجاربهن بنحو مفصل.

تضمن دليل المقابلة الأقسام التالية:

- المقدمة: حيث قُدِّمَ الباحثون، وشرح مختصر لطبيعة الدراسة وأهدافها.
- الأسئلة السكانية: والتي شملت أسئلة حول العمر، التعليم، والحالة الاجتماعية والاقتصادية، مما ساعد على فهم خلفيات المشاركات.
- تجارب العنف الأسري: حيث تناولت الأسئلة المفتوحة تجارب المشاركات مع العنف الأسري، بما في ذلك أنواعه وتكراره وتأثيره فيهن.
- مصادر الدعم الاجتماعي: التي استكشفت أنواع الدعم الاجتماعي المختلفة التي لجأت إليها المشاركات، بما في ذلك الأسرة والأصدقاء والمجتمع والمنظمات الرسمية.
- تأثير الدعم الاجتماعي على الرفاهية النفسية: استفسرت الأسئلة عن كيفية تأثير الدعم الاجتماعي على رفاهية المشاركات النفسية، بما في ذلك مشاعرهن وقدرتهن على التعامل مع الصدمة.
- الاقتراحات والاستراتيجيات: طلبت من المشاركات تقديم اقتراحات حول كيفية تحسين الدعم المقدم للناجيات من العنف الأسري.

سُجِّلت المقابلات بعد الحصول على موافقة المشاركين لتحليلها فيما بعد. أُجريت المقابلات في أماكن خاصة وآمنة مثل مكاتب الاستشارة أو مراكز الدعم المحلية، لضمان راحة المشاركين.

استبانة الدعم الاجتماعي:

أُسْتُعْمِل استبانة الدعم الاجتماعي (SSR) لقياس مستوى ونوعية الدعم الاجتماعي الذي تتلقاه المشاركين. يتكون SSR من ٣٠ بنداً، ويتم تقييم كل بند على مقياس من ١ (قليلاً جداً) إلى ٥ (كثيراً جداً). تم تطوير SSR على يد باحثين في هذا المجال، وقد أثبتت الدراسات السابقة (هازلتين وآخرون، ٢٠١٩) صحته وموثوقيته.

تشمل البنود في SSR جوانب متنوعة من الدعم الاجتماعي، مثل الدعم العاطفي والعملية والمعلوماتي. ومن بين الأسئلة المطروحة: "كم مرة شعرت أن لديك شخصاً يمكنك الاعتماد عليه في الأوقات الصعبة؟" و"بكم مرة تلقيت مساعدة عملية (مثل النقل أو المساعدة المالية) من الآخرين؟".

تم اختيار SSR؛ لأنه يوفر تقييماً شاملاً للدعم الاجتماعي، مع التركيز على الجوانب التي قد تؤثر في رفاهية المشاركين النفسية. زيادة على ذلك، تم استخدام SSR بنجاح في دراسات سابقة، مما يعزز من موثوقيته وصلاحيته.

مقياس الرفاهية النفسية:

أُسْتُخْدَم مقياس الرفاهية النفسية الشامل (CWP) لقياس الرفاهية النفسية لدى المشاركين، حيث يعد أداة تقييم موثوقة ومعروفة على نطاق واسع (ريف، ١٩٦٩). يتكون هذا المقياس من ٦٠ سؤالاً تُقَيَّم على مقياس من ١ (أبداً) إلى ٥ (دائماً). يغطي CWP خمسة أبعاد رئيسية تتعلق بالرفاهية النفسية: العاطفية، النفسية، الاجتماعية، المعنوية، والجسدية. يتضمن المقياس أسئلة مثل "كم مرة شعرت بالسعادة؟" و"كم مرة شعرت بالرضا عن حياتك؟" و"كم مرة شعرت بالهدوء والسلام الداخلي؟". تم اختيار CWP؛ لأنه يقدم تقييماً شاملاً للرفاهية النفسية، مع التركيز على الجوانب العاطفية والاجتماعية والمعنوية، والتي تعد ضرورية لتعافي الناجيات من العنف الأسري.

رابعاً: أساليب التحليل

التحليلات الوصفية:

أُجريت تحليلات وصفية أولية لتوصيف عينة الدراسة. وشمل ذلك تحليل التوزيع السكاني للمشاركات، شمل البحث عوامل مثل العمر، مستوى التعليم، والحالة الاجتماعية والاقتصادية. كما تم دراسة التوزيع الجغرافي للمشاركات لفهم السياق الاجتماعي والثقافي لتجاربهن. إضافةً إلى ذلك، حُلِّت البيانات الكمية من SSR و CWP باستخدام الإحصائيات الوصفية، مثل المتوسطات والانحرافات المعيارية والنسب المئوية. وقد ساعد هذا التحليل الباحثون في فهم مستويات الدعم الاجتماعي والرفاهية النفسية للمشاركات بنحوٍ إجمالي، إلى جانب تحديد أي اختلافات أو اتجاهات ضمن العينة.

اختبارات الارتباط والانحدار:

لإلقاء الضوء على كيفية تأثير الدعم الاجتماعي على الرفاهية النفسية، تم إجراء بعض التحليلات. استخدم الباحثون معامل الارتباط بيرسون لقياس قوة العلاقة بين المتغيرات. كما أُسْتُخِدِم تحليل الانحدار المتعدد لفحص العلاقة بين الدعم الاجتماعي والرفاهية النفسية، مع مراعاة عوامل أخرى مثل العمر والوضع الاجتماعي والاقتصادي. زيادة على ذلك، أُجريت تحليلات لفهم ما إذا كانت بعض العوامل، مثل نوع العنف الأسري أو شدته، تؤثر في العلاقة بين الدعم الاجتماعي والرفاهية النفسية. ساعدت هذه التحليلات في توضيح التعقيدات المتعلقة بالعلاقة بين هذه المتغيرات

التحليل الموضوعي للبيانات النوعية:

أُسْتُخِدِم التحليل الموضوعي لتحليل البيانات النوعية من المقابلات، وهو منهج شائع في مجال البحث النوعي. شملت عملية التحليل الخطوات التالية:

- الترميز: قيم بترميز المقابلات يدوياً لتحديد الموضوعات والقضايا المتكررة، حيث طُوِّر نظام ترميز شامل لتصنيف البيانات وفقاً للموضوعات المتعلقة، مثل مصادر الدعم الاجتماعي، وتأثير العنف الأسري، وتجارب التعافي.

- التصنيف: جُمع الرموز المتشابهة أو المرتبطة في فئات أوسع. على سبيل المثال، صُنِّف الرموز المتعلقة بالدعم العاطفي تحت فئة "الدعم العاطفي"، والرموز المتعلقة بالدعم العملي تحت فئة "الدعم العملي".

- التفسير: بعد تصنيف البيانات، حلل الباحثون النتائج واستنتج الدلالات. شمل ذلك التعرف على الأنماط والروابط بين الفئات، فضلاً عن استكشاف المعاني الخفية وراء تجارب المشاركات.

- التحقق: لضمان دقة التحليل، قام باحثون مستقلون بترميز مجموعة من المقابلات بنحوٍ منفصل، وتمت مناقشة أي اختلافات حتى الوصول إلى توافق في الآراء.

عن طريق دمج التحليلات الكمية والنوعية، سعت الدراسة إلى تقديم فهم شامل للعلاقة بين الدعم الاجتماعي والصحة النفسية للنساء اللواتي تعرضن للعنف الأسري.

الفصل الرابع: نتائج الدراسة

أظهرت نتائج الدراسة أن النساء اللواتي تعرضن للعنف الأسري تلقين مستويات مختلفة من الدعم الاجتماعي. فقد أفادت غالبية المشاركات (٦٥٪) بأنهن حصلن على دعم اجتماعي معتدل إلى مرتفع. في المقابل، أظهرت نسبة كبيرة (٣٥٪) أنهن تلقين دعماً ضعيفاً. وهذا يدل على أن العديد من الناجيات قد لا يحصلن على الدعم الكافي، مما قد يؤثر سلباً على تعافيهن ورفاهيتهن النفسية.

وعند النظر في أنواع الدعم الاجتماعي، تبين أن الدعم العاطفي كان الأكثر انتشاراً، حيث أفادت ٧٠٪ من المشاركات أنهن حصلن على مستويات عالية من التعاطف والتفهم من الآخرين، مما يبرز أهمية هذا النوع من الدعم في مساعدتهن على مواجهة مشاعرهن المؤلمة. في حين أن ٤٥٪ فقط من المشاركات أشرن إلى حصولهن على دعم عملي مرتفع، مما يدل على وجود نقص محتمل في المساعدة الملموسة المتاحة للناجيات.

أظهرت الدراسة أيضاً تنوع مصادر الدعم الاجتماعي بين المشاركات. كان الدعم الأسري الأكثر شيوعاً، حيث أفادت ٦٠٪ من المشاركات بتلقيهن الدعم من أفراد عائلتهن.

تلا ذلك دعم الأصدقاء، حيث أكدت ٥٠٪ من المشاركات أن أصدقاءهن المقربين شكلوا مصدرًا مهمًا للدعم. في المقابل، أشارت ٣٠٪ فقط من المشاركات إلى تلقيهن الدعم من منظمات رسمية، مثل مراكز الدعم أو المأوى.

عند دراسة العلاقة بين مستوى العنف الأسري والدعم الاجتماعي، وجدت الدراسة أن المشاركات اللواتي تعرضن لمستويات أعلى من العنف الجسدي أو الجنسي أفدن بتلقيهن لمستويات أقل من الدعم الاجتماعي بنحو عام. وهذا يدل على أن شدة العنف الأسري قد تؤثر سلبًا على مدى توفر الدعم الاجتماعي للناجيات.

أولاً: التوزيع الجغرافي والثقافي للدعم الاجتماعي

أظهرت الدراسة وجود فروق مثيرة في مستويات الدعم الاجتماعي بحسب السياقات الجغرافية والثقافية. وأوضحت النتائج أن النساء في المناطق الحضرية أفدن بتلقي دعم اجتماعي أكبر مقارنةً بنظيرتهن في المناطق الريفية، مما قد يرجع إلى توفر موارد وخدمات أكثر في الحضر. كما تبين وجود اختلافات ثقافية ملحوظة في مصادر الدعم، حيث كانت المشاركات من بعض الخلفيات الثقافية أكثر ميلاً للإبلاغ عن تلقي الدعم من أفراد الأسرة الممتدة، بينما أشارت أخريات من خلفيات مختلفة إلى الأصدقاء كمصدر رئيسي للدعم. تبرز هذه النتائج تأثير العوامل الاجتماعية والثقافية على توافر وطبيعة الدعم الاجتماعي للناجيات من العنف الأسري.

توقيت الدعم الاجتماعي:

فضلاً عن مستوى الدعم الاجتماعي، تناولت الدراسة أيضاً توقيت الحصول على هذا الدعم. أظهرت النتائج أن معظم المشاركات (٧٥٪) حصلن على الدعم الاجتماعي في المراحل المبكرة بعد تعرضهن للعنف الأسري، مما يشير إلى أن الدعم المبكر قد يكون له دور حاسم في مساعدة الناجيات على التعافي وبدء رحلة الشفاء. ومع ذلك، أفادت نسبة كبيرة من المشاركات (٤٠٪) باستمرار تلقي الدعم الاجتماعي على المدى الطويل، مما يبرز أهمية الدعم المستمر للناجيات. كما وجدت الدراسة أن الناجيات اللواتي حصلن على دعم مستمر لفترات طويلة أبدن مستويات أعلى من الرفاهية النفسية، مما يؤكد أهمية الدعم طويل الأجل.

ثانياً: مستوى الرفاهية النفسية لدى النساء ضحايا العنف الأسري:

أظهرت نتائج الدراسة أن النساء اللواتي تعرضن للعنف الأسري في العينة أبلغن عن درجات متفاوتة من الرفاهية النفسية. بنحو عام، أظهرت الغالبية العظمى من المشاركات (٦٠٪) مستويات معتدلة من الرفاهية النفسية، مما يدل على أن العديد من الناجيات لا تزال تواجه صعوبات في تحقيق التعافي الكامل. بينما أفادت نسبة أقل (٢٥٪) بمستويات عالية من الرفاهية النفسية، أشارت نسبة مقلقة (١٥٪) إلى وجود مستويات منخفضة من الرفاهية النفسية.

عند دراسة أبعاد الرفاهية النفسية، أظهرت النتائج أن البعد العاطفي كان الأكثر تأثراً بالعنف الأسري، حيث أبدت ٧٠٪ من المشاركات مشاعر سلبية متكررة مثل الحزن والقلق. في المقابل، أظهر البعد الاجتماعي نوعاً من المرونة، حيث أفادت ٥٥٪ من المشاركات بوجود علاقات اجتماعية إيجابية، مما يدل على أن الناجيات قد يجدن الدعم والراحة عن طريق التواصل مع الآخرين. علاوة على ذلك، تبين أن مستوى الرفاهية النفسية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالوقت المنقضي منذ التعرض للعنف الأسري، إذ أظهرت المشاركات اللاتي مر على تجاربهن فترة أطول مستويات أعلى من الرفاهية النفسية، مما يشير إلى أن التعافي هو عملية تحتاج إلى الوقت وإعادة البناء.

ثالثاً: العوامل المؤثرة على الرفاهية النفسية:

أظهرت الدراسة إلى جانب الدعم الاجتماعي، وجود مجموعة من العوامل الأخرى التي تؤثر في الرفاهية النفسية للناجيات من العنف الأسري. من أبرز هذه العوامل هو الوصول إلى الموارد، مثل الدعم القانوني أو المالي، حيث أظهرت المشاركات اللاتي استطعن الوصول إلى هذه الموارد مستويات أعلى من الرفاهية النفسية، مما يبرز أهمية تلبية الاحتياجات الأساسية للناجيات.

عامل آخر له تأثير كبير هو الشعور بالتمكين والسيطرة على حياتهن. المشاركات اللاتي أحسنن بقدرتهن على اتخاذ القرارات حول حياتهن ومستقبلهن حققت مستويات مرتفعة من الرفاهية النفسية، مما يدل على أن تعزيز هذا الشعور قد يكون استراتيجية فعالة لتعزيز الرفاهية النفسية للناجيات.

علاوة على ذلك، كشفت الدراسة أن القدرة على معالجة الصدمات النفسية تؤدي دورًا حاسمًا في الرفاهية النفسية. المشاركات اللاتي شاركن في أنشطة علاجية، مثل الاستشارة أو العلاج، أبدين مستويات أعلى من الرفاهية النفسية، مما يؤكد أهمية التدخل النفسي لدعم الناجيات في التعافي من الصدمات.

تناولت الدراسة في نهاية الأمر العلاقة بين الدعم الاجتماعي والرفاهية النفسية. وقد أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية قوية بين الدعم الاجتماعي والرفاهية النفسية لدى الناجيات من العنف الأسري. وأشارت التحليلات الكمية إلى وجود ارتباط كبير بين متغيرات الدعم الاجتماعي ودرجات الرفاهية النفسية. بوجه عام، كلما زاد الدعم الاجتماعي المقدم للمشاركات، ارتفعت مستويات رفاهيتهن النفسية.

عززت التحليلات النوعية هذه العلاقة، حيث أظهرت معظم المشاركات أن الدعم الاجتماعي كان له دور بارز في تعافيهن ورفاهيتهن النفسية. وقد أوضحت العديد من المشاركات كيف ساعدهن الدعم العاطفي من الآخرين في التعامل مع مشاعرهن الصعبة وزيادة ثقتهن بأنفسهن. كما نوهت بعض المشاركات إلى أن الدعم العملي، مثل المساعدة على تلبية الاحتياجات الأساسية أو الدعم القانوني، كان له تأثير كبير على شعورهن بالأمان والاستقرار، مما ساهم في تعزيز رفاهيتهن النفسية.

أظهرت الدراسة أيضًا أهمية نوعية الدعم الاجتماعي، حيث أفادت المشاركات اللاتي تلقين دعمًا إيجابيًا وغير مشروط بوجود مستويات أعلى من الرفاهية النفسية مقارنةً باللاتي حصلن على دعم سلبي أو غير داعم. هذا يبرز الحاجة إلى خلق بيئة إيجابية وداعمة للناجيات من العنف الأسري.

العوامل المؤثرة على العلاقة بين الدعم الاجتماعي والرفاهية النفسية:

استعرضت الدراسة العوامل التي قد تعزز أو تعرقل العلاقة بين الدعم الاجتماعي والرفاهية النفسية. وبيّنت النتائج أن توقيت الدعم الاجتماعي يؤدي دورًا مهمًا، حيث أشارت المشاركات اللاتي حصلن على الدعم في وقت مبكر بعد تعرضهن للعنف الأسري إلى مستويات أعلى من الرفاهية النفسية مقارنةً باللاتي تلقين الدعم في وقت لاحق.

أظهرت الدراسة أيضًا أن شدة العنف الأسري أثرت بنحوٍ ظاهر على العلاقة بين الدعم الاجتماعي والرفاهية النفسية. فقد أكدت المشاركات اللاتي تعرضن لمعدلات أعلى من العنف الجسدي أو الجنسي على وجود علاقة أقوى بين الدعم الاجتماعي والرفاهية النفسية. وهذا يدل على أن الناجيات من أنواع العنف الأكثر شدة قد يكنّ أكثر تأثرًا بالإيجابية الناتجة عن الدعم الاجتماعي في تحسين رفاهيتهن النفسية.

عامل آخر له تأثير كبير هو السياق الاجتماعي والثقافي، حيث أظهرت المشاركات من خلفيات اجتماعية وثقافية متنوعة مستويات مختلفة من الرفاهية النفسية، مما يعكس أن العوامل الاجتماعية والثقافية تؤدي دورًا في تشكيل تجارب الناجيات وكيفية تأثير الدعم الاجتماعي على رفاهيتهن.

رابعاً: العوامل المؤثرة على العلاقة بين الدعم الاجتماعي والرفاهية النفسية

فضلاً عن العوامل التي أُسْتُكشِفَتْ سابقاً، وجدت الدراسة عدة متغيرات أخرى قد تؤثر في العلاقة بين الدعم الاجتماعي والرفاهية النفسية للناجيات من العنف الأسري.

الصحة العقلية السابقة:

أظهرت النتائج أن الحالة النفسية السابقة للمشاركات قد تؤثر في العلاقة بين الدعم الاجتماعي والشعور بالرفاهية النفسية. المشاركات اللاتي لديهن تاريخ مع مشكلات نفسية، مثل الاكتئاب أو القلق، أشرن إلى وجود علاقة أقوى بين الدعم الاجتماعي ورفاهيتهن النفسية. قد يكون ذلك لأن الناجيات اللاتي يعانين مشكلات نفسية يكنّ أكثر تأثرًا بالدعم الاجتماعي الإيجابي.

أما بالنسبة للمهارات الاجتماعية، فقد وجدت الدراسة أن مهارات المشاركات في التفاعل الاجتماعي قد تؤدي دورًا مهمًا. المشاركات اللاتي يتمتعن بمهارات اجتماعية قوية، مثل التواصل الجيد وحل المشكلات، أظهرن علاقة أقوى بين الدعم الاجتماعي والشعور بالرفاهية النفسية. قد يعود ذلك إلى قدرته على الاستفادة بنحوٍ أفضل من الشبكات الاجتماعية والدعم المتاح لهن.

الشخصية:

قد تؤدي خصائص شخصية المشاركات أيضًا دورًا في العلاقة بين الدعم الاجتماعي والرفاهية النفسية. أظهرت المشاركات اللاتي يتمتعن بسمات شخصية إيجابية، مثل المرونة والتفاؤل، علاقة أقوى بين الدعم الاجتماعي ورفاهيتهن النفسية. قد تكون هذه السمات الشخصية قد ساعدتهن على الاستفادة بنحوٍ أكثر إيجابية من الدعم الاجتماعي المتاح لهن.

السياق الاجتماعي:

قد يؤثر السياق الاجتماعي الذي تعيش فيه المشاركات بنحوٍ كبير على العلاقة بين الدعم الاجتماعي والرفاهية النفسية. حيث أظهرت الدراسات أن المشاركات من خلفيات اجتماعية متنوعة تعاني مستويات مختلفة من الرفاهية النفسية، مما يدل على أن العوامل الاجتماعية والثقافية تؤدي دورًا مهمًا. على سبيل المثال، قد تواجه الناجيات من خلفيات محرومة اقتصاديًا أو اجتماعيًا تحديات إضافية تؤثر سلبًا على صحتهم النفسية.

الفصل الخامس: مناقشة النتائج وتفسيرها

أولاً: تفسير نتائج الدراسة في ضوء الإطار النظري

تتوافق نتائج هذه الدراسة مع الإطار النظري الذي وُضع في الفصول السابقة. أولاً، تؤكد النتائج على أهمية الدعم الاجتماعي في تعزيز الرفاهية النفسية للناجيات من العنف الأسري، وهو ما تدعمه نظريات علم النفس الاجتماعي، مثل نظرية الدعم الاجتماعي ونظرية المصادر الاجتماعية. وأظهرت النتائج بوضوح أن هناك ارتباطًا قويًا بين الدعم الاجتماعي، وخاصة الدعم العاطفي، ومعدلات أعلى من الرفاهية النفسية لدى المشاركات.

أظهرت النتائج تعزيز العلاقة بين الدعم الاجتماعي والرفاهية النفسية، وفقًا لنظرية التبادل الاجتماعي. وأوضحت المشاركات أن الدعم الاجتماعي غالبًا ما يتمثل في تبادل المساعدة بين الأفراد، مما يبرز أن هذه العملية ديناميكية ومتفاعلة، حيث يستفيد الأفراد من مساعدة الآخرين، ويقدمون الدعم في المقابل.

كما أظهرت النتائج جوانب متعددة للرفاهية النفسية، كما تشير التعريفات النظرية، حيث أبلغت المشاركات عن مستويات متفاوتة من الرفاهية العاطفية والنفسية

والاجتماعية والمعنوية والجسدية، مما يعكس الطبيعة المتعددة الأبعاد لهذه الرفاهية. زيادة على ذلك، أكدت النتائج أن التعافي من العنف الأسري هو عملية تدريجية، وهو ما يتماشى مع مفهوم المرونة النفسية في نظرية المصادر الاجتماعية.

كما قدمت الدراسة نظرة ثاقبة حول العوامل التي قد تعزز أو تعرقل العلاقة بين الدعم الاجتماعي والرفاهية النفسية. أشارت النتائج إلى أهمية توقيت الدعم الاجتماعي، وهو ما يتماشى مع فكرة أن الدعم المبكر قد يكون حاسماً في مساعدة الناجيات على التعافي، كما هو مقترح في النظريات ذات الصلة. زيادة على ذلك، سلطت النتائج الضوء على تأثير العوامل الاجتماعية والثقافية، مما يوسع فهمنا للسياقات التي يحدث فيها العنف الأسري وتأثيرها في تجارب الناجيات.

تفسير النتائج في ضوء الدراسات السابقة:

تتوافق نتائج هذه الدراسة مع ما توصلت إليه الأبحاث السابقة في هذا المجال. أولاً، تؤكد النتائج وجود علاقة إيجابية بين الدعم الاجتماعي والرفاهية النفسية، وهو ما تدعمه دراسات سابقة (كوهين وآخرون، ٢٠١٩؛ هازلتن وآخرون، ٢٠١٩). وقد عززت النتائج الحالية هذه العلاقة، حيث أفادت غالبية المشاركات بأن الدعم الاجتماعي كان له دور حاسم في تعافيهن ورفاهيتهن النفسية.

علاوة على ذلك، ساهمت النتائج الحالية في توضيح العوامل التي تؤثر في العلاقة بين الدعم الاجتماعي والرفاهية النفسية. على سبيل المثال، كشفت الدراسة عن تأثير شدة العنف الأسري على مدى توفر الدعم الاجتماعي، مما يتماشى مع النتائج التي توصلت إليها دراسات سابقة (كوهين وويليس، ١٩٨٥؛ فولك وهاوس، ٢٠١٤). زيادة على ذلك، أكدت النتائج الحالية على أهمية الدعم العملي إلى جانب الدعم العاطفي، وهو ما أُشير إليه في أبحاث سابقة (هربرت وآخرون، ٢٠٢٠).

تفسير النتائج في سياق القيود:

من الضروري أخذ القيود المحتملة للدراسة بعين الاعتبار عند تحليل النتائج. أولاً، ثم جمع البيانات من عينة ملائمة، لكنها قد لا تعكس تجارب النساء جميعهم اللواتي

تعرضن للعنف الأسري. فالتجارب قد تختلف بين الناجيات من خلفيات اجتماعية وثقافية متنوعة، مما يستدعي الحاجة إلى مزيد من البحث لفهم تجارب الفئات المهمشة.

علاوة على ذلك، اعتمدت الدراسة على تقارير ذاتية من المشاركات، مما قد يؤدي إلى تحيز أو عدم دقة في المعلومات المقدمة. ستكون الدراسات المستقبلية التي تستخدم أساليب متنوعة لجمع البيانات، كالملاحظات أو المقابلات مع أفراد العائلة أو الأصدقاء، مفيدة للتحقق من صحة النتائج. كما أنه من الجدير النظر في إجراء دراسات طويلة لمتابعة تجارب الناجيات على مدى فترة زمنية أطول، مما سيوفر رؤية أشمل حول عملية التعافي.

ثانياً: مقارنة نتائج الدراسة الحالية بالدراسات السابقة

تتوافق نتائج هذه الدراسة مع ما توصلت إليه الأبحاث السابقة في هذا المجال، مما يعزز مصداقية الاستنتاجات. أوضحت الدراسات السابقة وجود علاقة إيجابية مستمرة بين الدعم الاجتماعي والرفاهية النفسية (كوهين وآخرون، ٢٠١٩؛ هازلتين وآخرين، ٢٠١٩). وقد دعمت النتائج الحالية هذه العلاقة، حيث أفادت غالبية المشاركات بأن الدعم الاجتماعي، وبالأخص الدعم العاطفي، كان له دور حاسم في تعافيهن ورفاهيتهن النفسية.

أظهرت الأبحاث السابقة أهمية الحصول على دعم عملي بجانب الدعم العاطفي للنساء الناجيات من العنف الأسري (هربرت وآخرون، ٢٠٢٠). وأكدت النتائج الحالية ذلك، حيث ذكرت المشاركات أنهن حصلن على مستويات مختلفة من الدعم العملي، وأن هذا الدعم كان مهماً لزيادة شعورهن بالأمان والاستقرار. أيضاً، أظهرت النتائج الحالية كيف تؤثر العوامل الاجتماعية والثقافية على تجارب الناجيات، وهو ما ذُكر في الأبحاث السابقة (هومفريز وآخرون، ٢٠٢١). وأشارت النتائج إلى وجود اختلافات في مستوى الدعم الاجتماعي والصحة النفسية بين مختلف المناطق والثقافات، مما يدل على أن العوامل الاجتماعية والثقافية تؤدي دوراً في تشكيل تجارب الناجيات.

ومع ذلك، توجد بعض الفروق المثيرة بين نتائج هذه الدراسة والدراسات السابقة. على سبيل المثال، أظهرت الدراسة الحالية أن المشاركات شعرت بأن أسرهن قدمن لهن دعماً أكثر من الأصدقاء، وهو ما يتعارض مع بعض الدراسات التي تقول إن الأصدقاء يمكن

أن يكونوا مصدر دعم أكثر شيوعاً (كوهين وآخرون، ٢٠١٩). قد يكون هذا الفرق ناتجاً عن اختلافات ثقافية أو اجتماعية، مما يبرز أهمية السياق الاجتماعي والثقافي في فهم تجارب الناجيات.

تفسير الاختلافات في النتائج:

يمكن أن يُفسر الاختلاف في النتائج بسبب السياق الاجتماعي والثقافي الذي أُجريت فيه الدراسة. تؤثر العوامل الاجتماعية والثقافية على أنواع الدعم التي تلجأ إليها النساء اللواتي تعرضن للعنف الأسري. على سبيل المثال، في بعض الثقافات، قد يكون من الشائع أن تلجأ الناجيات إلى العائلة بدلاً من الأصدقاء للحصول على الدعم.

قد يؤثر وقت إجراء الدراسة على النتائج. مع زيادة الوعي حول العنف الأسري وتأثيره، قد تكون هناك جهود أكبر لتقديم الدعم للناجيات في السنوات الأخيرة. يمكن للدراسات المستقبلية أن تبحث في هذه الاتجاهات مع مرور الوقت لفهم كيفية تغير مصادر الدعم الاجتماعي.

أيضاً، قد تؤثر الطريقة المستخدمة في الدراسة على النتائج. على سبيل المثال، الدراسات النوعية قد تساعد على فهم التجارب المعقدة للناجيات، بينما الدراسات الكمية قد تكون أفضل في تحديد العلاقات والأنماط. يمكن أن يكون الجمع بين الطريقتين، كما في هذه الدراسة، مفيداً لفهم شامل للموضوع.

ثالثاً: استنتاجات الدراسة وتوضيح أهميتها النظرية والتطبيقية

تقدم نتائج هذه الدراسة رؤى مهمة بشأن العلاقة بين الدعم الاجتماعي والرفاهية النفسية للنساء الناجيات من العنف الأسري. عن طريق تحليل تجارب المشاركات، نستطيع استنتاج نتائج قد تكون لها تأثيرات نظرية وعملية بالغة الأهمية.

الاستنتاجات النظرية:

تؤكد نتائج هذه الدراسة، من الناحية النظرية، على دور الدعم الاجتماعي في تعزيز الرفاهية النفسية لدى الناجيات من العنف الأسري. وقد عززت النتائج الرابط بين الدعم الاجتماعي والرفاهية النفسية، كما تشير إليه نظريات علم النفس الاجتماعي ذات الصلة.

زيادة على ذلك، وفرت النتائج رؤى حول العوامل التي قد تؤثر في هذه العلاقة، مثل توقيت الدعم الاجتماعي وشدة العنف الأسري.

تعمل النتائج الحالية على توسيع فهمنا للصلة بين الدعم الاجتماعي والرفاهية النفسية عن طريق تسليط الضوء على الأبعاد المختلفة لكل منهما. وقد أظهرت النتائج أهمية كل من الدعم العاطفي والعملي، مما يتماشى مع الأبعاد الموضوعة في الإطار النظري. كما أبرزت النتائج تأثير العوامل الاجتماعية والثقافية، مما يعمق فهمنا للسياقات التي يحدث فيها العنف الأسري وتأثيرها في تجارب الناجيات.

الاستنتاجات التطبيقية:

تقدم نتائج هذه الدراسة عددًا من التوصيات التي يمكن أن تؤثر في نحو ملموس على دعم الناجيات من العنف الأسري. أولاً، تبرز النتائج أهمية توفير الدعم الاجتماعي المبكر للناجيات، حيث يمكن أن يكون له تأثير كبير في مساعدتهن على التعافي والبدء في رحلة الشفاء. ينبغي على المنظمات والممارسين المعنيين التأكد من توافر الموارد والدعم في المراحل الأولية بعد تعرضهن للعنف.

علاوة على ذلك، تشير النتائج إلى أهمية تعزيز الدعم العملي بجانب الدعم العاطفي. يتوجب على مقدمي الخدمات والمنظمات المعنية تلبية الاحتياجات العملية للناجيات، مثل تقديم المساعدة القانونية أو المالية أو النقل الآمن. هذا النوع من الدعم يمكن أن يكون حاسماً في شعور الناجيات بالأمان والاستقرار في أثناء عملية التعافي.

علاوة على ذلك، تؤكد النتائج على أهمية مراعاة العوامل الاجتماعية والثقافية عند تقديم الدعم للناجيات من العنف الأسري. ينبغي أن تكون التدخلات والبرامج مصممة خصيصاً لتناسب السياقات الاجتماعية والثقافية المختلفة، مع الاعتراف بالاختلافات في مصادر الدعم الاجتماعي وتجارب الناجيات. قد يتضمن ذلك إشراك المجتمعات المحلية والمنظمات الثقافية لضمان أن الدعم المقدم مناسب ثقافياً وملائماً.

وأخيراً، تشير النتائج إلى أهمية تعزيز الشعور بالتمكين والسيطرة لدى الناجيات. ينبغي أن تهدف التدخلات إلى تعزيز قدرة الناجيات على اتخاذ القرارات بشأن حياتهن

ومستقبلهن، مما قد يساهم في تعزيز رفاهيتهن النفسية على المدى الطويل. قد يشمل ذلك توفير الموارد والمعلومات لمساعدة الناجيات على استعادة الشعور بالقوة والتحكم في حياتهن.

الفصل السادس: التوصيات والمقترحات

أولاً: توصيات للممارسين والمؤسسات المعنية بدعم النساء ضحايا العنف الأسري

تعزيز الدعم الاجتماعي المبكر:

تشير نتائج هذه الدراسة إلى أهمية توفير الدعم الاجتماعي المبكر للناجيات من العنف الأسري. ينبغي على الممارسين والمؤسسات المعنية ضمان حصول الناجيات على الدعم العاطفي والعملي في المراحل الأولى بعد تعرضهن للعنف. قد يشمل ذلك توفير الموارد والدعم النفسي والعملي لمساعدة الناجيات على التعافي وبدء رحلتهم نحو الشفاء.

يمكن للممارسين والمؤسسات النظر في تطوير برامج الدعم المبكر التي تستهدف الناجيات الجدد. قد تشمل هذه البرامج توفير الاستشارات النفسية، ومجموعات الدعم من الأقران، والمساعدة العملية في تلبية الاحتياجات الأساسية. عن طريق تقديم الدعم المبكر، يمكن للممارسين تعزيز شعور الناجيات بالأمان والانتماء، وهو ما قد يكون حاسماً في رحلة تعافيهن.

تعزيز الدعم العملي:

فضلاً عن الدعم العاطفي، تؤكد النتائج على أهمية تعزيز الدعم العملي للناجيات من العنف الأسري. ينبغي على الممارسين والمؤسسات ضمان تلبية الاحتياجات العملية للناجيات، مثل المساعدة القانونية أو المالية أو النقل الآمن. قد يكون الدعم العملي حاسماً في مساعدة الناجيات على الشعور بالأمان والاستقرار في أثناء تعافيهن.

يمكن للممارسين والمؤسسات تطوير شراكات مع المنظمات القانونية والمالية لتوفير الموارد اللازمة للناجيات. زيادة على ذلك، يمكن إنشاء شبكات من المتطوعين أو المهنيين الذين يمكنهم تقديم المساعدة العملية، مثل النقل أو الإسكان المؤقت. عن طريق تلبية الاحتياجات العملية للناجيات، يمكن للممارسين تعزيز شعورهن بالتمكين والاستقرار.

مراعاة العوامل الاجتماعية والثقافية:

تشير النتائج إلى أن العوامل الاجتماعية والثقافية لها تأثير كبير على تجارب النساء اللواتي تعرضن للعنف الأسري. من المهم أن يأخذ الممارسون والمؤسسات هذه العوامل بعين الاعتبار عند تقديم الدعم. ينبغي تعديل التدخلات والبرامج لتناسب السياقات الاجتماعية والثقافية المختلفة، مع مراعاة الفروقات في مصادر الدعم الاجتماعي وتجارب الناجيات.

يمكن للممارسين والمؤسسات العمل مع المجتمعات المحلية والمنظمات الثقافية لفهم الاحتياجات والتحديات الخاصة بالناجيات من خلفيات متنوعة. عن طريق مراعاة العوامل الاجتماعية والثقافية، يمكن للممارسين ضمان أن يكون الدعم المقدم مناسباً ثقافياً وفعالاً في دعم الناجيات على طريق التعافي.

تعزيز الشعور بالتمكين:

تشير النتائج إلى أن تعزيز الشعور بالتمكين والسيطرة لدى الناجيات قد يكون حاسماً في تعزيز رفاهيتهم النفسية. ينبغي أن تهدف التدخلات التي يقدمها الممارسون إلى تعزيز قدرة الناجيات على اتخاذ القرارات بشأن حياتهن ومستقبلهن. قد يشمل ذلك توفير الموارد والمعلومات لمساعدة الناجيات على استعادة الشعور بالقوة والتحكم في حياتهن. تشير النتائج إلى أن تعزيز الشعور بالتمكين والسيطرة لدى الناجيات يعد أمراً أساسياً لتحسين رفاهيتهن النفسية. ينبغي أن تركز التدخلات التي يقدمها الممارسون على تعزيز قدرة الناجيات على اتخاذ القرارات المتعلقة بحياتهن ومستقبلهن. يمكن أن يتضمن ذلك تقديم الموارد والمعلومات التي تساعد الناجيات في استعادة شعورهن بالقوة والتحكم.

يمكن للممارسين تشجيع الناجيات على استكشاف خياراتهن واختيار المسارات التي تتناسب مع أهدافهن ورغباتهن، مثل تقديم المشورة المهنية أو التعليمية ودعمهن في تطوير مهارات جديدة. عن طريق تعزيز الشعور بالتمكين، يمكن للممارسين مساعدة الناجيات على إعادة بناء حياتهن وتحقيق أهدافهن الشخصية.

التعاون متعدد التخصصات:

يُنصح الممارسون بالتعاون مع المهنيين من مختلف التخصصات لتوفير دعم شامل للناجيات. قد يشمل ذلك التعاون مع الأخصائيين النفسيين، والأخصائيين الاجتماعيين، والمحامين، ومقدمي الرعاية الصحية. عن طريق العمل معاً، يمكن للممارسين ضمان تلبية الاحتياجات المعقدة للناجيات، بما في ذلك احتياجاتهن الصحية والعقلية والقانونية.

يمكن للممارسين أيضاً إحالة الناجيات إلى المتخصصين المناسبين بناءً على احتياجاتهن الفردية. قد يشمل ذلك الاستشارات النفسية، أو الدعم القانوني، أو الرعاية الصحية المتخصصة. عن طريق التعاون متعدد التخصصات، يمكن للممارسين ضمان حصول الناجيات على الرعاية والدعم الشاملين اللذين يحتاجن إليهما للتعافي وبدء حياتهن الجديدة.

ثانياً: توصيات لوضعي السياسات والبرامج المتعلقة بالعنف الأسري

- ينبغي أن تهدف السياسات والبرامج إلى تعزيز الوعي بالعنف الأسري وتأثيره المدمر على النساء. أن تهدف الحملات التوعوية إلى تثقيف الجمهور حول علامات العنف الأسري، وتشجيع الإبلاغ عن حالات العنف.
- الوعي المتزايد في الكشف المبكر عن العنف الأسري وتوفير الدعم الفعال للناجيات.
- ينبغي على واضعي السياسات تشجيع الاستجابة المجتمعية للعنف الأسري عن طريق تعزيز التعاون بين مختلف القطاعات.
- تطوير استراتيجيات شاملة لمنع العنف الأسري والاستجابة له بفعالية.
- ينبغي على واضعي السياسات تشجيع مشاركة المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني في جهود الوقاية والاستجابة.
- تعزيز المبادرات المجتمعية التي تهدف إلى منع العنف الأسري وتعزيز ثقافة الاحترام والمساواة.

- تعزيز الإطار القانوني للتصدي للعنف الأسري وتشديد العقوبات على الجناة، وتوفير الحماية القانونية للناجيات،
- أن تهدف السياسات إلى ضمان حصول الناجيات على العدالة والتعويض المناسب.

ثالثاً: مقترحات لبحوث مستقبلية في هذا المجال

رغم أن هذه الدراسة قدمت رؤى مهمة حول العلاقة بين الدعم الاجتماعي ورفاهية الناجيات من العنف الأسري، إلا أن هناك حاجة إلى استكشاف تجارب المجموعات المهمشة بنحوٍ أعمق. تختلف تجارب الناجيات بناءً على خلفياتهم الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، لذا ينبغي على الدراسات المستقبلية أن تركز على العوامل المؤثرة في تجارب هؤلاء النساء. على سبيل المثال، قد تواجه الناجيات من الأقليات العرقية أو الأثنية، أو من المجتمعات المحرومة اقتصادياً تحديات خاصة. لذا، من الضروري أن تسعى الأبحاث القادمة لفهم تجارب هذه الفئات وتطوير استراتيجيات دعم مناسبة ثقافي واجتماعي.

أما بشأن دراسة تأثير الدعم الاجتماعي على المدى الطويل، فقد أكدت هذه الدراسة على أهمية الدعم المبكر، لكن يلزم إجراء مزيد من الأبحاث لفهم الأثر المستمر للدعم الاجتماعي على رفاهية الناجيات. ينبغي أن تركز الدراسات المستقبلية على كيفية تطور الدعم الاجتماعي مع مرور الوقت، وكيف يمكن أن يؤثر ذلك على تعافي الناجيات على المدى الطويل.

يمكن أن تتناول الأبحاث المستقبلية كيف تتغير احتياجات الناجيات بمرور الزمن، حيث قد تتبدل متطلباتهن من الدعم العاطفي إلى أنواع أخرى مثل الدعم العملي أو القانوني. عن طريق فهم التأثيرات طويلة الأمد للدعم الاجتماعي، بإمكان الباحثين وضع استراتيجيات دعم أكثر فعالية للناجيات.

وفيما يتعلق بدور التقنية، تتيح التطورات في الوسائط الرقمية فرصاً جديدة لتقديم الدعم للناجيات من العنف الأسري. ينبغي أن تركز الدراسات المستقبلية على كيفية استفادة الناجيات من التقنية، مثل منصات وسائل التواصل الاجتماعي أو التطبيقات

الإلكترونية، في الحصول على الدعم. ينبغي أيضاً استكشاف الفوائد والمخاطر المرتبطة بهذه الوسائط، ووضع استراتيجيات فعالة لتقديم الدعم عن طريقها.

علاوة على ذلك، يمكن أن تبحث الأبحاث المستقبلية في كيفية تأثير التقنية على تعافي الناجيات، حيث قد يكون للوسائط الرقمية أثر إيجابي أو سلبي على رفايتها. عن طريق فهم دور التقنية، يمكن للباحثين إعداد إرشادات وتدخلات لاستخدام التقنية بنحو فعال لدعم الناجيات من العنف الأسري.

من الضروري أن تتناول الدراسات المستقبلية كيفية تأثير هذه العوامل على تجارب الناجيات، وكذلك تطوير استراتيجيات دعم تتناسب مع السياقات الثقافية والاجتماعية. على سبيل المثال، قد تختلف مصادر الدعم الاجتماعي وتجارب العنف الأسري بين المجموعات الاجتماعية والثقافية المتنوعة. ينبغي للبحوث القادمة أن تفحص هذه الفروقات، وتقدم توجيهات للممارسين وصنّاع القرار لتعديل تدخلاتهم وفقاً للسياقات الاجتماعية والثقافية المختلفة.

يمكن أن تركز الأبحاث المستقبلية على دور التدخلات العلاجية، مثل الاستشارات النفسية والعلاج الجماعي، في تعزيز الصحة النفسية للناجيات من العنف الأسري. تهدف الدراسات إلى فهم كيفية مساهمة هذه التدخلات في عملية تعافي الناجيات، فضلاً عن تحديد العوامل التي تعزز من فعاليتها. كما يمكن دراسة التدخلات العلاجية الموجهة لمجموعات معينة، مثل الناجيات من خلفيات ثقافية أو اجتماعية أو اقتصادية محددة.

من المهم أيضاً فهم آثار هذا النوع من العنف على الأطفال الذين يتعرضون له أو يشهدونه. يمكن للبحوث المستقبلية أن تستكشف كيف يؤثر العنف الأسري على الصحة النفسية والعاطفية للأطفال، وكذلك تطوير استراتيجيات الدعم المناسبة للناجين منهم.

يمكن للبحوث المستقبلية أن تركز على العلاقة بين الدعم الاجتماعي والصحة النفسية والجسدية للناجيات من العنف الأسري. من المهم دراسة تأثير هذا الدعم على صحة الناجيات وتطوير استراتيجيات تعزز النتائج الصحية الإيجابية.

يمكن أن تركز الأبحاث المستقبلية على كيفية استخدام التقنية، مثل منصات وسائل التواصل الاجتماعي أو التطبيقات الإلكترونية، لتوفير المعلومات والمساعدة للناجيات. كما يمكن دراسة التأثيرات الإيجابية والسلبية للوسائط الرقمية على رفاهية هؤلاء النساء، وتطوير إرشادات لاستخدام التقنية بنحو فعال لتعزيز صحتهم النفسية.

المصادر والمراجع:

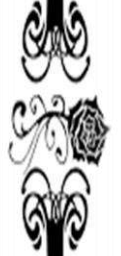
- ❖ الأمم المتحدة للمرأة. (٢٠١٩). العنف ضد المرأة.
- ❖ جونسون، ب.، وآخرون. (٢٠٢٠). المنهج المختلط: دليل للممارسين. لندن: ساج للنشر.
- ❖ ريف، ر. (١٩٦٩). العوامل الاجتماعية والنفسية في الرفاهية النفسية. مجلة علم النفس، ٧٧(٣)، ٥٢٧-٥٣٦.
- ❖ فولك، ت.، وآخرون. (٢٠١٩). نظرية المصادر الاجتماعية: مراجعة وتوسيع. مجلة علم النفس الاجتماعي، ٦٣(٣)، ٦٥٢-٦٧٧.
- ❖ كريسي، م. (٢٠١٩). حجم العينة في البحث النوعي: دليل عملي. المجلة الدولية للمنهج النوعي، ١٨(٣)، ١٦٩-١٧٧.
- ❖ كوهين، س.، وآخرون. (٢٠١٩). الدعم الاجتماعي والتعافي من الصدمات: دراسة طولية. مجلة علم النفس السريري، ٢٨(٢)، ١٨٩-٢٠٢.
- ❖ كوهين، س.، وويليس، ت. (١٩٨٥). الدعم الاجتماعي والضغطات الحياتية. مجلة علم النفس الصحي، ٣٤(٣)، ٢١١-٢١٩.
- ❖ كيز، ر. (١٩٩٨). الرفاهية النفسية: مقدمة. نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد.
- ❖ ماسلو، أ. (١٩٤٣). نظرية الدافعية البشرية. سيكولوجيست ريفيو، ٤٠(١)، ٣٧٠-٣٩٦.
- ❖ منظمة الصحة العالمية. (٢٠٢٠). العنف ضد المرأة: حقائق وأرقام.
- ❖ ميرسر، ك. (٢٠١٩). البحث النوعي: أساليب وتقنيات.
- ❖ هازلتين، ب.، وآخرون. (٢٠١٩). الدعم الاجتماعي والمرونة النفسية: دراسة نوعية. مجلة علم النفس التطبيقي، ٢٩(٣)، ٢١٥-٢٢٨.

- ❖ هاوس، ج. (١٩٨١). نظرية الدعم الاجتماعي. المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع، ٨٦(٦)، ١٢٢٧-١٢٥٠.
- ❖ هاوس، ج. (١٩٨٧). الدعم الاجتماعي والرفاهية النفسية. مجلة علم النفس الصحي، ٢٦(٦)، ٥٦٨-٥٧١.
- ❖ هربرت، م، وآخرون. (٢٠٢٠). ما وراء العنف: دور الدعم الاجتماعي في تعافي الناجيات. مجلة الدراسات الأسرية، ٢٥(٢)، ١٢٣-١٤٠.
- ❖ هومفريز، ج، وآخرون. (٢٠١٠). نظرية التبادل الاجتماعي: تحديث. مجلة علم النفس الاجتماعي، ٥٥(١)، ١٢٢-١٣٥.

Sources and References:

- ❖ UN Women. (2019). Violence against women.
- ❖ Johnson, B., et al. (2020). Mixed Methods: A Practitioner's Guide. London: Sage Publishing.
- ❖ Reeve, R. (1969). Social and Psychological Factors in Psychological Well-Being. Journal of Psychology, 77(3), 527-536.
- ❖ Folk, T., et al. (2019). Social Sources Theory: A Review and Extension. Journal of Social Psychology, 63(3), 652-677.
- ❖ Crissy, M. (2019). Sample Size in Qualitative Research: A Practical Guide. International Journal of Qualitative Method, 18(3), 169-177.
- ❖ Cohen, S., et al. (2019). Social Support and Trauma Recovery: A Longitudinal Study. Journal of Clinical Psychology, 28(2), 189-202.
- ❖ Cohen, S., & Willis, T. (1985). Social support and life stress. Journal of Health Psychology, 34(3), 211-219.
- ❖ Keyes, R. (1998). Psychological well-being: An introduction. New York: Oxford University Press.
- ❖ Maslow, A. (1943). A theory of human motivation. Psychologist Review, 40(1), 370-396.

- ❖ World Health Organization. (1948). Constitution of the World Health Organization.
- ❖ World Health Organization. (2020). Violence against women: facts and figures.
- ❖ Mercer, K. (2019). Qualitative research: methods and techniques.
- ❖ Hazeltine, B., et al. (2019). Social support and psychological resilience: A qualitative study. *Journal of Applied Psychology*, 29(3), 215-228.
- ❖ House, J. (1981). Social support theory. *American Journal of Sociology*, 86(6), 1227-1250.
- ❖ House, J. (1987). Social support and psychological well-being. *Journal of Health Psychology*, 26(6), 568-571.
- ❖ Herbert, M., et al. (2020). Beyond violence: The role of social support in survivors' recovery. *Journal of Family Studies*, 25(2), 123-140.
- ❖ Humphreys, J., et al. (2010). Social exchange theory: An update. *Journal of Social Psychology*, 55(1), 122-135.



حقوق المرأة ما بين الإسلام والمواثيق الدولية لحقوق الانسان والممارسات الواقعية في المجتمع

رئيس أبحاث د. ياسر مظهر أحمد عطا

المفوضية العليا لحقوق الإنسان / قسم النشر والتنقيف / شعبة البحوث والدراسات

ملخص البحث:

إنَّ المرأة هي شريكة الرجل في المجتمع، وأراد الله سبحانه وتعالى أن يكون جنس الإنسان من الذكر والانثى، وهو سبحانه الحكيم الخبير في ذلك، فلا بد لكلا الجنسين ان يكون لهم حقوقاً وعليهم واجبات ملقاة على عاتقهما، وان المرأة في الإسلام لها حقوقاً أشارت اليها النصوص الشرعية الإسلامية المختلفة سواء كانت أمماً أم زوجة أم اختاً أم بنتاً، وتضمن البحث تمهيد وثلاثة مباحث، جاء في التمهيد مفهوم الحق لغة واصطلاحاً ومفهوم حقوق المرأة في الإسلام وعند المختصين بحقوق الإنسان وبيان مكانة المرأة في الإسلام بصورة عامة، اما المبحث الأول: مفاهيم منتشرة تحتاج الى تصحيح، تضمن أربعة مطالب، المطلب الأول: الحزن عند التبشير بولادة انثى، وتضمن ذم الشرع لحالة الحزن التي تنتاب بعض الناس عندما يبشرون بأنثى وأنها من أفكار الجاهلية، فضلاً عن بيان الأجر المترتب على تربية البنات والإحسان اليهن، أما المطلب الثاني: العنف تجاه المرأة ورأي الشرع في ضرب المرأة وجاء فيه بيان المفهوم الخاطى المنتشر في أن الإسلام يبيح ضرب النساء وانه عمل مشروع، أما المطلب الثالث: مفهوم القوامة، وجاء فيه بيان وشرح مفهوم قوامة الرجل على المرأة بالمعنى الصحيح، أما المطلب الرابع: تعسف المرأة في استعمال حق المساواة، وجاء فيه مسألة تعسف المرأة والمبالغة في تطبيق مبدأ المساواة مع الرجل من خلال ولوج المرأة في المجالات كافة بدون استثناء حتى في أعمال لا تليق بالمرأة كرياضات رفع الأثقال وبعض المهن التي لا تتلاءم مع القدرة الجسمانية للمرأة ورأي الشرع في حشمة المرأة والاختلاط مع الغرباء، أما المبحث الثاني: حق المساواة والحقوق الاقتصادية والمالية للمرأة وتضمن ثلاثة مطالب، أما المطلب الأول: حق نفقة الزوج على زوجته، والمطلب الثاني: حق المهر والصداق للمرأة، المطلب الثالث: حق المرأة في الميراث، أما المبحث

الثالث: حماية المرأة في أوقات الحروب، وتضمن مطلبين، المطلب الأول: مثال واقعي معاصر " أوضاع نساء غزة بعد ٧ أكتوبر ٢٠٢٣"، وتم الإشارة الى النصوص الشرعية الواردة في ذلك والمواد التي وردت في المواثيق الدولية لحقوق الانسان في هذا الشأن، المطلب الثاني: مقارنات ما بين تعامل الكيان الصهيوني وما ورد في تعاليم الإسلام، واختتم البحث بالاستنتاجات والتوصيات وقائمة المصادر والمراجع، ويرجوا الباحث أن يكون قد أحاط بفحوى الموضوع ومن الله التوفيق .

Research Summary

The woman is the partner of the man in society, and God Almighty wanted to be the human sex of male and female, which is the wise expert in that, both sexes must have rights and duties on their shoulders, and that women in Islam have rights referred to by the various Islamic legal texts, whether they are a mother, wife, sister or daughter, and the research included a preamble and three investigations The preamble came the concept of the right language and terminology and the concept of women's rights in Islam and when specialists in human rights and the statement of the status of women in Islam in general, either the first topic: widespread concepts need to be corrected, included four demands, the first requirement: sadness when preaching the birth of a female, It included the slander of Sharia for the state of sadness that afflicts some people when they preach a female and that it is one of the ideas of ignorance, as well as a statement of the reward resulting from raising girls and charity to them, The second requirement: violence against women and the opinion of Sharia in beating women and stated in it a statement of the misconception spread in that Islam allows beating women and that it is a legitimate act, The third requirement: the concept of guardianship, which stated a statement and explanation of the concept of guardianship of men over women in the correct sense, and the fourth requirement: the abuse of women in the use of the right to equality, and the issue of the arbitrariness of women and exaggeration in the application of the principle of equality with men through the access of women in all fields without exception,

even in work unworthy of women such as weightlifting sports and some professions that are not compatible with the physical ability of women and the opinion of Sharia on the decency of women and mixing with strangers The second topic: the right to equality and economic and financial rights of women and included three demands, the first requirement: the right of alimony of the husband on his wife, and the second requirement: the right of dowry and dowry for women, the third requirement: the right of women to inheritance, The third topic: the protection of women in times of war, and included two requirements, the first requirement: a contemporary realistic example "the situation of women in Gaza after October ٧, ٢٠٢٣", and was referred through the investigations referred to above to the legal texts contained in that and the articles contained in international human rights conventions in this regard, the second requirement: comparisons between the treatment of the Zionist entity and what is stated in the teachings of Islam, and the research concluded with conclusions, recommendations and a list of sources and references, and the researcher hopes He should have taken note of the content of the subject and may Allah grant success.

المقدمة

إنّ موضوع حقوق المرأة من الموضوعات الأساسية في حقوق الإنسان كيف لا وهي الأم والاخت والزوجة والبنت، وأراد الله سبحانه أن يكون خلقه من ذكر وانثى وكل جعل له وظيفة الأرض ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِّنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاهُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاهُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾^(١)، وإن حقوق المرأة في الإسلام ومكانتها معروفة، فإن احقاق الحق وإعطاء كل ذي حق حقه من مبادئ الإسلام الأساسية، وهناك كثير من المفاهيم المنتشرة في المجتمع تخص المرأة تحتاج الى تصحيح، اما مفاهيم وتصرفات جاءت الشريعة الإسلامية بدمها والنهي عنها أو مفاهيم غير صحيحة الصقت بالإسلام تحتاج الى تبرأة الإسلام منها تم التركيز عليها في البحث، وبيان الحقوق الاقتصادية للمرأة في الإسلام

(١) سورة الحجرات، الآية ١٣.

من نفقة ومهر وميراث وغيرها التي هي حقوق ثابتة للمرأة، ومن صور تكريم المرأة في الإسلام كثيرة حيث جاءت سورة كاملة من طوال السور باسمها وهي سورة النساء وسورة ثانية وردت باسم امرأة وهي سورة مريم عليها السلام التي برأها الله تعالى مما ينسب اليها، وان اول من أسلم هي امرأة وهي السيدة خديجة بنت خويلد (رضي الله عنها) وكذلك مكانة السيدة فاطمة الزهراء (عليها السلام) لا تخفى على أحد، ومكانة زوجات النبي (صلى الله عليه واله وسلم) أمهات المؤمنين (رضي الله عنهم) الطاهرات من الأدناس مكانة مرموقة، وتم الإشارة الى المواثيق الدولية لحقوق الانسان التي أشارت الى تلك الحقوق كالإعلان العالمي لحقوق الانسان واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

اشكالية البحث: تكمن إشكالية البحث في أنّ هل أنّ للمرأة حقوق في الإسلام؟، وهل هناك مفاهيم منتشرة في المجتمع تحتاج الى تصحيح؟ وماهي المواثيق الدولية لحقوق الانسان المعنية بهذا الشأن؟ وهل ثمة أمثلة واقعية معاصرة على سوء معاملة المرأة (أوضاع النساء الفلسطينيات في غزة بعد احداث طوفان الأقصى في ٧ / أكتوبر / ٢٠٢٣).

فرضية البحث: ان هناك حقوقاً للمرأة في الإسلام وهي ضمن حقوق الإنسان الشاملة لبني آدم كافة على اختلاف اجناسهم، وهناك مفاهيم منتشرة في المجتمع تحتاج الى تصحيح تخص حقوق المرأة من الضرورة التنبيه عليها وبيان وجهة نظر الإسلام منها، فضلاً عن مبادئ حقوق الانسان المتمثلة بالمواثيق الدولية لحقوق الانسان المصادق عليها.

منهجية البحث: تتمثل منهجية البحث في المنهج الوصفي التحليلي أي وصف الحالة وبيان وجهة نظر الإسلام منها مع الإشارة الى مواثيق حقوق الانسان التي تعنى بحقوق المرأة.

مبحث تمهيدي: مفهوم حقوق الانسان وحقوق المرأة

الحق لغة: ضد الباطل، والحق واحد الحقوق، والحاقة القيامة سميت بذلك لأن فيها حواق الامور، وحاقه خاصمه، وادعى كل واحد منهما الحق، فإذا غلبه قيل حقه^(١).

(١) اسماعيل بن حماد الجوهري، توفي ٣٩٣هـ، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: احمد عبد الغفور عطار، ط ٤، دار العلم للملايين، بيروت، ٤ / ١٤٦٠.

أما تعريف الحق اصطلاحاً: (هو الحكم المطابق للواقع، يطلق على الأقوال والعقائد والأديان والمذاهب بإعتبار اشتغالها على ذلك، ويقابله الباطل)^(١)، ومن الكتّاب المعاصرين من عرّف الحق بأنه: (مركز شرعي أو قانوني من شأنه أن ينتفع به صاحبه أو غيره، فهو مادي إن كان مدركاً بإحدى الحواس الخمس الظاهرة، وإلا فمعنوي، وعام إذا لم ينفرد بالانتفاع به فرد أو فئة معينة، وإلا فخاص)^(٢)

أما تعريف حقوق المرأة من وجهة نظر مفاهيم حقوق الإنسان المعاصرة: هي الحقوق التي تتمتع بها المرأة لكي تضمن لها العيش بحرية وكرامة بعيداً عن الخوف والاستغلال، وقد تمّ بيان هذه الحقوق بشكل واضح في القانون الدولي لحقوق الإنسان من خلال بعض الاتفاقيات مثل اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ويجدر بالذكر أن إعطاء المرأة حقوقها لا يقتصر على إتاحة الفرص لها فحسب، وإنما يشمل تغيير طريقة تعامل المجتمعات والدول المختلفة معها، بما في ذلك اعتماد قوانين وسياسات جديدة، والاهتمام بالمنظمات الخاصة بها مما يساهم في ازدهار المجتمع وتقدمه^(٣).

ومن صور تكريم المرأة في الإسلام بصورة عامة^(٤):

١. كرم الإسلام المرأة كونها أمّاً، قال تعالى: (وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ)^(٥).
٢. لقد جعل الإسلام النساء متساويات مع الرجل في القدر والمكانة، ولا يزيد الرجل عن المرأة لا بالمكانة ولا بالقيمة.
٣. لقد أسقط الإسلام صلاة الجماعة عن المرأة، وذلك رحمةً لها، ولتبقى معززة في منزلها، لتسيير أمور عائلتها وأطفالها.

(١) الجرجاني، التعريفات، ط١، دار الفكر، بيروت، ص ٩٤.

(٢) مصطفى الزلمي، حقوق الإنسان في الإسلام، ط١، دار السلام، دمشق، ٢٠٠٧، ص ٦-٧.

(٣) رائد سوسي، ماهي حقوق المرأة، منشور على الموقع الإلكتروني: موضوع <https://modoo.com>

(٤) المرأة في الإسلام، حقوقها، مكانتها، دورها في المجتمع، المؤلف هيئة التحرير، منشور على الموقع

الإلكتروني: <https://www.annajah.net>.

(٥) سورة لقمان، الآية ١٤.

٤. كَرَّمَ الإسلام المرأة منذ طفولتها، وحافظ على حقوقها، حيثُ ورد في الحديث النبوي الشريف المروي عن أزواج النبي محمد صلى الله عليه وآله وسلم: (جاءتني امرأةٌ معها ابنتانِ تسألني، فلمَ تَحِدِ عِنْدِي غَيْرَ تَمْرَةٍ وَاحِدَةٍ، فَأَعْطَيْتُهَا فَقَسَمْتَهَا بَيْنَ ابْنَتَيْهَا، ثُمَّ قَامَتْ فَخَرَجَتْ، فَدَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ فَحَدَّثْتُهُ، فَقَالَ: مَنْ يَلِي مِنْ هَذِهِ الْبَنَاتِ شَيْئًا، فَأُحْسِنَ إِلَيْهِنَّ، كُنَّ لَهُ سِتْرًا مِنَ النَّارِ)^(١).

٥. أسقط الإسلام الجهاد عن المرأة، وذلك لضعفها، ولصعوبة الأمر عليها، كما وحرم الطلاق في فترة الحيض، وذلك لأنَّ هذه الفترة تكون صعبة على المرأة وتمر فيها بضيقٍ جسدي وتعبٍ نفسي.

٦. لقد فرض الإسلام عقابًا شديدًا على من ينعت المرأة في عرضها وشرفها، وجعل عقوبته الجلد ثمانين جلدة، كما ولا تقبل شهادته بعد هذا الأمر أبدًا.

٧. أحلَّ الإسلام للمرأة بأن تُقَصِّرَ شعرها في الإحرام، وذلك مراعاةً لشكلها وجمالها، مع أن الرجل مأمور بالحلْق أو التقصير.

٨. لقد فرض الدين الإسلامي للمرأة مهرًا شرعيًا في حال الزواج، وحرم على الزوج أو الأهل أخذ أي شيء منه.

٩. فرض الدين الإسلامي للمرأة ميراثًا لها من زوجها والداها ووالدتها وولدها وأخيها، وفي المقابل هي ليست مكلفة بالإنفاق على أي أحد منهم.

المبحث الاول: مفاهيم منتشرة في المجتمع بحاجة الى تصحيح

هناك بعض المفاهيم المنتشرة في المجتمع بخصوص حقوق المرأة في الإسلام بحاجة الى تصحيحها وبيان التأصيل الشرعي لها بالرجوع الى مصادر التشريع مع بيان اقوال العلماء في هذا الشأن، ومن هذه المفاهيم ما يأتي:

(١) ابي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب رحمة الولد وتقبيله ومعانفته، دار الكتب العلمية، بيروت ٢٠٠٩، ج ٤ ص ٨٦، رقم الحديث (٥٩٩٥).

المطلب الأول: الحزن عند التبشير بولادة أنثى:

من الأمور السائدة قديما وحتى في عصرنا هذا هو الحزن وعدم الرضا عند ولادة طفل أنثى، ولكن نجد ان الله سبحانه وتعالى قد ذم هذا الفعل ووصف حال الأب أو ذوي المولود بوصف الحزين الذي يريد أن يختبئ من الناس، كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ۝ يَتَوَارَىٰ مِنَ الْقَوْمِ مِن سُوءِ مَا بُشِّرَبِهِ أَيُمْسِكُهُ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾^(١)

جاء في تفسير الآية أي: كَثِيبًا مِنَ الْهَمِّ، ﴿وَهُوَ كَظِيمٌ﴾ سَاكِتٌ مِنْ شِدَّةِ مَا هُوَ فِيهِ مِنَ الْحُزْنِ، ﴿يَتَوَارَىٰ مِنَ الْقَوْمِ﴾ أَي: يَكْرَهُ أَنْ يَرَاهُ النَّاسُ ﴿مِن سُوءِ مَا بُشِّرَبِهِ أَيُمْسِكُهُ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ﴾ أَي: إِنْ أَبْقَاهَا أَبْقَاهَا مَهَانَةً لَا يُوْرَثُهَا، وَلَا يَعْتَنِي بِهَا، وَيَفْضَلُ أَوْلَادَهُ الذُّكُورَ عَلَيْهَا، ﴿أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ﴾ أَي: يَبْدُهَا: وَهُوَ: أَنْ يَدْفِنَهَا فِيهِ حَيَّةً، كَمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، أَفَمَنْ يَكْرَهُونَهُ هَذِهِ الْكِرَاهَةَ وَيَأْتِفُونَ لِأَنْفُسِهِمْ عَنْهُ يَجْعَلُونَهُ لِلَّهِ؟ ﴿أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ أَي: يَنْسَ مَا قَالُوا، وَيَنْسَ مَا قَسَمُوا، وَيَنْسَ مَا نَسَبُوا إِلَيْهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَنِ مَثَلًا ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ﴾^(٢).

إن بعض هذه الأوصاف والتصرفات التي تعترى الشخص الذي يبشر بأنثى موجودة في المجتمع لحد الآن مع شديد الأسف مع الذم والنهي الوارد في الآية الكريمة بخصوص حالة الحزن والكتابة عند التبشير بأنثى وحتى من قبل المثقفين والمثقفين دينياً، فالله سبحانه هو اعلم بما في الأرحام من ذكر أو أنثى وهو الذي بمشيئته وبحكيمته يهب لمن يشاء ذكراً أو أنثى، ومن أقوال المفسرين في ذلك (ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا) أَي مُتَغَيِّرًا، وَلَيْسَ يُرِيدُ السَّوَادَ الَّذِي هُوَ ضِدُّ الْبَيَاضِ، وَإِنَّمَا هُوَ كِنَايَةٌ عَنْ غَمِّهِ بِالْبِنْتِ. وَالْعَرَبُ تَقُولُ لِكُلِّ مَنْ لَقِيَ مَكْرُوهًا: قَدِ اسْوَدَّ وَجْهُهُ غَمًّا وَحُزْنًا (وَهُوَ كَظِيمٌ) أَي مُمْتَلِئٌ مِنَ الْغَمِّ أَوْ قِيلَ أَي: حَزِينٌ.

ومن الأحاديث النبوية التي جاءت في فضل تربية البنات والاحسان اليهن ما ورد في الحديث النبوي الشريف عن زوجات النبي (صلى الله عليه وآله): (جَاءَنِي امْرَأَةٌ مَعَهَا

(١) سورة النحل، الآية ٥٨، ٥٩.

(٢) سورة الزخرف، الآية: ١٧.

ابْتَتَانَ تَسْأَلُنِي، فَلَمْ تَجِدْ عِنْدِي غَيْرَ تَمْرَةٍ وَاحِدَةٍ، فَأَعْطَيْتَهَا فَفَسَمَتْهَا بَيْنَ ابْنَتَيْهَا، ثُمَّ قَامَتْ فَخَرَجَتْ، فَدَخَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَحَدَّثْتُهُ، فَقَالَ: مَنْ بِي مِنْ هَذِهِ الْبَنَاتِ شَيْئًا، فَأَحْسَنَ إِلَيْهِنَّ، كُنَّ لَهُ سِتْرًا مِنَ النَّارِ (١). فكفى بهذا الفضل والمنزلة أن تكون البنات سترًا من النار يوم القيامة لمن يحسن اليهن.

وان الرسول (صلى الله عليه وآله) قد أوصى بالنساء خيرًا، فقال: ((مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يُؤْذِي جَارَهُ، وَاسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا؛ فَإِنَّهُنَّ خُلْفُنَّ مِنْ ضَلَعٍ، وَإِنَّ أَعْوَجَ شَيْءٍ فِي الضَّلَعِ أَعْلَاهُ، فَإِنْ ذَهَبَتْ تُقِيمُهُ كَسَرْتَهُ، وَإِنْ تَرَكْتَهُ لَمْ يَزَلْ أَعْوَجَ، فَاسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا)) (٢).

وفي لفظ آخر (ألا واستوصوا بالنساء خيرًا، فإنما هن عوانٌ عندكم، ليس تملكون منهن شيئًا غير ذلك، إلا أن يأتين بفاحشةٍ مبينة، فإن فعلن فاهجروهن في المضاجع واضربوهن ضربًا غير مبرِّح . فإن أظعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلًا، ألا إنَّ لكم على نسائكم حقًّا، ولنسائكم عليكم حقًّا . فأما حقُّكم على نسائكم فلا يوطئن فرشكم من تكرهون ولا يأذنن في بيوتكم لمن تكرهون، ألا وحقُّهن عليكم أن تحسنوا إليهن في كسوتهن وطعامهن) (٣).

ومن المواثيق الدولية التي اشارت الى عدم التمييز بسبب الجنس هي المادة/ ٢ من الإعلان العالمي لحقوق الانسان والذي جاء بما نصه: (لكلِّ إنسان حقُّ التمتع بجميع الحقوق والحريّات المذكورة في هذا الإعلان، دونما تمييز من أيِّ نوع، ولا سيما التمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدّين، أو الرأى سياسيًا وغير سياسي، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الثروة، أو المولد، أو أيّ وضع آخر. وفضلاً عن ذلك لا يجوز التمييز على أساس الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي للبلد أو الإقليم الذي ينتمي إليه

(١) صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب رحمة الولد وتقبيله ومعانفته، دار الكتب العلمية، بيروت ٢٠٠٩، ج ٤ ص ٨٦، رقم الحديث (٥٩٩٥).

(٢) المصدر نفسه، رقم الحديث (٥١٨٥).

(٣) أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي، ت ٢٩٧، سنن الترمذي، ضبطه وصححه، خالد عبد الغني محمود، دار الكتب العلمية بيروت ٢٠١١، ص ٣٠٢، الرقم: (١١٦٣).

الشخص^(١)، فإن من مبادئ حقوق الإنسان هو عدم التمييز على اسس مفتعلة لا تمت الى الانسانية بصلة ومنها التمييز بسبب الجنس .

وان مصطلح التمييز ضد المرأة ورد في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة المادة ١ وهو:

(أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس ويكون من آثاره أو أغراضه، توهين أو إحباط الاعتراف للمرأة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو في أي ميدان آخر، أو توهين أو إحباط تمتعها بهذه الحقوق أو ممارستها لها، بصرف النظر عن حالتها الزوجية وعلى أساس المساواة بينها وبين الرجل)^(٢) .

المطلب الثاني: العنف ضد المرأة وشبهة مشروعية الضرب

كثيرا ما ينتشر في المجتمع أن الإسلام اباح ضرب المرأة أو الزوجة وأعطوه مبرراً شرعياً، ولكن اذا رجعنا الى نص الآية القرآنية والتفسيرات لها نجد خلاف ما يعتقد البعض، قال تعالى: ((الرَّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَأَلْصَلِحْ لِحَفِيظَتِكَ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ وَالَّتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَأَهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَأَضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلاً إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيماً كَبِيراً))^(٣)

«واللاتي تخافون نُشُوزَهُنَّ» قال: تِلْكَ الْمَرْأَةُ تَنْشُرُ وَتَسْتَحِفُّ بِحَقِّ زَوْجِهَا وَلَا تُطِيعُ أَمْرَهُ، فَأَمْرَهُ اللَّهُ أَنْ يَعِظَهَا، وَيُدَكِّرَهَا بِاللَّهِ، وَيُعْظَمَ حَقَّهُ عَلَيْهَا؛ فَإِنْ قَبِلَتْ وَإِلَّا هَجَرَهَا فِي الْمَضْجَعِ، وَلَا يُكَلِّمَهَا، وَذَلِكَ عَلَيْهَا شَدِيدٌ، فَإِنْ رَجَعَتْ وَإِلَّا ضَرَبَهَا ضَرْبًا غَيْرَ مُبْرَحٍ، وَلَا يَكْسِرُ لَهَا عَظْمًا، وَلَا يَجْرَحُ بِهَا جُرْحًا، «فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلاً» يَقُولُ: إِذَا أَطَاعَتْكَ فَلَا تَتَجَنَّنَ عَلَيْهَا الْعِلَلُ، وَأَخْرَجَ ابْنُ جَرِيرٍ عَنِ السُّدِّيِّ: «نُشُوزُهُنَّ» قَالَ:

(١) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة ٢ .

(٢) اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة .

(٣) سورة النساء، الآية ٣٤ .

بُعْضَهُنَّ، وَأَخْرَجَ ابْنَ جَرِيرٍ، وَابْنَ الْمُنْذِرِ، وَابْنَ أَبِي حَاتِمٍ عَنْ مُجَاهِدٍ: ﴿وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُورَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ﴾ قَالَ: إِذَا نَشَرَتِ الْمَرْأَةُ عَنْ فِرَاشِ زَوْجِهَا يَقُولُ لَهَا: اتَّقِي اللَّهَ وَارْجِعِي إِلَى فِرَاشِكِ، فَإِنْ أَطَاعَتْهُ فَلَا سَبِيلَ لَهَا عَلَيْهَا، وَأَخْرَجَ عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ عَنْ مُجَاهِدٍ: ﴿وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُورَهُنَّ﴾ قَالَ: الْعِصْيَانُ، ﴿فَعِظُوهُنَّ﴾ قَالَ: بِاللَّسَانِ، ﴿وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ﴾ قَالَ: لَا يُكَلِّمُهَا، ﴿وَاضْرِبُوهُنَّ﴾ قَالَ: ضَرْبًا غَيْرَ مُبْرَحٍ، ﴿فَإِنْ أَطَعْتَكُمْ﴾ ﴿فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا﴾، وَقِيلَ: ﴿فَعِظُوهُنَّ﴾ قَالَ: بِاللَّسَانِ ^(١).

فالزوجة إن خرجت عن طوع زوجها تمردا وعصيانا بلا مسوغ، فقد شرع الله - جل وعلا علاج ذلك بجملة أمور: أولها: النصح والإرشاد، فإن تعذر ذلك لعدم استجابتها انتقل إلى الخطوة الثانية، وهي الهجر، فإن استوفى الزوج هاتين الخطوتين، وبذل وسعه في ذلك ولم يصلح الأمر، جاز له أن يضربها تأديباً لها مراعيًا جملة أمور في ذلك:

أ- أن لا يكون الضرب مبرحاً، أي شديداً .

ب- أن لا يضربها على وجهها.

ج- أن لا يشتمها بالتقبيح.

د- أن يستصحب أثناء هذه المعاملة، أن القصد حصول المقصود من صلاح الزوجة وطاعتها زوجها.

هـ- أن يكف عن هذه المعاملة عند حصول المقصود، والأصل في كل ما هو الآية القرآنية المتقدمة ^(٢).

مما تقدم أن الإسلام لم يشرع أو يبيح ضرب الزوجة ضرباً مؤذياً أو مبرحاً، وإنما يبدأ ذلك بالنصح والوعظ عند نشوز المرأة وخروجها عن طاعة زوجها، وثم الهجر، بعد ذلك إن لم يجد جدوى من ذلك يضربها ضرباً بسيطاً غير مبرح وهذا ما أشارت إليه الآية الكريمة المتقدمة .

(١) جلال الدين السيوطي، (ت ٩١١هـ) الدر المنثور في التفسير بالمأثور، ط ٣، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٠، ج ٢ ص ٢٧٦ - ٢٧٧.

(٢) حكم ضرب الزوجة، ينظر الموقع الإلكتروني، اسلام ويب <https://islamweb.net>

المطلب الثالث: التعسف في استخدام مفهوم المساواة بين الرجل والمرأة

من خلال مفهوم المساواة بين الرجل والمرأة تريد المرأة أحياناً أن تأخذ مكان الرجل في المجالات كافة، بمعنى أن تعمل أعمالاً شاقة لا تتحملها بنية المرأة بحجة المساواة، حتى أن المرأة دخلت مجالات عنيفة وشاقة كالألعاب الرياضية الشاقة كرفع الأثقال والملاكمة وبعض المهن التي فيها اختلاط كبير بالرجال والتي لا تتناسب مع القيم الإسلامية في حشمة وحياء المرأة، وفي هذا المعنى هناك آية قرآنية قريبة من هذا المفهوم، قال تعالى: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا أَكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا أَكْتَسَبْنَ وَسَأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾^(١).

عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ (رضي الله عنها)، «أَنَّهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، تَغْرَوُ الرِّجَالَ وَلَا نَغْرُو، وَلَا نُقَاتِلُ فَنُسْتَشْهَدُ، وَإِنَّمَا لَنَا نِصْفُ المِيرَاثِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ^(٢): ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ وَأَنْزَلَ فِيهَا: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾^(٣).

وجاء في التفسير عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ (رضي الله عنه) قَالَ: «أَتَتْ امْرَأَةً النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، لِلذَّكْرِ مِثْلُ حِظِّ الْأُنثِيَيْنِ، وَشَهَادَةُ امْرَأَتَيْنِ بِرَجُلٍ، أَفَنَحْنُ فِي الْعَمَلِ هَكَذَا؟ إِنْ عَمِلَتْ امْرَأَةٌ حَسَنَةً كُتِبَتْ لَهَا نِصْفُ حَسَنَتِهِ؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا﴾ فَإِنَّهُ عَدْلٌ مِنِّي وَإِنْ صَنَعْتُهُ، عَنْ عِكْرِمَةَ قَالَ: إِنَّ النِّسَاءَ سَأَلْنَ الْجِهَادَ، فَقُلْنَ: وَدِدْنَا أَنَّ اللَّهَ جَعَلَ لَنَا الْعَزْوَ فَنُصِيبُ مِنَ الْأَجْرِ مَا يُصِيبُ الرِّجَالَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾، وَعَنِ السُّدِّيِّ أَنَّ الرِّجَالَ قَالُوا: نُرِيدُ أَنْ يَكُونَ لَنَا مِنَ الْأَجْرِ الضَّعْفُ عَلَى أَجْرِ النِّسَاءِ، كَمَا لَنَا فِي السَّهَامِ سَهْمَانِ، فَتُرِيدُ أَنْ يَكُونَ لَنَا فِي الْأَجْرِ أَجْرَانِ، وَقَالَتِ النِّسَاءُ: نُرِيدُ أَنْ يَكُونَ لَنَا أَجْرٌ مِثْلُ أَجْرِ الرِّجَالِ الشُّهَدَاءِ؛ فَإِنَّا لَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نُقَاتِلَ وَلَوْ كُتِبَ عَلَيْنَا الْقِتَالُ لَقَاتَلْنَا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ الْآيَةَ، وَقَالَ لَهُمْ: سَأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ يَرْزُقْكُمْ

(١) سورة النساء، الآية ٣٢.

(٢) جلال الدين السيوطي، مصدر سابق، ج ٢، ص ٢٦٦.

(٣) سورة الأحزاب، الآية ٣٥.

الأعمال، وهو خَيْرٌ لَكُمْ^(١). لذا فان تشبه النساء بالرجال أو بالعكس من الأمور المنهي عنها شرعاً، قال تعالى ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَى﴾^(٢).

المطلب الرابع: المفهوم الصحيح للقوامة

يحتج بعض الناس بمسألة قوامة الرجال على النساء ويفهمها بأنها سيادة الرجل على المرأة وأفضليته، ولكن اذا رجعنا الى معناها في القرآن الكريم وعند المفسرين والعلماء نرى معاني أخرى قال تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَالَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ حَفِظْتَ لَلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ وَاللَّتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَأَهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَأَضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا كَبِيرًا﴾^(٣)

جاء في التفسير القول في تأويل قوله: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ يعني بقوله جل ثناؤه: "الرجال قوامون على النساء"، الرجال أهل قيام على نسائهم، في تاديبهن والأخذ على أيديهن فيما يجب عليهن لله ولأنفسهم "بما فضل الله بعضهم على بعض"، يعني: بما فضل الله به الرجال على أزواجهم: من سوقهم إليهن مهورهن، وإنفاقهم عليهن أموالهم، وكفائيتهم إياهن مؤنهن. وذلك تفضيل الله تبارك وتعالى إياهم عليهن، ولذلك صاروا قواماً عليهن، نافذي الأمر عليهن فيما جعل الله إليهم من أمورهن.

قوله تعالى: الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ تفضيل الله الرجال على النساء بما ساقوا من المهر ﴿وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ قَالَ: الصَّدَاقُ الَّذِي أُعْطَاهَا^(٤).

إذا الآية الكريمة تعني تفضيل الرجل على المرأة في الانفاق والمهور والواجبات المالية تجاهها، ولا يعني تفضيل الرجل عليها بصور عامة.

(١) جلال الدين السيوطي، مصدر سابق، ج ٢، ص ٢٦٧.

(٢) سورة ال عمران، من الآية ٣٦.

(٣) سورة النساء، الآية ٣٤.

(٤) جلال الدين السيوطي، ج ٢، ص ٢٧١، مصدر سابق.

وان مبدأ المساواة في الشرع بين الرجل والمرأة جاءت به الآيات القرآنية من نواحي مهمة وهي المساواة في الجزاء والثواب واستجابة الدعاء، فالكل خلق الله تعالى، والرجل والمرأة خلقا من نفس واحدة، ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ آتَفُوا رَبِّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾^(١)، وقوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أَنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيَوةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾^(٢)، اي: أَنَّهُ لَا يَضِيعُ عَمَلٌ عَامِلٍ لَدَيْهِ، بَلْ يُؤْتِي كُلَّ عَامِلٍ بِقِسْطِ عَمَلِهِ، مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْثَى، وَفِي نَصِّ قُرْآنِي آخِرٍ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا﴾^(٣).

ومن المواثيق الدولية التي أشارت الى حق الرجل والمرأة في الزواج وتأسيس أسرة وأهمية الأسرة في المجتمع ما جاء في المادة ١٦ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:

المادة (١٦):

١. للرجل والمرأة، متى أدركا سنَّ البلوغ، حقُّ التزوُّج وتأسيس أسرة، دون أيِّ قيد بسبب العرق أو الجنسية أو الدين. وهما متساويان في الحقوق لدى التزوُّج وخلال قيام الزواج ولدى انحلاله.

٢. لا يُعقَد الزواجُ إلا برضا الطرفين المزمع زواجهما رضاً كاملاً لا إكراه فيه.

٣. الأسرةُ هي الخليةُ الطبيعيةُ والأساسيةُ في المجتمع، ولها حقُّ التمتع بحماية المجتمع والدولة^(٤)

كما جاء حق المرأة في الزواج والعلاقات العائلية وتأسيس أسرة وعدم التمييز ضد المرأة في العلاقات العائلية ما ورد بالمادة ١٦ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وكما يأتي:

(١) سورة النساء، الآية ١ .

(٢) سورة النحل، الآية ٩٧ .

(٣) سورة النساء، الآية ٣٤ .

(٤) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

١. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في كافة الأمور المتعلقة بالزواج والعلاقات العائلية، وبوجه خاص تضمن، على أساس المساواة بين الرجل والمرأة:

(أ) نفس الحق في عقد الزواج .

(ب) نفس الحق في حرية اختيار الزوج، وفي عدم عقد الزواج إلا برضاها الحر الكامل .

(ج) نفس الحقوق والمسؤوليات أثناء الزواج وعند فسخه .

(ح) نفس الحقوق والمسؤوليات بوصفهما أبوين، بغض النظر عن حالتها الزوجية، في الأمور المتعلقة بأطفالهما وفي جميع الأحوال، يكون لمصلحة الأطفال الاعتبار الأول.

(هـ) نفس الحقوق في أن تقرر، بحرية وبإدراك للنتائج، عدد أطفالها والفاصل بين الطفل والذي يليه، وفي الحصول على المعلومات والتثقيف والوسائل الكفيلة بتمكينها من ممارسة هذه الحقوق .

(د) نفس الحقوق والمسؤوليات فيما يتعلق بالولاية والقوامة والوصاية على الأطفال وتبنيهم، أو ما شابه ذلك من الأعراف، حين توجد هذه المفاهيم في التشريع الوطني، وفي جميع الأحوال يكون لمصلحة الأطفال الاعتبار الأول .

(ز) نفس الحقوق الشخصية للزوج والزوجة، بما في ذلك الحق في اختيار إسم الأسرة والمهنة ونوع العمل.

(ح) نفس الحقوق لكلا الزوجين فيما يتعلق بملكية وحيارة الممتلكات والإشراف عليها وإدارتها والتمتع بها والتصرف فيها، سواء بلا مقابل أو مقابل عوض^(١) .

كما جاء بالمادة ٥ / ب من نفس الاتفاقية الى حق الامومة والطفولة والتي هي قريبة من حق القوامة للرجل في الاسلام: (كفالة تضمنين التربية العائلية فهما سليما للأمومة بوصفها وظيفة اجتماعية، والاعتراف بكون تنشئة الأطفال وتربيتهم مسؤولية مشتركة

(١) اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة .

بين الأبوين على أن يكون مفهوماً أن مصلحة الأطفال هي الاعتبار الأساسي في جميع الحالات (١).

المطلب الخامس: حق المرأة بالتعلم

لم يأت في الإسلام ما يمنع طلب العلم وتحصيله للنساء، بل على العكس من ذلك حث على طلبه من المسلمين وجعله فرضاً عليهم، وحث عليه دون تفریق بين المرأة أو الرجل، والدليل عليه قول الرسول -عليه السلام-: (مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا، سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ، وَمَا اجْتَمَعَ قَوْمٌ فِي بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ اللَّهِ، يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ، وَيَتَدَارَسُونَهُ بَيْنَهُمْ، إِلَّا نَزَلَتْ عَلَيْهِمُ السَّكِينَةُ، وَعَشِيَتْهُمْ الرَّحْمَةُ وَحَقَّتْهُمْ الْمَلَائِكَةُ، وَذَكَرَهُمُ اللَّهُ فِيمَنْ عِنْدَهُ) (٢)، ويستفاد من هذا الحديث فضل طلب العلم لكلا الجنسين والأجر المترتب عليه الذي لا يقتصر على جنسٍ دون آخر (٣).

وفي هذا رد على الشبهة التي مفادها أن الإسلام لا يهتم بتعليم المرأة و تثقيفها، بل الاسلام شجع على تعليم النساء من الرعييل الأول والدليل على هذا هناك كثير من النساء نقلوا لنا العلم واعتمد عليهم الفقهاء في علمهم وتدوينهم .

المبحث الثاني: الحقوق المالية والاقتصادية للمرأة

هناك حقوق مالية للمرأة حث الدين الإسلامي بمصادره كافة عليها سواء كانت المرأة أما او بنتاً أو زوجة أم اختاً وكما يأتي:

المطلب الأول: النفقة والإحسان الى الأم:

حث الإسلام على النفقة على الأم وجعلها من أولى النفقات، قال تعالى ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ وَمَا تَفَعَّلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ (٤).

(١) اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ..

(٢) رواه الترمذي، أبواب العلم، باب فضل طلب العلم، (٢٦٤٦)، ص ٦٢٤ .

(٣) مهندس الحاج حسن، هانئة سالمين، حقوق المرأة في الإسلام، منشور على الموقع الإلكتروني: موضوع

<https://modoo.com>

(٤) سورة البقرة، الآية ٢١٥.

فجعل الله سبحانه النفقة على الوالدين من اولى جهات الانفاق قبل الاقربين واليتامى والمساكين وغيرهم، وفي الحديث النبوي الشريف جاء رجلٌ إلى رسولِ الله ﷺ فقال: يا رسولَ الله، من أحقُّ الناسِ بحسَنِ صحابتي؟ قال: أمُّك، قال: ثمَّ من؟ قال: ثمَّ من؟ قال: ثمَّ أمُّك، قال: ثمَّ من؟ قال: ثمَّ أبوك^(١).

ومن صور الاحسان الى الوالدين الى الأم بصورة خاصة ما ورد في سورة الاسراء بقوله تعالى ﴿وَاقْضِ رِبْكَ اَلَّا تَعْبُدُوْا اِلَّا اِيَّاهُ وِبِالْوَالِدَيْنِ اِحْسَانًا اِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ اَحَدُهُمَا اَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا اُفْ وَلَا تَنْهَرُهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيْمًا ۝٢٣﴾ وأخفص لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا^(٢) ﴿٢٤﴾^(١) ومن وجوه الاحسان هو النفقة عليهما وتوفير مستلزمات حياتهما قدر المستطاع.

المطلب الثاني: حق المهر والصداق والنفقة للزوجة:

من الحقوق المالية والاقتصادية للزوجة هو حق المهر أو الصداق والنفقة المالية على الزوجة حسب القدرة المالية للزوج، ووردت الادلة الشرعية في ذلك وكما يأتي:

اولاً: حق المهر والصداق:

قال تعالى: ﴿وَاتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَاِنْ طَبِنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوْهُ هَنِيئًا مَّرِيئًا﴾^(٣)، وتفسير النحلة: المهر، ومعنى: نحلة: أي فريضة. أو معناه: مسماه. والنحلة في كلام العرب: الواجب، يقول: لا تنكحها إلا بشيء واجب لها ولا ينبغي أن يكون تسميته الصداق كذباً بغير حق، ومضمون كلامهم: أن الرجل يجب عليه دفع الصداق إلى المرأة حتماً، وأن يكون طيب النفس بذلك، كذلك يجب أن يعطي المرأة صداقها طيباً بذلك، فإن طابت هي له به بعد تسميته أو عن شيء منه فليأكله حلالاً طيباً.

مما تقدم فان المهر واجب وفريضة للزوج على الزوجة وأن يكون طيب النفس بذلك، وأن يكون المهر حقيقة لا زيف فيه أو كذب. وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ

(١) رواه البخاري، كتاب الأدب، باب من أحق الناس بحسن صحابي، ج ٤ ص ٨٠ برقم (٥٩٧١).

(٢) سورة الإسراء، الآية ٢٣-٢٤.

(٣) سورة النساء، الآية ٤.

مَكَانَ زَوْجٍ وَأَتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا ﴿١﴾،
أَيُّ: إِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يُفَارِقَ امْرَأَةً وَيَسْتَبْدِلَ مَكَانَهَا غَيْرَهَا، فَلَا يَأْخُذَنَّ مِمَّا كَانَ أَصْدَقَ
الْأُولَى شَيْئًا، وَلَوْ كَانَ قِنطَارًا مِنْ مَالٍ.

ثانياً: حق النفقة للزوجة والابناء:

من حقوق الزوجة على زوجها هو النفقة عليها وعلى الأبناء، فان النفقة على الابناء تعد مكرمة للزوجة بحيث لم يكلفها الشرع النفقة على الأبناء كي لا تتحمل ما لا تطيق.

قال تعالى: (أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وُجْدِكُمْ وَلَا تُضَارُّوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمِلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ وَأَتَمُّوا بَيْنَكُمْ بِمَعْرُوفٍ وَإِنْ تَعَاَسَرْتُمْ فَاسْتَزِعْ لَهَا أُخْرَى ٦ لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ ٧ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَاءً آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا ٧) ﴿١﴾ يَقُولُ تَعَالَى أَمِيرًا عِبَادَهُ إِذَا طَلَّقَ أَحَدُهُم الْمَرْأَةَ أَنْ يُسْكِنَهَا فِي مَنْزِلٍ حَتَّى تَنْقِضِيَ عِدَّتَهَا، فَقَالَ: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ﴾ أَيُّ: عِنْدَكُمْ، ﴿مِنْ وُجْدِكُمْ﴾ يَعْنِي سَعَتِكُمْ،

وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَا تُضَارُّوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ﴾: يَعْنِي يُضَاجِرُهَا لِتَفْتَدِيَ مِنْهُ بِمَالِهَا أَوْ تَخْرُجَ مِنْ مَسْكَنِهَا.

يَعْنِي الْمَطْلَقَاتِ اللَّاتِي قَدْ بَنَ مِنْ أَرْوَاجِهِنَّ، فَلَا رَجْعَةَ لَهُمْ عَلَيْهِنَّ، وَلَيْسَتْ حَامِلًا؛ فَلَهَا السُّكْنَى وَلَا نَفَقَةَ لَهَا وَلَا كِسُوءَةً؛ لِأَنَّهَا بَائِنٌ مِنْهُ، لَا يَتَوَارَثَانِ وَلَا رَجْعَةَ لَهَا عَلَيْهَا، وَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا فَلَهَا التَّفَقُّةُ وَالْكِسُوءَةُ وَالْمَسْكَنُ حَتَّى تَنْقِضِيَ عِدَّتَهَا، فَأَمَّا مَنْ لَمْ تَبَيَّنْ مِنْهُنَّ فَإِنَّهِنَّ نِسَاءٌ يَتَوَارَثْنَ، وَلَا يُخْرَجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُنَّ أَرْوَاجُهُنَّ مَا كُنَّ فِي عِدَّتِهِنَّ، وَلَمْ يُؤْمَرُوا بِالسُّكْنَى لَهُنَّ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَزِمُ لِأَرْوَاجِهِنَّ مَعَ نَفَقَتِهِنَّ وَكِسُوءَتِهِنَّ، كُنَّ حَوَامِلَ أَوْ غَيْرَ حَوَامِلَ، وَإِنَّمَا أَمَرَ اللَّهُ بِالسُّكْنَى لِلَّاتِي بَيْنَ مِنْ أَرْوَاجِهِنَّ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ

(١) سورة النساء، الآية ٢٠.

(٢) سورة الطلاق، الآية ٦-٧.

حَمَلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ} ^(١)؛ فَجَعَلَ عَزَّ وَجَلَّ لِلْحَوَامِلِ اللَّائِي قَدْ بَنَّ مِنْ أَرْوَاجِهِنَّ السُّكْنَى وَالتَّفَقَّةَ ^(٢).

ومن المواثيق الدولية التي أشارت الى حق الأمومة والطفولة في الرعاية والإهتمام بهما والحق في مستوى معيشي لائق هو ما جاء في المادة ٢٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كما يأتي:

١. لكلِّ شخص حقُّ في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهة له ولأسرته، وخاصةً على صعيد المأكل والملبس والسكن والعناية الطبية وصعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية، وله الحقُّ في ما يأمن به العوائل في حالات البطالة أو المرض أو العجز أو الترمُّل أو الشيخوخة أو غير ذلك من الظروف الخارجة عن إرادته والتي تفقده أسباب عيشه.

٢. للأمومة والطفولة حقُّ في رعاية ومساعدة خاصّتين. ولجميع الأطفال حقُّ التمتع بذات الحماية الاجتماعية سواء وُلدوا في إطار الزواج أو خارج هذا الإطار ^(٣).

المطلب الثالث: حق المرأة بالعمل والكسب

أجاز الإسلام للمرأة العمل والسعي في طلب الرزق والكسب الحلال، وشرع لها حرّية الكسب الحلال سواءً أكانت تجارةً أم غير ذلك من طرق كسب الأموال، وأباح لها العمل وفق ضوابط شرعية معينة، وهذه الشروط أو الضوابط هي:

- ١- ألا يترتب على هذا العمل محذور شرعي.
- ٢- أن لا تختلي بالرجال الأجانب عنها
- ٣- مراعاة الاحتشام واللباس الشرعي للمرأة عند الخروج من المنزل للعمل ^(٤).

(١) سورة الطلاق الآية ٦.

(٢) محمد بن عبد الله ابن العربي، أحكام القرآن ، ت ٥٤٣، راجعه وخرج أحاديثه وعلق عليه، محمد عبد القادر عطا ، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ٢٠١٢، ٤ / ٢٨٧ .

(٣) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

(٤) مهند الحاج حسن ، مصدر سابق .

فان المجتمع يحتاج الى عمل المرأة في المجالات المشروعة كالطبيبة النسائية والقابلة النسائية وبعض المهن التي فيها تماس مع المرأة والتي يحضر فيها تواجد الرجال أو الاختلاط بهم، ولكن عمل المرأة ليس في كل المجالات بدون استثناء لان ذلك سيجعل منها عرضة للمخاطر كونها لها خصوصيتها واحتشامها عن الأعين .

المطلب الرابع: حق المرأة في الميراث

للمرأة في الإسلام حق في الميراث كما للرجل ان كان الميراث قليلاً أم كثيراً، قال تعالى: ﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا ٧﴾ (١).

وأشارت كتب التفسير في سبب نزول الآية «كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ لَا يُورَثُونَ الْبَنَاتِ وَلَا الصَّغَارَ الذُّكُورَ حَتَّى يُدْرِكُوا، فَمَاتَ رَجُلٌ مِنْ الْأَنْصَارِ يُقَالُ لَهُ أَوْسُ بْنُ ثَابِتٍ وَتَرَكَ ابْنَتَيْنِ وَابْنًا صَغِيرًا، فَجَاءَ ابْنَا عَمِّهِ وَهُمَا عَصَبَتُهُ فَأَخَذَا مِيرَاثَهُ كُلَّهُ، فَقَالَتِ امْرَأَتُهُ لهُمَا: تَزَوَّجَا بِهِمَا، وَكَانَ بِهِمَا دَمَامَةٌ فَأَبَيَا، فَأَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، تُؤَيِّبُ أَوْسٌ وَتَرَكَ ابْنًا صَغِيرًا وَابْنَتَيْنِ، فَجَاءَ ابْنَا عَمِّهِ خَالِدٌ وَعُرْفُطَةُ فَأَخَذَا مِيرَاثَهُ، فَقُلْتُ لهُمَا: تَزَوَّجَا ابْنَتَيْهِ فَأَبَيَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا أَدْرِي مَا أَقُولُ» فنزلت الآية الكريمة (٢).

ونجد ان هذه الظاهرة منتشرة الى زماننا هذا أن يحرّموا البنات من الميراث أو يجبروهن على التنازل عن حقهن في الميراث أو بخس حقهن في الميراث وذلك بشراء حصصهن بأثمان قليلة، فهذا مخالف لشرع الله تعالى بإعطاء كل ذي حق حقه .

وفي ذلك قال تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ فَإِن كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِن كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِن لَّمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَتْهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِن كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ ءَابَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفَعًا فَرِيضَةٌ مِّنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ (٣)

(١) سورة النساء، الآية ٧ .

(٢) جلال الدين السيوطي، الدر المنثور في التفسير بالماثور، مصدر سابق، ج ٢، ص ٢١٧ .

(٣) سورة النساء، الآية ١١ .

ورد في تفسير الآية أَنَّ الله يَأْمُرُكُمْ بِالْعَدْلِ فِيهِمْ، فَإِنَّ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةِ كَانُوا يَجْعَلُونَ جَمِيعَ الْمِيرَاثِ لِلذُّكُورِ دُونَ الْإِنَاثِ، فَأَمَرَ اللهُ تَعَالَى بِالتَّسْوِيَةِ بَيْنَهُمْ فِي أَصْلِ الْمِيرَاثِ، وَفَاوَتْ بَيْنَ الصَّنَفَيْنِ، فَجَعَلَ لِلذَّكَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ؛ وَذَلِكَ لِاحْتِيَاجِ الرَّجُلِ إِلَى مُؤَنَةِ التَّفَقُّةِ وَالْكُلْفَةِ وَمُعَانَاةِ التَّجَارَةِ وَالتَّكْسِبِ وَتَجَشُّمِ الْمَشَقَّةِ، فَنَاسَبَ أَنْ يُعْطَى ضِعْفِي مَا تَأْخُذُهُ الْأُنثَى، وَقَدْ اسْتَنْبَطَ بَعْضُ الْأَدْكِيَاءِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُوصِيكُمُ اللهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ أَنَّهُ تَعَالَى أَرْحَمُ بِخَلْقِهِ مِنَ الْوَالِدِ بِوَلَدِهِ، حَيْثُ أَوْصَى الْوَالِدَيْنِ بِأَوْلَادِهِمْ، فَعَلِمَ أَنَّهُ أَرْحَمُ بِهِمْ مِنْهُمْ، كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ .

المبحث الثالث: حماية المرأة في أوقات الحروب

المطلب الأول: مثال واقعي معاصر " انتهاكات الكيان الصهيوني للفلسطينيات في سجون الاحتلال بعد أحداث ٧ أكتوبر .

من ضمن الأمثلة الواقعية المعاصرة لانتهاكات حقوق المرأة اثناء الحروب هو تعامل الكيان الصهيوني مع الأسيرات الفلسطينيات في سجون الاحتلال بعد احداث طوفان الاقصى في ٧ أكتوبر من العام الماضي، ومصدر المعلومات بحث تم ارساله الى المفوضية العليا لحقوق الانسان من الهيئة المستقلة الفلسطينية لحقوق الانسان.

تم اعتماد منهجية جمع المعلومات من خلال المقابلات المباشرة مع ١٠ اسيرات داخل سجن الدامون و٣٠ اسير في السجون الاخرى وشهادات لأسرى تحرروا ضمن صفقات التبادل التي حدثت بين الطرفين^(١) .

تلخص الانتهاكات في ما يأتي:

١-العنف الجسدي والجنسي واللفظي: يشمل الضرب والتعذيب الى حد الاستشهاد والتفتيش العاري الفردي والجماعي والتحرش الجنسي واللفظي اثناء التحقيق والترويع والتخويف باستخدام الكلاب البوليسية وادخالها الى الزنازة^(٢)، وبالنسبة للمواثيق

(١) خالدة جرار، الانتهاكات بحق الاسيرات والأسرى اثناء حرب الإبادة الجماعية على غزة، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الانسان، بحث ارسل الى المفوضية العليا لحقوق الانسان من الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية، ص ٥ .

(٢) المصدر نفسه، ص ١١ .

الدولية لحقوق الانسان التي جاءت للتحذير من هذا الفعل ما ورد في المادة ٥ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان: (لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة)^(١).

أما المادة ٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية فقد نصت على عدم إخضاع اي انسان للتعذيب بما نصه: (لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة. وعلى وجه الخصوص، لا يجوز إجراء أية تجربة طبية أو علمية على أحد دون رضاه الحر)^(٢).

٣- الحرمان من الدواء والغذاء: ومن صور الاساءة للسجينات الاسيرات في سجون الاحتلال هو الحرمان من الدواء والغذاء حتى للنساء الكبيران في السن والذين يعانون من امراض مزمنة، فقد منعوا امرأة مسنة تبلغ من العمر ٦٤ عام من أخذ الدواء اليومي لمرض القلب مما شكل خطر على حياتها^(٣).

٣-الاكتظاظ والازدحام داخل الزنانات حيث وصل عدد الاسرى الى ١٢ للزنزانة التي تتسع ل ٦ اشخاص^(٤).

٤- انتهاك الحق في الخصوصية: من خلال التفتيش العاري الجماعي وتصوير المعتقلات الفلسطينين بدون حجاب وتداول الصور فيما بينهم^(٥)، فقد أشارت المادة ١٢ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان الى ما يأتي: (لا يجوز تعريض أحد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة أو في شؤون أسرته أو مسكنه أو مراسلاته، ولا لحملات تمس شرفه وسمعته...)^(٦)، كما جاء في المادة ١٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الى ما يأتي:

(١) الإعلان العالمي لحقوق الانسان، المادة ٥ .

(٢) المادة ٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

(٣) خالدة جرار، مصدر سابق، ص ٨ .

(٤) المصدر نفسه، ص ٤ .

(٥) خالدة جرار، مصدر سابق، ص ١٠ .

(٦) الإعلان العالمي لحقوق الانسان، المادة ١٢ .

- لا يجوز تعريض أي شخص، على نحو تعسفي أو غير قانوني، لتدخل في خصوصياته أو شؤون أسرته أو بيته أو مراسلاته، ولا لأبي حملات غير قانونية تمس شرفه أو سمعته.
- من حق كل شخص أن يحميه القانون من مثل هذا التدخل أو المساس .
- ٥- حق الاعتقاد والتدين: لم تخل عملية الاعتقال والاستجواب من المس بالمشاعر الدينية من خلال شتم الذات الإلهية - استغفر الله العظيم - او خلع الحجاب والاستهزاء بهذه الشعائر الدينية^(١) .

٦- الاختفاء القسري لمعتقلي قطاع غزة: تشير تخوفات حقيقية حول المصير المجهول والاختفاء القسري للمعتقلين والمعتقلات من قطاع غزة لعدة شهور في السجون ومراكز التحقيق كما تشكل أوامر الاعتقال التي تصنف تحت بند "المقاتل غير الشرعي" هو مخالف للقانون الدولي الإنساني الذي ينص على ان المعتقلين هم أسرى حرب^(٢).

منذ بداية العدوان تقوم حكومة الاحتلال بإجراء تعديلات على قانون المقاتل غير الشرعي كما عدل قنون الاعتقالات ١٩٩٦ والذي يطبق على الأسرى من قطاع غزة الذين يخضعون للتحقيق، ويتم توقيف المعتقل لمدة ٤٥ يوم وتمدد لفترة ٤٥ يوماً إضافية، ويمنع المعتقل من لقاء محاميه حتى ٨٠ يوم وهو يعد مخالفة صارخة للقانون الدولي الإنساني^(٣) .

المطلب الثاني: مقارنات ما بين تعامل الكيان الصهيوني وما ورد في تعاليم الإسلام

أولاً: معاملة الأسير من منظور الإسلام

فيما يتعلق بمعاملة الأسير في الإسلام، قوله تعالى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّىٰ إِذَا أَثْنَتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَتَاقَ فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّىٰ تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا

(١) خالدة الجرار، مصدر سابق، ص ١٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٣.

(٣) خالدة جبرارة، مصدر سابق، ص ١٣ و ١٤.

ذَلِكَ وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَانْتَصَرَ مِنْهُمْ وَلَكِنْ لِيَبْلُوَ بَعْضَكُمْ بِبَعْضٍ وَالَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَنْ يُضِلَّ أَعْمَالَهُمْ ﴿١﴾ .

وقوله ﴿فَأَمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِنَّمَا فِدَاءٌ﴾ يقول: فإذا أسرتهم بعد الإثخان، فإما أن تمنوا عليهم بعد ذلك بإطلاقكم إياهم من الأسر، وتحرروهم بغير عوض ولا فدية، وإما أن يفادوكم فداء بأن يعطوكم من أنفسهم عوضاً حتى تطلقوهم، وتخلوا لهم السبي.

أوصى النبي - صلى الله عليه واله وسلم بعد معركة بدر بمعاملة أسرى المشركين معاملة حسنة، حيث ورد في الصحيح: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: فِي أُسَارَى بَدْرٍ: لَوْ كَانَ الْمُطْعِمُ بِنُ عَدِيٍّ حَيًّا، ثُمَّ كَلَّمَنِي فِي هَؤُلَاءِ التَّنَتِي، لَتَرَكْتُهُمْ لَهُ) (٢)، وبهذه التوصية النبوية الكريمة ظهر تحقيق قول الله تعالى. (وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا) (٣).

وجاء في التفسير وفي إطعامه ثواب عظيم، وإن كان كافراً فإن الله يرزقه، وقد تعين بالعهدي إطعامه، ولكن من الفضل في الصدقة، لا من الأصل في الزكاة، ويدخل فيه المسجون من المسلمين، فإن الحق قد حبسه عن التصرف وأسرته فيما وجب عليه، فقد صار له على الفقير المطلق حق زائد بما هو عليه من المنع في المعاش أو التصرف في الطلب، وهذا كله إذا خلصت فيه التية لله (٤).

فقد امتثل المسلمون الأوائل وصية النبي صلى الله عليه وسلم - وضربوا أروع الأمثلة في معاملة الأسرى .

يقول أخ لمصعب بن عمير - رضي الله عنه - : " .. وكنت في نفر من الأنصار، فكانوا إذا قدموا غداءهم وعشاءهم أكلوا التمر وأطعموني البر، لوصية رسول الله - صلى الله عليه واله وسلم - " (٥) .

(١) سورة محمد (صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم)، الآية ٤ .

(٢) البخاري، صحيح، كتاب فرض الخمس، باب ما من النبي صلى الله عليه وسلم على الأسارى .. رقم الحديث (٣١٣٩)، ج ٢، ص ٣١٢ .

(٣) سورة الانسان، الآية ٨ .

(٤) محمد بن عبد الله ابن العربي، أحكام القرآن، مصدر سابق، ج ٤ ص ٣٥٤ .

(٥) رواه الهيثمي، مجمع الزوائد، ٦ / ٨٩ .

ثانياً: الأسرى اليهود عند حماس

ظهر أمام الكاميرات الأسرى المفرج عنهم بصحة جيدة ويرتدون ملابس مرتبة، وظهرت فتيات وسيدات يبتسمن لرجال المقاومة ويلوحن لهم بالود والتودد، ومثل هذا حصل في تسليم الدفعة الأولى من الأسرى، فقد تبادل الطرفان مشاعر الود أثناء الوداع وظهر عنصر من القسام يحمل سيدة مسنة كما لو أنها جدته إلى أن أجلسها على كرسي داخل سيارة، ويترفق بطفل صغير يرتدي ثياباً زاهية كأنما يسكب عليه حنان الأبوة، ولم يكن من الممكن ادعاء أن هؤلاء الأسرى تعرضوا لمعاملة قاسية لا من حيث الجانب النفسي ولا الجسدي، ولذلك اعترفت إسرائيل أنهم كلهم عادوا في وضعية صحية جيدة وفي ظروف نفسية طبيعية.

الخاتمة

إن ضمان حقوق المرأة هو ضمان لحقوق شريحة كبيرة ومهمة في المجتمع، فعندما تضمن المرأة حقوقها فإن شرائح أخرى ستضمن حقوقها أيضاً وهي شريحة الطفل والأسرة ككل، وهناك مفاهيم سائدة في المجتمع تخص المرأة من الضروري التنبيه عليها من قبل المصلحين والمختصين ورجال الدين والناشطين في مجال حقوق الانسان، من هذه المفاهيم ما أُسقت بالإسلام وهو منها براء، إما لجهل أو لسوء فهم للنصوص الشرعية كمشروعية العنف تجاه المرأة أو الحزن الذي ينتاب الوالدين عند التنشير بولادة انثى، فضرب الله سبحانه مثلاً في القرآن الكريم لسوء هذا الصنيع حيث وردت نصوص كثيرة تبشر من يربي البنات ويحسن اليهن ليكونوا ستراً لذويهم من النار، ويتحجج ويتبجح بعضهم بان الإسلام أباح العنف والضرب للمرأة ولم يفهم مقصد الشرع وما هي المراحل التي يجب أن يتخذها الرجل أو الزوج في التعامل مع المرأة، ويتغافل أو يجهل بعضهم كثير من النصوص الشرعية التي تحث على الرفق مع النساء التي تحث على الرفق مع النساء والمعاملة معهن بالمعروف، فإن الله سبحانه قد أمر بالعدل مع المرأة وغيرها من بني البشر، فإن الله سبحانه أعدل من حكم، مع ذلك على المرأة أن لا تتماذى في مفهوم المساواة بحيث لا تجعل بينها وبين الرجل أي فرق، فإن الله سبحانه قد جعل لكل من الرجل والمرأة مهامه وواجباته في هذه الحياة، وهناك حقوق اقتصادية للمرأة يجب أن لا يُتهاون فيها وأهمها الحق في الميراث وحقها في النفقة لها وللأولاد، ومن الحقوق التي

انتهكت للمرأة في هذا العصر هو العنف والظلم أثناء الحروب، والمثال الواقعي المعاصر لذلك ما حدث من ظلم وقسوة وانتهاك للحرمان للنساء في قطاع غزة بعد أحداث ٧ أكتوبر، حيث تعرضن الى أقسى أنواع المعاملة التي لا تليق بالنساء الضعفاء، ومورس بحقهن شتى أنواع الإعتداء في سجون الاحتلال، يتبين ثمة فرق شاسع بين ما جاء بتعاليم الإسلام وتعامله مع النساء والأطفال اثناء الحروب والنزاعات المسلحة وتعامله مع الأسرى التي أوجب الله تعالى الإحسان اليهم ومعاملتهم بالحسنى إما أن يمنوا عليهم بإطلاق سراحهم أو فدائهم وبين معاملة العدو الصهيوني الغاصب للأسرى والأسيرات في سجون الاحتلال، وإن المواثيق الدولية لحقوق الإنسان أشارت الى حقوق المرأة في شتى المجالات منها الإعلان العالمي لحقوق الانسان واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية .

الاستنتاجات

مما تقدم توصل الباحث الى الاستنتاجات الآتية:

- ١- توجد مفاهيم سائدة في المجتمع تخص حقوق المرأة في الإسلام تحتاج الى تصحيح منها مشروعية العنف ومشروعية الضرب تجاه المرأة، والحزن عند ولادة انثى وحق المرأة في الميراث الذي تهاون به الكثير من الناس بحيث يجبرون النساء على التنازل بالميراث لصالح بقية الورثة .
- ٢- أعطى الإسلام للمرأة المكانة اللائقة بها فحث على الإحسان الى المرأة سواءً كانت أمماً أم اختاً أم زوجةً من ناحية المعاملة بالحسنى، وأعطى الأجر والثواب الجزيل على تربية البنات والإحسان اليهن.
- ٣- لكل من المرأة والرجل المهام المناطة بهم فلا يمكن التساوي بين الرجل والمرأة في المجالات كافة لاختلاف المؤهلات والمميزات بين كلا الجنسين .
- ٤- إن النساء والأطفال محميين من وجهة نظر الإسلام في أوقات الحروب والنزاعات المسلحة خصوصاً إذا كانوا اسرى، ونرى التفاوت الكبير والفرق الواضح بين مبادئ الإسلام في التعامل مع النساء والأسرى من غير المقاتلين وبين تعامل الكيان الصهيوني مع الاسيرات في سجون الاحتلال الإسرائيلي.

٥- تجاوز الكيان الصهيوني وإفراطه في الاعتداء على النساء بعد أحداث ٧ أكتوبر يدل على مخالفته لمبادئ حقوق الانسان والقانون الدولي الإنساني وضرب كل هذه القوانين عرض الحائط.

التوصيات

مما تقدم يوصي الباحث بما يأتي:

١- قيام دواوين الأوقاف والمصلحين والناشطين في مجال حقوق الانسان بالتوعية بحقوق المرأة في الإسلام وذلك بتصحيح المفاهيم السائدة تجاه المرأة، كبيان شبهة مشروعية العنف تجاه المرأة وحرمانها من الميراث، وكالحزن عند الولادة بأنثى وضرورة منحها حقوقها الاقتصادية .

٢- قيام هيئات حقوق الانسان بالتحثيف في مجال حقوق المرأة وبيان المفاهيم السائدة التي تحتاج الى تصحيح فضلاً عن حقوق المرأة العامة الواردة في التشريعات والمواثيق الدولية لحقوق الانسان .

٣- قيام وزارة العدل بتفعيل القوانين الخاصة تجاه النساء المعنفات لغرض حمايتهن مما يتعرضوا له من شتى أنواع العنف .

٤- قيام منظمات المجتمع المدني بمهامهم تجاه شريحة مهمة وهي شريحة النساء وإبلاءهم الأهمية اللازمة من نشاطاتهم كالتثقيف بحقوق المرأة وتقديم المساعدات اللازمة .

قائمة المصادر والمراجع

-القرآن الكريم

(١) اسماعيل بن حماد الجوهري، توفي ٣٩٣هـ، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق:

احمد عبد الغفور عطار، ط ٤، دار العلم للملايين، بيروت .

(٢) جلال الدين السيوطي، ت ٩١١هـ، الدر المنثور في التفسير بالمأثور، ط ٣، دار الكتب

العلمية، بيروت، ٢٠١٠.

(٣) خالدة جرار، الانتهاكات بحق الاسيرات والأسرى اثناء حرب الإبادة الجماعية على غزة، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الانسان، بحث ارسل الى المفوضية العليا لحقوق الانسان من الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية .

(٤) رائد سوسي، ماهي حقوق المرأة، منشور على الموقع الإلكتروني: موضوع

<https://modoo.com>

(٥) الشريف علي الجرجاني، التعريفات، ط١، دار الفكر، بيروت .

(٦) ابي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، دار الكتب العلمية، بيروت ٢٠٠٩ .

(٧) أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي، ت ٢٩٧، سنن الترمذي، ضبطه وصححه، خالد عبد الغني محمود، دار الكتب العلمية، بيروت ٢٠١١ .

(٨) محمد بن عبد الله ابن العربي، أحكام القرآن، ت ٥٤٣، راجعه وخرج أحاديثه وعلق عليه، محمد عبد القادر عطا، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ٢٠١٢ .

(٩) مصطفى الزلمي، حقوق الإنسان في الإسلام، ط١، دار السلام، دمشق، ٢٠٠٧ .

(١٠) المرأة في الإسلام، حقوقها، مكانتها، دورها في المجتمع، المؤلف هيئة التحرير، منشور على الموقع الإلكتروني: <https://wwwannajah.net>

(١١) حكم ضرب الزوجة، ينظر الموقع الإلكتروني، اسلام ويب <https://islamweb.net>

(١٢) مهند الحاج حسن، هانئة سالمين، حقوق المرأة في الإسلام، منشور على الموقع الإلكتروني: موضوع <https://modoo.com>

المواثيق الدولية لحقوق الانسان:

(١٣) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

(١٤) اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة .

(١٥) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية .

دور القانون في تمكين المرأة وأثره على التنمية المستدامة

م.د. استبرق محمد حمزة

كلية القانون / جامعة الكوفة

الملخص

ترجع جذور مفهوم "التمكين" إلى الستينات من القرن الماضي؛ إذ ارتبط بالحركات الاجتماعية المطالبة بالحقوق المدنية والاجتماعية للمواطنين، وبعدها تشعب المفهوم ليطال التعبير عن عملية فردية يكون المرء فيها مسؤولاً عن حياته ووضعها، ويعد التمكين عملية سياسية لغرض منح المجموعات المهشمة حقوقهم وتوفير العدالة الاجتماعية لهم. ومن الملاحظ أن المرأة تعد من أهم الأطراف المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة والسعي من أجل بيئة نظيفة خالية من التلوث، ولا يقل دورها عن دور الرجل في إيجاد حلول لتحديات تغير المناخ ودعم الجهود من أجل مستقبل مستدام. إذ لا تنمية اجتماعية دون مساواة كاملة بين الجنسين والقضاء على كافة أشكال التمييز، ولا استدامة بيئية دون دور فاعل للنساء كرائدات أساسيات للتغيير كونها نواة المجتمع وإذا استطعنا أن نظور أو نغير من سلوكيات المرأة يمكن تغيير سلوكيات الأسرة ومنها المجتمع.

المقدمة

"المرأة هي نواة المجتمع وإذا استطعنا أن نظور أو نغير من سلوكيات المرأة يمكن تغيير سلوكيات الأسرة ومنها المجتمع. المرأة لها تأثير كبير على الأطفال والرجال ويمكن أن تعمل على تغيير الثقافة الاستهلاكية لدينا. نستطيع القول إن التفكير السائد عن مبادرات البيئة هي فقط لخفض الانبعاثات، ولكن لها مردود اقتصادي كبير والذي يتمثل في توفير الموارد المالية للأسرة وبالتالي للمجتمع، ويمكن أن يتطور ويستخدم في مجالات أخرى لارتقاء في المجتمع وبناء المدن المستدامة وتطويرها والتسريع من العجلة الاقتصادية في تلك الدول." ولا تزال المرأة تعاني من التمييز وعدم المساواة في جميع المجالات وعلى نطاق كبير، رغم أنها وقضاياها كانت محور النقاش قبل ثلاثين عاماً في تقرير "مستقبلنا المشترك" الذي نشر أثناء عقد لجنة برونفلاند في عام ١٩٨٧.

تواجه المرأة في المنطقة العربية العديد من التحديات على كافة الاصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بيد أن التحدي الرئيسي الذي يواجهها في هذا السياق هو ما تعكسه الصورة السائدة في المجتمع عنها وعن دورها في المجتمع، وأثر هذه الصورة على رؤية المرأة لذاتها، وإدارتها لإمكاناتها، وقدرتها على اقتناص الفرص المتاحة أمامها، وعلى مطالبتها بحقوقها على النحو الذي يحقق لها المساواة الكاملة في مجتمعا.

إن علاقة المرأة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة هي علاقة أكثر محورية مما تبدو عليه، فهي ام ناجحة داخل المنزل، كما أنها تسعى للحصول على فرص تعليم أفضل خارج المنزل، وإيضاً تحاول ان تضمن حصولها على فرص متساوية في سوق العمل، ورغم الجهد المبذول من جانب النساء لضمان حقهن في المشاركة السياسية، الا انها لا تتعدى نسبة تمثيلهن ٢٣.٧% في جميع البرلمانات على مستوى العالم.

وهكذا فإن دور المرأة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ضروري ومحوري، لكنه لا يلقى الدعم الكافي، رغم أن جهود النساء وطاقاتها تكاد تشمل جميع المجالات في الاسرة، والمجتمع، والدولة، ومساهماتها في هذا الاطار مشهودة، لكنها مازالت بحاجة لمن يذلل العقبات أمامها لتزيد من فاعلية هذا الدور.

اذ يجب مراعاة تعزيز حماية واحترام حقوق الانسان والحريات الاساسية للمرأة، بما فيها الحق في التنمية، وهي حقوق عالمية لا تقبل التجزئة ومتكاملة ومتراطة، اذ يكون لكل شخص الحق في المشاركة والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والتمتع بها وتعزيز الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحمايتها.

كما يجب تنفيذ جميع الاهداف والغايات الواردة في خطة التنمية المستدامة المستقبلية تنفيذاً شاملاً، بما يعكس طابعها الاساسي والمتكامل وغير القابل للتجزئة، مع احترام حيز السياسات الخاص بكل بلد وقيادته ومع المحافظة على الانسجام مع القواعد والالتزامات الدولية ذات الصلة عن طريق وضع استراتيجيات للتنمية المستدامة متماسكة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في جميع السياسات والبرامج الحكومية على جميع المستويات.

المبحث الأول: ماهية تمكين المرأة

تعد المرأة إحدى أهم الأطراف المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة والسعي من أجل بيئة نظيفة، ولا يقل دورها عن دور الرجل في إيجاد حلول من أجل مستقبل مستدام.

المطلب الأول: مفهوم تمكين المرأة

يشير مصطلح تمكين المرأة إلى تقوية النساء في المجتمعات المعاصرة، أو التمكين للأساليب التي تمكن الأجناس الأخرى المهمشة في سياق اجتماعي أو سياسي معين. يُعنى المفهوم الأكثر شمولية لمصطلح تمكين المرأة بالأشخاص من أي جنس كان (مع التشديد على الفرق بين الجنس البيولوجي والجنس كدورٍ يؤديه الشخص)، أو الأجناس المهمشة الأخرى في سياق سياسي أو اجتماعي معين. ومصطلح "التمكين" المُترجم عن وثيقة الأمم المتحدة بالإنجليزية (Women Empowerment)، و (Empowerment) تعني استقواء. في حين أن المرادف لكلمة تمكين في اللغة الإنجليزية هو كلمة (Enabling)^(١).

ورجع جذور مفهوم "التمكين" إلى الستينات من القرن الماضي؛ إذ ارتبط بالحركات الاجتماعية المطالبة بالحقوق المدنية والاجتماعية للمواطنين، وبعدها استُخدم بمعاني عدة وبمجالات مختلفة، كالاقتصاد، والعمل الاجتماعي والسياسي، وقد تشعب المفهوم ليطال التعبير عن عملية فردية يكون المرء فيها مسؤولاً عن نفسه ومسيطرًا على حياته ووضعها، وبعده التمكين عملية سياسية لمنح المجموعات المهمشة حقوقهم وتوفير العدالة الاجتماعية لهم^(٢).

ثم عاد مصطلح التمكين للظهور بقوة في التسعينات عقب إعلان مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية في ١٩٩٤، ثم في المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بكين ١٩٩٥، حيث دعا المؤتمر إلى إزالة العقبات التي تعطل تمكين المرأة في الجانِب الاقتصادي؛ وذلك لتمكين من ممارسة دورها الاقتصادي وتتفاعل مع السياسات الاقتصادية، وبعدها طار المصطلح في الأفق واستخدمته المؤسسات الدولية والبنك الدولي في لغتهم وخطاباتهم، وتعالَت الأصوات مطالبةً بـ "تمكين المرأة" في مجالات الحياة للنهوض بالمجتمع وتنميته^(٣).

وبهذا شاع مصطلح تمكين المرأة بطريقة كبيرة وبشكل واسع في الخطابات المحلية والدولية والمنظمات النسوية ومنظمات ومؤسسات المجتمع المدني اذ لا تكاد تخلو من

كلمة تمكين المرأة اي فعالية على المستوى المحلي او الدولي . واصطلاحاً يقصد بمصطلح تمكين المرأة بأنه " حق المرأة في الاختيار واتخاذ القرارات في حياتها والتأثير في محيطها بما يناسب ظروفها الخاصة وظروف مجتمعا المحلي وتعزيز اعتمادهن على انفسهن وزيادة ثقتهن بأنفسهن ورفع الوعي لديهن باللامساواة والتمييز الواقع عليهن ورفع ثقتهن بأنفسهن وبانهن قادرات على اداء جميع الأدوار وان قدراتهن لو اتاحت لهن الفرص المتساوية والموارد المتساوية ان ترتقي الى نفس قدرات الرجال"^(٤).

وكذلك عرف بأنه " تفعيل حق المرأة في التعليم والعمل والرعاية الصحية والمشاركة في اتخاذ القرارات الاسرية والمصيرية وتقلدها المناصب القيادية وحصولها على تلك الحقوق وممارستها لها في الواقع الفعلي"، أو أنه "عبارة عن عملية تغيير شامل للعمليات المسؤولة عن رفع مكانة المرأة في المجتمع بمساعدة الدولة والمجتمع ودعمهما، والتركيز على أهمية السياسة والعمل الجماعي، لتمكينها من وضع جدول أعمالها وأهدافها بنفسها، وزيادة قدرتها على السيطرة على حياتها"^(٥). ويعرفه البنك الدولي بأنه "توسيع قدرات الأفراد وإمكاناتهم في المشاركة والتأثير والتحكم والتعامل مع المؤسسات التي تتحكم في حياتهم، إضافة إلى امتلاك إمكانية محاسبة هذه المؤسسات"^(٦).

ونرى أن هنالك عناصر هامة تساهم في تمكين المرأة منها حق المرأة في تحديد خياراتها بنفسها. حق المرأة في قدرتها على السيطرة على حياتها سواءً داخل المنزل أو خارجه. شعور المرأة بقيمتها وبذاتها. حق المرأة في الوصول إلى الموارد، وإتاحة الفرص لها للاستفادة منها. حق المرأة في التأثير على توجهات النظام الاجتماعي والاقتصادي على المستويين الوطني والدولي، ولذا فإن المرأة تعد من أهم الأطراف المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة والسعي من أجل بيئة نظيفة خالية من التلوث، ولا يقل دورها عن دور الرجل في إيجاد حلول لتحديات تغير المناخ ودعم الجهود من أجل مستقبل مستدام. إذ لا تنمية اجتماعية دون مساواة كاملة بين الجنسين والقضاء على كافة أشكال التمييز، ولا استدامة بيئية دون دور فاعل للنساء كرائدات أساسيات للتغيير كونها نواة المجتمع وإذا استطعنا أن نظور أو نغير من سلوكيات المرأة يمكن تغيير سلوكيات الأسرة ومنها المجتمع.

المطلب الثاني: أنواع التمكين للمرأة

للتمكين صور عدة منها:

- التمكين الاقتصادي:

يُتيح التمكين الاقتصادي للمرأة القدرة السيطرة على موارد الأسرة ومصدر دخلها، إضافةً إلى العديد من الأمور الاقتصادية؛ كالوصول إلى الأسواق وتوفير فرص عمل لها متكافئة مع الرجال في الوصول إلى المواقع الاقتصادية المهمة، ومشاركتها في صنع القرارات الاقتصادية، وتعزيز قدرتها على الاستقلالية المالية من خلال كسب المال ومشاركتها ضمن القوى العاملة^(٧).

لذا فإن تحقيق العدالة بين الجنسين كجزء أساسي لتحقيق اهداف التنمية المستدامة من خلال النص على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات لان تحقيق المساواة ليست فقط حق من حقوق الإنسان، بل هي من الاسس الضرورية لإحلال الرخاء والسلام والاستدامة في العالم، وكذلك فان تحقيق المساواة بين الجنسين يوفر التكافؤ للمرأة للحصول على التعليم والصحة والعمل اللائق، والمشاركة في المجالات السياسية والاقتصادية وصنع القرار سيكون اساسا لبناء الاقتصادات المستدامة وقد انبثق عن هذا الهدف مجموعة من الأهداف منها القضاء على جميع اشكال التمييز ضد النساء والفتيات، والقضاء على جميع اشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، كذلك القضاء على جميع الممارسات الضارة مثل زواج الاطفال والزواج المبكر، والاعتراف بأعمال الرعاية غير المدفوعة والعمل المنزلي وتقديرها من خلال توفير الخدمات العامة.

- التمكين الاجتماعي:

يُتيح للمرأة المشاركة الاجتماعية خارج نطاق الأسرة، وعلى نطاقٍ أوسع فإنه يوفر فرصاً للمرأة الوصول إلى مجموعة واسعة من الخيارات التعليمية مما يساهم في محو أمية المرأة، وهذا بدوره يُحسن من صورتها وأدوارها وإنجازاتها في المجتمع، إذ يهتم التمكين الاجتماعي الثقافي بالإناث من ناحية التعليم والحدّ من التمييز ضدّهن من خلال الحدّ من

المعايير التقليدية التي تُركّز على تفضيل الذكور، كما يُتيح هذا النوع من التمكين للمرأة حرية الحركة من إجراءات تُساعد على تمكين المرأة، منها ما تقوم بها الدولة كإنشاء آليات تُساعد المرأة في المجتمعات على المشاركة على قدم المساواة وبشكلٍ عادلٍ في جميع مجالات الحياة العامة سواءً العملية أو السياسية، إضافةً لتمكين المرأة من التعبير عن احتياجاتها. القضاء على كلِّ من الأمية، والفقر، والمشاكل الصحية لدى النساء، ولتحقيق ذلك يتمّ تعزيز إمكانيات المرأة من خلال تنمية مهاراتها وإتاحة فرص لها في التعليم والعمالة. اتباع مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تُمكن المرأة من الحصول على دخل مناسب، واعتمادها على نفسها اقتصادياً، إضافةً إلى دعم المرأة من أجل وصولها إلى أنظمة الضمان الاجتماعي على قدم المساواة مع الرجل. والقضاء على ظاهرة العنف ضد المرأة. القضاء على مجموعة من الممارسات العنصرية الممارسة ضد النساء من قِبل أصحاب العمل، مثل إلزام المرأة بإثبات استخدام موانع للحمل كشرط لحصولها على الوظيفة. استخدام مجموعة من التدابير المناسبة كالقوانين التي تُراعي الجمع بين أدوار المرأة المُتمثلة في الإنجاب، والرضاعة الطبيعية وتربية الأطفال، إلى جانب المشاركة في القوة العاملة^(٨).

وهناك إجراءات يقوم بها الأفراد لغرض تعزيز تمكين المرأة، ويكون ذلك من خلال دعم النساء في الأزمات، إذ يتعرّض عدد كبير من الفتيات لأشكالٍ مختلفةٍ من سوء المعاملة؛ كعالة الأطفال، أو الزواج المبكر، لذا من المهم حمايتهنّ بعدة طرق؛ كالتعليم، والرعاية الطبية، وتقديم القروض التجارية، وغيرها من المساعدات. أي يُمكن مساعدة النساء المجتهديات والطموحات على إنشاء الأعمال التجارية أو توسيعها من خلال توفير قروض بسيطة لهنّ تُساعدهنّ على تحقيق ذلك. فضلاً عن تشجيع تعليم الفتيات لغرض تأمين مستقبل أفضل، بسبب زياة قدرتهنّ على رعاية أنفسهنّ وأطفالهنّ، وزيادة قدرتهنّ على التفاعل الاجتماعي، وغيرها من الأمور^(٩).

-التمكين السياسي:

أي مشاركة المرأة في المجالات التنموية تساهم في تطور المجتمعات والنهوض بها، كون مسألة إدماجهم في الحياة السياسية يتطلب تنمية قدراتهم وتطوير امكانياتهم، فالتمكين يتيح للمرأة المشاركة في العملية التنموية، وعلى الأخص الجانب السياسي منها، فيما يتعلق

بعملية اتخاذ القرار، وتعزيز وصولها إلى مناصب السلطة وصنع القرار، وزيادة نسبة تمثيلها فيها، من أجل المساهمة في تشريع القوانين التي تصب في صالح تنمية حقيقية ومستدامة في جميع المجالات^(١٢).

وبهذا فإن أن التمكين السياسي يعد داعم للتمكين الاقتصادي والاجتماعي، فهو يصب مباشرة في تغيير القوانين بدفع المرأة إلى المشاركة السياسية على نطاق واسع وتخليصها من فكرة دورها التقليدي (كزوجة، أم)، ومن هنا جاء نظام الكوتا لفرض نسبة للنساء في البرلمانات ضماناً لإدماجهن في القوانين والتشريعات وإلغاء كافة الفوارق بين الرجل والمرأة. ذلك كون تمكين المرأة لا يكون من خلال السعي لتزويدها بالكفاءة اللازمة وتوفير الفرص الحقيقية لها لتحقيق ما تصبو إليه من تقدم علمي ومهني يخدم دورها الأسري والاجتماعي والذاتي دون تعارض مع تشريعات دينها وثقافة مجتمعا وحضارتها، بل من خلال تطبيق التحاصص النسبي الذي يجعلها مساوية للرجل بكل شيء.

المبحث الثاني: القوانين وأثرها على تمكين المرأة

لغرض الاحاطة باثر القوانين على تمكين المرأة سنقسم هذا المبحث على مطلبين سنتناول في الاول المعوقات القانونية وفي المطلب الثاني اثر تمكين المرأة على التنمية المستدامة.

المطلب الاول: المعوقات القانونية

بالرغم من أن الدستور العراقي قد كفل للمرأة حقوقها، فبالرجوع لنص المادة (١٤) أكدت على (أن العراقيين متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي)، والمادة (٢٠) نصت على أن (للمواطنين رجالاً ونساءً، حق المشاركة في الشؤون العامة، والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح) وبالنظر لهذه المواد نجد أن الدستور قد مكن للمرأة في ممارسة حقوقها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية^(١٣).

إلا أنه مازالت القوانين بحاجة إلى مراجعة شاملة لغرض أن يتم سن قوانين تعد المرأة مكون أساسي من مكونات المجتمع، ففي العراق تتوفر لدينا ارادة سياسية جادة في تحسين واقع المرأة وتحقيق ادماجها الكامل في المجالات كافة، وبما أن العراق من الدول التي صادقت على اتفاقية سيداو كإعتراف منه بعدم جواز التمييز المبني على أساس الجنس، وأخذ على نفسه مسؤولية اجراء موائمة بين القوانين الوطنية ومواد اتفاقية سيداو، وقد تم اجراء العديد من التعديلات الخاصة ببعض القوانين، إذ تم اجراء مراجعة شاملة للقوانين الاقتصادية من أجل تشجيع المرأة على الانخراط في سوق العمل وحماية حقوقها^(١٢).

خصوصاً أن العراق بلد مر بالعديد من النزاعات وعدم الاستقرار التي حالت دون تمكين المرأة العراقية في مختلف جوانب الحياة. أذ انعكس هذا الأمر على المرأة العراقية بزيادة التحديات والمعوقات التي منعتها من الحصول على أبسط حقوقها كمرأة في المجتمع وفيما يتعلق بأهم المعوقات المرتبطة بتمكين المرأة تتمثل بتعدد الأدوار والضغوط التي تعاني منها المرأة للالتحاق في الاعمال غير التقليدية وضعف الوعي الاجتماعي بأهمية دور المرأة، عدم قدرة المرأة على اتخاذ قرار مشاركتها ببعض الأعمال في ما يتعلق بالمعوقات الثقافية المجتمعية تتمثل بالعادات والتقاليد التي تحد من مشاركة المرأة بالكثير من المهن حيث لا يزال المجتمع غير مقتنع بانخراط المرأة في الأعمال التي يزاؤها الرجل وترفض العديد من الأسر السماح بالعمل في الأعمال التي فيها اختلاط بين الجنسين وتدني مستويات الشمول المالي وغيرها من المعوقات الهيكلية^(١٣).

إضافة إلى كل هذه المعوقات المذكورة، لا يزال هناك تفضيل واسع للوظائف في القطاع العام من قبل المجتمع، وتسود الأعراف والتقاليد الخاصة بالدور التقليدي للمرأة داخل البيت وعدم ضرورة العمل والمشاركة في المجتمع، وأدى الصراع وعدم الاستقرار إلى تراجع فرص الحصول على الخدمات، وانتكاس في القوانين التي أصابت الحرمان للنساء والفتيات أكثر من غيرهن خاصة خلال فترة داعش والنزوح والمشاكل التي أثرت على الكثير من النساء العراقيات خلال تلك الفترة، مما أدى بدوره إلى صعوبة حصولهن على فرص العمل^(١٤).

فضلاً عما تقدم فإن للتقاليد والاعراف والعادات دور في عدم السماح بتمكين المرأة اجتماعياً واقتصادياً من ناحية النظر إليها بأن وظيفتها في شؤون الأسرة فقط، وأن دورها في تربية الأولاد ومسئوليتها عن الأسرة، وأن خروج المرأة مع الرجل خارج المنزل واختلاطها بالرجال أمر لا تتقبله الاعراف، كما أن هناك تفاوت كبير بين الرجل والمرأة ظهر في ارتفاع معدلات الأمية لدى الإناث عن الذكور وانخفاض مشاركة المرأة في القوى العاملة، وانخفاض نصيبها من الموارد الاقتصادية، هذا فضلاً عن أن القيم الاجتماعية السائدة والممارسات المبنية عليها مازالت غير مواتية للحقوق الإنسانية الأمر الذي يقف حائلاً دون تحقيق التمكين المنوط للمرأة في المجتمع، بالإضافة الى الزواج المبكر خصوصاً في الارياف بالإضافة إلى أنه بالرغم من وجود نظام الكوتا في العراق إلا أنه لا تزال المرأة بعيدة عن المساواة في العديد من آفاق الحياة، كما أن مشاركة المرأة العراقية في الحياة السياسية محدودة، وحتى اللواتي بالوزارات أو البرلمان لا يمثلن النساء العراقيات بل يمثلن غالباً أحزابهن ولذلك تبدو المشاركة شكلية^(١٥).

فمن أهم الوسائل التي تساعد في تمكين المرأة في المجتمع هو التعليم، فالتعليم هو أقوى سلاح يمكن من خلاله تغيير العالم، كونه نقطة هامة لتمكين المرأة وتقديم جميع التطورات الاقتصادية الشاملة للبلد. فعندما تُمنح النساء حقوقاً متساوية في الوصول المتساوي إلى التعليم، فإنهن يواصلن المشاركة في النشاط الاقتصادي لهذا البلد. كما أن تعليم المرأة كاف لإعدادها لتكون جزءاً من القوى العاملة والمجتمع، فعندما تُمنح النساء حقوقاً متساوية لغرض الوصول إلى التعليم، فإنهن سيشاركن في النشاط الاقتصادي الذي يمكن للمرأة أن تزيد من إمكانات مكافحة الفقر الحالي والمرتبب من خلال المساعدة في العمل والأنتاج في المجتمع، لأن التعليم هو الوسيلة التي لا غنى عنها لتمكين المرأة بالمهارات المناسبة^(١٦).

ويمثل العنف ضد النساء احد اهم التحديات التي تواجه الجهود الرامية لتحسين واقع المرأة وتمكينها في العراق، لغياب الوعي والفهم المعق للعوامل والأسباب الجذرية له، لدى النساء وصناع القرار وواضعي السياسات بمناهضة العنف ضد المرأة. كما أن انتشار الإرهاب والتطرف، والتمسك بالأعراف العشائرية وغلبتها على المنظومة القانونية،

ساهمت في ارتفاع مستويات العنف الجسدي والجنسي وبرزت ظواهر وممارسات ضارة قائمة على التمييز وعدم المساواة، التي تعززت وتداخلت مع الموروث الاجتماعي والثقافي، كل هذه العوامل تحول دون الإبلاغ عن حالات العنف وملاحقة مرتكبيه، بالرغم من كفالة الدستور العراقي بمنع كافة اشكال العنف والتعسف في الاسرة والمجتمع.

المطلب الثاني: أثر تمكين المرأة على التنمية المستدامة

إن تعزيز المشاركة الفعّالة والمتساوية للمرأة في القطاع الاقتصادي وتوفير فرص العمل المناسبة لها، يساهم في بناء مجتمع أكثر عدالة وتنمية مستدامة للجميع القطاعات، كما أن تمكين المرأة في المجتمع له أهمية كبيرة ويرتب اثاراً إيجابية على الاقتصاد والمجتمع بشكل عام كونه يساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية، وتمكين المرأة يزيد من الإنتاجية في العمل ويزيد من إنتاجية الاقتصاد بشكل عام، فضلاً أنه له اثر في تمكين للمرأة المشاركة في سوق العمل بشكل أكبر، مما يسهم في زيادة الدخل الوطني وتحسين مستوى المعيشة. بالإضافة إلى أنه يساهم في تعزيز الاستدامة من خلال تمكين المرأة إذ يعزز من استدامة التنمية والنمو الاقتصادي، حيث يسهم بشكل ملحوظ في تقليل معدلات الفقر، وتعزيز التعليم والمهارات، ويساهم تمكين المرأة في تعزيز التعليم وتطوير المهارات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة^(١٧).

لذا تمكين المرأة يؤدي نحو توفير بيئة عمل داعمة للمرأة من خلال تعزيز المشاركة القيادية للمرأة في جميع المستويات الإدارية واتخاذ القرارات، فيجب تشجيع المرأة على تولي الدور القيادي وضمان تواجدتها في مجالات الحياة، وتشجيع المساهمة والمشاركة المجتمعية، وينبغي على المنشآت دعم وتشجيع المشاركة المجتمعية للنساء. فيمكن تحقيق ذلك من خلال دعم المنظمات غير الربحية والمشروعات الاجتماعية التي تعمل على تحقيق تأثير إيجابي في حياة المرأة.

كما له اثر في المشاركة السياسية للمرأة فينبغي دعم وتفعيل دور المرأة في صنع القرارات والمشاركة السياسية. يعني ذلك تشجيعها للمشاركة في الحكومة المحلية والوطنية والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية، بما في ذلك القطاعات البيئية، لتأثيرها

في صنع السياسات البيئية للوصول إلى الموارد والفرص التي تتيح للمرأة الوصول إلى الموارد المالية والتكنولوجية والمعرفية والتدريبية التي تمكنها من الاستفادة من الفرص الاقتصادية والتنمية المستدامة، كما ينبغي تعزيز التعليم والتوعية بشأن قضايا التنمية المستدامة والبيئة، وتعزيز وعي المرأة بأهمية دورها وتأثيرها في الحفاظ على البيئة وتنميتها. وتمكين المرأة هو مسؤولية مجتمعية لأنها تعود بالنفع على المجتمع بأكمله، ويحقق تمكين المرأة التوازن والعدالة الاجتماعية ويساهم في تطوير الاقتصاد المستدام والرؤية البيئية للمستقبل. يحتاج المجتمع إلى التفكير والتصرف بشكل شامل وشراكة بين الجميع لتعزيز دور المرأة وتمكينها^(١٨).

وبهذا فإن تحقيق المسؤولية المجتمعية من خلال تمكين المرأة يعود بالنفع على المجتمع بأكمله، ويعزز العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة. لذلك لا بد أن نعمل معاً لتعزيز الوعي والتغيير لتحقيق مجتمع يكون فيه دور المرأة مكملاً لتطور وازدهار المجتمع بأكمله.

الخاتمة

أولاً: النتائج

- ١- ترجع جذور مفهوم "التمكين" إلى الستينات من القرن الماضي؛ إذ ارتبط بالحركات الاجتماعية المطالبة بالحقوق المدنية والاجتماعية للمواطنين، وبعدها تشعب المفهوم ليطال التعبير عن عملية فردية يكون المرء فيها مسؤولاً عن حياته ووضع، ويعد التمكين عملية سياسية لمنح المجموعات المهمشة حقوقهم وتوفير العدالة الاجتماعية لهم.
- ٢- أن التمكين السياسي يعد داعم للتمكين الاقتصادي والاجتماعي، فهو يصب مباشرة في تغيير القوانين بدفع المرأة إلى المشاركة السياسية على نطاق واسع وتخليصها من فكرة دورها التقليدي (كزوجة، أم)، ومن هنا جاء نظام الكوتا لفرض نسبة للنساء في البرلمانات ضماناً لإدماج منظور الجندر في القوانين والتشريعات وإلغاء كافة الفوارق بين الرجل والمرأة. ذلك كون تمكين المرأة وفق الأجندة السابقة لا يكون من خلال السعي لتزويدها بالكفاءة اللازمة وتوفير الفرص الحقيقية لها لتحقيق ما تصبو إليه من

تقدم علمي ومهني يخدم دورها الأسري والاجتماعي والذاتي دون تعارض مع تشريعات دينها وثقافة مجتمعا وحضارتها، بل من خلال تطبيق التحاصص النسبي الذي يجعلها مساوية للرجل بكل شيء.

٣- تبين لنا أن المرأة العراقية وجدت نفسها أمام تحديات كبيرة من جانبيين منها ظروف الحرب التي نشرت البطالة والفقر مما جعل المرأة العراقية بحاجة للعمل، ومن المعلوم أن هناك كثيرا من النساء لم يكن عندهن تجربة عمل سابقة ولا مهارة، ولا يحملن شهادة علمية، هؤلاء كُنَّ بحاجة لعمل وتدريب وتأهيل، وهناك قسم كمن يعملن لكنهن اليوم وبسبب النزوح أو الهجرة اصبحن أمام تحدي البحث عن عمل يتقنه، أو الخضوع لتدريب جديد وممارسة عمل آخر لم يقمن به من قبل.

٤- أن المرأة لها تأثير كبير على الأطفال والرجال ويمكن أن تعمل على تغيير الثقافة الاستهلاكية لدينا. نستطيع القول إن التفكير السائد عن مبادرات البيئة هي فقط لخفض الانبعاثات، ولكن لها مردود اقتصادي كبير والذي يتمثل في توفير الموارد المالية للأسرة ومن ثم للمجتمع، ويمكن أن يتطور ويستخدم في مجالات أخرى للارتقاء في المجتمع وبناء المدن المستدامة وتطويرها والتسريع من العجلة الاقتصادية للدولة.

٥- أن الامية تشكل من خطر داهم على شعوب الدول النامية، فمع قصور الموارد وترتيب الأولويات على أساس توفير الاحتياجات الأساسية أولاً من مأكّل ومشرب وملبس، فإن الموارد المتبقية والتي من المفترض أن يوجه جزء منها إلى التعليم تكاد تكون معدومة بالنسبة لاحتياجاتها الفعلية، هذا فضلاً عن تخلف نظم التعليم القائمة بتلك البلدان النامية عن مسايرة المهارات اللازمة لاحتياجات الاقتصاد العالمي المتغير.

ثانياً: التوصيات

١- نرى ضرورة وجود مؤسسات وبرامج تدريبية تساعد المرأة على الإنتاج والعمل لكفاية نفسها بعيداً عن الاستغلال لغرض الحفاظ على كيان المجتمع سوياً وبنين الأسرة قائماً.

٢- ضرورة التصدي لتحديات تمكين المرأة والعمل على وضع خطة عمل للتمكين الاقتصادي للمرأة لتمهيد الطريق في المستقبل. وكذلك معالجة الشمول الاقتصادي للنساء ومعالجة المعوقات عن طريق التعاون مع القطاع الخاص لتطوير قدرات رائدات الأعمال من خلال حاضنات الأعمال، وللنساء الريفيات من خلال أنشطة التدريب المهني، والتنسيق مع المنظمات غير الحكومية لتشارك مشاركة كاملة في الأنشطة التي تهدف إلى التمكين الاقتصادي للمرأة العراقية لتحقيق المساواة بين الجنسين.

٣- توجيه المصارف الحكومية كافة برفع مستوى القروض الميسرة للنساء وإطلاق منح مالية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة للنساء .

الهوامش

١. ميسون ضيف الله موسى، أثر برامج التدريب في مراكز الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية على تمكين المرأة الأردنية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٦، ص ٢.
٢. ناهد رمزي، المرأة والإعلام في عالم متغير، مكتبة الأسرة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ١١.
٣. ناهد رمزي، المصدر نفسه، ص ١١.
٤. مصطفى عبد الله عبد القاسم خشيم، معوقات تمكين المرأة في البلدان العربية: الواقع والطموح، مجلة شؤون عربية (مصر)، ع ١٤١، ٢٠١٠، ص ٢١٧ - ٢٣١.
٥. ايمان سيد الحسين، السمات والمهارات التي تتميز بها المرأة القيادية الأردنية والمعوقات التي تواجهها، مجلة جامعة دمشق للعلوم التربوية - سوريا، س ٢٧، ع ٣، ٢٠١١، ص ٤٧٣.
٦. حنان شملوي، نهيل اسماعيل، محددات تمكين المرأة في الدول العربية، دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد ٤٦، العدد ١، ملحق ١، ٢٠١٩، ص ٥٣.
٧. الطاهر غراز، مفيدة بوقبرين، دور التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة في تجسيد التنمية المجتمعية، مجلة مدارات للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المركز الجامعي، العدد ٣، ٢٠٢١، ص ٣٣.
٨. الطاهر غراز، مصدر نفسه، ص ٣٣.
٩. هوشيار معروق، دراسات التنمية الاقتصادية، دار الصفاء للنشر، جامعة البلقاء التطبيقية . ٢٠٠٥، ص ١١.
١٠. خالد مصطفى، ادارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، مصر، ٢٠٠٧، ص ١٩.

- ١١ . نعمة الله نجيب، اسس عام الاقتصاد، مؤسسات شباب الجامعة مصر، ٢٠٠٠، ص ٤٩٩.
- ١٢ . نوزاد عبد الرحمن، التنمية المستدامة الاطار العام والتطبيقات، الامارات، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية ٢٠٠٩، ص ٢٢.
- ١٣ . نعمة الله نجيب، المصدر السابق، ص ٤٩٩.
- ١٤ . د. ليث ذنون حسين، تمكين حقوق المرأة في الدستور العراقي، مجلة تكريت للحقوق السنة (٥) المجلد (٥) العدد (١) الجزء (١)، ٢٠١٤، ص ٦٥.
- ١٥ . د. نبيلة عبد الفتاح حسنين، الحماية القانونية لحقوق المرأة ما بين التشريع المصري والعراقي، بحث مقدم الى المؤتمر القانوني الدولي، كلية المستقبل الجامعة، ٢٠١٩، ص ٥٤.
- ١٦ . إجلال إسماعيل حلمي، رؤية مستقبلية لتمكين الاقتصادي للمرأة المصرية في محافظة القاهرة، المؤتمر السادس للمجلس القومي للمرأة، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٣٣.
- ١٧ . شمالوي الحيط، ونهيل سقف، التمكين الاقتصادي للمرأة في الدول العربية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الانسانية) المجلد ٣٢ العدد (١١)، ٢٠١٨، ص ١٧.
- ١٨ . إجلال إسماعيل حلمي، مصدر سابق، ص ٣٣.

دور المرأة في بناء المجتمع العراقي من منظور الشريعة الإسلامية

م.د. إسرائع عباس عبد

مديرية تربية النجف الاشرف/ ثانوية الفيروز للبنات

israaabas044@gmail.com

الملخص:

أصبحت المرأة من أهم القضايا التي تأخذ أولوية في الكثير من المجتمعات كونها تشكل نصف أي مجتمع، وعندما يشار إليها كذلك يعني نصف المجتمع من الناحية الإنسانية، وكذلك نصف التكوين الاجتماعي، ونصف القوى البشرية لأي مجتمع، فلا يمكن الحديث عن الديمقراطية، وحقوق الإنسان بمعزل عن حقوق ودور المرأة، وكذلك لا يمكن الحديث عن التنمية بكافة جوانبها دون إستنفار الطاقة المذهلة التي تشكلها المرأة في أي مجتمع من حيث قدرتهن على المساهمة بشكل فاعل وهام.

The role of women in building Iraqi society from the perspective of Islamic law

M.D. Israa Abbas Abdel-

Directorate of Education in Najaf Al-Ashraf / Al-Fayrouz Secondary School for Girls

Abstract

Women have become one of the most important issues that take priority in many societies because they constitute half of any society, and when referred to as such, it means half of society in human terms, as well as half of the social composition, and half of the human resources of any society. It is not possible to talk about democracy and human rights in isolation. The rights and role of women. Likewise, it is not possible to talk about development in all its aspects without mobilizing the amazing energy that women constitute in any society in terms of their ability to contribute effectively and significantly.

المقدمة

أن المرأة في هذا العصر بكل مساحاته تواجه ثلاثة اتجاهات: الأول اتجاه التغيب، والثاني: اتجاه التغريب، الثالث: اتجاه التأصيل، بالنسبة لاتجاه التغيب، هو الاتجاه الذي لا يسمح للمرأة أن تمارس عملاً اجتماعياً أو ثقافياً أو تربوياً أو سياسياً، أما اتجاه التغريب هو اتجاه معاكس تماماً لاتجاه التغيب، فهو اتجاه يريد للمرأة أن تنطلق في كل المجالات بعيداً عن الضوابط الدينية والشرعية، ويريد أن تتحرر من قيمها ودينها وهذا ما يسمى باتجاه التغريب (التغريب الثقافي والأخلاقي والسياسي)، وفي الحقيقة هذا اتجاه خطير ومرفوض، فكما لا نقبل اتجاه التغيب لا نقبل اتجاه التغريب فكلا الاتجاهين مرفوضان وخطيران ويجب أن نحذر منهما؛ أما اتجاه التأصيل، وهو أن نؤصل علاقة المرأة بهويتها الإيمانية والدينية والأخلاقية، ونجعلها المرأة التي تعيش أصالة الانتماء إلى الدين، وأصالة الانتماء إلى القيم، وأصالة الانتماء إلى المبدأ، هذه الأصالة في الانتماء لا تمنع المرأة من أن تنطلق في الآفاق الثقافية والاجتماعية، وأن تمارس دورها كما يمارسه الرجل؛ إذاً معنى التأصيل، هو أن نجعل المرأة مرتبطة بهويتها، وأن لا تتنازل عن دينها، وفي نفس الوقت تكون المرأة الفاعلة والمؤثرة والداعية والحاضرة في مواقع الساحة.

والتاريخ حافل بمؤنات جسدن الإيمان في أرقى درجاته، ومارسن عملاً جهادياً ورسالياً، والواقع المعاصر يحمل شواهد وشواهد على نساء ملتزمات، كُن في أعلى درجات الالتزام، ومارسن أعلى درجات الجهاد والعمل في سبيل الإسلام، فالشهيدة بنت الهدى شقيقة الشهيد السيد محمد باقر الصدر امرأة كانت في أرقى درجات التزامها بالحجاب العفاف ودينها وقيمها، وهي المجاهدة والمناضلة والداعية والمربية والمثقفة، وقد صنعت جيلاً ملتزماً من النساء في العراق وفي العالم الإسلامي، ومن خلال كتاباتها ومحاضراتها ومن خلال برامجها، ورسمت تاريخاً إلى أن نالت الشهادة مع شقيقها على يد النظام البائد في العراق .

جاء اختيار عنوان البحث (دور المرأة في بناء المجتمع العراقي من منظور الشريعة الإسلامية) ليؤكد دور المرأة في المجتمع لاسيما وأن الإسلام كرم المرأة وجعلها تنعم بما

ينعم به الرجل، من علم وفهم وإبداع وتميز، فقد كانت للمرأة دور في كثير من المجالات، ولا بد من التأكيد إن تقدم المجتمعات إنما يقاس بدرجة تقدم المرأة فيها بمختلف مجالات الحياة الاجتماعية، والسياسية، والثقافية، والاقتصادية، وفي ظل التقدم العلمي والتكنولوجي الواسع الذي تمر به دول العالم، وتحت تأثير هذه الظروف، بدأ دور المرأة يتنامى في المجتمع العراقي، وبدأ يتخذ أبعاداً وأشكالاً جديدة، وأصبح من الضروري أن تشارك المرأة الرجل في جميع مجالات الحياة.

تألف البحث من مبحثين رئيسية: تضمن المبحث الأول دور المرأة في تغيير المجتمع العراقي، أشار إلى دور المرأة في التعليم ومما لا شك فيه أن العلم ضروري للمرأة؛ لأنه الأسر العراقية لا تصلح إلا بتعليم المرأة وتثقيفهن وتربيتهن على العفة والفضيلة، وبما أن الأم هي المدرسة الأولى، وهي المعلم الأول فيجب عليها أن تكون على جانب من العلم والثقافة والتهذيب حتى يتسنى لها أن توجه أولادها نحو الفضيلة والكمال، وأشار المبحث إن للمرأة العراقية دوراً مهماً في عملية التنمية، وإذا ما أريد لهذا الدور أن يكون فعالاً، فلا بد أن تتوفر للمرأة معطيات أساسية، تمكنها من المساهمة الإيجابية في حركة التنمية وتوجيهها، ويأتي في مقدمة هذه المعطيات الإنتاج الاقتصادي، وخير مؤشر لمدى مساهمة المرأة في عملية الإنتاج الاقتصادي، هو مدى مساهمتها في قوة العمل، إن جذب المرأة للعمل له مدلول اجتماعي وسياسي، فضلاً عن مدلوله الاقتصادي؛ وأشار المبحث الثاني إلى مكانة المرأة في الإسلام، أوضح موقف الإسلام من المرأة حيث كان موقف تقدمي وفي الوقت نفسه متوازن، فالإسلام يعتبر المرأة إنساناً كالرجل، ولها ثلاث خصائص إنسانية مهمة؛ أي الاختيار وتحمل المسؤولية وقدرتها على الترقى والكمال وهي مثل الرجل تماماً لها القدرة على الرشد والنجاح.

المبحث الأول: المرأة ودورها في تغيير المجتمع العراقي

أولاً: المرأة والتعليم

لا شك إن التعليم دور مهم في بناء شخصية الإنسان سواء أكان رجلاً أم امرأة، صغيراً أم كبيراً، فهم حياة الشعوب وسبيل رقيها، وهو الذي يميزها عن باقي المخلوقات

الحياة، بل هو وسيلة الكمال والنجاة وهو طريق السعادة في الدارين، فلذلك حرص الإسلام حرصاً شديداً على التعلم^(١)، وجاءت الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة تؤكد فضيلة العلم ومقام العلماء كقوله تعالى: {قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ} {٢}، وقوله تعالى: {يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ} {٣}.

إن مسؤولية المرأة في تغيير المجتمع والارتقاء به، ومسؤولية بناء الإنسان، وتأثيرها في توجيهاته السلوكية الفكرية، منذ أن يكون نطفة، ثم رضيعاً، ثم طفلاً تشكله بممارساتها، وتغرس في صدره، وعقله، وقيمها، ومبادئها، وهذه مسؤولية كبيرة، بل هي أكبر من مسؤولية الرجل؛ لأنها نصف المجتمع، والنصف الثاني يترى في أحضانها، ومن هنا يمكن أن ندرك أهمية وضعية المرأة في المجتمع الإسلامي، وطبيعتها في الواقع الاجتماعي، وأهميتها في النهوض الحضاري^(٤). لقد رفع الله تعالى مكانة المرأة إلى المنزلة السامية ليكلل إليها أشرف منازل الحياة؛ لأنها أستاذة الأساتذة في التربية والتنشئة، والتعليم والتوجيه، لذلك فهي ليست بال مخلوق الضعيف^(٥).

اهتم الدين الإسلامي بالنواحي الاجتماعية، وحرص المسلمين على العمل طبق ما تقتضيه الشريعة السمحاء، ونهى عن كل ما يفسد الأخلاق، وحث على السير نحو المثل العليا، وفي مقدمتها طلب العلم، كما ورد (اطلب العلم ولو في الصين)، والدين الإسلامي لم يحرم المرأة من هذا المورد العذب بما فيه تهذيب للنفس، بل أباح لها أن تنهل من مورد العلم ما ينعش نفسه وخلقها، ويجعلها في المستوى الراقى، لأن الفتاة المتعلمة تعرف كيف تشق طريقها في خضم الحياة الصاخب، بعكس الفتاة الفقيرة للعلم، فالعلم المتوج بالدين، والثقافة المحاطة

(١) علي الفتلاوي، المرأة في حياة الإمام الحسين (عليه السلام)، ط٢، (كربلاء: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ٢٠١٣)، ص ١٨.

(٢) سورة الزمر: الآية ٩.

(٣) سورة المجادلة: الآية ١١.

(٤) زينب هاشم عبود، حقوق المرأة في الإسلام وتطبيقاتها في المجتمع العراقي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٦)، ص ١٠٠.

(٥) منصور الرفاعي عبيد، المرأة ماضيها وحاضرها، (بيروت: أوراق شرقية للطباعة والنشر، ٢٠٠٠)، ص ٨.

بالأدب والتهديب تتمكن المرأة من إدارة مملكتها الصغيرة، وتنشئة أولادها على الأخلاق الفاضلة، وتخدم بلادها حين تخرج إلى عالم الوجود شعباً حياً يعيش الحياة المثلى^(١).

وفي أحاديث الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، اكبر دليل على حق المرأة في طلب العلم، وعن علي بن أبي طالب (عليه السلام) قال: "كفى بالعلم شرفاً أن كل أحد يدعيه وإن لم يكن من أهله، وكفى بالجهل خزيًا أن أحد يتبرأ منه، وإن كان به موسوماً، ولقد أوصى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، بإكرام العلماء وإجلال المعلمين، وإن التمعن في أحاديث الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، تدل على مدى أهمية وضرورة العلم في تقدم المجتمع؛ للخروج من الجهل والضلالة، فكيف يكون العلم للرجل فقط دون المرأة، هل من المعقول أن يكون نصف المجتمع متخلفاً؟.

لذا نجد أن الشريعة الإسلامية لم تفرق في طلب العلم بين المرأة والرجل، إذ إن الإسلام هياً للمرأة فرصاً للتربية الراقية، وإن العادات والتقاليد التي تخالف ما جاء في الإسلام من نظم في شؤون التربية والتعليم، وإن كانت الأمم الإسلامية قد اتجهت في العصر الحاضر إلى تربية البنت وتثقيفها، فإنها بذلك لم تأت بدءاً من العمل من تاريخها، وإنما أحييت سنة صالحة سنها الرسول الكريم (صلى الله عليه وآله وسلم)، وأخذ بها الخلفاء والأمراء من بعده، لذا نجد أن رسالة المرأة في نظر الإسلام هي إعداد الأجيال الصاعدة، وغرس الخصال الحميدة في نفوسهم، وزرع المثل، والقيم العليا، والأخلاق الرفيعة، ولا عجب في ذلك؛ لأن حضن الأم أكبر مدرسة فعلية في بناء الأسرة وتكوين الشخصية^(٢).

والجدير بالذكر إن الحجاب هو ستار شرف وعفاف، يصون المرأة ولا يمنعها من العلم والرقى فالزني الإسلامي ليس لباساً فحسب بل هو ثقافة إسلامية^(٣)، وبإمكان

(١) مريم نور الدين فضل الله، المرأة في ظل الإسلام، (بيروت: دار الزهراء للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٥)، ص ٩١.

(٢) زينب هاشم عبود، حقوق المرأة في الإسلام وتطبيقاتها في المجتمع العراقي، اطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة بغداد، كلية الآداب، ٢٠٠٦)، ص ٧٣.

(٣) ينظر: صادق المخزومي، موسوعة الجغرافية الاجتماعية النجف الأشرف ملامح الحضارة والتراث، (النجف الأشرف: شر مؤسسة أديان للثقافة والحوار، ٢٠٢١)، ص ٥٨١؛ محمد تقي المدرسي، المرأة في المجتمع الإسلامي، (دار الصادق للنشر، الكويت)، ص ١٣؛ جمعية مراكز الإمام الخميني الثقافية، المرأة في الرؤية الإسلامية، (مركز الإمام الخميني الثقافي، بيروت، ٢٠٠٢)، ص ١٠.

المرأة أن تتلقى من العلوم ما شاءت وكيف شاءت، والرسول الكريم محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) حث على طلب العلم كما ورد في الحديث الشريف: (طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة)، وعلى هذا لم يمنع الإسلام المرأة من أن تتلقى العلوم وتزود بالمعرفة، وأن يكون لها حضور في الواقع الثقافي والاجتماعي والتربوي، وأن يكون لها دورها الإسلامي^(١)، إذ لم يمنع الحجاب المرأة من الذهاب لطلب العلم وقد غطت رأسها، وسترت جسمها بالحجاب الشرعي المحتشم، لطلب العلم لإنارة بصيرتها بنور المعرفة^(٢).

ومما لا شك فيه أن العلم ضروري للمرأة؛ لأنه الأسر العراقية لا تصلح إلا بتعليم المرأة وتثقيفهن وتربيتهن على العفة والفضيلة، وبما أن الأم هي المدرسة الأولى، وهي المعلم الأول فيجب عليها أن تكون على جانب من العلم والثقافة والتهذيب حتى يتسنى لها أن توجه أولادها نحو الفضيلة والكمال، بعكس المرأة الجاهلة التي يكون ضررها على المجتمع وخيما^(٣)، ويعد التعليم من المؤشرات الأساسية للتنمية، والموجهة، والمحرك لعملياتها، بل أن التعليم عامل حاسم في عملية التنمية؛ لأنه يساعد على تشجيع النمو الاقتصادي في المجتمع وفي نظام القيم الثقافية السائدة^(٤).

فالمرأة اليوم مطالبة بالعلم والتعليم؛ لكي تكون قادرة على تحمل مسؤولياتها، وإذا استقامت شخصيتها بالعلم تحرر فكرها، وعقلها من الخرافة، والجمود، والتخلف والتبعية، ومن ثم بإمكانها أن تواجه مختلف المشكلات التي تواجهها في واقع حياتها، بروح إيمانية عالية مكتسبة من عملها، ومعرفتها الجيدة بشريعتها ودينها، كما تستطيع تحدي أشكال الزيف والانحراف والظلم كلها^(٥)، ولذا يمكن القول إن التعليم يعد من أخطر الأمور في حياة الأمم فبسببه ترتفع

(١) ينظر: عبد الله الغريفي، الزهراء القدوة وقضايا المرأة المعاصرة، (إعداد: لجنة الغريفي الثقافية، ١٤٣٠)، ص ٢٥.

(٢) ينظر: منصور فهمي، أحوال المرأة في الإسلام، ترجمة: رفيدة مقداوي، مراجعة: هاشم صالح، (منشورات الجمل، ١٩٩٧)، ص ٤٨ - ٥٨.

(٣) مريم نور الدين فضل الله، المصدر السابق، ص ٩٣.

(٤) اندروبيستر: مدخل لسيوسولوجية التنمية، ترجمة: حمدي يوسف، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٦)، ص ١٥٣.

(٥) زينب هاشم عبود، المصدر السابق، ص ١٠١.

الأمة إلى القمم وبسببه أيضاً تنحدر إلى القيعان والأودية، ويمكن له أن يكون وسيلة من وسائل التقدم أو وسيلة من وسائل التأخر والمرأة نصف المجتمع، وإن في تهميشها وإقصائها إلغاء لنصف المجتمع الذي يعمل على تربية وإعداد النصف الثاني، وإن الاهتمام بالمرأة وتثقيفها يؤدي إلى حصن الأسرة والمجتمع الإسلامي وبالتالي فهي أسهل وسيلة لنقل الأفكار والفساد، ولأن فسادها يترتب عليه فساد النشء والأسرة والمجتمع.

والإسلام أكد على أهمية دور المرأة في الأسرة كثيراً، فالمرأة هي العنصر الأساس لتشكيل الأسرة فإذا كانت المرأة عاقلة ومدبرة ورية بيت يمكنها أن تحفظ الأسرة، لذا فإن الإسلام أكد على أهمية دور المرأة في الأسرة كثيراً؛ وعلة ذلك هي أن المرأة إذا كانت تحب أسرتها وتهتم بتربية الأبناء وترعى أطفالها وترضعهم وتحضنهم، وتزودهم بالزاد الثقافي والقصصي وتعلمهم الأحكام والقصص القرآنية والحكايات المفيدة، وتقدم ذلك لهم كتقديمها للطعام، فإن أجيال ذلك المجتمع سيكونون سالمين راشدين، وهذا هو فن المرأة، وهو لا يتنافى مع دراستها وتدريبها وعملها ودخولها السياسة^(١).

وقد كان للمرأة المسلمة نصيب وافر في مجال الصنائع والحرف، مع التنبيه على أن الإسلام قد عد إن أقدس عمل تقوم به المرأة هو عمل بيتها والاهتمام بالعناية بزوجها وتربية أطفالها وقد اسند الإسلام للمرأة هذه المهمة وعدها المسؤولية عن بيتها والرعاية له قال رسول الله (صلى الله عليه واله وسلم): (والمرأة راعية في بيت زوجها وهي مسؤولة عن رعيتها)^(٢)؛ ولا تنتهي مهمة المرأة المسلمة عند ذلك، بل يجب على كل امرأة مثقفة أن تمارس دور الإنسان المثقف لتنوير المجتمع بالثقافة الإسلامية ومواجهة مخاطر الثقافة الغربية، وهذا يعني أن على كل امرأة مثقفة أن تساهم في تقديم البديل الثقافي لكل ما ي طرح في سوق الثقافة المعاصرة من قبيل: القيم والمثل، والأفكار، والنظريات، والسلوك، والأخلاق، والآداب، والمعارف، والفنون المختلفة، وغيرها^(٣).

(١) مركز نون للتأليف والترجمة، دور المرأة في الأسرة، (بيروت: نشر: جمعية المعارف الإسلامية الثقافية)، ٢٠٠٣، ص ٢٧.

(٢) احمد ميس محمود النجري، نشاط المرأة الاقتصادي في صدر الإسلام والدولة الأموية، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية الآداب، جامعة الموصل، ص ٢٠٠٢)، ص ٧٤.

(٣) عبد الله أحمد اليوسف، المرأة في زمن متغير، حقوق الطبع محفوظة للمؤلف، ٢٠٠٤، ص ٧٥ - ٧٩.

ومن أبرز الفعاليات الاجتماعية والثقافية للمرأة ممارسة دورها الرسالي والتبليغي في المجتمع، وبالتحديد في الوسط النسائي، فإنه لا يخفى مدى تأثير تبليغ المرأة خصوصاً لجهة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في المجتمع النسائي، حيث إنه توجد بعض الأحكام الشرعية الخاصة بالنساء يصعب على الرجال تبينها وتبليغها لهن، كما يصعب سؤاله عنها، كأحكام الحيض والنفاس وغيرها، وذلك لما في تلك المسائل الشرعية من جوانب الحياء والخجل وما شابه ذلك، وهذا بخلاف ما لو كانت المرأة هي الطرف الملم بتلك الأحكام الشرعية والمحاوِر للنساء، لتكون بديلاً عن الرجل في أداء التبليغ والبيان وشرح الأحكام الشرعية بين صفوف النساء، والتأثير عليهن في مجال الوعظ والإرشاد، وللرأفة في السيدة الزهراء (عليها السلام) قدوة ونموذج، حيث يحدثنا التاريخ إن النبي محمد (صلى الله عليه واله وسلم) كان كثيراً ما يعتمد على ابنته الزهراء (عليها السلام) في عرض أحكام الإسلام وتبليغها في المجتمع النسائي^(١).

والجدير بالذكر إن مكانة المرأة في التشريع الإسلامي، لا تعدلها مكانة لدى أي شرعة من شرائع الأمم قاطبة، قديماً وحديثاً، فالإسلام أقرّ للمرأة بأهليتها الكاملة في إنشاء الالتزام، والتصرف، والوجوب، والأداء، فمنحاً بذلك كامل حقوقها الإنسانية، والاقتصادية، والاجتماعية، والقانونية، كالرجل، في حين أن الشرائع القديمة قد أعدمته تلك الأهلية، فسلبتها كل حقوقها الأنفة، والإسلام أعطى للمرأة حق العمل والتكسب والاستقلال الاقتصادي والمالي عن الرجل، كما أعطها حق التملك والتصرف بأموالها بصورة مستقلة لقوله تعالى: {لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا كَتَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا كَتَبْنَ} (٢)، والإسلام حينما أعطى للمرأة حق العمل والتكسب، أوصاها بمراعاة الأحكام الشرعية والموازن الدينية، ومنها تجنب الاختلاط المحرم^(٣).

ويمكن القول إنه يمكن للمرأة العراقية المثقفة المساهمة بدور فعال ومؤثر في تفعيل الحركة الثقافية، وذلك من خلال تأليف الكتب المختلفة بما ينمي حركة التأليف والكتابة والنشر في أوساط المجتمع العراقي، وممارسة الخطابة لمخاطبة النساء على اختلاف

(١) مركز نون للتأليف والترجمة، المرأة حقوق وأدوار، نشر: جمعية المعارف الإسلامية الثقافية، ٢٠١٢، ص ٢٨.

(٢) سورة النساء: الآية ٣٢.

(٣) مركز نون للتأليف والترجمة، المصدر السابق، ص ٢٢.

مستوياتهن وتوجهاتهن، فالخطابة لها دور فاعل في تنمية الحركة الثقافية عند مختلف الشرائح الاجتماعية، وبإمكانها عمل منتديات ثقافية خاصة بالنساء تناقش فيها مختلف الأفكار والطروحات الجديدة، بما يساهم في تنمية المستوى الثقافي في الوسط النسائي، والعمل على إبراز رموز ثقافية نسائية بحيث تكون قادرة على استقطاب الفتيات المتعلقات، وبحيث تتحول هذه الرموز الثقافية إلى مراكز إشعاع ثقافية مؤثرة على الرجال والنساء على حد سواء.

ثانياً: دور المرأة الاجتماعي والاقتصادي

إن للمرأة العراقية دوراً مهماً في عملية التنمية، وإذا ما أريد لهذا الدور أن يكون فعالاً، فلا بُد أن تتوافر للمرأة معطيات أساسية، تمكنها من المساهمة الإيجابية في حركة التنمية وتوجيهها، ويأتي في مقدمة هذه المعطيات الإنتاج الاقتصادي، وخير مؤشر لمدى مساهمة المرأة في عملية الإنتاج الاقتصادي، هو مدى مساهمتها في قوة العمل، إن جذب المرأة للعمل له مدلول اجتماعي وسياسي، فضلاً عن مدلوله الاقتصادي، إذ إن مشاركة المرأة في عملية الإنتاج يضعها في موضع قوة تصبح فيه شريكة للرجل في الواجبات، ولها كامل الحقوق الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية^(١).

وبعد الدين الإسلامي أحد الركائز الأساسية المكونة للبناء الاجتماعي، فهو يقوم بوظائف متعددة، تتعلق بجوانب الحياة الاجتماعية المختلفة، والقانونية، والاقتصادية، والسياسية، والشرعية والأخلاقية، لهذا فإن الدين الإسلامي لم يكن منفصلاً عن شؤون الحياة اليومية، والاجتماعية، فهو يشكل نظاماً مؤثراً لحياة الفرد والجماعة والمجتمع. فالدين الإسلامي له الدور الكبير في تنظيم الوظائف الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والقانونية للمرأة، وإن هذه الوظائف التي ضمنت الحقوق والواجبات عدت ركناً أساسياً في تنظيم الأسرة وتطويرها^(٢).

(١) هنري عزام، المرأة العربية والعمل/ مشاركة المرأة العربية في القوى العاملة ودورها في عملية التنمية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩)، ص ٥٥؛ زينب هاشم عبود، المصدر السابق، ص ١١٦.

(٢) حسن الجواهري، أوضاع المرأة المسلمة ودورها الاجتماعي من منظور إسلامي، منشورات الاجتهاد، إيران، ٢٠٠٧، ص ٥٢ - ٦٠.

إن حق المرأة في العمل تقرر في الشرع؛ لأنها كالرجل، لقوله تعالى: ﴿وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عِلْمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾^(١)، فحاجة المجتمع إليها، وإن لم تكن بحاجة إلى المال، من نحو حاجة الدولة لخدمات النساء المتعلقات، لخدمة نساء المجتمع وبناته، فلها عندئذ أن تعمل في قطاع خدمات الحكومة من نحو الصحة، والتمريض، والتعليم، ورياض الأطفال، ولها كذلك أن تعمل في مجال خياطة الملابس النسائية والأطفال^(٢).

والملاحظ إن الناس يتحدثون بإجلال وإكبار عن صانعي الأدوات المادية ومخترعي الأمور المادية، ومبتكري الأعمال الأدبية والشعرية والفنية، ويقدمون لهم المنح والهدايا، إلا أن ما أغفله الناس ولم يعطوه الأهمية المطلوبة هو المرأة صانعة الأجيال، والجدير بالذكر إن كل سلوك تقوم به المرأة له تأثير قوي على سلوك أسرتها وحتى زوجها، فعلى المجتمع أن لا يستهين بدور المرأة الريادي والصناعي، بل على المرأة أن لا تستهين بدورها في صناعة الرجال^(٣).

إن دخول المرأة مجال العمل خارج البيت يساهم في تحسين الوضع الاقتصادي، والاجتماعي للأسرة، كذلك يؤدي إلى تنمية المجتمع بوجه عام؛ لأن المرأة تمثل نصف الثروة البشرية في المجتمع، وإسهام هذا المورد البشري الهائل بصورة إيجابية في العمل لا شك أنه يسهم في التنمية الشاملة، فالتنمية والتطور السريع يحتاج إلى الأيدي العاملة، من كلا الجنسين، ومشاركة نصف المجتمع دون النص الآخر (المرأة) محل دون تحقيق التنمية في المجتمع، وفي تراثنا الحضاري صفحات مشرفة للمرأة تواكب مسيرة التطور الإنساني وتنطلق مع التقدم البشري في مجالاته كافة^(٤).

وتجمع كل أدبيات التنمية على إن مشاركة المرأة في الحياة العامة هو السبيل الأنجح والأسرع لتقدم أي مجتمع، والمشاركة تعني المشاركة الاقتصادية في قوة العمل إنتاجا

(١) سورة التوبة: الآية ١٠٥.

(٢) مجيد محمود أبو حجير، المرأة والحقوق السياسية في الإسلام، (الرياض: شركة الرياض للنشر والتوزيع)، ص ٧١.

(٣) احمد ميس محمد النجري، المصدر السابق، ص ٢٩.

(٤) زينب هاشم عبود، المصدر السابق، ص ١١٦؛ داود يوحنا دانيال نيامي، الواقع المهني للمرأة العراقية في سياق المعوقات الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة بغداد، كلية الآداب، علم الاجتماع، ١٩٩٣)، ص ٦٤.

واستهلاكاً، وكذلك المشاركة الاجتماعية في الأسرة والمشاركة الثقافية في إنتاج واستهلاك الفكر والفن والأدب، والمشاركة السياسية في صنع القرار، والمشاركة النقابية وتعني الانتماء والحضور الفاعل في النقابات والاتحادات الجماهيرية، والتي تعكس حيوية أفراد أي مجتمع ومعرفتهم بقضاياهم وحقوقهم^(١).

وعلى الرغم من أهمية دور امرأة في عملية الإنتاج الاقتصادي وتحقيق التقدم في المجتمع، إلا أنها ما زالت تواجه العوائق التي تحد من مشاركتها في العمل، حيث نظرة المجتمع التقليدية إلى المرأة، فهذه النظرة السلبية ترى أن خروج المرأة إلى العمل يؤدي إلى حدوث اختلال في وظيفتها الأسرية، كونها أم لأولاد يحتاجون رعايتها، والاضطراب في وظائفها الزوجية، فضلاً عن رفض عمل المرأة نتيجة الاختلاط بين الجنسين، وهذا يؤدي إلى انحلال الأخلاق وفساد المجتمع^(٢).

ومن العوائق الأخرى التي تواجه المرأة انخفاض أجور عمل المرأة بالمقارنة مع الرجل، وهذا راجع لعدة أسباب منه: التفاوت في الفرص بين الرجل والمرأة، على الرغم من فسح المجال للمرأة في التوظيف والعمل، فقد ظل عملها محصوراً في المجالات المهنية التقليدية ذات الأجور المادية المنخفضة، وهناك عامل آخر هو تردد أصحاب العمل في توظيف المرأة وتدريبها؛ تخوفاً من أن المرأة أم تحتاج إلى إجازة ولادة وأمومة، والتصور بأن تغيب النساء عن أعمالهن أكثر من تغيب الرجال، والنظرة التقليدية التي تحصر نوعية الأعمال في دائرة ضيقة تمنع عليها الأعمال التي تستلزم الاختلاط بالرجال^(٣).

ومما يجدر ذكره فإن المرأة العراقية في المدة السابقة لظروف الحصار حرمت كثيراً من الحقوق التي عرقلت مساهمتها في مختلف الأنشطة المثمرة في المجتمع، إلا أن تغيرات جديدة

(١) أكرم عطا الله، المشاركة السياسية للمرأة من خلال الاتحادات والنقابات، مجلة تسامح، العدد ٥، تحرير، اباد البرغوثي، ص ١١.

(٢) حامد عمار، الإطار العام لمشاركة المرأة العربية في التنمية في ضوء إستراتيجية العمل الاجتماعي في الوطن العربي، ملف المرأة العربية، العدد (٣١)، مجلة شؤون عربية، ١٩٨٣، ص ٢٦.

(٣) فهيمة شرف الدين، المرأة والتنمية المستدامة في ظروف لبنان، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١)، ص ٢٤٤؛ زينب هاشم عبود، المصدر السابق، ص ١١٨.

حدثت في أوضاع المرأة العراقية في ظل مجتمع ديمقراطي عراقي جديد جعلت للمرأة الحق في أن تطالب بحقوقها، لتشارك الرجل في جميع نشاطات الحياة المختلفة بما فيها من التغيرات التي حدثت في المجتمع العراقي وعلى الرغم من أن القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة أعطيا للمرأة حقوقها كاملة، إلا أن الوضع الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي، بقي بعيداً عن المساواة بين الرجل والمرأة؛ وذلك بسبب الأعراف السائدة في المجتمع، فضلاً عن ظهور الاتجاه العلماني الذي يهدف إلى تغريب المرأة المسلمة، وإبعادها عن روح الإسلام، أما تقاليد المجتمع تعد من أهم العوائق التي تعرقل مطالبة المرأة بحقوقها الاجتماعية والإنسانية^(١).

وبالتأكيد فإن المرأة العراقية عرفت بمشاركتها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والعلمية والسياسية ودورها في تنظيم أسرتها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وتميزها بالصبر على ظروف المجتمع القاسية، كنتيجة للحروب والحصار الاقتصادي وتساعد الأعمال الإرهابية وانعدام الأمن مما انعكس على نمط الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية، والسياسية في العراق التي كان من المفروض أن يكون نمطا طبيعيا أسوة بغيره من الشعوب التي تتسم بالثراء والغنى والإمكانات البشرية، وللمرأة العراقية حقوق أساسية في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والثقافي، ولها الحق في التمتع بجميع تلك الحقوق للحفاظ على كرامتها وذاتها الإنساني، وفي الوقت ذاته تترابط هذه الحقوق مع بعضها ولا يمكن التحقيق الكامل لها ما لم يتم ضمانها مترابطة، فمثلاً، الحق في العمل من دون تحقيق الحق في التعليم سوف يجعل من قاعدة "حق كل إنسان بالعمل بما في ذلك أن لكل إنسان الحق في أن تتاح له إمكانية كسب رزقه بعمل يختاره أو يقبله بحرية، وتقوم باتخاذ تدابير مناسبة لصون هذا الحق"، والحقيقة أن هذه القاعدة مشلولة؛ لأن جميع حقوق الإنسان وحياته الأساسية غير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتشابكة وبالنتيجة أن تعزيز وحماية فئة واحدة من الحقوق لا ينبغي أن يعفى أو يجل من مسؤولية الدولة في تعزيز وحماية الحقوق الأخرى^(٢).

(١) فهيمة شرف الدين، المرأة والتنمية المستدامة في ظروف لبنان، المصدر السابق، ص ٨٧.

(٢) نعم اسحق زيا، المرأة العراقية ورؤية السلام في العراق وفق مقاييس الأمم المتحدة، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، ص ١٣٤.

إن العمل في ذاته مشروع غير محرم على المرأة ما دام في غير معصية، وعلى المجتمع أن ييسره لها ويتخذ كل الضمانات لحمايته، وهذا الحق هو في الوقت نفسه تكليف لها أن تحقق الغرض الذي قدرت وخلقته له، فهو حق لها من وجه، وواجب عليها من وجه آخر، لا يجوز لها أن تتخلى عنه، ولا يجوز لأي عاقل أن يضيف إلى هذين الوجهين وجهاً ثالثاً، هو حقها في أن تخرج من بيتها لتشتغل بغير مهمتها في التكسب الدائم والاحتراف الرتيب^(١).

والجدير بالذكر إنَّ الجهاد هو حالة اجتماعية عامة يعيشها المجتمع بكل شرائحه، ويقوم كل فرد في المجتمع بدوره الجهادي ضمن مساحته وإمكاناته الخاصة، فالرجل الذي يحمل سلاحاً، وينطلق إلى ميدان الجهاد والشهادة هو في الحقيقة وليد بيئة صنعتها له امرأة سواء كانت أمّاً أو أختاً أو زوجة، فالمرأة شريكة الرجل في جهاده، وحضورها المتميز هو الذي سهل مقدمات النصر له، سواء لجهة تأمين احتياجات المجاهدين من طعام ولباس، أو لجهة مداواة الجرحى وإسعافهم، وغير ذلك من المهمات التي تُعتبر مقدمة للعمل الجهادي، وسبباً لاستمراره وتحقيق أهدافه المقدّسة^(٢).

المبحث الثاني: مكانة المرأة في الإسلام

لكي نبين المكانة التي حظيت بها المرأة في الإسلام فلا بد من أن نوضح ما كانت عليه المرأة في الجاهلية؛ لأن كثير من أهل الجاهلية تظير من المرأة فأمتنها وعدّها سلعة، وكان بلاء الأكبر أن تولد له أنثى، وهؤلاء فريق غلوا في كرههم الأنثى وتأكيداً لذلك قال الله تعالى في كتابه الكريم: {وَإِذَا بُيِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ} (٣)، وهذا الغلو في كره الإناث أدى إلى العادة المشؤومة وهي وأد البنات، فالمرأة كانت في الجاهلية مهضومة الحقوق لا ميراث لها، وليس لها أي حق على زوجها، فهو يطلقها متى يشاء ويتزوج

(١) ينظر: صلاح عبد الغني محمد، الحقوق العامة للمرأة، موسوعة المرأة المسلمة، ج١، (مكتبة الدار العربية للكتاب، ١٩٩٨)، ص٢٣٨؛ أمل سهيل الحسيني، أثر المرأة المؤمنة في بناء المجتمع دراسة من منطق قرآني، (النجف الأشرف: دار الرافد للمطبوعات، ٢٠٢١).

(٢) مركز نون للتأليف والترجمة، المرأة حقوق وأدوار، المصدر السابق ص ٣٣ - ٣٤.

(٣) سورة النحل: الآية ٥٨.

غيرها بلا حدود، وكان العرب في الجاهلية يتشاءمون من ولادة الأنثى حتى وصل الأمر بهم إلى وأد البنات وهن أحياء خشية الفقر والعار^(١).

وبمجيء الإسلام فقد تغير كل شيء، وأول ما بدأ به مظالم المرأة والاهتمام بها وإشعار الرجل أن المرأة مخلوق مثله في الإنسانية، وهذا ما أكده الله تعالى في كتابه العزيز: {هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا} (٢)، وقوله تعالى: {وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَيْنَ وَحَفْدَةً} (٣)، فأعطى الإسلام للمرأة حقوقها كاملة، ثم بوأها المقام الرفيع، ثم بعد ذلك فقد حرم الله عز وجل وأد البنات كما كان يصنع العرب في الجاهلية، فقال عز وجل: {وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ * بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ} (٤)؛ لذا فإن الإسلام له الفضل في التقدم الباهر الذي رافق المرأة في إطلاقها من قيد الأسر والعبودية، فأعطاه الاستقلال في الإرادة والعمل مع الحفاظ على شخصيتها وكرامتها^(٥).

وقف الإسلام في وجه الظلم الذي كانت الجاهلية ترتكبه بحق المرأة، إذ حدد الإسلام قيمة المرأة وحقوقها في ساحة المعنويات والفكر والقيم الإسلامية، وفي ساحة الحضور السياسي، وأهم من كل ذلك في ساحة الأسرة، وإن الأحكام والتعاليم الإسلامية في مجال العلاقات بين الرجل والمرأة داخل الأسرة دقيقة جداً، والله سبحانه وتعالى قد عين تلك الأحكام على أساس مصلحة الرجل والمرأة وبموجب طبيعة الرجل والمرأة، وبناءً لمصالح المجتمع الإسلامي^(٦)، فالإسلام أبدع في حق المرأة فإنه خالف العادات الظالمة بأجمعها، حيث بين أن المرأة كالرجل في الإنسانية يتساويان، وكل إنسان ذكراً كان أم أنثى فإنه يشترك في حقيقة واحدة، وهي أنه لا فضل لأحد على أحد

(١) ينظر: محمد الحسيني الشيرازي، المرأة في المجتمع المعاصر، (كربلاء المقدسة: مؤسسة المجتبي للتحقيق

والنشر، ٢٠٠٥)، ص ٢٩ - ٣٠.

(٢) سورة الأعراف: الآية ١٨٩.

(٣) سورة النحل: الآية ٧٢.

(٤) سورة التكويز: الآية ٨ - ٩.

(٥) محمد الحسيني الشيرازي، المصدر السابق، ص ٣٩.

(٦) مركز نون للتأليف والنشر، المرأة حقوق وأدوار المصدر السابق، ص ٤٢ - ٤٣.

إلا بالتقوى^(١)، وبهذا صدح القرآن الكريم حينما قال: {يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ^(٢)}.
إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ^(٣).

جاء الإسلام الذي حرر البشرية من كل القيود والعبودية، وساوى بين الناس، فجعل التقوى أساس التفاضل بين البشر، فقد أحدث الإسلام انقلاباً هائلاً في النظر إلى المرأة بعد أن ألغى النظرة المتخلفة التي كانت سائدة في العالم كله، وأعاد لها مكانها، وشخصيتها، واحترامها، والتي كان العرب في الجاهلية ينكرون على المرأة حقها في الحياة، في حين كفل الإسلام للمرأة في هذه الحياة حقوقاً إنسانية، واجتماعية، واقتصادية، وقانونية، فالإسلام وضع المرأة في مكانها المناسب، وجعلها تساوي الرجل في نواحي كثيرة، وتشاطره الحياة العملية، وبذلك أعترف بإنسانيتها التي كانت مسلوحة منها في أغلب الأحيان، كما أعترف الإسلام لها بكافة حقوقها، فأعاد للمرأة مكانتها الاجتماعية التي هي أساس الحقوق الباقية^(٣).

كان موقف الإسلام من المرأة موقف تقدمي وفي الوقت نفسه متوازن، فالإسلام يعتبر المرأة إنساناً كالرجل، ولها ثلاث خصائص إنسانية مهمة؛ أي الاختيار وتحمل المسؤولية وقدرتها على الترقى والكمال وهي مثل الرجل تماماً لها القدرة على الرشد والنجاح لقوله تعالى: {يَوْمَ تَرَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ بُشْرَاكُمُ الْيَوْمَ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ^(٤)، ونجد بين النساء من يصفهن القرآن والحديث الشريف بأنهن محدثات من الملائكة وموضع اهتمام الأنبياء، وهذا ما يظهر علو شأن الشخصية الإنسانية للمرأة ومراتب الكمال عندها، وإن

(١) محمد الحسيني الشيرازي، المصدر السابق، ص ٣٥.

(٢) سورة الحجرات: الآية ١٣.

(٣) ينظر: مرتضى مطهري، نظام حقوق المرأة في الإسلام، ط ١، دار الكتاب الاسلامي قم، ٢٠٠٥، ص ١٤١؛ أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، المعجم الكبير، تحقيق وتخرىج: حمدي عبد المجيد السلفي، ج ٩، ط ٤،

دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٨٥، ص ٤٠٥.

(٤) سورة الحديد: الآية ١٢.

أوضح آية تدل على كمال المرأة ذكر مريم وآسية باعتبارهما نماذج ليس فقط للمرأة؛ بل نماذج للرجل والمرأة المؤمنة معاً لقوله تعالى: {وَصَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا امْرَأَتَ فِرْعَوْنَ إِذْ قَالَتْ رَبِّ ابْنِ لِي عِنْدَكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ وَنَجِّنِي مِنَ فِرْعَوْنَ وَعَمَلِهِ وَنَجِّنِي مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ* وَمَرْيَمَ ۖ ابْنَتَ عِمْرَانَ الَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهِ مِنْ رُوحِنَا وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُنْتِ مِنَ الْكٰفِرَاتِ} (١).

إن الإسلام يشيد بالمسؤولية الاجتماعية للمرأة، ويؤكد على إمكانية عمل واستقلال المرأة المالي، وهو يصرّ على الدور الخاص للمرأة والرجل في العائلة وفي المجال الاجتماعي، ويعتبر الإسلام بكل بعد ونظر ومراعاة المصالح الدنيوية والأخروية أن الأجواء العائلية الحامية، هي أهم عامل لإصلاح المرأة والرجل وتكاملهما، وأفضل مجال لنمو الأطفال وتربيتهم ونقل التراث الثقافي والاجتماعي إلى الأجيال المقبلة، ومن هنا، فإن النظام الحقوقي للإسلام يولي الأولوية والأهمية الخاصة للحفاظ على العائلة، وتوسيعها طبقاً للخصائص الفطرية والطبيعية للمرأة والرجل (٢).

ومن مظاهر تكريم الإسلام للمرأة أنها أصبحت قسيمة الرجل في الحقوق، وعليها أيضاً من الواجبات ما يلائم تكوينها وفطرتها، وعلى الرجل بما اختص به من الرجولة، وقوة الجلد، وبسطة اليد، واتساع الحيلة، والصبر على التعب والمكاره، أن يلي رياستها، فهو بذلك وليها يحوطها ويذود عنها بدمه، وينفق عليها من كسب يده، ومن مظاهر تكريم المرأة في الإسلام أن سواها بالرجل في أهلية الوجوب والأداء، وأثبت لها حقها في التصرف، ومباشرة جميع الحقوق كحق البيع، وحق الشراء، وحق الدائن، وحق التملك وغيرها، وقد كرم الإسلام المرأة، وذلك حينما أخبر الله تعالى في القرآن الكريم بأن الله خلقنا من ذكر وأنثى، وجعل ميزان التفاضل العمل الصالح والتقوى، فقال عز وجل: {يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ} (٣).

(١) سورة التحريم: الآية ١١ - ١٢.

(٢) محمد تقي سبجاني، شخصية المرأة: دراسة في النموذج الحضاري الإسلامي، ترجمة: علي بيضون وشاكر كسرائي، (بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي)، ص ٢٤٢.

(٣) سورة الحجرات: الآية ١٣.

وكذلك من مظاهر تكريم الله تعالى للمرأة أن ذكرها بجانب الرجل في القرآن الكريم بقوله تعالى: {نَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا} (١)، ومن تكريم الإسلام للنساء أن جعل لهن نصيب من الإرث قال تعالى: {لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا} (٢)، ومن مظاهر تكريم الإسلام للمرأة أن المهر يدفعه الزوج للزوجة بحسب الاتفاق، قال تعالى: {وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا} (٣).

ولذا يمكن القول أن المرأة لم تلق في الأديان السماوية تكريماً واحتراماً كما لقيت في شريعة الإسلام وحسبها في ذلك أن سورة من أكبر وأعظم سور القرآن الكريم سميت باسمها ألا وهي سورة النساء، وهذا دليل على تكريم المرأة، وقد تحدثت السورة عن أمور هامة تتعلق بالمرأة والأسرة والدولة والمجتمع، كما تناولت أطوار حياتها، وحددت ما لها من حقوق وما عليها من واجبات، ولمنزلة المرأة أن الرسول محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) كان يحضر ويلفظ أنفاسه الأخيرة وهو يوصي بها قائلاً: (استوصوا بالنساء خيراً) ورغم هذه المنزلة العظيمة التي كفلها الإسلام للمرأة فقد كفل لها رزقها دون أن يحوجها إلى العمل وكفل لها احترامها الإنساني وكفل لها صيانة جهدها أن يتبدد ما بين العمل الخارجي وبيتها وكفل لها أخلاقها فلا تتعرض للفتنة ولا تصبح هي فتنة يستغلها أعراف الإسلام لتدمير الإسلام لأن وقار المرأة وحفظ كرامتها لا يكون إلا في بيتها أي في بيت زوجها أن كانت متزوجة أو في بيت أبيها إذا كانت غير متزوجة وجعل رزقها على زوجها أو على أبيها في حالة عدم زواجها (٤).

(١) سورة الأحزاب: الآية ٣٥.

(٢) سورة النساء: الآية ٧.

(٣) سورة النساء: الآية ٤.

(٤) عادل محمد جبر أحمد شريف، مكانة الأسرة في الإسلام وحكم تولي المرأة القضاء دراسة مقارنة، (المكتب الجامعي الحديث للنشر، ٢٠٢٢)، ص.

ومع ذلك، يرى الإسلام أن نمو العائلة واستقرارها مرهون بالاهتمام بالأصول الأخلاقية، ويرى أن استمرار الحياة ممكن ومطلوب على هذا الأساس، فمثلا العمل على تهيئة حياة رغيدة للزوجة والأولاد وغض النظر عن الأخطاء والرفق بالزوجة وتأمين احتياجاتهم الروحية والمعنوية والرحمة والشفقة مع الأولاد وتقديم هدايا للزوجة والأولاد، جميعها توصيات أخلاقية تُقدّم للرجل، وفي المقابل، فإن إدارة المنزل ومساعدة الزوج والظهور بمظهر جميل أمام الزوج والتعاون والتنسيق معه، تعدّ جميعها ضمن التوصيات الأخلاقية التي تُقدّم للنساء حيث يمكن أن نستخرجها من كلام الأولياء والأئمة^(١).

استهدف الإسلام لبناء الأسرة قوة واتساعاً؛ لأنها المجتمع الصغير بل الأمة الصغيرة فما كان المجتمع إلا مجموعة من الأسر، وما كانت الأمة إلا مجموعة من المجتمعات، فالعناية بالأسرة عناية بالمجتمع وعناية بالأمة بأسرها، إذ أن الأسرة هي اللبنة الأولى والأساس الأصيل في بناء الأفراد والجماعات والأمم والشعوب وفي اتساع الأسرة تقوية لها، ودعم للمجتمع وللأمة فهي بمثابة الرافد القوي للحياة الإنسانية^(٢).

الخاتمة

بعد دراسة موضوع (دور المرأة في بناء المجتمع العراقي من منظور الشريعة الإسلامية) أتضح بأن المرأة عنصر مهم في تربية المجتمع فإن كانت واعية وملتزمة فإنها تكون قادرة على إنشاء جيل صالح لأنها المرئي المباشر للأبناء باعتبار انشغال الرجال في أعمالهم خارج البيت، والمرأة المتعلمة أقدر على متابعة أولادها وإدراك حاجاتهم النفسية والعقلية، كما أن المرأة المتعلمة اقدر على تفهم الحياة وطبيعة المجتمع والقيام بدور في سبيل المشاركة في نموه وارتقائه وسعادته؛ كما أثبت البحث أن وضع المرأة ودورها في المجتمع بوجه خاص يتأثران بالثقافة والحضارة اللتين تعيش

(١) أنظر: محمد بن الحسن الحر العاملي، وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، ج٢٠، النكاح، باب ٧٩-٩٤.

(٢) محمد الغزالي؛ محمد سيد طنطاوي؛ أحمد عمر هاشم، المرأة في الآلام، مطبوعات أخبار اليوم قطاع الثقافة، د.م، ص ٩٤.

فيهما، فالثقافة هي المحك الرئيسي في تكوين الشخصية، فشخصية المرء نتاج أساليب التنشئة الثقافية والحضارية.

وأكدت الدراسة أن خروج المرأة للعمل يُلزمها الشَّارِع أن تكون على هيئة من الوقار والاحتشام، والالتزام بالحجاب، فتكون نظرة المجتمع إليها أنها ما دامت قد خرجت لضرورة وهي محتشمة فهي امرأة محافظة على كرامتها، امرأة محافظة على عرضها وشرفها، وامرأة تستحق من أفراد المجتمع الاحترام والتقدير، كما بينت الدراسة أن المرأة لها مكانة في الإسلام، إذ خصتها الشريعة بالكثير من الحقوق التي رفعت من قيمتها، وأعادت لها كرامتها، وجعلتها مساوية للرجل، وإن التشريع الإسلامي وفر الضمانات الكافية لحماية وحقوق المرأة، والحفاظ عليها إذ قام بتنظيمها تنظيمًا دقيقًا.

وأثبتت الدراسة أن المرأة الناجحة في الحياة يجب أن تتمتع بثقافة إسلامية عالية، كما يجب أن تشغل فكرها بثقافات عامة في جميع مجالات الحياة، حتى تستطيع أن تدبر أمور بيتها، وترعى زوجها وأولادها وتربيتهم التربية الإسلامية العلمية الصحيحة بما تملكه من ثقافات في مختلف نواحي الحياة. ولا شك إن ممارسة المرأة لدورها الثقافي سيساهم بصورة فاعلة في تقديم أفكار جديدة، ومعالجات ثقافية للقضايا المعاصرة، مما يمكن المرأة المعاصرة من أن تحافظ على ثقافتها وأخلاقها وقيمها.

التوصيات

١- من الواجب والضرورة أن نهتم بوضع المرأة في مجتمعاتنا وأن نعيد لها الحقوق التي منحها السلام لها، والتي سلبت إياها طيلة العهود التاريخية السابقة، ومن الضروري رفع الحجر عن المرأة وكسر الجمود ورفع القيود عنها فالمرأة في مجتمعاتنا مكبلت بقيود اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، ونفسية، ومعنوية.

٢- إن الإسلام لم يفرض على المرأة أن تظل حبيسة البيت لا تخرج منه، بل أباح لها الخروج للصلاة، وطلب العلم، وقضاء الحاجات، وكل غرض ديني أو دنيوي مشروع؛ لذا فمن الواجب أن نهتم مجتمعاتنا بوضع المرأة وان تعيد إليها كامل حقوقها كما اقرها الشرع ومنحها الإسلام لها.

٣- تغيير النظرة للمرأة، وإبراز دورها الايجابي وشخصيتها القيادية، يتطلب الاهتمام الكبير لما لذلك من مردود ايجابي في زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل وعدم استغلالها اجتماعيا واقتصاديا.

٤- العناية بالمرأة الريفية من النواحي التعليمية والصحية والاقتصادية، والتوعية على حقوق الإنسان عموما والمرأة ومكانتها والدور الإيجابي لها في نطاق الأرياف.

قائمة المصادر

- ١- القرآن الكريم، سورة النساء: الآية ٤، سورة الأحزاب: الآية ٣٥، سورة الأعراف: الآية ١٨٩، سورة التحريم: الآية ١١-١٢، سورة التكويد: الآية ٨ - ٩، سورة الحجرات: الآية ١٣، سورة الحديد: الآية ١٢، سورة الزمر: الآية ٩، سورة المجادلة: الآية ١١، سورة النحل: الآية ٥٨، سورة التوبة: الآية ١٠٥.
- ٢- أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، المعجم الكبير، تحقيق وتخريج: حمدي عبد المجيد السلفي، ج ٩، ط ٤، (دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٨٥).
- ٣- احمد ميس محمد التجري، نشاط المرأة الاقتصادي في صدر الإسلام والدولة الأموية، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية الآداب، جامعة الموصل).
- ٤- أكرم عطا الله، المشاركة السياسية للمرأة من خلال الاتحادات والنقابات، مجلة تسامح، العدد ٥، تحرير، اياد البرغوثي.
- ٥- أمل سهيل الحسيني، أثر المرأة المؤمنة في بناء المجتمع دراسة من منطق قرآني، (النجف الأشرف: دار الرافد للمطبوعات، ٢٠٢١).
- ٦- اندروبيستر: مدخل لسيوسولوجية التنمية، ترجمة: حمدي يوسف، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٦).
- ٧- جمعية مراكز الإمام الخميني الثقافية، المرأة في الرؤية الإسلامية، (مركز الإمام الخميني الثقافي، بيروت، ٢٠٠٢).
- ٨- حامد عمار، الإطار العام لمشاركة المرأة العربية في التنمية في ضوء إستراتيجية العمل الاجتماعي في الوطن العربي، ملف المرأة العربية، العدد (٣١)، مجلة شؤون عربية، ١٩٨٣.

- ٩- حسن الجواهري، أوضاع المرأة المسلمة ودورها الاجتماعي من منظور إسلامي، منشورات الاجتهاد، إيران، ٢٠٠٧.
- ١٠- داود يوحنا دانيال نيامي، الواقع المهني للمرأة العراقية في سياق المعوقات الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة بغداد، كلية الآداب، علم الاجتماع، ١٩٩٣).
- ١١- زينب هاشم عبود، حقوق المرأة في الإسلام وتطبيقاتها في المجتمع العراقي، اطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة بغداد، كلية الآداب، ٢٠٠٦).
- ١٢- صادق المخزومي، موسوعة الجغرافية الاجتماعية النجف الأشرف ملامح الحضارة والتراث، (النجف الأشرف: شر مؤسسة أديان للثقافة والحوار، ٢٠٢١).
- ١٣- صلاح عبد الغني محمد، الحقوق العامة للمرأة، موسوعة المرأة المسلمة، ج١، (مكتبة الدار العربية للكتاب، ١٩٩٨).
- ١٤- عادل محمد جبر أحمد شريف، مكانة الأسرة في الإسلام وحكم تولي المرأة القضاء دراسة مقارنة، (المكتب الجامعي الحديث للنشر، ٢٠٢٢).
- ١٥- عبد الله أحمد اليوسف، المرأة في زمن متغير، حقوق الطبع محفوظة للمؤلف، ٢٠٠٤.
- ١٦- عبد الله الغريفي، الزهراء القدوة وقضايا المرأة المعاصرة، (إعداد: لجنة الغريفي الثقافية، ١٤٣٠).
- ١٧- علي الفتلاوي، المرأة في حياة الإمام الحسين (عليه السلام)، ط٢، (كربلاء: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ٢٠١٣).
- ١٨- فهيمة شرف الدين، المرأة والتنمية المستدامة في ظروف لبنان، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١).
- ١٩- مجيد محمود أبو حجير، المرأة والحقوق السياسية في الإسلام، (الرياض: شركة الرياض للنشر والتوزيع).
- ٢٠- محمد الحسيني الشيرازي، المرأة في المجتمع المعاصر، (كربلاء المقدسة: مؤسسة المجتبي للتحقيق والنشر، ٢٠٠٥).
- ٢١- محمد الغزالي؛ محمد سيد طنطاوي؛ أحمد عمر هاشم، المرأة في الآلام، مطبوعات أخبار اليوم قطاع الثقافة، د.م.

- ٢٢- محمد بن الحسن الحر العاملي، وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، ج٢٠،
النكاح، باب ٧٩ - ٩٤.
- ٢٣- محمد تقي المدرسي، المرأة في المجتمع الإسلامي، (دار الصادق للنشر، الكويت).
- ٢٤- محمد تقي سبحاني، شخصية المرأة: دراسة في النموذج الحضاري الإسلامي، ترجمة: علي
بيضون وشاكر كسرائي، (بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي).
- ٢٥- مرتضى مطهري، نظام حقوق المرأة في الإسلام، ط١، دار الكتاب الاسلامي قم، (٢٠٠٥).
- ٢٦- مركز نون للتأليف والترجمة، المرأة حقوق وأدوار، (نشر: جمعية المعارف الإسلامية
الثقافية، ٢٠١٢).
- ٢٧- مركز نون للتأليف والترجمة، دور المرأة في الأسرة، (بيروت: نشر: جمعية المعارف
الإسلامية الثقافية)، ٢٠٠٣.
- ٢٨- مريم نور الدين فضل الله، المرأة في ظل الإسلام، (بيروت: دار الزهراء للطباعة والنشر
والتوزيع، ١٩٨٥).
- ٢٩- منصور الرفاعي عبيد، المرأة ماضيها وحاضرها، (بيروت: أوراق شرقية للطباعة
والنشر، ٢٠٠٠).
- ٣٠- منصور فهمي، أحوال المرأة في الإسلام، ترجمة: رفيدة مقدادي، مراجعة: هاشم صالح،
(منشورات الجمل، ١٩٩٧).
- ٣١- نعم اسحق زيا، المرأة العراقية ورؤية السلام في العراق وفق مقاييس الأمم المتحدة،
مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية.
- ٣٢- هنري عزام، المرأة العربية والعمل/ مشاركة المرأة العربية في القوى العاملة ودورها
في عملية التنمية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩).

محددات تمكين المرأة في العراق: قراءة في التحديات

م.م. مسرة علي رشك

الجامعة العراقية / كلية الهندسة

msra.ali96@gmail.com

الملخص:

عاش المجتمع العراقي ظروف في غاية الصعوبة لا سيما بعد عام ٢٠٠٣، وما نتج عنها من آثار سلبية انعكست على نحو واضح على دور المرأة ومدى تمكينها في مجالات الحياة المختلفة، إذ تراجعت مكانة المرأة وأخذت تعاني من مشاكل كبيرة في الحصول على حقوقها المسلوبة، على الرغم من وجود منظمات وهيئات دولية تدعم حق المرأة، لكنها في المجتمع العراقي لا زالت تسيطر عليها أفكار السلطة الذكورية التي تحرمها من المشاركة في اتخاذ القرار وفي الحصول على مكانة مرموقة، ولا زالت النظرة إلى المرأة هي نظرة دونية ومعززة بمعتقدات عشائرية ودينية، وبذلك واجهت المرأة العراقية هذا الواقع بكل قوة وأثبتت للعالم أنها رقماً صعباً للمعادلة الاجتماعية ففرضت نفسها في الكثير من جوانب الحياة سواء كانت السياسية أو الاجتماعية، لذا يشير هذا البحث إلى واقع المرأة العراقية، وأهم التحديات التي تقف في عدم تمكينها في المجتمع، وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج منها: أن المرأة العراقية تحتاج إلى تمكين عام يشمل التنمية الشاملة بكل مفاصلها على المستويات المختلفة (كالصحة، والتعليم، والرعاية الاجتماعية، والسكن، والجانب الاقتصادي.. الخ)، وأتضح من البحث أن نسبة مشاركة المرأة في الحكومة لا زالت ضعيفة، ولا سيما في الجانب السياسي، فأن تمثيلها محدود جداً بمواقع بسيطة لا ترتقي إلى مكانتها الحقيقية.

الكلمات المفتاحية: التمكين، المرأة.

Determinants of women's empowerment in Iraq: Areading of the challenges

M.M. MASARA Ali Rashak

Abstract:

Iraqi society lived in extremely difficult circumstances, especially after 2003, and the resulting negative effects were clearly reflected in the role of women and the extent of their empowerment in various areas of life, as women's status declined and they began to suffer from major problems in obtaining their stolen rights, despite There are international organizations and bodies that support women's rights, but in Iraqi society they are still dominated by ideas of male authority that deprive them of participating in decision-making and obtaining a prominent position. The view of women is still inferior and reinforced by tribal and religious beliefs. Thus, Iraqi women have faced This reality is strong and has proven to the world that it is a difficult figure in the social equation and has imposed itself in many aspects of life, whether political or social. Therefore, this research refers to the reality of Iraqi women, and the most important challenges that stand in their lack of empowerment in society, and the research reached a set of results, including: that Iraqi women need general empowerment that includes comprehensive development in all its aspects at different levels (such as health, education, social care, housing, the economic aspect, etc.), and it became clear from the research that the percentage of women's participation in government is still weak, especially in the political aspect, as their representation is very limited to simple positions that do not rise to their true status.

المقدمة:

يعد مفهوم تمكين المرأة عامة وتمكينها سياسياً خاصة، مجالاً متسعاً للبحث بالنسبة للدارسين والباحثين في العلوم الاجتماعية وخاصة العلوم السياسية، التي تعد جزءاً من تلك العلوم، وما يرتبط بذلك من صعوبة في الاتفاق حول المفاهيم الحديثة حال

مفهوم (تمكين المرأة) الذي نحن بصددده والذي قد جاء نتيجة لتطور بعض مفاهيم واتجاهات تنمية المرأة وصولاً إلى اتجاهات البحث المعاصرة تجاه هذا المفهوم.

إن موضوع تمكين المرأة كونه أحد المفاهيم التي برزت وازدهرت منذ عدة قرون، تغيرت خلالها المفاهيم والمناهج والسياسات التي تم أتباعها لمعالجة قضايا المرأة سعياً لتحقيق ما تتطلبه الديمقراطية ويسعى إلى تحقيقه أيضاً الحكم الرشيد وهو الاهتمام بمصالح كافة المواطنين دون تفرقة، وبما أن النساء يشكلن نصف هؤلاء المواطنين أو يزيدن عن ذلك بقليل في بعض الدول، فإن المرأة لا بد أن تستفيد من كل حقوقها وتمارس على أكمل وجه في مناخ ديمقراطي، يساوي بين كافة أفراد المجتمع، ويمنحهم نفس الحقوق ويطالبهم بنفس الالتزامات، ففي جو الديمقراطية يتم تمكين المرأة وتتخلص من التحديات الاجتماعية والاقتصادية والشخصية فضلاً عن السياسية، وتشارك مشاركة فعالة في تسيير شؤون الدولة والمجتمع.

أهمية البحث:

تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم تمكين المرأة، والتعرف على مظاهر تمكين المرأة في جوانب الحياة المختلفة (الاجتماعية، والاقتصادية، والتكنولوجية، والصحية، والسياسية)، فضلاً عن استعراض التشريعات الوطنية العراقية لتمكين المرأة على المستويات التشريعية والتنفيذية والقضائية، والاتفاقيات الدولية التي اعتنت بموضوع تمكين المرأة في العراق، وأخيراً التعرف على التحديات التي تقف حائلاً دون هذا التمكين.

إشكالية الدراسة:

إن الإشكالية الرئيسة لهذه الدراسة تتمحور حول تساؤل قوامه:

ما المقصود بمفهوم تمكين المرأة وما مدى تأثير الهياكل الوطنية والدولية في ترسيخ مفهوم تمكين المرأة؟

وهو التساؤل الذي يندرج تحته عدة أسئلة فرعية والتي يتمثل أبرزها في:

١- ما أبرز التشريعات الوطنية التي اعتنت بمفهوم تمكين المرأة على المستويات التشريعية والتنفيذية والقضائية؟

٢- وما هي الآليات الدولية التي اعتنت بمفهوم تمكين المرأة؟

أهداف الدراسة:

تتناول الدراسة موضوعاً من الموضوعات ذات الأهمية في عملية التنمية المجتمعية، خاصة فيما يخص عملية تمكين وسعي الجماعة الدولية لجعله إلزام بعهود واتفاقيات، على الدول الأعضاء السعي لتنفيذه عن طريق مؤسساتها الحكومية وسلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية، والحرص على إنشاء كيان وطني مؤسسي لتمكين المرأة في شتى مجالات الحياة المختلفة وتهدف الدراسة إلى ما يلي:

١- التعرف على مفهوم تمكين المرأة عامة، وتمكين المرأة السياسي خاصة.

٢- التعرف على التشريعات الوطنية المستجيبة للنوع الاجتماعي ودورها بتمكين المرأة العراقية.

٣- استعراض تطور الاتفاقيات والمواثيق الدولية المعنية بتمكين المرأة.

مناهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على كل من المنهج التاريخي لتتبع التطور في الآليات الدولية كالاتفاقيات الدولية المعنية بتمكين المرأة، منهج الحالة لدراسة حالة العراق من ناحية تمكين المرأة.

هيكلية الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور، يتناول المحور الأول مفهوم التمكين لغة واصطلاحاً، في حين تطرقنا في المحور الثاني إلى مظاهر تمكين المرأة العراقية، ويتناول المحور الثالث تحديات تمكين المرأة العراقية .

المحور الأول: مفهوم تمكين المرأة

من أجل تحديد مفهوم تمكين المرأة بصورة واضحة، ومن ثم التعرف اليه يفرض علينا البحث في الأصل اللغوي لمصطلح التمكين، إذ أن الاستعمال اللغوي للمصطلح كمفهوم، ركيزة للاستعمال الاصطلاحي وبالشكل التالي .

أولاً: مفهوم تمكين المرأة لغة واصطلاحاً:

١- مفهوم التمكين لغة: التمكين لغة مأخوذ من مصدره تمكن (مكن) فيقال أن فلاناً عند الناس أي علا شأنه، من الشيء أي قدر عليه أو ظفر به، ويقال أن التمكين يعني القدرة والاستطاعة والنصرة والشدة^(١)، كما ذكر (في قوله تعالى) إنا مكننا له في الأرض^(٢).

٢- مفهوم تمكين المرأة اصطلاحاً: يعرف التمكين: (بأنه عملية دعم وزيادة قدرة الأفراد والجماعات على الاختيار وتحويل هذه الاختيارات الى أفعال ونواتج، وترتبط بالمفهوم فكرة تراكم الأصول الفردية والجماعية ورفع كفاءة الإطار التنظيمي والمؤسسي الحاكم لهذه الأصول)^(٣)، ويعرف كذلك حسب صندوق الأمم المتحدة الإنمائي، بأن التمكين: (هو العمل الجماعي في الجماعات المقهورة أو المضطهدة لتخطي أو مواجهة أو التغلب على العقبات وأوجه التمايز التي تقلل من أوضاعهم أو تسلبهم حقوقهم)^(٤)، فيما تعرفه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية: (بأن التمكين يقصد به تلك العملية التي تصبح المرأة من خلالها واعية بالطريقة التي تؤثر من خلالها على علاقات القوة في حياتها فتكتسب الثقة بالنفس والقدرة على التصدي لعدم المساواة بينها وبين الرجل)^(٥).

ومن الناحية الإجرائية يتم تعريف التمكين: (بأنه عملية توفير كافة الوسائل الثقافية والتعليمية والمادية حتى يتمكن الأفراد من المشاركة في اتخاذ القرار والتحكم في الموارد وحدت اهدافها في القضاء على كل أنواع تبعية المرأة^(٦)، ويقصد به كذلك بأنه حرية الإدارة والثقة بالنفس مما يتيح للمرأة أن تقوم بدورها الاجتماعي وممارسة حقوقها

(١) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، ج٢، مطابع الأوفست للنسر والتوزيع، ص٩١٢.

(٢) سورة الكهف: الآية ٨٤.

(٣) باسم كريم سويدان، تمكين المرأة سياسياً في الديمقراطية الناشئة المرأة العراقية أنموذجاً، مجلة قضايا سياسية، العدد ٥٢، جامعة النهدين، ٢٠١٨، ص٢٥.

(٤) بشرى نواف سلطي الصرايرة، التمكين والذمة المالية المستقلة للمرأة العاملة وعلاقتها بالعنف الأسري، عمان، دار الخليج للنشر والتوزيع، ٢٠١٩، ص١٧.

(٥) وسيم حسام الدين الأحمد، التمكين السياسي للمرأة العربية، مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، ٢٠١٦، ص١٦.

(٦) وسيم حسام الدين الأحمد، مصدر سبق ذكره، ص١٧.

كاملة والقيام بمسؤولياتها، فضلاً عن إزالة العقبات القائمة أمام تغيير الصورة النمطية السلبية للمرأة ودمجها في عملية التنمية والارتقاء بها لتحقيق المشاركة الكاملة في العمليات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية^(١)، كما تعرف الباحثة التمكين: بأنه قدرة الفرد او مجموعة من الأفراد على اتخاذ الخيارات والقرارات الفعالة وتحويلها الى نتائج واجراءات فعالة وعلمية، وعليه يمكن القول ان تمكين المرأة يقصد به إعطاء المرأة حق السيطرة والتحكم في حياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بمعنى امتلاكها للقوة التي تجعلها عنصراً مشاركاً بفعالية شتى المجالات وقدرتها على إحداث تغيير في الآخر الذي قد يكون فرداً أو جماعة أو مجتمعاً بأكمله.

ثانياً: المرتكزات القانونية لتمكين المرأة في العراق

١- الدستور العراقي:

نص الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ على مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة إذ اشارت المادة (١٤) على أن العراقيون متساوون دون تمييز بسبب الجنس او العرق او القومية او الأصل او اللون او الدين او المذهب او المعتقد او الرأي أو الوضع الاقتصادي والاجتماعي^(٢)، ولأجل زيادة التأكيد على ما جاء به الدستور تقرر المادة (١٥) لكل فرد الحق في الحياة والأمن والحرية، ولا يجوز الحرمان من هذه الحقوق أو تقييدها إلا وفقاً للقانون، وبناء على قرار صادر من جهة قضائية مختصة^(٣)، ونصت المادة (١٦) من الدستور الدائم على مبدأ تكافؤ الفرص وأنه حق مكفول لجميع العراقيين، وتكفل الدولة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك إذ تؤكد هذه المادة على مبدأ تكافؤ الفرص باعتباره حق مكفول للجميع حيث تقتضي هذه المادة على تكافؤ الفرص امام جميع العراقيين للمنافسة في تولي الوظائف العامة^(٤)، كما نصت المادة (٢٠) منه حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية بما للمواطنين رجال ونساء فيها حق

(١) أيمن عبد الحميد إبراهيم البهوشي، تمكين المرأة الأمية من المشاركة في تنمية المجتمع المصري على ضوء المستجدات المحلية، مجلة البحث العلمي في التربية، العدد ١٧، جامعة عين شمس، ٢٠١٦، ص ٢٦٥.

(٢) دستور العراقي الصادر عام ٢٠٠٥، المادة ١٤.

(٣) دستور العراقي الصادر عام ٢٠٠٥، المادة ١٥.

(٤) دستور الجمهورية العراقية الصادر عام ٢٠٠٥، المادة ١٦.

التصويت والانتخاب والترشيح وهذه المادة تؤكد على حصول المرأة العراقية على الكوتا في الانتخابات والترشيح والتصويت مقارنة مع الرجل^(١)، وفيما جاءت في المادة (٤٩) من الدستور الدائم حق المرأة في التمثيل السياسي وهذا وفق ما نصت عليه المادة (٤٩) الفقرة (رابعاً) يستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل للنساء الا تقل عن الربع من عدد أعضاء مجلس النواب) وتؤكد هذه المادة على مشاركة المرأة في التمثيل السياسي واتخاذ القرار التي يعد أمراً بالغ الأهمية من اجل اعطاء الأولوية لقضايا واحتياجات المرأة في جداول اعمال السياسات المحلية وتوطينها اهداف التنمية^(٢).

٢- التشريعات الوطنية

أ. قانون انتخابات مجلس النواب العراقي لعام ٢٠١٣: نصت المادة (الرابعة) منه على ان الأنتخاب يعد حق لكل عراقي ممن توافرت فيه الشروط المنصوص عليها في هذا القانون لممارسة هذا الحق دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية او الأصل وغيرها، علاوة على ذلك تضمنت المادة (١٣) من هذا القانون (أولاً) يجب أن لا يقل عدد النساء المرشحات عن (٢٥ ٪) في القائمة وأن لا تقل نسبة تمثيل النساء في المجلس عن (٢٥٪)، فيما تحتوي الفقرة (ثانيا) منها بأنه يشترط عند تقديم القائمة أن يراعي تسلسل النساء بنسبة امرأة بعد كل ثلاثة رجال كما تؤكد المادة (١٥) منه الفقرة (أولاً) إذا كان المقعد الشاغر يخص امرأة فلا يشترط أن تحل محلها امرأة إلا إذ كان ذلك مؤثراً على نسبة تمثيل النساء، وهذا يدل على أن نسبة التمثيل المذكور هي (٢٥ ٪) تمثل الحد الأدنى وبالإمكان ان تكون مشاركة المرأة بنسبة أكثر لأن القانون حدد الحدود الأدنى للتمثيل ولم يذكر الحد الأعلى^(٣).

ب. الأنظمة واللوائح: يقصد بها الأنظمة الصادرة عن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وذلك بموجب المادة (٢٩) من قانون الانتخابات التي أعطت المفوضية صلاحية إصدار الأنظمة لوضع قانون الانتخاب موضع التنفيذ فأصدرت بناء على ذلك

(١) دستور العراق الصادر عام ٢٠٠٥ ، المادة ٢٠.

(٢) دستور العراق الصادر عام ٢٠٠٥ ، المادة ٤٩ الفقرة رابعاً.

(٣) مجموعة مؤلفين ، المرأة في القوانين الانتخابية للدول العربية الأعضاء بمنظمة المرأة العربية ، القاهرة، منظمة المرأة العربية للنشر والتوزيع ، ٢٠١٦ ، ص ٣٦.

العديد من الأنظمة بلغت حوالي عشرين نظاما التي عالجتها مسألة تمكين المرأة في العراق إذ نص نظام رقم (٩ لعام ٢٠٠٥) الخاص بتصديق المرشحين في القسم الرابع) منه يشترط في قوائم المرشحين في أية قائمة يجب أن يكون اسم امرأة واحدة على الأقل ضمن أسماء أول ثلاثة مرشحين في القائمة واسم امرأتين على الأقل ضمن أسماء أول ستة مرشحين على القائمة وهكذا الى نهاية القائمة لقانون تلك المادة فإنه وفقا لما لم يتم تمثيل المرأة فيه محدد وقانونيا يعد تشكيل مجلس النواب من قبل الجمعية الوطنية دستوريا أدنى ال يقل عن الربع (٢٥٪) دون تحديد الحد الأعلى وهذا يعني أن نسبة تمثيل المرأة في مجلس النواب قد يصل الى الثلثين او اكثر وال يمكن ان تقل عن الربع بحيث تمثل نسبة الربع قيد لا يمكن مخالفته^(١).

ت. قانون الانتخابات المحلية رقم ٣٦ لعام ٢٠٠٨ المعدل: تؤكد المادة (الرابعة) من القانون على أن الانتخاب حق لكل عراقي وعراقية ممن توافرت فيه الشروط المنصوص عليها في هذا القانون لممارسة هذا الحق دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي، ويمارس كل ناخب حقه في التصويت للانتخاب بصورة حرة ومباشرة وسرية وفردية ولا يجوز التصويت بالوكالة، كما يتم توزيع المقاعد على مرشحي القائمة المفتوحة وبعاد ترتيب تسلسل المرشحين استنادا الى عدد الأصوات التي يحصل عليها المرشح، ويكون الفائز الأول هو من يحصل على أكثر عدد من الأصوات ضمن القائمة المفتوحة، وهكذا بالنسبة لبقية المرشحين، على أن تكون امرأة في نهاية كل ثلاثة فائزين بغض النظر عن الفائزين من الرجال وهذا يؤكد حق المرأة في الترشيح والتصويت دون تمييز^(٢).

٣. الاتفاقيات الدولية:

انضم العراق الى ست من اتفاقيات الأمم المتحدة السبع الرئيسة المعنية بحقوق الأنسان المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على جميع

(١) لطيف كامل كلبوي، زينب على مظلوم، التحليل الجغرافي لمحددات تمكين المرأة في العراق، مجلة مداد الآداب، العدد الخاص بالمؤتمرات ٢٠١٩ - ٢٠٢٠، جامعة المثنى، ص ٣٢١.

(٢) وسام حسام الدين الحمد، مصدر سبق ذكره، ١٦١.

أشكال التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، فضلاً عن انضمامه الى سبعة اتفاقيات اخرى خاصة بمنظمة العمل الدولية المعنية بحقوق الأنسان ومنها اتفاقية رقم (٩٨) الخاصة بحق التنظيم النقابي والمفاوضة الجماعية ١٩٩٢، والاتفاقية رقم (٢٩) و(١٠٥) المعنية بالسخرة والعمل الإجباري ١٩٦٢، ١٩٥٩ على التوالي، والاتفاقيتان (١٠٠) و(١١١) المعنيتان بالقضاء على التمييز في شغل الوظائف ١٩٦٣، ١٩٥٩ على التوالي.

أ. اتفاقية بشأن الحقوق السياسية للمرأة ١٩٥٢: اعتمدت وعرضت للتوقيع الأمم المتحدة، ١٩٥٢ والتصديق بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (٤٦٠) المؤرخ ٢٠ من ديسمبر لعام ١٩٥٤، كان إبرام تلك الاتفاقية نتيجة لما تقدم من اللجنة الخاصة بأوضاع المرأة في تقاريرها عما يخص إحجام المرأة وعدم مشاركتها في الحياة السياسية كفرد أساس في المجتمع من شأنه إحداث تغيرات اجتماعية وسياسية، وقد اتفقت على أن للمرأة الأهلية والحق في الانتخاب لجميع الهيئات المنتخبة بالاقتراع العام الذي ينشئه التشريع الوطني بالتساوي مع الرجل دون تمييز، للمرأة الحق والأهلية أن تتقلد المناصب العامة وتمارس الوظائف العامة بالتساوي مع الرجل بمقتضى التشريع الوطني لدولتها دون تمييز من أي نوع الاجتماعي^(١).

ب. إعلان القضاء على التمييز ضد المرأة ١٩٦٧: تم اعتماده ونشره بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة العامة برقم (٢٢٦٣) من المادة (د-٢٢)، أجازته الأمم المتحدة، والذي يستهدف القضاء على التمييز ضد المرأة ودعا إلى تغيير المفاهيم والعادات السائدة التي تفرق بين الرجل والمرأة، مع اعترافه بأن المنظمات النسائية غير الحكومية هي القادرة على إحداث هذا التغيير، وقد أقر أن التمييز ضد المرأة لا بد أن يتم تقييده والغاؤه، ومن ثم تساويها في الحقوق مع الرجل، مع ضرورة اتخاذ الدول وحكوماتها التدابير اللازمة والمناسبة لإلغاء القوانين والتشريعات التي تشكل تمييز بين الجنسين، مع إصدار قوانين كافية لحماية وتنفيذ تطبيق المساواة بين الجنسين^(٢)، ووفق

(١) وفاء عبد الحميد إبراهيم، تمكين المرأة دراسة في نشأة المفهوم وآليات الدولية والهيكل الوطنية المعنية بتطبيقه، العدد ٦، ٢٠٢١، ص ٢١٠.

(٢) فتوح عبد الله الشاذلي، الحقوق الإنسانية بين التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية، القاهرة، دار الكتب القومية، ٢٠١٦، ص ٤٦.

المؤشرات التي اظهرت اوضاع تهميش المرأة توالى إصدارات مختلفة لعدة موثائق وإعلانات تحث على العدالة والمساواة وتمكين المرأة^(١).

ت. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ١٩٧٩ سيداو: اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) وهي اتفاقية دولية اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٩، وتصفها على أنها وثيقة الحقوق الدولية للمرأة ووقعت عليها أكثر من (١٨٩) دولة، من بينهم أكثر من خمسين دولة وافقت مع بعض التحفظات والاعتراضات، جاءت هذه الاتفاقية في مرحلة حاسمة مع بداية انتشار العولمة وثورة المعلومات والتكنولوجيا، وتحول المجتمع للنظر في التعامل مجديه في الموثائق الدولية في مجالات عديدة كالاقتصاد والتجارة والثقافة والاتصال، وأن الدول لم يعد باستطاعتها الاستمرار في التخلف وعدم مواكبة النهوض بالمرأة وتمكينها مع حركة التنمية البشرية والإنسانية ودورها في تعزيز تقدم الأمم^(٢).

ث. إعلان الأمم المتحدة الحق في التنمية بشأن الألفية الثالثة ٢٠٠٠: كان الهدف منه هو مراجعة وتقييم برنامج عمل بكين وتحديد المعوقات التي حالت دون تطبيق بعض أهدافه، وتبين انه تم إنشاء الكثير من الآليات الوطنية في الدول المختلفة، وتم الاعتراف بوصفها قاعدة مؤسسية تعمل لتعزيز المساواة بين الجنسين، وتدعم تعميم منظور النوع الاجتماعي ورصد وتنفيذ أهداف منهاج عمل بكين، وأنه تم إحراز تقدم في تنفيذ بعض الأهداف والعمل على التنسيق بين أنشطة الأجهزة، ولكنه أقر بوجود معوقات تحد من سير بعض مهمات الآليات الوطنية، أهمها هو قلة الموارد المالية والبشرية وعدم وجود التزاما على أعلى مستوى وعدم وجود إرادة سياسية وقلة الدراية الكافية لتعميم المساواة بين الجنسين في المؤسسات الحكومية^(٣).

(١) تقرير الأمم المتحدة ١٩٩٥، المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في سبتمبر ١٩٩٤.

(٢) رويدا المعاينة، وآخرون، النوع الاجتماعي وأبعاد تمكين المرأة في الوطن العربي، القاهرة، منظمة المرأة العربية، ٢٠١٠، ص ١٢٤.

(٣) نائلة قاسم عرفات، واقع الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة الفلسطينية ١٩٩٦-٢٠٠٨، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيرزنت، فلسطين، ٢٠١٠، ص ٧٦.

ج. من وضع الأهداف الإنمائية للألفية عام ٢٠٠٠ - ٢٠١٥: في إطار ثمانية أهداف تنموية تترجم الرؤية الشاملة للمجتمعات في أنحاء العالم، وكان الهدف الثالث هو تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وفيما يتعلق بالآليات الوطنية فقد تم التأكيد على أهميتها في دعم الحكومة على صعيد إدماج النوع الاجتماعي في شتى المجالات، وأقر الأعضاء بأهمية اتجاه النوع وتعميمه كأداة لتحقيق المساواة بين الجنسين^(١).

ح. خطة عام ٢٠٣٠ التنمية المستدامة: خطة التنمية المستدامة للعام ٢٠٣٠ التي تكونت اهدافها من سبعة عشر هدف اعترفت بالمساواة بين الجنسين وذلك عبر الهدف الخامس من اهدافها وذلك للوصول لبناء مستقبل أفضل للمرأة والفتاة، وتمكين المرأة وضمانة عدم تخلف رجل أو امرأة أو فتاة أو صبي عن ركب التنمية ولقد تطلبت الطبيعة المتكاملة والشاملة لخطة ٢٠٣٠، مقاربات خاصة بتقييم تشاركي بصورة واضحة، تحت الأمم المتحدة للمرأة على تعزيز السعي لاستخدام تقييمات تراعى النوع الاجتماعي، في تحقيق المساواة بين الجنسين إسهاماً حاسماً، وتمكين المرأة وأحراز تقدم في تحقيق تلك الأهداف والغايات، فلا سبيل إلى تحقيقها كاملة إلا باشتراك الإمكانيات البشرية كاملة، ولا يمكن تحقيق تنمية مستدامة إذا ظل نصف البشرية معطلاً ومحروماً من التمتع بكامل حقوقه^(٢).

نافلة القول؛ أن الدستور العراقي الدائم اشتمل على نصوص صريحة تؤكد على مبدأ المساواة العامة بين المواطنين، فضال عن تأكيدها على مبدأ الكفاءة ناهيك عن التشريعات المحلية والاتفاقيات الدولية التي انضم لها العراق بغية تحسين البيئة الاجتماعية والسياسية في الدولة، بيد ان المتتبع للشأن السياسي العراقي يلحظ ان الدولة ما زالت متأخرة في هذا المجال اذا ما قورنت بالدول المتقدمة بالرغم من تجاوزها غالبية الدول العربية في مجال تمكين المرأة اذ ان طموحات المرأة العراقية كبيرة وخاصة في الشأن السياسي اذ تطمح الى مساواتها مع الرجل في قيادة المناصب العليا للدولة.

(١) وفاء عبد الحميد أبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٥.

(٢) وثيقة الجلسة العامة الرابعة للأمم المتحدة في ٢٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥، بعنوان تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة.

المحور الثاني: مظاهر تمكين المرأة العراقية في جوانب الحياة (الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والتكنولوجية، والصحية، والسياسية).

أولاً: مظاهر التمكين الاجتماعي للمرأة في العراق:- تشير مؤشرات التنمية البشرية في الدول العربية وعلى وجه الخصوص العراق، إلى تزايد معدلات الفقر والأمية بين النساء، وتزايد معدلات العنف ضد المرأة، والذي قد يصل في بعض الأحيان إلى حد الموت، وفي هذا السياق يمكن تناول ملامح التمكين الاجتماعي، والتي تتداخل في جانب منها مع البعد الاقتصادي للتمكين، من ناحية السعي نحو مكافحة الفقر، وآليات مكافحة العنف ضد المرأة^(١).

ثانياً: مظاهر التمكين الاقتصادي للمرأة في العراق:- يعرف التمكين الاقتصادي بأنه تعزيز وتقوية المرأة اقتصادياً ومساعدتها للحصول على دخل مالي تستطيع عن طريقه تلبية الاحتياجات، وعن طريق التمكين الاقتصادي تستطيع تنمية مهاراتها وقدراتها للوصول إلى تأسيس مشاريع اقتصادية تستطيع عن طريقها أن تحصل على وظائف في المؤسسات الإنتاجية والخدمية، ويمكن التذليل على الواقع الاقتصادي للمرأة عن طريق مؤشرات: نسبة المرأة في القوة العاملة للدولة، وتوزيع القوة العاملة من النساء على الأنشطة الاقتصادية المختلفة^(٢).

ثالثاً: مظاهر التمكين الثقافي للمرأة في العراق:- يمثل وضع المرأة في العالم محصلة تفاعل العديد من العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها، والتي تتشابك بصورة معقدة، ولقد نصت موثيق الأمم المتحدة وإعلاناتها ومؤتمراتها على قضية مساواة المرأة بالرجل دون تمييز، بل عقدت اتفاقيات ومعاهدات تؤكد على مبدأ عدم التفرقة بين الناس بسبب الجنس، وجعل للرجال والنساء حقوقاً متساوية، فتنص المادة (الثالثة) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الثقافية والاقتصادية والاجتماعية،

(١) مريم شرع، تمكين المرأة العاملة من تولي المناصب القيادية مقومات وتحديات دراسة ميدانية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية دراسات اقتصادية، العدد ١٩، جامعة زيان عاشور بالجلفة، ص ٣٣.
(٢) آية أحمد محسن، طالب عبد الكريم القريشي، التمكين الاقتصادي للمرأة وعلاقته بالأمن الأسري، مجلة نسق، العدد ٥٢٩٧، جامعة القادسية، ص ٦.

بأن تتعهد الدول الأطراف بضمان مساواة الذكور والإناث من التمتع بجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المنصوص عليها^(١).

رابعاً: التمكين التكنولوجي للمرأة في العراق:- تميز عصرنا الحالي بالثورة والاتصالات والتقدم التكنولوجي، والتفجر المعرفي، الأمر الذي يتطلب من الجنسين ضرورة التمسك بالنظرة العلمية والعلائقية، وتحرير الأنان من قيود الجهل والخوف والآراء اللاعقلانية، وكذلك الإيمان بالتقدم الإنساني والتماسك الاجتماعي^(٢).

وبناء على ما تقدم يمكن القول؛ رغم استمرار التقدم التكنولوجي على مدى السنتين، ورغم مشاركة المرأة في عملية التأسيس للتكنولوجيا، إلا أن دورها ظل هامشياً حتى أصبحت لا تعد سوى مستخدمة لها بوجه خاص، ولم يعد لها دور في تصميم وتطوير التكنولوجيا، لذا على المرأة أن تقيم وضعها ودورها في التكنولوجيا، إذ أنها إذا لم تتمكن من السيطرة على التكنولوجيا واستخدامها، فقد تصبح التكنولوجيا عاملاً أساسياً في خلق شكل آخر من التمييز وعدم المساواة بين الجنسين^(٣).

خامساً: التمكين الصحي للمرأة في العراق:- إن التعليم والصحة مجتمعين أحدثا تأثيراً جوهرياً في حركة المرأة من حيث أنها ساعدا على تحسين نوعية حياة المرأة وأسرتها، وذلك من حيث مستوى التغذية والسلوك الاجتماعي، وعلى الرغم من تأكيد المؤتمرات الدولية والمحلية على حقوق المرأة الصحية والإنجابية التي تعاني من التمكين الصحي للمرأة، فإن النساء وبالأخص العربيات، لا زالن يعانن من مخاطر المرض والوفاة المتصلة بالحمل والأنجاب^(٤).

ومما سبق يمكن القول؛ يتضح تمكين المرأة يعني أمثلاك حرية الإدارة والثقة بالنفس التي تتيح لها القيام بدورها الاجتماعي، وممارسة كافة حقوقها والقيام بمسئولياتها،

(١) محمود بسيوني، وآخرون، حقوق الأنان، القاهرة، دار العلم للملايين، ١٩٩٤، ص ٢٣.

(٢) سامي نصار، المعرفة والقوة دراسة في نظرية تعليم الكبار في عصر ما بعد الحداثة، مجلة العلوم التربوية، العدد ٤٤، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٣.

(٣) مريم شرع، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣.

(٤) برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣، المكتبة الوطنية، الأردن، ٢٠٠٤، ص ٦-٧.

وهذا التمكين يتطلب بناء وعيها وقدرتها ومعرفتها وتوعيتها بحقوقها، وكذلك أنشاء الآليات اللازمة لتحقيق مشاركتها^(١).

سادساً: مظاهر التمكين السياسي للمرأة في العراق:- لم يكن للمرأة العراقية دور في رسم السياسات في المجتمع العراقي على مدى التاريخ إلا من خلف ستار باستثناء (وزيرتين) هما (نزيهة الدليمي) في نهاية خمسينيات القرن المنصرم (سعاد خليل إسماعيل) في بداية السبعينات القرن نفسه ولم تشكل مساهمة هاتين الوزيرتين إلا نسبة ضئيلة امام طغيان الثقافة الذكورية على عالم السياسية منذ قرون مضت، وبالرغم من أن المرأة احرزت تقدماً ملموساً على المستوى الإداري في وزارات الدولة وفي التعليم فضلاً عن تميزها بالكفاءات في سوق العمل والتجارة والمقاولات، إلا ان مشاركتها السياسية بقيت دون المستوى المطلوب، إلا ان التحول السياسي بعد عام ٢٠٠٣، احدث تغييراً في دور المرأة على المستويات كافة اذ حظيت بفرصة مقبولة الى حد ما في المشاركة ببيئة صنع القرار وارتفعت نسبة الوزارات الأنثى إلى (٢٦) وزيره هما: (نسرین برواري، سوسن علي الشريفي، باسكال إيشو وردة، مشكأة المؤمن، ليلى عبد اللطيف التميمي، نرمين عثمان، أزهار الشبخلي، جوان فؤاد معصوم، باسمة يوسف بطرس، سهيلة عبد جعفر، بيان دزه ئي، وجدان ميخائيل، فاتن عبد الرحمن محمود، نوال مجيد السامرائي، خلود عزارة آل معجون، بشرى حسين صالح، إبتهاال كاصد الزيدي، بيان نوري، عديلة حمود، آن نافع أوسي، سها العلي بك، نازين محمد وسو شيخ محمد، وإيفان فائق يعقوب، وهيام نعمت) وأخيراً طيف محمد سامي وزيرة المالية في حكومة (محمد شياع السوداني)، فضلاً عن ذلك دخلت المرأة العراقية الى ميدان العمل في مفاصل الدولة الرئيسية التشريعية والتنفيذية والقضائية ولأجل الأخطاة بالموضوع سيتم تناوله على النحو الآتي:-

(١) سهير حوالة ، سمير القطب ، تمكين المرأة المصرية لتفعيل مشاركتها التنموية في سياق الالفية الانمائية، مجلة التربية، جامعة المنصورة، العدد ٦٥، ج٢، ٢٠٠٧، ص ٤٠-٤١، ص ٥٢.

أولاً تمكين المرأة في السلطة التشريعية

على الرغم من التحولات السياسي الذي شهدته الدولة إلا ان التمثيل النسوي في مجلس النواب العراقي أستمر ضعيفا مقارنة بالذكور، فقد بلغ عددهن في مجلس النواب خلال الدورة البرلمانية الأولى في ٢٠٠٦ (٧٣) نائبة وبنسبة (٢٧ ٪) من اجمالي عدد النواب البالغ (٢٧٥)، انخفضت النسبة الى (٢٥ ٪) من اجمالي عددهم في الدورة البرلمانية الثانية عام ٢٠١٠، ثم ارتفعت قليلاً في الدورة التشريعية الثالثة لتكون (٢٦ ٪) ومثلها للدورة التشريعية الرابعة ينظر الجدول رقم (١)، ويمكن ارجاع ذلك الى طبيعة ثقافة المجتمع العراقي الذكورية فضلاً عن النزعة العشائرية والقبلية للمجتمع، إذ يضم مجلس النواب بدورته الحالية (٩٧) أمراًه وهو عدد قياسي تجاوزت به المرأة حصة الكوتا النسائية، وهذا أن دل على شيء فإنما يدل أن للمرأة دور أكثر فعالية، إذ نشهد عدداً مهماً من النساء وهن يتصددين للقيادة في الجوانب التشريعية فضلاً عن التنفيذية، ويعود هذا العدد القياسي إلى أيقاف العمل بموجب التمثيل النسبي المحسوب باستخدام طريقة سانت ليغو، الذي يقوم على اعتبار كل محافظة دائرة انتخابية في ظل تصويت واحد غير قابل للتحويل^(١).

الجدول رقم (١) نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمان العراقي للمدة (٢٠٠٦-٢٠٢٤)

ت	الدورة التشريعية	العدد الكلي للأعضاء	عدد النائبات	نسبتهم %
١	٢٠٠٦-٢٠١٠	٢٧٥	٧٣	٢٧
٢	٢٠١٠-٢٠١٤	٣٢٥	٨١	٢٥
٣	٢٠١٤-٢٠١٨	٣٢٨	٨٥	٢٦
٤	٢٠١٨-٢٠١٩	٣٢٩	٨٧	٢٦,٤
٥	٢٠٢٠-٢٠٢٢	٣٢٩	٩٥	٢٧
٦	٢٠٢٢- للوقت الحالي	٣٢٩	٩٧	٢٧

المصدر: الجدول من أعداد الباحثة بالاستناد على: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، بيانات غير منشورة لعام ٢٠٢٢.

(١) لطيف كامل كليوي، زينب علي مظلوم، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٣.

بناء على ما سبق يمكن القول ؛ على الرغم من مشاركة المرأة العراقية في الحياة السياسية، إلا أن مشاركتها لا زالت ليست كبيرة مقارنة بالرجل، ومما يلاحظ ارتفاع عدد النساء في مجلس النواب بدورته الحالية، يرجع إلى الاحتجاجات العراقية لعامي ٢٠١٨-٢٠١٩، وعلى أثر تلك الاحتجاجات تغير النظام الانتخابي فأصبح عن طريق الدوائر المتعددة والترشيح المستقل، الذي قسم هذا العراق إلى (٨٣) دائرة انتخابية متعددة الأعضاء، ربع إجمالي المقاعد محجوز للنساء في مجلس النواب، بينما تسعة مخصصة للأقليات (٥) منها للمكون المسيحي، و(١) مقعد لكل من المكون اليزيدي، والشبك، والصابئة والمندائيين، والأكراد الفليين.

ثانياً: تمكين المرأة في السلطة التنفيذية

ثمة تراجع في مستوى التمثيل النسوي داخل السلطة التنفيذية من دورة الى اخرى فلم تحصل النساء على منصب سيادي في رئاسة الوزراء او رئاسة الجمهورية، وقلص تمثيلها على مستوى الوزارات الحكومية من (٦) وزيرات في حكومة عام ٢٠٠٤، الى وزارتين في حكومة حيدر العبادي في الدورة التشريعية الثالثة ٢٠١٤-٢٠١٨، ثم قلص الى وزيرة واحدة عقب التعديل الوزاري لحكومة حيدر العبادي، مرد هذا الانخفاض بسبب الأوضاع السياسية الذي كان يمر بها العراق عقب احتلال ثلث أراضي العراقي من قبل تنظيم (داعش)، لتختفي الحصة النسوية تماما في حكومة عادل عبد المهدي لعام ٢٠١٩^(١)، ينظر الجدول رقم (٢).

الجدول رقم (٢) تمثيل النساء في الوزارات العراقية للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٤

ت	الحكومات	سنة	عدد الوزارات
١	الحكومة المؤقتة برئاسة أياد علاوي	٢٠٠٤-٢٠٠٥	٦
٢	حكومة إبراهيم الجعفري	٢٠٠٥-٢٠٠٦	٥
٣	حكومة المالكي الأولى	٢٠٠٦-٢٠١٠	٣
٤	حكومة المالكي الثانية	٢٠١٠-٢٠١٤	٢
٥	حكومة حيدر العبادي	٢٠١٤-٢٠١٦	١

(١) وسام حسام الدين الأحمد، مصدر سبق ذكره، ١٢٦.

٦	التعديل الوزاري لحكومة حيدر	٢٠١٦-٢٠١٨	لا يوجد
٧	حكومة عادل عبد المهدي	٢٠١٨-٢٠١٩	لا يوجد
٨	الحكومة المؤقتة برئاسة مصطفى	٢٠٢٠-٢٠٢٢	٤
٩	حكومة محمد شياع السوداني	٢٠٢٢- للوقت الحالي	٣

المصدر: الجدول من أعداد الباحثة بالاعتماد على: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، بيانات غير منشورة لعام ٢٠٢٤.

ثالثاً: تمكين المرأة في السلطة القضائية

يعد عام ١٩٧٦ بداية دخول المرأة الى المعهد القضائي التي تم تعيين العديد من الخريجات التابعة للمعهد بصفة قضاة ومدعيات، بيد ان النظام البائد خلال المدة (١٩٨٤-٢٠٠٣)، قد منع المرأة من الدخول والالتحاق بسلك القضاء ما عدا اللاتي تم تعيينهن من قبل هذا القرار وعددهن ما بين (٩-١١) قاضية، وبعد تغيير النظام السياسي في العراق عام ٢٠٠٣ رفع التمييز ضد المرأة وسمح لها في التدرج القضائي لكن بنسب متدنية، اذ لم تتجاوز (٦ ٪) من مجموع القضاة لعدم وجود تحديد لنسبة لقبول النساء في المعهد القضائي، ففي عام ٢٠١٧ بلغت نسبة المرأة بصفة قاضي نحو (٤ ٪) من مجموع البالغ (١٢٢٥) قاضي، فيما بلغت نسبة الرجال (٩٦ ٪) من اجماليهم للسنة نفسها، بينما بلغت نسبتهم (١٦ ٪) من اجمالي المدعي العام للسنة ذاتها البالغ عددهم (٤٣٠) مدعي عام، وهذا يعكس ضعف مستوى تمثيل المرأة في السلطات القضائية في الدولة، ويمكن ارجاع ذلك الموروث الاجتماعي الذي يرفض فكرة تولي المرأة المناصب العليا وخاصة منصب القضاء^(١).

بناء على ما سبق يمكن القول؛ بأن ضمان مستقبل وتطوير إمكانية المرأة في العراق سياسياً يعتمد على النظام السياسي وتوجهاته في مشاركة المرأة بهذا المجال، ومن أهم مرتكزات النظام في العملية السياسية لغرض تمكين المرأة سياسياً، يجب إعطاء الشعب بأكمله الحقوق المدنية والسياسية الكاملة كما نصت عليه الوثيقة العالمية لحقوق الإنسان العالمية، وما أشار إليه الدستور العراقي النافذ لعام (٢٠٠٥)، وبناء قدرات النساء من أجل

(١) لطيف كامل كلبوي، زينب علي مظلوم، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٦.

القيام بالحملة الانتخابية والظهور في وسائل الإعلام، وضمان توفير التمويل الانتخابي للنساء خلال مختلف المراحل الانتخابية، وأعاد النظر في قانون الانتخابات لضمان تمثيل أوسع لأطياف المجتمع ولا سيما النساء على أساس العدالة، وإعادة النظر في هيكلية مجلس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات المادة (٣) وتخصيص كوتا نسائية محددة.

المحور الثالث: تحديات تمكين المرأة

أن البحث عن تحديات تمكين المرأة يجعلنا نضع فرضية تنص على أن هناك مجموعة من العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والشخصية التي وقفت عائقاً من تمكين المرأة العراقية، وفيما يلي شرح هذه العوامل بشيء من التفصيل:

أولاً: العوامل الاجتماعية:

يحد المجتمع من رؤيته الضيقة، ويحد من السياق الثقافي والاجتماعي للتقاليد والعادات، ويحد من دور المرأة العربية في إدارة بعض الأعمال الفنية، ولا يضمن لها الحرية الكافية في التخطيط لنفسها بطريقة عادلة في المستقبل، أو مساحة كافية للاختيار، وقائمة على (ثقافة العار والنهي) حسب ثقافة المجتمع العربي. وقد أثبتت الأسرة أن دورها في التنمية، سواء كان اجتماعياً أو إدارياً أو ثقافياً أو سياسياً قد تضاعف، مرد هذا التضائل هناك العديد من العوائق والصعوبات في المحتوى الاجتماعي التي تمنع المرأة من أداء أدوار التي تدعم الرجل وتكمله في جميع مجالات الحياة على المستوى العراقي، أن من أسباب عزوف المرأة العراقية عن العمل في المشاريع الإنتاجية والصناعية المهمة التي تنطوي على قوى تنمية بشرية واسعة النطاق والتي يحتاجها البلد يمكن تتبعها في اتجاهين^(١):

الاتجاه الأول: هو تقليدي محافظ يرى في المرأة أنه كائن ضعيفاً وظيفتها في شؤون الأسرة فقط، وأن دورها في تربية الأولاد ومسؤوليتها عن الأسرة، وأن خروج المرأة مع الرجل خارج المنزل واختلاطها بالرجال أمر منافٍ للتعاليم الروحية والأعراف الاجتماعية^(٢).

(١) وسام حسام الدين الحمد، مصدر سبق ذكره، ١٦١.

(٢) حسن شيخ عمر، أثر تمكين المرأة ودوره في تحسين وضع المرأة على مستوى المعيشة دراسة ميدانية محافظة الرقة نموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ٢٠١٠، ص ١٤.

الاتجاه الثاني: اتجاهاً أكثر ليبرالية يعترف بحق المرأة في العمل. هناك وظائف لا يسمح للمرأة بأدائها لأن هذه الوظائف تتعارض مع طبيعتها، والتقاليد الاجتماعية الموروثة، ويظهر واقع المرأة العربية أن ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية تؤثر على مشاركتها في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، وموضوعاتها متداولة الإداري والسلم الوظيفي، ومن هنا فإن الفقر والأمية والرغبة في تكوين أسرة في سن مبكر، وتكوين أسرة كبيرة، وما يترتب على ذلك من ضرورة العناية بها وإعطائها التفرغ الكامل، يجعلها بعيدة كل البعد عن تمكينها إدارياً قد يجبرها دور المرأة المنزلي على اختيار أن تتطلب وقت عمل وطاقة أقل^(١)، بسبب الحمل والولادة وتربية الأطفال التي مرت بها، لم تكن قادرة على التعامل مع المطالب والمتابعة والتنفيذ والجهد والسفر، مزيج دائم وحيوي من العمل الإداري مع الموظفين، وتأثير طبيعية العمل على تفاعلات العمل اليومية فضلاً عن ذلك، أن الأثر الاجتماعي السلبي الذي يؤثر على المرأة، والذي يعيق دورها في بناء المجتمع والمشاركة في العمليات التنموية التي لا يمكن تحقيقها إلا عن طريق دمج أدوار الذكور والإناث، لا يزال يترك أثراً يتطلب عملاً جاداً ودؤوباً لتصحيح المفاهيم الخاطئة حول هذه المعتقدات والجينيات^(٢)، ثم تحافظ على أصالتها وتنقيتها من النتائج التراكمية، التي لا أساس لها كواحد من العوامل الاجتماعية، لا علاقة للإسلام بأي ممارسات غير مشروعة تجاه المرأة، لأن هذه الممارسات ترجع أساساً إلى عوامل اجتماعية وسياسية تتمثل في التنشئة والعادات والتقاليد التي يتوارثها الأفراد من جيل إلى جيل^(٣).

ثانياً: العوامل الاقتصادية:

أن التداخل في القوانين والتشريعات العراقية فضلاً عن الصراعات السياسية يعد من أبرز التحديات المقيدة لمشاركة المرأة في المجال الاقتصادي، إذ أدت القوانين العراقية

(١) مصطفى عبد الله عبد القاسم، معوقات تمكين المرأة في الدول العربية الواقع والطموح، مجلة شؤون العرب، مصر، ٢٠١٠، ص ٢١٧.

(٢) صابر بلول، التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات الدولية والواقع والاتجاهات والواق، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٥، العدد الثاني، ٢٠٠٩، ص ٢٤.

(٣) نجاح الطروانة، محمد أمين، واقع التمكين الإداري للمرأة في الجامعات الأردنية الحكومية والمعوقات التي تواجهها، مجلة مؤتة أبحاث ودراسات الأردن، المجلد ٢٦، عدد ٤، ٢٠١١، ص ١٣٣.

والقيم التقليدية إلى فرض حواجز أخرى تعترض طريق مشاركة وتمكينها اقتصاديا في الدولة، بما في ذلك التقسيم التقليدي للعمل، والتفاوت في صنع القرار، زد على ذلك عدم استقرار الوضع الأمني، وعدم وجود فرص تعليمية، فضلاً عن تخلف القطاع الخاص، وعدم القدرة على الوصول إلى الموارد الكافية، الفئات المهمشة أو الفئات الضعيفة من السكان، وأن تلك القوانين العراقية المختلفة تنص على بيئة محتلطة تنظم مشاركة المرأة في القطاع الاقتصادي ناهيك عن ان القوانين العراقية لم تنجح في إيجاد حالة من تكافؤ الفرص والأمن الاقتصادي لكل الجنسين .

ثالثاً: العوامل السياسية:

أن موضوع المرأة والنشاط السياسي من أهم القضايا التي تدافع وتناضل من أجلها المرأة العراقية حتى تستطيع الحصول على دور في إدارة شؤون البلد، ودور الحكومة مهم في هذا المجال بشكل خاص في الموافقة على السياسات المتعلقة بالمرأة، والمشاركة بين الرجل والمرأة، وإزالة الحواجز القانونية التي تميز ضد المرأة، ومشاركة المرأة في المجلس التشريعي، كما أن الأحزاب السياسية لديها نسبة منخفضة من النساء، والنساء مترددات في الانضمام إلى الأحزاب السياسية، والأحزاب السياسية ليست موجهة ضد المرأة، إن هيمنة الثقافة الأبوية، المتشابكة مع قيم الهيمنة والتفوق والتبعية، تحد من دور المرأة في الوظائف السياسية فضلاً عن الاجتماعية والعائلية، وقد لعبت دوراً سلباً للغاية في تمكين المرأة.

رابعاً: العوامل الشخصية:

يتفق الباحثون على أن هناك حواجز أمام المشاركة الفعالة للمرأة في الأنشطة المختلفة في المجتمع، وهذه الحواجز مرتبطة دائماً بعوامل اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية، فأن لدى النساء أيضاً حواجز شخصية وإدراكية لقدراتهن، وتصور الأدوار مما يمنعها من الاستفادة من الفرص المتاحة لها للمشاركة في الأنشطة الرسمية والحصول على أدوار ومناصب قيادية ليست فقط تطوعية بل رسمية، لأن المرأة لا تستفيد منها رغم الفرص التي توفرها القوانين، وتوافر التشريعات، مما يؤكد فكرة التمكين والمساعدة الذاتية

للوصول إلى هذه الفرص^(١)، ترتبط الحواجز الشخصية بالنساء أنفسهن، بما في ذلك ضعف قدرة المرأة على تنظيم وقتها، والخوف من الفشل، وخوف المرأة من المسؤولية الاجتماعية وترددتها في أداء المهام التي تتطلب مغادرة المنزل والبقاء في الخارج لفترات طويلة من الزمن. والمؤسسات الاجتماعية مترددة في الانضمام إلى المقترحات السابقة، العوامل المؤثرة في عملية تمكين المرأة، بما في ذلك العادات والتقاليد والعوامل الاجتماعية الجينية والاقتصادية والعوامل الأخرى، أن أي قضية خاصة بالمرأة يجب النظر إليها بوصفها مشكلة اجتماعية، ناتجة عن خصائص اجتماعية خاصة بالمجتمع^(٢).

بناء على ما سبق يمكن القول ؛ لخصوصية التجربة العراقية في مشاركة المرأة في مجالات الحياة المختلفة، سواء كانت المشاركة سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، وبالرغم من كل الجهود التي تبذلها الحكومة العراقية لتفعيل دور المرأة في مجالات الحياة وتمكينها، فإن الواقع يظهر عكس ذلك بسبب وجود تحديات سياسية واجتماعية واقتصادية حالت دون المشاركة الفعلية للمرأة العراقية، والتي هي بحاجة إلى تعديلات كبيرة من أجل نهوض بواقع المرأة العراقية، وأهمها تلك المرتبطة بالاعتبارات الدينية والعادات والتقاليد المترسخة في أوساط المجتمع العراقي المناهضة لثقافة المساواة مع الرجل.

الخاتمة:

في المجمل كان هناك إنجازات ومكاسب في عمل الآليات الوطنية لتمكين المرأة العراقية، ولكن أيضاً هناك العديد من التحديات التي ما زالت تعيق عمل هذه الآليات، فقد حققت الآليات الوطنية عدة مكاسب للمرأة كسن قوانين جديدة أو إصلاح وإزالة التمييز ضدها في قوانين قائمة في عدة مجالات كالعمل والتعليم والأسرة وغيرها، وعلى الرغم من تحقيق مكاسب ملموسة فإن هناك عدة تحديات وبعض العوامل التي تعيق وصول الآليات الوطنية الذي أُنشئت من أجله وهو تمكين المرأة وتحسين أوضاعها.

(١) فرحانة زمان ، طبيعة التمكين السياسي والنوع الاجتماعي المجتمع المحلي والحكومة دراسة مقارنة لمؤسسة مدينة دكا وشركة نارايانجونج في باكستان ، مجلة دراسة المرأة ، ٢٠٠٧ ، ص ٧١.

(٢) فهيمة كريم المشهداني ، برامج وسياسات تمكين المرأة المعوقات رؤية اجتماعية ، مجلة العلوم التربوية والنفسية ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ص ٢٧٥-٢٨٥.

وفي الختام نطرح بعض التوصيات من أجل الارتقاء بواقع تمكين المرأة العراقية وهي الآتي:

- ١- صياغة الاستراتيجيات الخاصة بالمرأة والهادفة إلى تعزيز ثقافة المساواة، ومناهضة التمييز ونبذ العنف.
- ٢- إدماج مفاهيم المساواة بين الجنسين في كل السياسات والاستراتيجيات والتدابير الوطنية.
- ٣- تخصيص بنود في ميزانية الدولة خاصة بمعالجة وتطوير وتنمية وضع المرأة العراقية .
- ٤- تحقيق التمكين الاقتصادي للنساء، وتقليص التهميش والفقر، عن طريق تأسيس نمط جديد للتنمية يقلص الفجوات بين الجنسين على المستوى الاقتصادي ويساعد في تطوير أسواق العمل كي تصبح شاملة وعادلة، فضلاً عن ضمان الحماية الاجتماعية للنساء.
- ٥- إقرار مشاريع القوانين الهادفة إلى تفعيل الحماية القانونية للنساء ضحايا كل أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي، وإيلاء الأولوية لضمان وصول النساء إلى العدالة.
- ٦- استحداث قانون لحماية النساء من كل أنواع وأشكال العنف الموجه ضدهن، على أن يشمل نصاً خاصاً بالحماية من العنف السياسي بما يتوافق المعايير الدولية .
- ٧- التصديق على الاتفاقيات الدولية والبروتوكولات الاختيارية الملحقة بها .
- ٨- رفع التحفظات عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو).

قائمة المصادر:

١. أيمن عبد الحميد إبراهيم البهواشي، تمكين المرأة الأمية من المشاركة في تنمية المجتمع المصري على ضوء المستجدات المحلية، مجلة البحث العلمي في التربية، العدد ١٧، جامعة عين شمس، ٢٠١٦.
٢. باسم كريم سويدان، تمكين المرأة سياسياً في الديمقراطية الناشئة المرأة العراقية أنموذجاً، مجلة قضايا سياسية، العدد ٥٢، جامعة النهريين، ٢٠١٨.

٣. برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣، المكتبة الوطنية، الأردن، ٢٠٠٤.
٤. بشرى نواف سلطي الصرايرة، التمكين والذمة المالية المستقلة للمرأة العاملة وعلاقتها بالعنف الأسري، عمان، دار الخليج للنشر والتوزيع، ٢٠١١.
٥. تقرير الأمم المتحدة ١٩٩٥، المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في سبتمبر ١٩٩٤.
٦. حسن شيخ عمر، أثر تمكين المرأة ودوره في تحسين وضع المرأة على مستوى المعيشة دراسة ميدانية محافظة الرقة نموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ٢٠١٠.
٧. دستور العراقي الصادر عام ٢٠٠٥
٨. رويدا المعايطه، وآخرون، النوع الاجتماعي وأبعاد تمكين المرأة في الوطن العربي، القاهرة، منظمة المرأة العربية، ٢٠١٠.
٩. سامي نصار، المعرفة والقوة دراسة في نظرية تعليم الكبار في عصر ما بعد الحداثة، مجلة العلوم التربوية، العدد ٤، القاهرة، ٢٠٠٥.
١٠. سهير حوالة، سمير القطب، تمكين المرأة المصرية لتفعيل مشاركتها التنموية في سياق الالفية الانمائية، مجلة التربية، جامعة المنصورة، العدد ٦٥، ج ٢، ٢٠٠٧.
١١. سورة الكهف: الآية ٨٤.
١٢. صابر بلول، التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات الدولية والواقع والاتجاهات والواق، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٥، العدد الثاني، ٢٠٠٩.
١٣. فتوح عبد الله الشاذلي، الحقوق الإنسانية بين التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية، القاهرة، دار الكتب القومية، ٢٠١٦.
١٤. فرحانة زمان، طبيعة التمكين السياسي والنوع الاجتماعي المجتمع المحلي والحوكمة دراسة مقارنة لمؤسسة مدينة دكا وشركة نارايانجونج في باكستان، مجلة دراسة المرأة، ٢٠٠٧.

١٥. فهيمة كريم المشهداني، برامج وسياسات تمكين المرأة المعوقات رؤية اجتماعية، مجلة العلوم التربوية والنفسية، كلية الآداب، جامعة بغداد.
١٦. لطيف كامل كليوي، زينب علي مظلوم، التحليل جغرافي لمحددات تمكين المرأة في العراق، مجلة مداد الآداب، العدد الخاص بالمؤتمرات ٢٠١٩-٢٠٢٠، جامعة المثنى.
١٧. مجموعة مؤلفين، المرأة في القوانين الانتخابية للدول العربية الأعضاء بمنظمة المرأة العربية، القاهرة، منظمة المرأة العربية للنشر والتوزيع، ٢٠١٦.
١٨. محمود بسيوني، وآخرون، حقوق الأنسان، القاهرة، دار العلم للملايين، ١٩٩٤.
١٩. مصطفى عبد الله عبد القاسم، معوقات تمكين المرأة في الدول العربية الواقع والطموح، مجلة شؤون العرب، مصر، ٢٠١٠.
٢٠. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، ج٢، مطابع الأوفست للنشر والتوزيع.
٢١. نائلة قاسم عرفات، واقع الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة الفلسطينية ١٩٩٦-٢٠٠٨، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيرزنت، فلسطين، ٢٠١٠.
٢٢. نجاح الطروانة، محمد أمين، واقع التمكين الإداري المرأة في الجامعات الأردنية الحكومية والمعوقات التي تواجهها، مجلة مؤتة أبحاث ودراسات الأردن، المجلد ٢٦، عدد ٤٤، ٢٠١١.
٢٣. وثيقة الجلسة العامة الرابعة للأمم المتحدة في ٢٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥، بعنوان تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة.
٢٤. وسيم حسام الدين الأحمد، التمكين السياسي للمرأة العربية، مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، ٢٠١٦.
٢٥. وفاء عبد الحميد أبراهيم، تمكين المرأة دراسة في نشأة المفهوم وآليات الدولية والهيكل الوطنية المعنية بتطبيقه، العدد ٦، ٢٠٢١.

معوقات تمكين المرأة في المجتمع (المجتمع الواسطي نموذجاً)

- م.م مروة عبدالله شغيت م.م فرح عبد الحسين نجمان
- كلية الآداب/ جامعة واسط كلية الآداب/ جامعة واسط
- م.م شيماء غني راضي
- جامعة واسط/ رئاسة جامعة واسط - قسم الدراسات العليا

مستخلص البحث:

يهدف البحث التعرف على أهم المعوقات التي تواجه تمكين المرأة العراقية من أجل خدمة وتنمية مجتمعتها، ومعرفة الأدبيات الاجتماعية ذات العلاقة بمعوقات تمكين المرأة في المجتمع. إذ تتمثل مشكلة البحث بان قضية التمييز ضد المرأة في مجتمعنا العراقي ومدى مشاركتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالمجتمع العراقي، إذ تعد مشكلة بحثية تستحق الدراسة، وذلك لأنه القضية تحمل في طياتها اتجاهات اجتماعية غالبية، ومستمدة من العادات والتقاليد والقيم السائدة في المجتمع العراقي التي مازالت تشكل موروثات ثقافية بالغة الأثر في هذا المجال، وعدم التمكين هذا يظهر لنا صور متعددة لعل أهمها هو عدم المساواة بين الرجل والمرأة الأمر الذي يؤدي إلى وجود تمييز في المجتمع مما يولد الكثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية .

إذ تكمن أهمية البحث محاولة لتعديل النظرة التقليدية للمرأة، وأنها قادرة على تولى أدوار اجتماعية مهمة في المجتمع. وعندما نستحضر مجتمعاً، يتبادر إلى فكرنا تلك التركيبة الاجتماعية المعقدة والمتشابكة، ذلك لأن هذا المجتمع يحمل في أرجائه كافة العناصر والطبقات بدءاً من التقليدية وانتهاءً بالمعاصرة والحديثة. وتمكين المرأة من الموضوعات التي مازالت تخضع للبحث والمناقشة، من أجل أن تأخذ المرأة فرصتها وحققها في مجتمعتها، لاسيما في ظل المتغيرات الحديثة التي تطرأ على البناء الاجتماعي للمجتمع العراقي.

الكلمات المفتاحية: المعوقات، تمكين المرأة .

يتكون البحث الحالي من المحاور الآتية:

المحور الاول: مشكلة واهمية واهداف ومصطلحات البحث .

المحور الثاني: اهم معوقات تمكين المرأة .

المحور الثالث: توصيات البحث

المقدمة:

المرأة على مر العصور قد تعرضت لظلم كبير منها الظلم الواقع على الطبقات الدنيا وعلى المجتمع بأكمله وتمثل بالظلم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ومن جهة أخرى ظلم الرجل المباشر لها فله كل الحقوق وعليها كل الواجبات، المرأة والتجّاح والتحديات التي تواجه ذاك التجّاح أصبحت محط العديد من الدراسات الاجتماعية والتفسيّة، وقيل في إحدى الدراسات لمعهد سيراى البرازيلي أنّ التجّاح منذ غابر الأزمان كان رديفًا للرجل مختصًا به، ولكن في الآونة الأخيرة ومنذ عشرين سنة تقريبًا بدأت تلك المفاهيم المتعلقة بنجاح الرجل تميل للانحسار، فبدأ ظهور مفهوم المرأة التّاجحة، وفي دراساتٍ نفسية ثبت أن التجّاح أصبح قضية مصيرية عند المرأة أكثر منه عند الرجل، فبدأت المرأة تثبت نجاحها وتفوقها وتقدمها في العديد من المجالات المهنية والحياتية، وفي حال وصول المرأة للتفوق والتّجّاح في حياتها فإنها ستعاني الكثير من أجل الحفاظ على هذا التقدم، على عكس الرجل الذي ربما لن يبذل من المجهود إلا الشيء القليل مقابل ما تبذله المرأة، وذلك لأن المجتمع قد اعتاد على عدم الاعتراف بنجاح المرأة ووضع في طريق نجاحها العديد من المعوّقات والتّحديات .

المحور الاول: مشكلة واهمية واهداف ومصطلحات البحث .

أولا: مشكلة البحث:

ان المرأة اصبحت تلاقي صعوبة في عملية صنع القرار سواء على مستوى الاجتماعي والاسري او الاقتصادي او على المستوى السياسي والمؤسسي، وقد اصبح قضية التمييز ضد المرأة في مجتمعنا العراقي وبالتحديد المجتمع الواسطي ومدى مشاركتها

في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالمجتمع فهي مشكلة تستحق الدراسة وذلك لأنه القضية تحمل في طياتها اتجاهات متعددة ومستمدة من العادات والتقاليد والقيم السائدة في المجتمع الواسطي التي مازالت تشكل موروثات ثقافية بالغة الاهمية، وهذا يؤدي إلى وجود تمييز ضد المرأة في المجتمع وبالتالي مما يولد الكثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية اتجاه المرأة. اذ لاتزال المرأة تعاني من اثار تقاليد وعادات موروثية تجعلها تعيش في حلقة من القيود غير قادرة على كسرها وتجاوزها فمن هذه التقاليد عدم السماح لها بإكمال تعليمها عند بعض المجتمعات والدخول الى سوق العمل، وان يترك لها اتخاذ القرارات بما يخص تنظيم شؤون حياتها في المستقبل، كما ان هناك بعض الممارسات غير منصفة بحق المرأة يتبناها افراد المجتمع من غير ان يعي خطورتها وما تعكسه من ردة فعل نفسية واجتماعية تضر بالمرأة. مثل ظاهرة العنف ضد النساء والتمييز وعدم المساواة في الحقوق والواجبات. بمعنى ان الواقع الاجتماعي يصطدم بالعديد من المعوقات التي تعترض سبيل اسهامها الفاعل في تنمية المجتمع.

وإذا نظرنا الى المرأة في مجتمعنا العراقي وبالأخص المجتمع الواسطي نجد انها تعاني من عزلة ثقافية واجتماعية عن قرينتها في المجتمعات العربية نتيجة الظروف السلبية التي افرزتها الحرب والتي جعلت من مسؤوليات المرأة اشد خطورة وجسامة، وبالنظر الى الظروف الاستثنائية التي يمر بها العراق واجهت المرأة اعظم تحديات التي اثرت على تقدمها تمثلت في ثلاث حروب وما رافقها من حصار اقتصادي انهك قوى الاسرة العراقية عامة والمرأة خاصة. حيث تحملت العبء الأكبر من مصاعب الحياة وتراجع دورها التنموي بشكل كبير مما ادى الى انحسار اسهاماتها في الحياة العامة.

ثانياً: اهمية البحث:

جاءت اهمية البحث بأنه يسלט الضوء على المرأة واهم المعوقات التي تقف بوجه تمكين المرأة ومحاوله لتعديل النظرة التقليدية للمرأة، وأنها قادرة على تولى أدوار اجتماعية مهمة في المجتمع، وبتناول اهم الحلول والمقترحات التي تعمل على التخلص من معوقات تمكين المرأة في المجتمع.

ثالثاً: اهداف البحث:

يهدف البحث الى:

- ١- التعرف على اهم المعوقات الاجتماعية لتمكين المرأة
- ٢- التعرف على اهم المعوقات الاقتصادية والسياسية لتمكين المرأة .
- ٣- تسليط الضوء على اهم معوقات المؤسسية لتمكين المرأة.

المحور الثاني: اهم معوقات تمكين المرأة .

التعريف اللغوي: تعريف كلمة عاق، عوقاً، منعه وشغله عنه، فهو عائق (ابادي، مجد الدين ٢٠٠٨).

وعرفت المعوقات اصطلاحاً: بانها الانحراف عن النموذج المثالي، والوقوف في وجه تحقيق الاهداف المرجوة، وكما تعرف هي كل النتائج، والعمليات التي تحد من تكيف النسق الاجتماعي أو توافقه، كما تتضمن ضغطاً وتوتراً في المستوى البنائي. كما يشير إليها على أنها العثرات والأشياء التي تقف وتحول دون تحقيق التقدم المنشود (الجوهري، عبدالهادي، ١٩٨٣) .

ويعرف التمكين لغوياً: مصدر الفعل مكن، ويدل هذا المفهوم على علوا المكانة، ذلك مكن فلان عند الناس، فهو عظيم عندهم ومكنه من الشيء اي جعل له عليه سلطاناً وقدرة، كما يقال امكن الامر فلاناً، أيسهل عليه وتيسر له وتمكن من الشيء اي قدر عليه وظفر به (الهيبي، عبدالرزاق، ٢٠٠٦) .

ويعرف التمكين اصطلاحاً: بانه منح العاملين الاستقلالية والمقدرة بحيث يصبح لديهم حرية التصرف في القضايا التي تواجههم ، بمعنى تحرير الانسان من القيود وتشجيع الفرد وتحفيزه، ومكافأته على ممارسة روح المبادرة والابداع (عمارة، حمد، ١٩٨٨) .

كما يعرف التمكين بأن: العمليات التي يقوم بها أخصائي تنظيم المجتمع النشط لمساعدة جماعة أو مجتمع في تحقيق تأثير معين لتحقيق مطالب شرعية لهم.

وهناك تعريف آخر يرى التمكين انه زيادة قدرة النساء على اتخاذ خيارات استراتيجية متعلقة بحياتهم، او مجموعة من العمليات المهنية المخططة والمقصودة التي تستهدف تنمية القدرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والصحية والتعليمية لمجموعة من النساء المهمشات في المجتمع، بحيث تصبحن اكثر قدرة على اشباع احتياجاتهن وحل مشكلات مجتمعهن (غدنز، انتوني، ٢٠٠٥).

ويعرف تمكين المرأة: اعطاها مزيد من المساحة والقوة والايان بها للابتكار والتعبير عن رأبها، ويعرف بانه منح القوة او تفويض السلطة، وتمكين المرأة يعني مساعدة المرأة على التطور وزرع الثقة بالنفس والتخلص من معوقات الانجاز ومشاركتها الفعالة في المسؤوليات، ويمكن النظر إلى مفهوم التمكين من زوايا عديدة منها ذو بعد مجتمعي يدعو إلى إفساح المجال للمرأة لكي تشارك في كافة نواحي الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ومن ثم إعطائها القدرة على التحكم والادارة في كافة خياراتها وتشجيع التنمية (الهادي، نبيل، ٢٠٢٠).

ان تمكين المرأة يتميز بمستويين:

اولاً: المستوى الفردي: الذي يعبر عن قدرة المرأة في السيطرة على حياتهن، أدراكهن واحساسهن بقيمتهن والايان بقدراتهن، واهدافهن والعمل على تحقيقه.

ثانياً: قدرة النساء على تنظيم انفسهن والعمل بروح الجماعة والايان، بقدراتهن والاحساس بالقوة من تجمعهم (بدوي، احمد، ١٩٩٣).

ويساعد التمكين النساء على اكتساب السيطرة على حياتهن وتنمية قدراتهن على المشاركة التي تعد حالة فريدة unique بتباين الادراك لمعانيتها الذي يستدعي المشاركة والتزويد بالمعرفة والدعم والتبصير والتوعية ويتشكل من خلال عوامل شخصية ومجتمعية تستدعي الاستمرارية واتاحة الفرصة وخبرة مستمرة قابلة للنمو (العاني، اللطيف، ٢٠١٤). وقد لاحظ (كارل) ان التمكين عملية من الوعي وبناء الامكانيات التي تقود لمشاركة اكبر وقدرة على صنع القرار والفعل التغيير، ويتضمن القدرة على التفاوض والتأثير في طبيعة

العلاقات والقرارات التي تصنع ضمن العلاقات، ومن ناحية اخرى ترى جيري وزملائها ان الاعتقاد بالفاعلية او التمكين الذاتي يشجع النساء على المشاركة بشكل كامل في عملية التطوير وليس انتظار التطوير ليأتي الى مجتمعاتهن، لان الافراد ذوو المكنة يريدون ان يساعدوا في توجيه تلك العملية، ولذلك فان التطوير واحترام الذات والحس الذاتي بالفاعلية هما عنصران ضروريان لنجاح عملية التمكين، وتضيف (دولاني) ان التمكين هو ((مصطلح يشير الى ان يجد الشخص صوته)) وهي تقول (انه لكي نتكلم علينا ان نعرف ما الذي تريد قوله ولكي نسمع علينا ان نملك الجرأة على الكلام) وحتى تصبح النساء ذا مكنة فلا بدهن من المرور بجملة من العمليات المعقدة التي يحدث جزء منها خلال التطور البيولوجي لعملية نمو الفرد بينما تتأثر الاجزاء الاخرى بنوعية التلقي الذي يتعرضن له النساء في عوالمهن الذاتية (د. زايد، احمد، ص ٢٢٥).

نستدل من ذلك ان تمكين المرأة هو منح المرأة كافة الحقوق في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتعليمية والصحية. والتي من شأنها رفع مكانة المرأة في المجتمع بحيث تصبح متكافئة مع الرجل. اي تزويد المرأة بالقوة والثقة بالنفس لمواجهة اعباء الحياة وورازها كعضو فاعل في عملية التنمية على قدم المساواة مع الرجل اي انها عملية تغيير تقوم على التكافؤ والمساواة، بمعنى انها عملية مركبة ذات منظور ثقافي مضاد للتهميش والقهر والتمييز من خلال بناء وعي ذاتي بالقدرة على الانجاز وبناء وعي اجتماعي يمكن المرأة على الانجاز والانتاج والمشاركة قاعدتها المساواة في الحقوق والواجبات .

أولاً: معوقات تمكين المرأة في المجتمع الواسطي

هناك العديد من معوقات تمكين المرأة والمساواة تكمن في العادات الثقافية، والعديد من النساء يعانين من ضغوطات هذه العادات بينما اعتادت بعض النساء على معاملتهن كمخلوق أدنى منزلة من الرجل التي لا يزال عديد من الناس يستمرون في سماحهم للعادات المجتمعية بالوقوف في وجه التطوير تعد أكبر المعوقات التي تواجه المرأة في مكان العمل وهي ممارسات التوظيف غير العادل والتدرج الوظيفي وتستطيع المرأة ان تقدم الكثير عن طريق المشاركة الشعبية ولاسيما في مجتمعا العراقي لان المرأة تسام في

دفع عملية التنمية في كثير من الامور التي تتفق مع طبيعة المرأة، سنتطرق الى اهم المعوقات التي حددت من دور تمكين المرأة الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والاسري (د. حسين عبد الحميد، ٢٠١٢):-

اولا المعوقات الاجتماعية:- حصر المجتمع بنظرته الضيقة ومخلفياته الثقافية والاجتماعية التقليدية والعرفية دور المرأة العربية في البيت وفي بعض الأعمال الفنية، كما أنه لم يضمن لها الحرية الكافية للتخطيط لمستقبلها بشكل حيادي، أو المساحات الكافية للاختيار، ووفق ثقافة المجتمع العربي القائمة على "ثقافة العيب والحرام من جهة" وعلى اعتبار المرأة أمّاً وزوجة في المقام الأول، فقد تم تحديد دورها الأهم في أسرتها فقط، وتقليل دورها في التنمية سواء كانت الاجتماعية أو الإدارية أو الثقافية أو السياسية وتوجد العديد من المعوقات والصعوبات ذات المضمون الاجتماعي، التي تعرقل انطلاق دور المرأة المساندة والمكمل لدور الرجل في مجالات الحياة كافة (د. معن خليل عمر، ٢٠٠٤).

وتشير بعض الدراسات واقع المرأة وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية تؤثر في مشاركتها في النشاط الاقتصادي لمجتمعها وموضوعها على السلم الإداري والوظيفي، لذا فالفقر والأمية، والرغبة في تكوين أسرة في عمر مبكر، وتكوين أسرة كبيرة، وما يتبعها من ضرورة الاعتناء بها، والتفرغ التام لها، يجعلها بعيدا عن تمكينها إدارياً واجتماعياً، فالدور الأسري للمرأة قد يجبرها على اختيار الأعمال التي تتطلب وقتاً وجهداً أقل. ونتيجة للظروف التي تمر بها من حمل وولادة وتربية الأطفال، يجعلها غير قادرة على تحمل متطلبات الأعمال الإدارية وما تطلبه من متابعة، وتنفيذ، وجهد وسفر، ومن اختلاط دائم وحيوي مع الموظفين، وما تفرضه طبيعة العمل من تداخلات وظيفية يومية (د. احمد سالم الاحمر، ٢٠٠٤).

اضافة الى ان الموروث الاجتماعي السلبي تنعكس آثاره على المرأة مما يمنعها من ممارسة دورها في بناء المجتمع والمشاركة في عملية التنمية التي لا تتم إلا بتكامل الأدوار بين كل من المرأة والرجل، وما زال هذا الموروث يترك أثراً يحتاج إلى عمل جاد ودؤب لتصحيح المفاهيم المغلوطة لهذه المعتقدات والمورثات ومن ثم الحفاظ على ما هو أصلي منها

وتنقيتها مما هو نتيجة تراكمات لا أساس لها من الصحة بالإضافة وكأحد العوامل الاجتماعية فإن الدين الإسلامي ليس له علاقة بأية ممارسات خاطئة تجاه المرأة، نظراً لأن مثل هذه الممارسات تعود في الأساس إلى عوامل اجتماعية وسياسية متمثلة في التنشئة والعادات والتقاليد التي يتوارثها الأفراد جيلاً بعد جيل (فيروز مامي زرارقة، ٢٠١٥).

إن العمل بوصفه نشاط اقتصادي فإنه يعتبر جوهر الحياة العامة للإنسان والمرأة العاملة خاصة حيث تسعى هذه الأخيرة من خلاله إلى تحقيق ذاتها وإثبات وجودها في الأسرة والمجتمع وهذا ما أثبتته دراسة كبير حيث أن هناك عدداً كبيراً من الأمهات يعملن لأسباب اقتصادية فالمرأة بحاجة إلى الشعور بالانتماء ومدى أهميتها في المجتمع كفرد يساعد على تحقيق التنمية الشاملة كما أن المكانة الاجتماعية تلعب دوراً كبيراً في شغور المرأة بالقوة وقدرتها على الإنتاج وأنها فاعل اجتماعي يستفاد منه التعطل عن العمل يعتبر حافر سلبى قد يتسبب لها في حالة الاكتئاب والانفصال عن مجتمعه (د. سامي محسن، ٢٠١١).

ثانياً: المعوقات السياسية والاقتصادية:

يكتسب دور الحكومات أهمية خاصة في إقرار السياسات المتعلقة بخصوص المرأة، والمشاركة بين الرجال والنساء، وإزالة العقبات القانونية التي تميز ضد المرأة، والحكومات إذا أرادت فهي التي تدفع بالمرأة إلى مراكز القيادات، إلا إن الحكومات ما زال دورها ضعيفاً في إيصال المرأة إلى السلطة التشريعية، وللأحزاب السياسية أيضاً دوراً هاماً، حيث تعتبر نسبة مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية متدنية جداً، فالنساء عازفات عن الانتساب إلى الأحزاب السياسية، كما إن الأحزاب لا تتوجه للنساء، إن هيمنة الثقافة البطريركية (الأبوية) المتداخلة مع قيم الهيمنة والتفوق والإخضاع والتي حصرت دور المرأة في الوظيفة الاجتماعية والأسرية أدت وتؤدي دوراً بالغ السوء في قضية تمكين المرأة (د. علياء شكري، بدون سنة).

إن نظرة المجتمع الدونية للمرأة لها حيث يعتبرون أن انشغالها في الدوائر السياسية يعني تقصيرها في حق أبنائها وأسرتها، أضف لذلك صعوبة التنقل وعدم توفر المواصلات العامة تمثل قيوداً في خروج المرأة منفردة إلى العمل؛ مما جعل مجال التحاقها في القيام بالدور القيادي المجتمعي والسياسي يضيق أمامها إلى حد بعيد، بالمقابل شدة مراقبة تصرفات النساء بشكل عام؛ مما يعزز

شعورهن بالإحساس بالنقص والتبعية ومن هنا يُصيح الاعتقاد لديهن بأن التفوق القيادي مقصور على الرجال دونهن وترتب على هذا تأسيس جيل جديد من النساء غير قادرات على التعامل مع الحياة السياسية بثقة؛ لأن المرأة تعتقد أن المجتمع يعتبر هذا خروجاً عن أنوثتها، وخرقاً للأعراف والتقاليد؛ الأمر الذي يقف أمامها ويعيقها على اتخاذ القرار، فمشاركتها القيادية لا تزال دون المستوى المطلوب، مما يحتاج من الدولة مساعدة المرأة في مجاوزة هذه المعوقات من أجل تفعيل دورها الريادي والقيادي، ومن أجل أن تحتل مكانتها وحققها في هذا المجال. إن تمكين المرأة سياسياً يستلزم تعديلاً بالتشريعات والقوانين التي تتعلق بشؤون المرأة وأحوالها الشخصية، وأوضاعها الاجتماعية والتعليم، وكذلك تعليم المجتمع وتثقيفه بهذا الاستحقاق الارتباط هذه العوامل كلها في تكوين شخصية المرأة، ونيلها حقوقها الاجتماعية قبل أن تنال حقوقها السياسية؛ لتكون قادرة على تفعيل دورها السياسي في المملكة، وتصبح عضواً منتجا على الصعيد السياسية التشريعات والقوانين المتعلقة بالمرأة متكاملة حتى يكون التمكين السياسي لديها متكاملًا (د. خالد بن عبد الرحمن السالم، بدون سنة).

هناك عدة أسباب عدم مشاركة المرأة سياسياً:

أولاً: أسباب اجتماعية وثقافية تتعلق بالعادات والتقاليد: - مازلنا نجد سيطرة الموروث الاجتماعي والنظام الأبوي القائم على عادات وتقاليد وقيم تمييزية واستمرارية التقسيم التقليدي للأدوار ما بين المرأة والرجل، وتؤثر العادات والتقاليد في بعض الفئات خاصة الشباب الذين ما زالوا يرفضون عمل المرأة في المجال السياسي، إضافة إلى عدم وجود الدعم الأسري أو التشجيع من قبل الرجل للمرأة على الدخول في الحياة السياسية (د. سناء حسنين الخولي، ٢٠١١).

ثانياً: معوقات اقتصادية: في جانب العوامل الاجتماعية والثقافية توجد عوامل اقتصادية تتمثل في عدم استطاعة المرأة من توفير المال الكافي لحملاتها الانتخابية، وبذلك تفقد فرصة النجاح. وإن المسؤوليات المالية التي تقع على عاتق المرأة حيث تقدر نسبة الأسر التي تعولها بنحو ٢٥٪ بالإضافة إلى انتشار الفقر وبالتالي مديونية معظم البلدان العربية، وانعكاس هذا الفقر على المرأة والأطفال في المرتبة الأولى، مما يجعل شغلهم

الشغل هو تحسين ظروفهن الاقتصادية بعيدا عن الاهتمامات السياسية (د. مهدي محمد القصاص، ٢٠٠٨).

ثالثا: غياب الآليات والبرامج الواضحة لمشاركة المرأة السياسية: لم تهتم التنظيمات النسائية ومنظمات المجتمع المدني بشكل عام بالمطالبة بتحسين الوضع السياسية للمرأة على لأمتة أولوياتها، بالإضافة إلى المخاوف من العنف، والذي يعتبر أحد معوقات المشاركة السياسية للمرأة، وتظهر البلطجة في المواسم الانتخابية كأحد أهم العقبات والتي تدفع النساء إلى تجنب المشاركة في الحياة السياسية سواء كانت ناخبة أو مرشحة (د. طالب مهدي السوداني، ٢٠١٥).

رابعا: ضعف وعي المرأة السياسي والقانوني: لقد ساعد ارتفاع نسبة الأمية لدي النساء وارتفاع معدلات الأمية الثقافية والأبجدية التي تعاني منها المرأة خصوصا في الريف، حيث بلغ معدل الأمية بين الإناث نحو ٤٣.٨٪ عام ٢٠٠٥ وضعف وعي النساء بحقوقهن السياسية، وعدم اقتناع المرأة بدورها وقدرتها على المشاركة السياسية بفاعلية، وعدم إيمان المرأة بقدراتها في عدم إدراكها لقوتها التصويتية وقدرتها على المساهمة الفعالة في توجيه الحياة العامة. كما أن عدم ثقتها بنفسها انعكس على عدم ثقتها بالعناصر النسائية اللاتي يتقدمن للترشيح في الانتخابات العامة كنتيجة للتربية العائلية والمدرسية التي تتلقاها الفتاة منذ الصغر، فضلا عن المسؤوليات العائلية التي تلتقى على المرأة وحدها دون الرجل، وعدم محاولة المرأة لتطوير قدراتها وذاتها بانسغالها بأمر الأسرة على حساب نفسها، وهكذا ينتهي الأمر بها إلى مجرد تابع للرجل تختار ما يحده لها، هذا بالإضافة إلى عدم قدرة المرأة على مواجهة المتطلبات المالية لخوض الانتخابات، وضعف مشاركة المرأة في السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية في الدولة (د. طالب مهدي السوداني، ٢٠١٥).

المحور الثالث: توصيات البحث:

١. ضرورة العمل زيادة الاهتمام بتدريب المرأة مع توجيه جزء من البرامج التدريبية وتطوير المهارات الإدارية والقيادية للمرأة.

٢. ضرورة تعديل وسن القوانين والتشريعات التي تحد من عدم المساواة بين الرجل والمرأة، ومنع التمييز الذكوري لصالح الرجل وإعطاء الفرص الحقيقية التي تساعد المرأة على اخذ دورها الكامل في الحياة الاجتماعية .
٣. العمل على ضرورة نبد كافة اشكال العنف والتمييز على أساس النوع الاجتماعي وخلق ثقافة مناهضة لكافة صور التمييز ضد المرأة سواء في الأسرة أو في محيط العمل .
٤. توفير بيئة مناسبة وداعمة لتولي المرأة لمراكز صنع القرار وخلق ثقافة مجتمعية تساعد على توفير الاتجاهات المساندة والداعمة لحقوق المرأة في التعليم والعمل.

المصادر:

١. مجد الدين محمد ابن يعقوب الفيروز ابادي، القاموس المحيط، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٨.
٢. د. عبد الهادي الجوهري، قاموس علم الاجتماع، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، ١٩٨٣، ص ١٩.
٣. المنجد في اللغة، ط٢٢، بيروت دار المشرق، ص ٣٦٧.
٤. عبد الرزاق محمود الهيتي، انعكاسات الاحتلال الامريكي البريطاني على التنمية الاجتماعية، جامعة صنعاء، اليمن، ٢٠٠٦م، ص ٥٣.
٥. حمد عمارة، الاسلام والامن الاجتماعي، ط١، دار الشروق، القاهرة، ١٩٨٨، ص ٥٧.
٦. أنتوني غدنز، علم الاجتماع، ط١، ترجمة وتقديم: د. فايز الصياغ، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٥، ص ٥٧.
٧. د. نبيل عبد الهادي، مقدمة في علم الاجتماع التربوي، ط١، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢٠، ص ١٣٠.
٨. احمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت ١٩٩٣، ص ١٦٢.

٩. عبد اللطيف عبد الحميد العاني، المدخل إلى علم الاجتماع، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٤، ص ٢٠٦.
١٠. د. حسين عبد الحميد احمد رشوان، الاسرة والمجتمع، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ٢٠١٢، ص ٢٤.
١١. د. معن خليل عمر، علم الاجتماع الاسرة، دار الشروق، عمان، ٢٠٠٤، ص ٥٤.
١٢. د. احمد سالم الاحمر، علم الاجتماع الاسرة بين التنظير والواقع المتغير، دار الكتاب الجديد، ٢٠٠٤، ص ١٧٩.
١٣. د. احمد زايد، د. احمد حجازي واخرون، الاسرة المصرية وتحديات العولمة، المكتب الجامعي، بدون سنة، ص ٢٢٥.
١٤. فيروز مامي زراقة، مشكلات وقضايا سوسيوولوجيا معاصرة، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٥، ص ١٨٨.
١٥. د. خالد بن عبد الرحمن السالم، الضبط الاجتماعي والتماسك الاسري، ط١، مركز البحوث والدراسات الامنية، اكااديمية نايف للعلوم الامنية، الرياض، ص ١٣٥.
١٦. د. مهدي محمد القصاص، علم الاجتماع العائلي، كلية الآداب، جامعة المنصورة، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ١٩٢.
١٧. د. سناء حسنين الخولي، الاسرة والحياة العائلية، ط١، دار المسيرة، عمان، ٢٠١١، ص ٩٦.
١٨. د. طالب مهدي السوداني، المجتمع العراقي دراسات وابحاث اجتماعية، دار نيبور للنشر، العراق، ٢٠١٥، ص ٢٨٢.